ظَواهِر تركيبيّة

في «مقابسات» أبي حيان التوحيدي

دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة

تأليف

دكتور سعيد حسن بحيري

كلية الألسن – جامعة عين شمس

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

الناشـــر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكترونى adabook@hotmail. com



الناشر

مكتبة الآداب

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

بحيري ، سعيد حسن
ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي: دراسة في العلاقة بين البنية والدلالة / تأليف سعيد حسن بحيري. - ط١. القاهرة : مكتبة الآداب ، ٢٠٠٦.
٢٧٢ ص ؛ ٢٤ سم.
تدمك X ٧٩١ ٢٤١ ٩٧٧

١- اللغة العربية
أ- العنوان

٤١٠

الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

عنوان الكتاب: ظواهر تركيبية في مقابسات أبي حيان التوحيدي

اسم المؤلف: د. سعيد حسن بحيري

رقم الإيداع: ١٧٦٢٤ لسنة ٢٠٠٦م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977 - 241 - 791 - X

الناشر
مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة
هاتف ٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢) -
e-mail: adabook@hotmail. com

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى أستاذي العالم الفاضل

أ . د . محمود فهمي حجازي

فقد خرجت معه وبإشرافه فكرة هذا البحث إلى النور في

الذكرى الألفية للعالم الفقيه «أبي حيان التوحيدي»

فله مني كل شكر وتقدير واعتراف بالجميل،

والله أسأل أن يمدّ في عمره،

وأن يحفظه من كلّ سوء،

وأن يمتعه بالصحة والعافية ذخراً للعلم وطلابه .

مقدمة

وُلد أبو حيان، عليّ بن محمد بن العباس، التوحيدي **ببغداد**.

أما **تاريخ مولده** ففيه اختلاف[1]، غير أن بعض الباحثين قد رجَّح تاريخًا معينًا من إشارتين وردتا في كُتُبه؛ **الأولى منهما** وردت في «المقابسات»، وفيها يحدد التوحيدي تاريخ تأليف هذا الكتاب بطريقٍ غير مباشر؛ إذ إنه ينص على أنه يحرر هذه المقابسات وقد جاوز العقد الخامس من عمره[2]. **والثانية منهما** وردت في الرسالة التي كتبها إلى القاضي أبي سهل بن محمد، سنة ٤٠٠هـ، وفيها يقول إنه قد بلغ « عشر التسعين ». وبناء على ذلك يرجَّح أنه قد وُلِد حوالي ٣١٠ أو ٣١١ أو ٣١٢ هجرية (على وجه التقريب)[3]، وتكون المقابسات قد بدأ تدوينها من سنة ٣٦٠ أو ٣٦١ أو ٣٦٢ هجرية إلى ما بعد ٣٩١ هجرية[4].

واختُلف حول **أصله أيضًا**؛ فيميل ياقوت الحموي إلى الظن بأنه كان فارسيّ الأصل، شيرازيّ أو نيسابوريّ أو واسطي. وإلى ذلك أيضًا ذهب كلّ من الأستاذ حسن السندوبي في مقدمة المقابسات (ص٨)، ود. زكي مبارك في كتابه «النثر الفني في القرن الرابع» ٢/ ١٣٣. أما د. عبد الرحمن بدوي فقد رأى في مقدمة الإشارات الإلهية

---

(١) وقف أصحاب التراجم والمؤرخون من أبي حيان موقفًا غريبًا؛ إذ أهمل أغلبهم ذكره؛ فلا نجد له ترجمةً وافية وموقفًا منصفًا إلا في «معجم الأدباء» لياقوت الحموي (١٥/ ٥ وما بعدها). وإلى حدٍّ ما في «طبقات الشافعية للسبكي» ٤/ ٢.

(٢) ذكر ذلك في «المقابسة» (٣٥) ص١٩٥، حيث قال: «وما يرجو المرء بعد الالتفات إلى خمسين حجة قد أضاع أكثرَها، وقصَّر في باقيها».

(٣) وهكذا فإنَّا لا نرى رأي السندوبي في مقدمة المقابسات؛ إذ ذهب إلى أنه وُلِد سنة ٣٠٢ هـ ولا أحبذ موقف د. زكي مبارك؛ إذ عزف عن التعرُّض لهذه المسألة. «النثر الفني في القرن الرابع» ٢/ ١٣٣.

(٤) يقول في المقابسة (٦١) ص٢٤٦: « قال أبو سليمان وأنا أقرأ عليه كتاب النفس للفيلسوف (يعني أرسطوطاليس) سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة [٣٧١] بمدينة السلام ». ويقول في المقابسة ٨٢ ص٢٨٢: «أملَى أبو سليمان المنطقي على جماعة كنت أحدَهم سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة [٣٩١]».

ص (ح) أنه من الموالي؛ أي إنه من المرجح أن يكون فارسي الأصل مع احتمال دخول أجناس أخرى في تكوينه العنصري. بينما أكّد كل من د. محمد كرد علي في «أمراء البيان» (٢/ ٤٩٢)، ود. أحمد الحوفي في كتابه « أبو حيان التوحيدي » من ص ٥١-٥٣ بأنه عربي الأصل، بل إن الأخير قد استرسل في سرد عدد من الأدلة رأى أنها كافية لإثبات صِحَّة ما ذهب إليه. أما د. زكريا إبراهيم فلم يرَ قيمةً في تحديد أصله؛ إذ الأساس أن يُحْفَل بعلمه ودينه وخلقه، وليكُن أبو حيان بعد ذلك فارسيًّا أو فليكن عربيًّا، فإنه في كلتا الحالتين لن يكون إلا إنسانًا مفكرًا[١].

وقيل إن **التوحيدي** نسبةً إلى أبيه الذي كان يبيع نوعًا من التمر يسمّى التوحيدي[٢]، أو يُحْتَمَل أن يكون نسبةً إلى التوحيد الذي هو الدين؛ لأن المعتزلة كانوا يسمّون أنفسهم « أهل العدل والتوحيد[٣] ». ولم يكُن ممكنًا تحديد **تاريخ وفاته** إلا من خلال الاستنتاج أيضًا؛ إذ اختُلِفَ حوله، فنرى مَنْ ذهب إلى أنه تُوفِّي سنة ٣٦٠هـ في رواية عن أبي العباس أحمد بن أبي الخير زركوب الشيرازي في كتابه «شيرازنامه» ص١٠٩، وذهب السيوطي في « بغية الوعاة » (ص٣٤٨) إلى أنه توفّي سنة ٣٨٠هـ. أما القفطي فيورد أنه قرأ كلامًا كتبه أبو حيان في حدود سنة ٣٧٣هـ، ويورد ياقوت في معجم الأدباء (١٥/ ٢٦) أنه كتب رسالة إلى القاضي أبي سهل علي بن محمد في رمضان سنة ٤٠٠هـ، ويذكر السبكي في « طبقات الشافعية » (٤/ ٢) أن أبا سعيد عبد الرحمن الأصبهاني سمعَ من أبي حيان بشيراز سنة ٤٠٠هـ، كما أن أبا حيان نفسه ذكر في رسالة « الصداقة والصديق » (ص٥) أنه بيَّض مسوَّداتها في رجب سنة ٤٠٠هـ[٤].

---

(١) أبو حيان التوحيدي، أديب الفلاسفة وفيلسوف الأدباء ص ١٥، ١٦ .

(٢) معجم الأدباء ١٥/ ٥ .

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان ٦/ ٣٦٠.

(٤) هذا بالإضافة إلى التواريخ المسجلة في المقابسات ٣٦١، ٣٧١، ٣٩١، مما رجَّح أنه توفي سنة (٤٠٠هـ)، وبه قال الذهبي أيضًا في « ميزان الاعتدال » ٣/ ٣٠٥، وأخذ به الأستاذ متز في كتابه «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع» ص٤١٦.

ولكن القزويني قد ذهب إلى أنه توفي سنة ٤١٤هـ (مقدمة الهوامل والشوامل ح)، ويؤكد هذا التاريخ ما ذكره المؤرخ الشيرازي أبو العباس أحمد زركوب في «شيرازنامه» (ص١٠٨). وهكذا نرى أن د. أحمد الحوفي ينتهي إلى القول بأن أبا حيان كان على قيد الحياة سنة ٤٠٠هـ، والراجح أنه قد عاش بعدَها إلى سنة ٤١٤هـ[1].

وهكذا يكون أبو حيان قد عاش في **القرن الرابع الهجري** وهو العصر الذي شهد نضوجًا ثقافيًا وفكريًا استلزم حدوث تطور كبير في النثر العربي كي يستطيع أن يستوعب ذلك التنوع الثقافي والرقيّ العقليّ ويعبر عنهما تعبيرًا صادقًا رفيعًا. وقد ظهر ذلك بجلاء في مؤلفات أبي حيان التي مزجت بين ألوانٍ شتَّى من الثقافات والمعارف مزجًا فريدًا، دفع ببعض الباحثين إلى وصفه بالروح الموسوعية؛ إذ إنه استطاع أن يفيد مما تعلَّم على يدِ نوابغ عصره في الأدب والفلسفة والمنطق والنحو والفقه والتفسير والكلام والتصوف، يصفه ياقوت الحموي فيقول: «شيخ الصوفيّة، وفيلسوف الأدباء، وأديب الفلاسفة، ومحقق الكلام، ومتكلِّم المحققين، وإمام البلغاء...فَردُ الدنيا الذي لا نظير له ذكاءً وفطنةً وفصاحةً ومكِنةً، كثير التحصيل للعلوم في كل فنٍّ حفظَه، واسع الدراية والرواية... »[2].

وقد عدَّه آدم متز أعظم كُتَّاب النثر العربي على الإطلاق، ويقول: «إنه لم يُكتَب في النثر العربي بعد أبي حيان ما هو أسهل وأقوى وأشد تعبيرًا عن شخصية صاحبه مما كتب أبو حيان، ولكن الجمهور كان يميل إلى طريقة الآخرين في البديع»[3].

فللرجل إذن **أسلوبه الخاص** الخارج على الأسلوب الشائع في عصره، فقد استطاع أن يقيم توازنًا دقيقًا بين اللفظ والفكرة، فلم يجنح إلى التكلُّف، فيغلب أسلوب الاحتفاء باللفظ والصناعة على الفكرة أو الإفراط في التجريد والاستنباط، مهملاً اللفظ الموائم

(١) أبو حيان التوحيدي ص٤٧: ٤٩، روى أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف الشيرازي أنه استمع إلى التوحيدي في شيراز سنة ٤١٠هـ ثم عاد إلى بغداد سنة ٤١٤هـ بعد وفاة أبي حيان، انظر أحمد أمين، مقدِّمة الهوامل والشوامل ص (ح) .

(٢) معجم الأدباء ١٥/ ٥، ٦.

(٣) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، ص٤١٦.

الحر. يقول أحمد أمين عن أسلوبه في مقدمة «البصائر والذخائر» ص (ح): «وأسلوب التوحيدي هنا أسلوبُ الأديب الفيلسوف الذي يسترسل في شرح المعنى، فلا يتفخفخ في الأسلوب على حساب المعنى، ولا يتدفق في المعنى وينسى الأسلوب».

فهو إذن مفكِّر، موسوعي، حاول أن يمزج الفلسفة بالأدب وأن يقدمهما في لغةٍ مفهومةٍ للخاصة والعامة على حدٍّ سواء. ولكن تلك الطريقة وحدها لا يمكن أن تكون السببَ الوحيد وراء إهمال المؤرخين له، وهجومهم عليه هجومًا عنيفًا، ويبدو أن شخصية أبي حيان كانت عاملاً قويًا وراء تكوين جبهة مضادة له في حياته وبعد مماته، فقد اتفق المؤرخون على أنه كان جريئًا، صريحًا، لا يرائي ولا يداهن[1]. لم تكن لديه خبرة كافية لمعاشرة الوزراء ومسامرة الكبراء، كما وصفه صديقه أبو الوفاء المهندس بأنه: « غَرٌّ لا هيئة له في لقاء الكبراء ومحاورة الوزراء[2]. وكان معتدًّا بنفسه واثقًا بعلمِه وأدبِه، عارفًا بقَدْره، حادَّ اللسان والقلم؛ فقد كان عنيفًا في ذمه وهجائه، متطرفًا في مدحه وثنائه. يَتيه بما يعرف، ويشعر بتفوقه على معاصريه، متبرم، كثير الشكوى، طُلَعَة إلى المال والشهرة، وكيف ينكر عليه ذلك، وهو يعيش في عصر يرى فيه مَن هم دونه يظفرون بهما، كما أن الحالة الاقتصادية السيئة في ذلك العصر كانت تدفع بالأدباء والمفكرين إلى الوقوف بأبواب الوزراء والأمراء[3].

ويهمنا من هذا كله انعكاسُ تلك الصراحة على كتبه؛ فقد عُرف أنه كان يتحرَّى في كتبه كلها الدقةَ في النقل وفي الرواية. فقد تتلمذ في المقام الأول على شيخه أبي سليمان محمد بن طاهر بن بهرام السجستاني المنطقي، وتتضح إفادته من ملازمة أبي

---

(١) يقول عن ذلك في رسالة العلوم بكتاب «الصداقة والصديق» ص٢٠٦: «ومن استشار الرأي الصحيح علم أنه إلى سلامة الطبع أحوج منه إلى مغالبة اللفظ، وأنه متى فاته اللفظ الحر لم يظفر بالمعنى الحر».

(٢) أدت جرأته في الحق وصراحته الحادة إلى المجاهرة برأيه في الناس، دون تمييز؛ فقد كان لا يرى أدنى حرج في نشر مناقبهم ومثالبهم على الملأ، ظنًّا منه بأنه لا بد من حمد المحسِن وذم المسيء – أدى ذلك كله إلى إفساد علاقته بأغلب معاصريه، حتى أصدقائه.

(٣) الإمتاع والمؤانسة ١/ ٥ .

سليمان في المقابسات؛ إذ يكاد يقتصر – في الجانب الأكبر منه – على أحاديث فلسفية ومناقشات جدلية وقعت في بيت أبي سليمان؛ فقد كان مقرًّا لجدل وحوار ومذاكرة كما يقول أبو حيان. وقد نقل عنه كثيرًا من آرائه القيمة في الجدل والمنطق والنفس والإلهيات واللغة والبلاغة والشعر؛ إذ كان يُجله ويقدّمه عند المفاضلة، يقول: «أما شيخنا أبو سليمان فإنه أدقهم نظرًا وأقعرهم غرضا، وأصفاهم فكرًا، وأظفرهم بالدُّرر، وأوقفهم على الغُرر، مع تنطع في العبارة، ولكنها ناشئة من العُجْمَة، وقلة نظر في الكُتُب، وفرط استبدادٍ بالخاطر، وحُسن استنباطٍ للعويص، وجرأة على تفسير الرمز، وبخلٍ بما عنده من هذا الكنز[1].

وقد اتخذ في النقل عنه طرقًا عدة؛ منها: سألت أبا سليمان، أو: سمعتُ من أبي سليمان، أو: أَمْلَى علينا أبو سليمان، أو: قيل لأبي سليمان، أو: أملَى أبو سليمان على جماعةٍ كنت أحدَهم. ويذكر أيضًا أنه كان يجتمع فيه (أي في بيت أبي سليمان أبو زكريا الصيمري، وأبو الفتح النوشجاني، وأبو محمد المقدسي العروضي، وأبو بكر القومسي، وأبو حيان، وغيرهم ويتناقشون في كثير من المسائل[2]. كما أنه قد سمع أيضًا من الفيلسوف النصراني يحيى بن عدي وقرأ معه كثيرًا من الكتب اليونانية المترجمة والشيخ علي بن عيسى الرمّاني، وأبي حامد أحمد بن بشر المروروزدي وأبي إسحاق الصابي وابن زرعة النصراني، وقد قدَّمه على يحيى، ونظيف القسّ الرومي، وزيد بن رفاعة، والزنجاني، ومسكويه، وغيرهم. أما النحو والكلام والحديث فقد أخذها عن الشيخ أبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) الذي كان يُجلُّه كثيرًا، وأفاض في وصفه، يقول عنه في المقابسات (ص١٧٥): « عالِمُ العالَم، وشيخُ الدنيا، ومُقْنِعُ أهلِ الأرض »، وفي الإمتاع والمؤانسة (١٢/ ٥): « أنه شيخ الدهر وقريع العصر، العديم المثل، المفقود الشكل».

---

(١) اتصل بالوزراء المدلجي، والمهلبي، وابن سعدان، وابن العميد، والصاحب بن عباد، غير أنه قد لقى صدًّا وجفاءً وشحًّا من الأخيرين، فاختصهما في كتاب «مثالب الوزيرين» بهجاء عنيف. حاول د. زكريا إبراهيم في كتابه من ص ٨١ إثبات سمات الشخصية المنطوية على شخصية ابن حيان، غير أنه يعدل عن ذلك في خاتمة المحاولة ويقول: «إنّا لا نعدم في سلوكه بعض سمات النموذج المنبسط في الشخصية ص٨٥.

(٢) الإمتاع والمؤانسة ١/ ٣٣.

وقال عنه أيضًا: « وأحضر بركة على المختلفة وأظهر أثرًا في المقتبسة »[1].

وهكذا يكون أبو حيان قد سجل ثقافة معاصريه ومن قبلهم بكثرة ما روى عنهم، ونقل من كتبهم وسمع من أفواههم، وسجل ما كان يسمعه في مجالس العلماء والأدباء والوزراء تسجيلاً دقيقًا، إلى حدٍّ بعيد[2]. فقد كان يجتهد في إثبات أقوال هؤلاء العلماء، ولكن من خلال لغته وأسلوبه؛ إذ إن التشابه الكبير بين أسلوبه حين يتحدث عن غيره وأسلوبه حين يعبر عن نفسه في أحيان كثيرة يرجح أنه كان يتدخل فيما ينقل ويعيد صياغته بأسلوبه الخاص، ويحذف ويضيف كيفما اتفق له وأراد، وهو يؤكد ذلك مرارًا، يقول في المقابسة (٩١) ص٣٠٨: « قد مَرَّ في هذه المقابسة التي تقدمت فنون من الحكمة، وأنواع من القول ليس لي في جميعها إلا حظ النفس الراوية عن هؤلاء الشيوخ، وإنْ كنتُ قد استنفدت الطاقة في تنقيتها وتوخِّي الحق فيها، بزيادات يسيرة لا تصح إلا بها أو نقص خفي لا يبالَى به...».

وعلى ذلك يجب الإشارة إلى أن هذه الدراسة ليست للغة أبي حيان في حدِّ ذاتها، بل الأولَى أن يقال اللغة التي استخدمها أبو حيان في المقابسات[3]، سواء نقلها عن معاصريه بطرقٍ مختلفة نقلاً حرفيًّا أو أعادَ صياغة آرائهم وأفكارهم بلغته هو، فأبقى على المضمون دون اللفظ والتركيب. وينطبق ذلك أيضًا على الترجمات والنقول التي لا ترجع إلى عصره. فهي إذن دراسة لمستوىً لغويّ نثريّ في القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي.

ويرى د. زكريا إبراهيم رأي المستشرق ماكس مايرهوف في المقابسات محاولاً تعليل

---

(١) أكد أبو حيان أنه (أي السيرافي) شرح كتاب سيبويه في ثلاثة آلاف ورقة بخطه في السليماني.

(٢) يُرْجِع بعض الباحثين ذلك إلى حرفته الأساسية؛ إذ كان يمارس الوراقة والنسخ وكان جميل الخط، دقيق النقل، خبيرًا بالتصحيف والتحريف (معجم الأدباء١٥/ ٢٨) فأكسبته تلك الحرفة ثقافة واسعة؛ إذ مكنته القراءة المتأنية، والنسخ المتقَن لكثير من المؤلفات في علومٍ شتى من الاطلاع عليها مرارًا والاستقاء منها متى شاء وكيف شاء.

(٣) انفرد أبو حيان باستخدام هذا المصطلح، مما استوجب أن نتوقف عنده فيما يلي لنلقي الضوء في إيجاز على قَصْدِه من ذلك الاستخدام.

لجوء أبي حيان إلى الصياغة الأدبية للمضامين الفلسفية العسيرة، بقوله: «ونحن لا نوافق مايرهوف على قِلّة جدوى المحاورات التي نقلها إلينا أبو حيان، فإنّ صياغتها في القالب الأدبي لا تنتقص من قيمتها العلمية، بل هي تدلنا على أن التوحيدي كان واحدًا من أولئك « الأدباء الفلاسفة » أو « الفلاسفة الأدباء » الذين حاولوا في القرن الرابع الهجري أن يحيلوا الفلسفة إلى ثقافة شعبية يفيد منها العامة من الناس وينهلون من معانيها شتى ألوان المعرفة»[1].

ويؤكد – في رده على من ذهب إلى غموض المقابسات، واضطرابها وكثرة التلاعب اللفظي فيها – ما ذهب إليه الباحثون المنصفون من أن أبا حيان في المقابسات وغيره لم يكن مجرد ناقل بل كان يصوغ الآراء الفلسفية في لغةٍ تحفل بالفكرة والعبارة معًا، وكان يضيف إليها بعض آرائه الخاصة، يقول: « وإذن فإنّ فضل التوحيدي في كتاب « المقابسات » لا ينحصر في نقل الأفكار والمساجلات التي كانت تدور في الأوساط العلمية في عصره، بل هو يمتد أيضًا إلى عملية تنقيح الآراء وغربلتها وإعادة صياغتها، والتعبير عنها بأسلوب أدبي ناصع. وإذا كانت بعض آراء التوحيدي قد اختلطت ببعض آراء السجستاني، كما اختلطت من قَبْل آراء أفلاطون بآراء أستاذه سقراط، فلعل هذا مما يجعل لكتاب « المقابسات » قيمة كبيرة في تاريخ الصلات الفكرية بين عَلَمين هامين من أعلام الفكر الإسلامي في القرن الرابع الهجري[2].

وتدور أغلب **موضوعات المقابسات** – كما قلتُ آنفًا – حول أفكار في الفلسفة،

---

(١) أبو حيان التوحيدي ص ٩٤.

(٢) أبو حيان التوحيدي ص٩٦.

لا بد أن ننبه هنا إلى أن تلك الطريقة التي اتبعها أبو حيان تحول دون معرفة آراء العلماء الذين وردوا في المقابسات معرفة دقيقة، فربما أدت إلى دخول شكل من أشكال التحريف عليها. كما أنه – كما يرى زكريا إبراهيم – ليس ما يمنع من أن يكون هو نفسه قد قصد إلى ذلك قصدًا للتصريح ببعض الآراء التي لم يكن يجرؤ على المجاهرة بها، أو للتلميح ببعض الأفكار التي يخشى نسبتها إليه. ص٩٥. انظر رأي مايرهوف في المقابسات في بحثه «من الأسكندرية إلى بغداد» الذي ترجمه الدكتور عبد الرحمن بدوي، ونشره ضمن كتابه «التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية»، مكتب النهضة، القاهرة ١٩٤٠.

والطبيعيات، والمنطق، والإلهيات، وعلم الكلام، والأخلاق، واللغة والبلاغة، والتصوف. وقد اجتهد د. الحوفي في إثبات الطرق المختلفة التي اتبعها في تسجيل هذه المقابسات[1]، غير أنني أرجح أن النقل أو التسجيل كان للمضمون، على الرغم من حرصه (أي أبي حيان) على إثبات أسماء مَنْ نَقَل عنهم أو سألهم أو سمع منهم صراحة. ولا أدري لماذا لم يعجب أبي حيان بإخوان الصفا، ولم يثنِ عليهم في تعريفه بهم حينما سأله عنهم ابن سعدان، على الرغم من وجود أوجه شَبَه غير خفية بين طريقتهم في عرض المسائل الفلسفية وطريقة عرض أبي حيان لها في المقابسات. ولا يعني ذلك أنني أوافق د. زكي مبارك على ما ذهب إليه من أن أبا حيان كان من إخوان الصفا، لكنه كان يخفي ذلك، وأن عبارته لا تؤكد أنه كان واحدًا منهم كما فهم د. الحوفي، ولكن كان من أنصارهم حيث يقول: « وينبغي أن نشير إلى أن التوحيدي كان من أنصار إخوان الصفا، ولكنه كان يتستر اتقاءً لسخط الجمهور، وكانت طريقته في تأييدهم أن ينطق الأشخاص بعبارات مريبة... »[2].

ليس من شك في أن أبا حيان كان يعرفهم معرفة وثيقة، وقد استمع إلى بعضهم مرارًا، بل إن بعض الأسماء الواردة في المقابسات يكتنفها الغموض، وأميل إلى أنها تكمل الأسماء الأربعة التي كشف عنها أبو حيان وهي (البستي والزنجاني والمهرجاني والعوفي)، كما أن النقد الجوهري الذي وجَّهه أبو سليمان المنطقي إلى إخوان الصفا، بأنهم ربطوا الشريعة بالفلسفة يُرَدُّ إليه هو نفسه؛ إذ إن آراء المقابسات تدور في هذا الفلك بعينه. وكان أبو حيان قد تشرب هذا النهج من أستاذه الأول، ونتج عن ذلك أن صارت أوجه الشبه بينهما أكثر وضوحًا ورسوخًا من أوجه الخلاف؟، وتستخدم تلك الأسماء الغامضة أيضًا في المقابسات النهج ذاته الذي اتُّبِع في الرسائل، مما يغلب الظن بوجود صلة وثيقة بينهم جميعًا.

لم يكن من الممكن الوقوف على قدر إسهام نثر أبي حيان التوحيدي إلا بعد أن

---

(١) أبو حيان التوحيدي من ص ٢٥١: ٢٥٤.

(٢) النثر الفني في القرن الرابع ٢/ ١٤٣.

تُنشَر مؤلفاته في تحقيقٍ جيد؛ ليتسنَّى للباحثين دراستها وتحليلها من زوايا مختلفة، وكانت البداية حين نشر الشِّدْياق « الصداقة والصديق » و « رسالة العلوم » الملحقة بها بالجوائب ١٣٠١هـ، ثم عكف الباحثون على نشر بقية مؤلفاته تِباعًا، فنشروا أغلبها وصدَّروها بمقدمات مهمة للغاية تتضمن سيرة أبي حيان ولغته مكانته ومحتوى كلِّ مؤلف[1]، ولم يدَّعوا أنهم يقدمون دراسة متخصصة بكل مؤلَّف، بل اجتهدوا في تقديم نصوص مؤلفاته صحيحة، خالية من التصحيف والتحريف قَدْر المستطاع، ممهدين المجال بذلك لدراسات أدبية لغوية متعمِّقة، بيد أن النقاد كانوا أسرع إلى معالجة نثره معالجات نقدية واعية، أثمرت دراسات عدة. وظل الجانب اللغوي الأسلوبي مهمَلاً لا يحظَى بقدرٍ كافٍ من الاهتمام، إلى أن بدأ بدراسة دلالية عميقة حول ألفاظ الحياة الثقافية في مؤلفات أبي حيان التوحيدي[2]. وكان من المأمول أن تعقبها دراسات للمستويات اللغوية المختلفة حتى يمكن تحديد دور مؤلفات أبي حيان في تطور النثر العربي، وبخاصة النثر الفلسفي الأدبي، ولكن ذلك لم يحدث – للأسف الشديد.

يبدو أن ثمة مصاعب عِدَّة تَحُول دون إقبال الباحثين على درس نثر أبي حيان درسًا لغويًّا، وأهم تلك المصاعب في رأيي هو – كما أشرت من قبل بطريق غير مباشر – تداخل لغة أبي حيان في لغة من نقل عنهم، وبعبارةٍ دقيقة يمكن أن نقول: إن أبا حيان حين يصف ويخرج عن الموضوع تنفصل لغته عن لغة المنقول، ولكن مع

---

(١) حقق بعده ونشر المقابسات كما أوضحناه، ثم الإمتاع والمؤانسة على يد أحمد أمين وأحمد الزين، القاهرة ١/ ١٩٣٩، ٢/ ١٩٤٢. ٣/ ١٩٤٤، ثم الإشارات الإلهية، بتحقيق عبد الرحمن بدوي مع تصدير عام، القاهرة ١٩٥٠، ثم الهوامل والشوامل، بتحقيق أحمد أمين والسيد أحمد صقر، القاهرة ١٩٥١، ثم ثلاث رسائل لأبي حيان، بتحقيق إبراهيم الكيلاني، دمشق ١٩٥١، ثم البصائر والذخائر، بتحقيق أحمد أمين والسيد أحمد صقر، القاهرة ١٩٥٢، ثم مثالب الوزيرين، بتحقيق إبراهيم الكيلاني، دمشق ١٩٦١.

(٢) طبعت رسالة د. طيبة الشذر في مطابع الأهرام التجارية بمصر ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م. حدَّدت فيها معنى المقابسة اعتمادًا على ما أورده محقق المقابسات محمد توفيق حسين في المقدمة ص٢١٠ وهو: أن يشترك اثنان أو أكثر من الناس في محاورة علمية فيأخذ أحدهم العلم من الآخر، ويعطيه ما عنده من العلم. ص١٦٧ وهو يتفق بوضوح مع المعنى الذي حدده د. الحوفي في كتابه كما أشرنا .

ذلك لا نشعر حين ينتقل إلى الموضوع المطروح بأن لغته قد تغيَّرت كثيرًا. وقد قلت إنه كان أمينًا؛ إذ اعترف مرارًا بأنه يتدخل في الموضوعات التي يعالجها فلا ينقلها حرفيًا، بل يحذف ويضيف ويغير ويبدل، فتكون الصياغة له والمضمون لغيره. وأقوى دليل على إعادة صياغته لموضوعات هو كلام أبي حيان نفسه، فقد وصف بعض الفلاسفة الذين كان يجتمع إليهم ويسمع محاوراتهم ويشاركهم مجادلاتهم بأن أسلوبهم كان رديئًا، وأن ترجمات بعضهم كانت سيئة حتى أستاذه (أعني أبا سليمان المنطقي) فقد وصفه (...مع تنطع في العبارة ولكنه ناشيء من العجمة)، فكيف صارت بهذا الشكل لغته واحدة مع اختلاف مصادر النقل؟!!.

ولما كانت هذه الدراسة تقتصر على كتاب المقابسات فحسب، فإنّي أرجّح أن يكون **المفهوم المحوري للدراسة هو اللغة المستخدمة في المقابسات، وهي لغة تعكس** مستوىً من مستويات النثر الأدبي الفلسفي - في القرن الرابع الهجري يستوي في ذلك القدر الذي تدخل فيه أبو حيان في النصوص مع القدر الذي لم يتدخل فيه محافظًا على لغة المنقول عنهم. ولما كانت الدراسة مقتصرة على عملٍ واحد أيضًا فقد حالت دون استخدام المنهج الإحصائي الدقيق الذي يرصد نسب شيوع الظواهر، باعتبار أن التكرار يمثل في البحث اللغوي أهمية كبرى. وإن كان البحث الأسلوبي يرى في التكرار قيمة لا تزيد عن الظواهر غير المتكررة، بل يميل إلى جَعْل هذه الظواهر الأخيرة أقدر على تحديد السمات الأسلوبية في لغة المؤلفات المدروسة. ولما كان البحث لغويًا ونحويًا ودلاليًا في المقام الأول فقد رأيتُ أن أستخدم لفظ (غلب أو تكرر) للظواهر التي شاع استخدامها في المقابسات، ولفظ (قل) للظواهر غير الشائعة دون تحديد لنسبة الشيوع وإن حظيت كلتاهما بقدرٍ متساوٍ من الدرس والتحليل.

وينبغي أن لا نتجاهل هنا أيضًا جهد الباحثين السابقين في وصف اللغة أو الأسلوب الذي استخدمه أبو حيان في كل مؤلَّف، وإن كانت الأوصاف عامة غير محددة فهي مفيدة – دون شك – في تكوين صورة أولية، ربما أدت نتائج الدراسة اللغوية الدقيقة إلى تغيرها أو تعديلها أو إلغائها كلية. وقد تناول د. الحوفي في الفصل الثامن من كتابه بعض خصائص لغة أبي حيان في مؤلفاته بوجهٍ عام، وفي الفصل

التاسع قارن بين أبي حيان وكُتّاب عصره فحدد أوجه التشابه، ثم وجوه التخالف، وفي الفصل العاشر قارن أو وازَن بين أبي حيان والجاحظ موازنةً مفصلة، تبين أوجه التشابه وأوجه التخالُف أيضًا[1].

وقد طُبع كتاب المقابسات بمدينة بومباي طبعتين حجريتين سنة ١٣٠٥ و ١٣٠٦هـ على يد ميرزا محمد شيراز، وهي طبعة قديمة لم تتوفر لي، فاعتمدتُ في الدراسة على طبعة (المقابسات) التي حقَّقها ونشرها الأستاذ حسن السندوبي في (٣٩٩) صفحة مع مقدمة مسهبة قيمة[2]. وتتضمن المقدمة حياته وآثاره ومروياته في (١١٤) صفحة، وتبدأ المقابسة الأولى – بعد تقديم أبي حيان – من ص ١١٩ حتى المقابسة ١٠٦ التي تنتهي ص ٣٧٨، تعقُبها خاتمة للسندوبي وبعض الفهارس.

وبديهي أن نتوقف عند ذلك الاستعمال الخاص الذي أطلقه أبو حيان التوحيدي على تلك المقالات أو المذكرات أو المجالس التي سجلها في كتابه، أعني **استعمال لفظ (المقابسة)** وجمعها المقابسات. ويلاحظ ابتداءً أنه استخدم هذا اللفظ في كتابه أكثر من خمس وعشرين مرة[3]. وربما يرجع ذلك الشيوع إلى إلحاح أبي حيان عليه لترسيخه في الأذهان، ويرجح خلو المعاجم من هذا الاشتقاق أن أبا حيان قد اشتقه بنفسه، أو أعانه أحد من كان يشاركهم مجالسهم في اشتقاقه، ثم عُرِف بينهم.

ففي اللسان مادة (قبس)، ويقال: قبست منه نارا أقبس قبس فأقبسي؛ أي أعطاني منه قبسا، وكذلك اقتبست منه نارا، اقتبست منه علما أيضًا؛ أي استفدته، قال الكسائي: واقتبست منه علما ونارا سواء، وقبست العلم وأقبسته فلانا[4].

---

(١) انظر كتابه: أبو حيان التوحيدي، الفصل الثامن من ٣٦٤: ٣٨٦، والفصل التاسع من ٣٨٧: ٣٩٧، والفصل العاشر من ٣٩٨: ٤٤٠.

(٢) طبعة المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م.

(٣) ورد لفظ (مقابسة) ص ١٣٥، ١٣٨، ١٧٦، ١٩٥، ٢٠٤، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٢ ، ٢٤٨، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٧٨، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٠١، ٣٠٨ ، ٣٠٩، ٣٣٠، ٣٤٠، ٣٥٧، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٧٥... إلخ، ووردت بلفظ الجمع (المقابسات) ص ١٧٧، ٣٢١. وبلفظ الفعل (اقتبس) ١٦٤، ١٧٧. و(تقابس) ص ١٥٩.

(٤) انظر مادة (قبس) في صحاح العربية وأساس البلاغة والقاموس المحيط.

فالأفعال الواردة إذن هي قبس، أقبس، اقتبس، وهي دالة على الأخذ والإعطاء، وهو ما جعل د. الحوفي يقول: يريد أبو حيان أن كلاً منهم قبس من صاحبه وأقبسه[1]، ولكن الصيغة المستخدمة هي صيغة المصدر (مفاعلة). وأظن أن أبا حيان قد قاسها على نظائر لها: فربما قاسها على ألفاظ مثل مذاكرة، ومجادلة، ومحاورة، ومجالسة، للدلالة على التفاعُل من الأفعال ذاكَر وجادَل وحاوَر وجالس على التوالي. وقد عثرتُ على نصٍّ متفرِّد يمكن أن يفسر ذلك الاستخدام؛ ولذا أوثرُ أن أذكره كاملاً؛ لأنه يعلل أيضًا لجوء أبي حيان إليه، يقول في المقابسة (١٦) ص ١٥٨، ١٥٩: فإنَّ الجميع أخذ عن هؤلاء الجلة الأعلام حسب ما كانت المذاكرة والمقابسة تمتدان بهم ويقرءان عليهم، وكان الغرض كله أن يستفاد كل ما تنفسوا به وتنافسوا فيه، فإنْ شاركتني على ذلك فالحكمة فوضى بيننا والحق مشاع عندنا، والفائدة حاصلة لنا...على أنك إذا استشففت هذا الكتاب كله وقلبته وعرفت غرائبه وعجائبه، علمت أنك ظالم إذا عتبت، وأني مظلوم في يدك إذا استزريت، والله لقد تعبت في تحصيل ما قالوه، وخاطرت الآن برواية ما **تقابسوه**، ولو قمت مقامي لما أخطأ بك حالي...».

وهو هنا يضيف اشتقاقًا آخر هو الفعل (تقابس) الدال على المفاعلة أيضًا؛ ولذا أقترح أن يكون للمقابسة عِدَّة معان؛ المعنى الأول هو معنى حدوث مفاعلة بين العلماء الذين كانوا يجلسون في بيت أبي سليمان المنطقي للمناظرة والمجادلة والمحاورة، فكل منهم قبس من صاحبه وأقبسه وليس ما نقله أبو حيان في كتابه إلا خلاصة ذلك التفاعل بين الآراء المختلفة، أما المعنى الثاني فهو يعني حدوث مفاعلة بين آراء خالصة، بل سجل تفاعله معها، فهي لم تُنْقَل حرفيًّا، بل تدخل أبو حيان فيها وعدَّلها ونقحها، فحذف وأضاف، وأثبتها في آخر الأمر بلغته وفي أسلوبه.

أما المعنى الثالث فهو طلب حدوث المفاعلة بين ما ذكره أبو حيان في تلك المقابسات وبين قارئه (أو قارئيه)؛ إذ تكرر بل ألحَّ أبو حيان في مواضيع كثيرة على قارئه أن يتجاوز عن أي تقصير يجده فيها، وأن يقبل منه ما ورد فيها من فائدة، فلم

(١) أبو حيان التوحيدي ص٢٤٨ .

يُرِد منها أن تستوعب كل جزئيات القضايا التي عرض لها؛ إذ أن الاسترسال والإكثار في رأيه يؤدي إلى الخلل. فلم يرصد إلا ما أسعفته بـه الـذاكرة، ولم يـدع الإحاطـة أو بلوغ الكمال، فيقول: «فوالله ما شرعت في تحبير هذا الكلام... إلا شغفًا بالعلم لا ثقةً ببلوغ الغاية» (ص٣٠٨) وحدد دوره فيهـا بقولـه (ص٣٠٩): « فأنـا في جميـع ذلـك راوية عن أعلام عصري وسادة زماني ».

أما هذه الدراسة فلم تتناول كل الظواهر التركيبية وأنماطهـا وصـورها الدالـة لهـا، وإنما **اقتصرت على مجموعة من الظواهر البارزة التي توضح إلى حدٍّ بعيد بنيـة النثـر الفلسفي التي تعكسه مقابسات** أبي حيان، فاختبرت تلك الظواهر الـتي تُعَـدُّ الجملـة الاسمية بناء جوهريًا لها، بادئًا بأبنية الإثبات، ثم التوكيد، ثم النفي. وأعقبتها ظـواهر في الجملة الفعلية المثبتة، ثم المؤكَّدة، ثم المنفية، ثم تحليل أهـم وسـائل تقييـد الأفعـال والأسماء وتخصيصها دلاليًّا، أعقبه أبنية الجملة المفسرة ووظائفها، ثـم أبنيـة التركيـب الشرطي، ثم ختمتُ البحث ببعض ظواهر الربط المهمة سواء أكان بأداة أو بدون أداة وهو ما أطلقتُ عليه « التعقُّد التركيبي والدلالي ». وقـد تلـى ذلـك التقـسيم الكلـي تقسيم آخر يجمع بعض الظواهر التي رأيت أنها تشترك معًا في أداء وظيفة محـددة، ثـم أعقبه تقسيم للأنماط الأساسية التي تتمثل فيها تلك الظواهر. أما الصور المختلفة التي تندرج تحت كل نمط منها فقد آثرت الإشارة إليها داخل كل نمط؛ عزوفًا عن الإطالـة والتكرير والحشو.

وقد اعتمدت الدراسة – بلا شك – علـى مقـولات النحـاة العـرب والبلاغـيين أساسًا؛ إذ إنها تـشكل ركـائز حـل مـضامين التحليـل والتفسير والتأويـل وأسـسها ومكوناتها، وقد حاولت جاهدًا ألا تجنح بعض تأويلاتي لنصوص النحاة أو البلاغيين إلى جانب التعسف والشطط؛ إذ كانت مهمتي هـي محاولـة اسـتنطاق الـدلالات الـتي يمكن أن تكشف عنها قراءات عدة لنصوص النحاة ومقولاتهم. وكانت النظرة الكلية إلى الظاهرة هي المدخل إليها، وربما اتفق ذلك مع بعض النحاة في مواضـع واختلـف معهم في أخرى، وكنت أركن إلى جهود اللغويين المحدثين أحيانًا حين يتطلب البحـث ذلك، وحتى يمكن أن تضيف الدراسة بُعْدًا جديدًا مقبولاً يواءم بين اتجاهات النحـاة

القدامى الراسخة ومحاولات المُحدَثين الصائبة.

وقد وازَن التحليل أيضًا بين الوظائف الثلاث؛ الوظيفة التركيبية، والوظيفة الدلالية، والوظيفة التداولية مجتمعة؛ إذ تحدد الأولى مكونات العناصر النحوية ودلالتها النحوية، وتركز الثانية على الربط بين وظائف تلك المكونات والدلالات الجزئية والعامة للتراكيب والأساليب، وتكشف الثالثة عن العلاقة الكامنة بين البناء والاستعمال، فتربط بين الأبنية والأساليب وبين السياقات والمقامات التي وردت فيها؛ لإبراز مدى توفيق الكاتب في تحقيق توازن بين اختياراته المختلفة وبخاصة ذلك التوازن الحتمي بين الأبنية المختارة من مجموع أبنية اللغة واستعمالاتها وبين الدلالات في درجاتها المختلفة، بدءًا من دلالات المفردات حتى دلالات السياقات والمقامات التي تؤلِّف مجموع النصوص المشكلة لبنية المقابسات .

* * *

الباب الأول

ظواهر تركيبية في الجمل البسيطة والمركبة

الفصل الأول

ظواهر تركيبية خاصة بالجملة الاسمية

1. ظواهر الإثبات.
2. ظواهر التوكيد.
3. ظواهر النفي.

ظواهر تركيبية خاصة بالجملة الاسمية

(١)

ظواهر الإثبات

تُعَدُّ الجملة الاسمية لدى النحاة القسم الأول من قِسْمَي الجملة؛ إذ إنهم قد حافظوا على تصور كُلّي جامع في تقسيمهم للجملة وأقسام الكلام والزمن وغير ذلك. وهي تتكون من ركنين أساسيين، **أولهما** المبتدأ أو الجزء المعلوم من الكلام، **والثاني** وهو الخبر وهو الجزء المجهول منه، وبه يكتمل المعنى وتتحقق الفائدة(١).كما أن المبتدأ يشكل محور الجملة الاسمية، وكل ما يدور فيها من معانٍ أخرى إنما هي لتوضيحه والإخبار عنه. وقد حرص اللغويون المحدثون على التركيز على العلاقة بين ركنَي الإسناد والدلالة الكلية المستفادَة من اجتماعهما، فقرروا أنها تقرر ثبوت شيء أو نفيه عنه سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء(٢).

ويلاحظ في نثر المقابسات استخدام الجمل الاسمية القصيرة في صورة متتابعة في أنماط مختلفة لم تخرج عن مقولات النحاة في تحديد الجملة الاسمية الصغرى، وغلب النمط الذي عَدَّه النحاة الأصل، الذي فسره سيبويه بقوله: « المبتدأ يكون معرفة، وهو الأصل للإخبار عن شيء... وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام »(٣). وقد أضاف السيوطي إيضاحه التداولي لهذه الفكرة حين قال: « الأصل تعريف المبدأ؛ لأنه المسند إليه، فحقه أن يكون معلومًا؛ لأن الإسناد المجهول لا يفيد، وتنكير الخبر؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه.. »(٤).

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ١٢٦. ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٨٦، ٨٧. ابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٣٩، ٤٠.

(٢) د. عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص١٢٩.

(٣) الكتاب ١/ ٣٢٨.

(٤) همع الهوامع ١/ ١٠٠، ١٠١.

وإذا كان التنظير بين بنية المبتدأ والفاعل مقبولة من جهة التعريف والتنكير فإنّ ذلك التنظير بين بنية الخبر والفعل من الجهة ذاتها فيها نظر، ولا يمكن قبولها إلا بوجهٍ من وجوه التأويل. ولما كانت أنماط الجملة الاسمية المركبة هي التي تعنينا هنا في المقام الأول فإننا نحاول أن نفسر هنا أشكال العدول عن تراكيب نحوية مختلفة إلى تركيب الجملة الاسمية المعقدة لاعتبارات دلالية تداولية أساسًا. ومن ثم فإنّ الظاهرة الأولى التي نرصدها هنا هي **الجملة الاسمية ذات المبتدأ المحور**، وأعني بذلك اللجوء إلى تغيير موقعي للعنصر المحوري في الكلام ووضعه في بداية الجملة (Hervorhebung) .ويطلق اللغويون على ذلك العنصر الذي دفع به إلى بداية الجملة؛ ليمكن مطل الجملة بعد ذلك، أو ليمكن من بناء عدد غير محدود من الجمل التي تضم معلومات مختلفة عليه هو (topic) ويطلق عليه عملية إعادة ترتيب عناصر هذه الجملة (Topikalizieung) .

ويشترط في الجمل المحمولة على ذلك العنصر المتقدم أن تحتوي على رابط يحافظ على الاتصال بينهما. ونفرّق هنا بين ذلك العنصر المتقدم الذي يشكل مكونًا أساسيًّا من مكونات الجمل داخلاً في الجمل، وبين ذلك العنصر المتقدم الذي يشكل مكونًا خارجًا عن الجمل، ولكل منهما وظيفة مغايرة.

وتحدد هنا المبتدأ المحور في أنماط ثلاثة هي:

نمط ١: مبتدأ محور + خبر جملة فعلية

نمط ٢: مبتدأ محور + خبر جملة توكيد (قصر)

نمط ٣: مبتدأ محور + خبر تركيب شرطي

وقد اشترط النحاة في الخبر إذا كان جملة أن يتضمن رابطًا يعود إلى المبتدأ، غير أن هذا الرابط لا يلتزم موقعًا إعرابيًّا محددًا، وما دام العنصر المتقدم في هذه الأنماط اسم، فلا بد في الأغلب أن يكون الرابط ضميرًا يعود إليه.

* * *

نمط ١: مبتدأ محور + خبر جملة فعلية

يمثله قول أبي حيان: « **والغضب يتحرك من داخل إلى خارج، والحزن يتحرك من**

خارج إلى داخل » ص ٢٦٥.

ويلاحَظ هنا أنَّ الرابط ضمير متضمَّن في الفعل، متَّفِق مع الاسم المتقدِّم. وقد لجأ أبو حيان في الأمثلة التي تندرج تحت هذا النمط إلى المقابلة بين عنصرين متضادين، يلزم خروجهما عن الجملة وتقديمهما لتكون المقابلة واضحة، ويتضح ذلك بجلاء في مثال آخر؛ إذ يقول: « **والمعدن لا يعطيك ما فيه إلا بالكدح، والغاية لا تبلغها إلا بالقصد** ». ص٣٧٠.

ولا شك أن الجملة في صورتها الاسمية أو الفعلية تتضمن أو تعبر عن معلومة كلية واحدة، فلا فرق بين (الغاية لا تبلغها إلا بالقصد) و (لا تبلغ الغاية إلا بالقصد) من جهة مجموع الدلالات التي تتضمنها المكونات في الجملتين؛ لأنها واحدة، ولم يحدُث سوى تبديل في موقع أحد عناصرها، ويصعُب أن نقبل عدم حدوث أي شيء إضافي نتج عن هذا التعديل في مواقع عناصر الجملة.

وهكذا فإنَّ النحاة كانوا على صواب حين فرَّقوا بين أقسام الجملة الخبر[١]. وليس من المقبول أن نهمل نواة التأويل التي حددها سيبويه بشكلٍ كلّي في (الاهتمام والعناية)، وأن نعزف عن التعليل النحوي لاستحالة تقديم الفاعل على فعله[٢]. وربما كان الاعتماد على مفهوم التجديد أو الدوام والثبوت مفيدًا في التفرقة بين بعض أبنية الجمل الاسمية وأبنية الجمل الفعلية، وغير مفيد في تأويل جمل مثل قول أبي حيان: « **ونحن نُساق بالطبيعة إلى الموت، ونُساق بالعقل إلى الحياة** » ص٢٤٣. فالجملة الخبر هنا تقرر حقيقة، سواء حاولنا أن نميز بين استعمال الفعل المضارع واستعمال ما اشتُقَّ منه في تعسُّف.

وهكذا كان د. أنيس محقًا حين رفض تفريق عبد القاهر بينهما قائلاً: « وقد أجهد عبد القاهر نفسه وأجهدنا معه، حيث حاول أن يتلمس فروقًا بين استعمال الفعل المضارع واستعمال ما اشتُقَّ منه، زاعمًا أن المعنى مع المضارع يفيد التجدد ووقوع الحدث شيئًا فشيئًا، في حين أنه مع المشتق لا يكاد يعدو ثبوت الصفة وحصولها»[٣].

---

(١) سيبويه: الكتاب ٢/ ٨٩. الزمخشري: المفصل ٢٤. ابن مالك: التسهيل ٤٨. السيوطي: همع الهوامع ١/ ٩٦.

(٢) المبرد: المقتضب ١/ ١٦، ٤/ ١٢٨.

(٣) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص٢٩٧.

نلاحظ هنا خصوصية استخدام أبي حيان لهذا النمط بشكل أساسي؛ إذ إنه يدفع بالاسم إلى صدارة الجملة، ليتمكن من أن يبني عليه أكثر من جملة، يقول: « الحق لا يصير حقًّا بكثرة معتقديه، ولا يستحيل باطلاً بقلة منتحليه » ص١٦١. فقد أسند إلى لفظ (الحق) وظيفة المحور أو النواة بمعنى أنه المكون الدال على ما يشكل المحدث عنه داخل الحمل أو خارجه[١]. وتكون هذه النظرة مقبولة إذا حافظت على إسناد الوظائف التركيبية والدلالية والتداولية لهذا العنصر، سواء أكان داخل الحمل كما في الجملة الاسمية البسيطة أو خارج الحمل في الجمل الاسمية المركبة، ومن غير المفهوم أن يسلب هذا العنصر الوظيفتين الدلالية والتركيبية؛ لأنه مكوّن خارج عن الحمل، وتكون النتيجة كما يقول أنه يحمل وظيفة تداولية فحسب (وظيفة المبتدأ)، ويأخذ بالتالي حالته الإعرابية، الرفع بمقتضى وظيفته التداولية ذاتها[٢].

ويلاحظ هنا أننا لم نتوقف عند صور هذا النمط، حيث ورد الفعل في حالات مختلفة، بمعنى أن الجملة الفعلية تكون مثبتة أو منفية أو متضمنة معنى القصر، ولكن ذلك كله لا يخرجها عن كونها فعلية في المقام، وإنما كان التمييز حين ننتقل إلى نمط مخالِف تمامًا.

نمط ٢: مبتدأ محور + خبر جملة توكيد (إنما)

يمثله قول أبي حيان: « **الإنسان إنما هو إنسان بالنفس** » ص١٦٣. يلاحَظ أن الرابط هنا (الضمير هو) توكيد إضافي يضاف إلى التوكيد الذي حققته جملة القصر[٣]، وقد لجأ أبو حيان إلى هذه الأبنية التي تندرج تحت هذا النمط لهدف فلسفي وهو وضع حدود دقيقة لتلك العناصر التي تشكل محور الجمل، فكأن الجملة السابقة تفسير أو إجابة عن السؤال (ما الإنسان؟) وقد تكون عِلَّة أو سببًا أو فصلاً أو تمييزًا، وكلها

---

(١) د. أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص٦٩.

(٢) السابق ص٧٨.

(٣) انظر حول الإعمال أو الإهمال الإعرابي: التسهيل، ص٦٥. والمفصل والمقرب ١/ ١٠. والهمع ١/ ١٤٤.

دلالات تلزم العدول عن الترتيب الذي يكون فيه العنصر الواقع عليه الحصر داخل جملة (إنما) أو بعبارة أخرى داخل الحمل إلى تفرد هذا العنصر بوقوعه خارج الحمل، فتتوجه بؤرة التركيز في الجملة بعد التغيير إلى الصدارة. فجملة الخبر إذن جملة مُفَصَّلة تستوجب تقديم العنصر الواجب تفسيره؛ ليبرز عن بقية مكونات الجملة فيكون بذلك محورًا لها، منبهًا السامع إلى ضرورة متابعة عِلَّة ذلك الاستعمال.

نمط ٣: المبتدأ المحور + الخبر تركيب شرطي

يمثله قول أبي حيان: « **والإنسان متى لم يخلع آثار الحِس خلعًا لم يتحلَّ لبوس العقل تحليًا** » ص ١٦٧.

حمل النحاة هذا التركيب على الجملة الفعلية، بناء على أنه لا اعتبار للحروف التي تتصدر الجمل[١]. وانفرد أبو علي الفارسي والزمخشري بجعل هذه الجملة جملة أو قسمًا مستقلاً[٢]. وهو ما يرفضه السيوطي مؤكدًا مذهب الجمهور، إذ يقول: « وزاد الزمخشري وغيره في الجمل الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية؛ لأن المراد بالصدر المسند أو المسند إليه، ولا عِبرة بما تقدَّم عليهما من الحروف »[٣].

سواء عُدَّت هذه الجملة قِسمًا مستقلاً أو تابعًا للجملة الفعلية، فمن الواجب أن نتساءل لماذا عدل الكتاب عن استخدام جملة الشرط إلى جملة اسمية بجعل الاسم يتصدَّر الجملة، فقد خرج من وضعه داخل الشرط ليحتل موقع المحور وزحزحة جملة الشرط للتعويض عن المتقدم من خلال الرابط الضميري. ولا بد أن يكون الاسم قد أسندت إليه وظيفة دلالية وتداولية جديدة بخروجه على الاندراج داخل الحمل إلى خارج الحمل، فصار محور الجملة، فكأن الشرط لم يتكون إلا تفسيرًا لهذا الاسم الذي احتل موقع الصدارة. ويتيح هذا التحول امتداد الجملة، باعتبار أن جملة الشرط قابلة لأن تتركب من عدة جمل متداخلة، أو تتعدد عناصر الجملة المكونة لتركيب الشرط،

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١/ ٨٧.

(٢) أبو علي الفارسي: الإيضاح ٤٣. الزمخشري: المفصل: ٢٤.

(٣) السيوطي: همع الهوامع ١/ ١٣.

يقول أبو حيان: « **فالموسيقار إذا صادف طبيعة قابلة ومادة مستجيبة وقريحة مواتية وآلة منقادة، أفرغ عليها بتأييد العقل والنفس لبوسًا مؤنقًا وتأليفًا معجبًا، وأعطاها صورة معشوقة وحيلة مرموقة...** » ص١٦٤. فالحديث يتضمن أشكال مختلفة من العطف اختصت بالمبتدأ المحور الذي ربما يغيب عن السامع فلا يتحدد بدقة إذا أدرجه المتكلّم داخل الحمل.

أما الظاهرة الثانية التي نرصدها هنا في إطار الجملة الاسمية فهي ظاهرة الجملة الاسمية الدالة على تفصيل، وتضم مجموعة من الأنماط التي يندرج تحتها صُوَر شتَّى، ولن نتوقف عند الصور المتكررة التي لا تضيف استخدامات متغايرة ذات أهداف دلالية وتداولية متباينة؛ إذ إنّه يهمنا هنا في المقام الأول أن نحلل الوسائل التي استخدمها أبو حيان لتشكيل أبنية لغوية متميزة قادرة على أن تحمل المضامين الفكرية التي أراد تسجيلها وأن تعبر عنها تعبيرًا مناسبًا.

وأعني بدلالة التفصيل أن الجملة الاسمية البسيطة قاصرة عن حمل دلالات متباينة تحتم امتدادًا في الجملة، ولا تختلف نظرتنا عن نظرة النحاة إلا في أننا نتبنى الانطلاق من البنية الكلية الدالة على معنًى بعينه أو المستخدمة في أداء وظيفة معينة، ثم نعتمد على مقولات النحاة التي أحاطت بتحليل العناصر الجزئية المشكلة لتلك الأبنية الكلية. وينبغي أن نؤكد هنا على أن الامتداد قد يتخذ طُرقًا مختلفة، أيسرها العطف، إذ يمكن للكاتب إن يسخِّر حروف المشاركة لتكوين فقرات نصية طويلة تحتمل فكرة كلية من خلال توالٍ أو تسلسل أو تدوير، وقد تكرر استخدام أبي حيان لهذه الطريقة، وهو لا يخالف غيره فيها كما سأبين فيما يلي، ولكن ذلك لا يعني امتداد ركني الإسناد؛ إذ يظل الإسناد مكونًا من ركنين اسميين، وربما يُضاف إليهما وصف أو تركيب حرفي أو ما أشبههما بشكل محدود للغاية. أمَّا الامتداد الذي أعنيه هنا فهو الامتداد المعقَّد الذي يحدث لركن من أركان الجملة الاسمية وهو الخبر غالبًا، أو لكليهما معًا.

ونحدد هنا الأنماط التي استُخْدِمت في الجملة الاسمية للدلالة على التفصيل كما يلي مع ملاحظة غلبة بعض الاستخدامات داخل كل نمط.

نمط ١: مبتدأ + خبر تركيب (إما... وإما.../ إما...أو...)

نمط ٢: مبتدأ + وإن... + فـ (خبر)

نمط ٣: مبتدأ (كل) + فـ (خبر)

نمط ٤: أما + مبتدأ + فـ (خبر)

يلاحَظ ابتداء أن النحاة قد حرصوا على إثبات العلاقة المعنوية الجامعة بين ركني الإسناد، وتأخذ هذه العلاقة صورًا مختلفة تبعًا لبنية الجملة الاسمية، فإذا كانت بسيطة، فالعلاقة بين المبتدأ والخبر تكمن في علاقة الإسناد؛ إذ إن الخبر وصف وتفسير للمبتدأ، ووجود أحدهما شرط لوجود الآخر، وهو المفهوم من قول سيبويه: « فابتداء لا يكون إلا بمبني عليه »[١]. وقوله أيضًا: « فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو... »[٢]. وقد استخدم علماء اللغة المحدثون مصطلح «الرابطة الصفرية» للدلالة على هذه العلاقة؛ إذ إنه في حالة غياب علامة إيجابية للربط تكون العلاقة السلبية البديل[٣]، وقد تسمى تلك القرينة المعنوية (الإسناد) قرينة التعليق[٤].

نمط ١: مبتدأ + خبر تركيب (إما... وإما.../ إما...أو...)

يمثله قول أبي حيان: « **كل موجود إما أن يكون بالقوة وإما أن يكون بالفعل فقط، وإما أن يكون بالفعل من جهة وبالقوة من جهة...** » ص٢٨٦.

يلاحظ هنا أن المبتدأ قد يكون معرفة كما في أوله (الفائز بالإشراف إما أن... وإما أن...) ص٣٠٢، وقد يكون نكرة كما في المثال السابق، والخبر هنا تركيب لم يورده النحاة قِسمًا من أقسام الخبر، باعتبار التقسيم الثلاثي للخبر بأنه مفرد وجملة وشبه جملة، وما يأتي خلاف ذلك يُحْمَل على الثاني غالبًا، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق حين حمل التركيب الشرطي على الجملة الفعلية، فلا اعتبار للحروف التي تتقدم عليه. غير أنه حين

---

(١) سيبويه: الكتاب ٢/ ١٢٦.

(٢) السابق ٢/ ١٢٧.

(٣) د. عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي ص١٨٨.

(٤) د. تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ص١٧٨.

ننتقل إلى تحديد وظيفة (إما) نجد تفصيلاً كافيًا، فقد حدد سيبويه معناها في التفصيل[١]. بينما عدها بعض النحاة حرف عطف، ورفض أبو علي الفارسي ذلك؛ إذ عدَّ دخول الواو عليها ثانية وهي حرف عطف حائلاً دون ذلك، فلا يجتمع حرفا عطف[٢].

ويقول المالقي: « وإنما دخلت (إما) الأولى؛ لتؤذن أن الكلام مبني على ما لأجله جيء بها[٣]. أما ابن هشام فيشير إلى وجوب تكرار تلك الدلالة الخاصة الناشئة عن استعمالها، يقول: « إلا أن (إما) يُبْنَى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره؛ ولذلك وجب تكرارها من غير ندور »[٤].

وربما يقدم هذا الكلام عن الوظيفة الدلالية لتلك الأداة؛ تفسيرًا مقبولاً لاختيار الكاتب هذا النمط الذي يحقّق له هدفه بوضع حدود للدلالة العامة التي يتضمنها المبتدأ، فيتاح بالخبر الممتد طرح احتمالات عدة ممكنة لا يمكن إدراكها دلالة المبتدأ وحده، وعلى ذلك تكون دلالة المبتدأ قَدْرًا معروفًا مشتركًا بين المتكلم والسامع. أما الخبر فيقدم معلومات جديدة ربما تكون مجهولة كلية عن السامع.

نمط ٢: مبتدأ + وأن... + فـ (خبر)

يمثله قول أبي حيان: « **والقول وإن اشتبه، والإشارة وإن غمضت، فالمراد بَيِّن والمطلوب متيقن** » ص٢٠٠.

ويلاحظ هنا أن المبتدأ يكون معرفة كما ورد في المثال السابق، وهو يشكل محور هذه البنية، وتقيده جملة اعتراضية، وظيفتها في رأي ابن هشام « إفادة الكلام تقوية وتسديدًا أو تحسينًا »[٥]. ونشأ عن ذلك فصل بين ركني الإسناد، وابتعاد كل منهما عن الآخر، مما أذن باستخدام حرف رابط بينهما؛ إذ لم يَعُد الربط من خلال العلاقة

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ٢٦٧.

(٢) المالقي: رصف المباني ص١٠٠.

(٣) السابق: الصفحة ذاتها.

(٤) ابن هشام : مغنى اللبيب ١/ ٦١.

(٥) السابق ٢/ ٣٨٦.

المعنوية كافيًا، فوجب أن يعضد برابط لفظي. وليس وقوع الفاء في خبر المبتدأ بأمر مستقيم، يقول سيبويه: « ألا ترى أنك لو قلت: «زيد فمنطلق» لم يَسْتَقِم »[1]. ولكن الذي سوغ وقوع هذه الفاء في الخبر تلك الجملة الاعتراضية المبدوءة بـ (وإن) مسوغ لجملة الخبر المشابهة لجملة الجواب بدخول الفاء عليها، والواو السابقة على الجملة تفيد التشريك. غير أنه لا اتفاق بين النحاة على هذه الدلالات وتلك التفسيرات التي ارتضيناها كما سنبين فيما يلي؛ إذ إننا نرجِّح أن لجوء الكاتب لهذا الاستعمال هو إرادة التركيز على عنصر محوري وهو هنا المبتدأ، فعدل عن استخدام التركيب الشرطي إلى استخدام الجملة الاسمية، ولكن ينفصل هذا النمط عن النمط الذي كان فيه الخبر تركيبًا شرطيًا؛ إذ إنَّ التركيب الشرطي هناك يحقق إفادة المعنى، لكنه هنا ليس كذلك، فما معنى (القول فالمراد بين) بعد حذف الجملة الاعتراضية، ولكن المعنى يستقيم حين يُقال: (وإن اشتبه فالمراد بين). فالجملة هنا صحيحة بإعادة الاسم (المبتدأ المحور) إلى موضعه في التركيب الشرطي؛ ولذا كان النحاة على صواب حين أكدوا على تضمن هذا التركيب دلالة الشرط، واختلفوا فيما بينهم في تفسيره، وكانوا على صواب أيضًا حين ترددوا في عَدِّه شرطًا مَحضًا؛ فلا بد لتقدم الاسم عليه من دلالة معنية. كما أن التركيب الشرطي الخبر في النمط السابق يتيح استخدام أدوات شرط مختلفة (إذا، إن، متى، لو، لولا...). وهنا ليس كذلك فلا يستخدم هنا إلا (إن) يتقدم عليه الواو الدالة على التشريك وتتكون باجتماعها الجملة الاعتراضية. ويكون التقييد بهما لكل الجملة الاسمية بطرق مختلفة؛ كما ورد في قول أبي حيان: «المسألة الأولى جوابك عنها صحيح وإن كنت غافلاً عن وجه صحتها... » ص٧٨، ويقول أيضًا: «وهذا باب إن استقصيته خرج عن نمط ما نحن عليه في هذا المجلس» ص٨٣.

فبإسقاط (الواو) من المثال الأول تفقد الجملة دلالة التشريك، كما هي الحال في المثال الثاني، ويتحول التركيب الشرطي إلى تكوين مبني على الكلام السابق مُقيِّد له فحسب. وهذا المعنى يخالف ما ورد لدى الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل

---

(١) سيبويه : الكتاب ١/ ١٣٨ .

تفسيرًا للمثال: «زيد وإن كثُر ماله فهو بخيل»، إذ يقول: فالواو فيه رائدة على التحقيق لمجرد الوصل - أي وصل الكلام ببعضه - والواو للحال أي زيد بخيل، والحال أنه كثر ماله. وقيل: شرطية حُذِف جوابها للدلالة عليه ببخيل، والواو للعطف على مقدر؛ أي إن لم يكثر ماله وإن كثُر فهو بخيل. ولكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التعلق؛ إذ لا يعلق على الشرط ونقيضه معًا، بل التعميم؛ أي أنه بخيل على كل حال[1].

وقد انتهى أحد الباحثين إلى أن دلالة الواو هي الشمول والعمومية والتوكيد، وقد استنتج ذلك من الرأي الأخير في الكلام السابق، ومن معنًى وجده لدى ابن هشام في قوله: « الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمر ثابت »[2]. وبناء على ذلك يرى أن جملة التركيب الشرطي وإن كانت خبرًا فهي في معنى الصفة؛ لأن الخبر إنما هو صفة، وبالتالي فإن الواو تفيد الإلصاق، أو تؤكد إلصاق الخبر بالمبتدأ[3].

وقد يكون هذا المعنى مقبولاً لتفسير بعض الاستعمالات إلا أني أرجح التقييد للمبتدأ أو للمبتدأ والخبر معًا، الذي يتحقق بالجملة الاعتراضية، وإن لم يمنع ذلك كله من الحفاظ على دلالة الشرط برغم انتقال عنصر اسمي من داخل التركيب الشرطي إلى موقع الصدارة، وشغله وظيفة البؤرة أو المحور، ويُضاف إلى ذلك لزوم وقوع الفاء في صدر جملة جواب الشرط.

نمط ٣: مبتدأ (كل) + فـ (خبر)

يمثّله قول أبي حيان: « **فكل ما كان هذا دأبه فقد انغمس في بحر الشقاء وسقط في مثوى البلاء والفناء...** » ص٣٧٨.

وقد تكرر هذا الاستعمال، مما يؤكّد شيوع نمط له دلالة منطقية؛ إذ إنه بين ركني

(١) الحاشية ٢/١٠٨.

(٢) ابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٣٤.

(٣) د. إبراهيم إبراهيم بركات: الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ص٥٠٥، رسالة دكتوراه مخطوط، جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

الإسناد ارتباطًا حكميًا، وهو ما يفسر وقوع الفاء في هذا التركيب، وقد أصاب النحاة إذن في تفسيره، حيثُ وقعت الفاء فيه لشبهه بأسلوب الشرط، أو لتضمنه معنى الشرط. يقول سيبويه: «إنما جاز ذلك؛ لأن قوله: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، قد دخلت الفاء في خبره كما تدخُل في خبر الجزاء»[1]. ويتفق هذا النمط مع مقولات النحاة الذين اشترطوا صلة في المبتدأ تكون كالشرط، وقد تحقق هنا بجملة الصلة، وقد يتحقق لدى أبي حيان بجملة وصف كما في قوله: « **فكلّ وجود يرسم للممكن أو للممتنع فإنما هو بالاستعارة والتقريب والتحلية والتشبيه...**» ص٢١٣.

وقد حدد الرضي فيه دلالة إفادة العموم أيضًا؛ إذ يقول: « وإنما وُصِل المبتدأ الذي في خبره الفاء أو وُصِف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط، والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء »[2].

ولكن ذلك التقييد الذي وضعه يحول دون قبول تراكيب لم تَرِد فيها جملة صلة أو جملة وصف، أو لم يحدث فيها الامتداد الذي وقع في الابتداء، مما سوَّغ وقوع الفاء في صدارة الخبر ليتحدد بدقة ولتتأكد الصلة بينهما باعتبار أن الفاء رابط إضافي يدعم الرابط المعنوي القائم بين ركني الإسناد. ويتمثَّل ذلك في تراكيب متكررة مثل قول أبي حيان: « **وكل حس فقوامه بالحركة، وكل عقل فصورته بالسكون** » ص١٩١.

فنحن لا نشعر بالمجازاة في هذا التركيب، وبذلك يكون رفض سيبويه له على هذا المعنى، إذ قال: « ولو قال: كل رجل فله درهمان كان محالاً؛ لأنه لم يجئ بفعل ولا بعمل يكون له جواب[3]. ولكن المعنى هنا ليس فيه مجازاة، بل إفادة العموم كما أشار الرضي، وهكذا تلزم الإشارة هنا إلى أن المبتدأ هنا نكرة تدل على عموم، ويستبعد أيضًا افتراض معنى المجازاة في هذه البنية.

ينقل السيوطي عن الأخفش رأيًا لا يقيد دخول هذه الفاء على الخبر، إذ يذكر أنَّ

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ١٣٩، ١٤٠.

(٢) الرضي: شرح الكافية ١/ ١٠١.

(٣) سيبويه: الكتاب ٣/ ١٠٣.

الأخفش أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ في كل موضع؛ نحو: زيد فمنطلق[1]. وقد جوز ذلك قولهم: « كل نعمة فمن الله، خلافًا لما ذهب إليه سيبويه، وأجيز الابتداء بالنكرة في هذا الموضع؛ لأن الدلالة المستفادة هنا العموم، وهو ما يتفق مع ما ذكره الرضي كما سبق، وابن مالك، إذ قال: « وقد تدخل على خبر (كل) مضافًا إلى غير موصوف أو موصوف بغير ما ذكر »[2].

وليس من المقبول التعسف لاستخراج معنى الجزاء بالاستشعار وغيره من كلِّ جملة (كل... + فـ ....)؛ لأن الفاء الداخلة على الخبر تكون فاء الجزاء صراحة إذا أمكن تأويل معنى الجزاء والشرط أو التعليق في تلك الجمل، فإذا لم يمكن ذلك فهي للربط سواء امتدت الجملة أم لم تمتد؛ ولذلك يجوز أن تسقط هذه الفاء الثانية، يقول أبو حيان: « **فكل مديد من ضرب طبيعي وإرادي وفكري... يحييها ويؤنسها وينفي وحشتها** » ص٢١٥. فقد استطالت الجملة واستدعت إيجاد الرابط الإضافيّ وهو الفاء، ولكنه لم يُستَخدم. وقد أشار الرضي إلى ذلك حين جَوَّز سقوط الفاء؛ لأن الخبر ليس كالجزاء حقيقة، يقول: « وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط إلا أنه لما لم يَكُن شرطًا في الحقيقة جاز ألا يكون صريحًا في الفعلية، بل يكون مما يقدَّر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور، ألا يكون مستقبل المعنى... وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء، فمن حيثُ إنه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها »[3].

ويلاحَظ أنها وردت بقلَّة في خبر الموصول كما في قول أبي حيان: « **وما خلا هذين فغير معقول، وما لا يُعْقَل فغير مقبول** » ص١٥٠.

وتُرجَّح هنا إفادة العموم على معنى الجزاء الذي اشترط له سيبويه أن يكون تكوين الجملة الأولى (بتضمنها الفعل أو ما يشبهه) مسوغًا لأن يجعل الآخر جوابًا للأول[4]. يُضاف إلى ذلك تكوين الخبر، فقد لوحِظَ في الأمثلة وقوع جملةً أيضًا. وهذا

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ١/ ١١٠.

(٢) ابن مالك: التسهيل ص٥١.

(٣) الرضي: شرح الكافية ١/ ١٠١، ١٠٢. وانظر أيضًا: المبرد، المقتضب ٣/ ١٩٥، ١٩٦.

(٤) سيبويه: الكتاب ٣/ ١٠٢.

يجعل التفريق بين دلالة الفاءين أمرًا لازمًا، أو بعبارة أدق بين دلالتين للفاء في استعمالين مختلفين وظيفيًا. وقد وردت أيضًا في خبر المبتدأ المشروط أيضًا بجملة اسمية منسوخة دالة على الاستمرار في قول أبي حيان: « **والعلة ما دامت عِلّة فإنها تقتضي شيئًا خاصًّا، والشيء مادام مقتضيًا فإنه يتبع علته الخاصة به** » ص٣٥٢.

فالفاء ضرورية هنا حتى لا يحدُث انقطاع بين الركن الأول والركن الثاني على الرغم من وجود ضمير عائد يربط جملة الخبر بالمبتدأ، ولكن الفاء لازمة؛ إذ إنَّ سقوطها مؤذن بانفصال وعدم نحوية الجملة، وقد علَّل الرضي وجوب وقوع الربط، وقيام ذلك الرابط بتلك الوظيفة حين قال: « وإنما احتاجت إلى الضمير؛ لأن الجملة في الأصل كلامٌ مستقلّ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض »[1].

نمط ٤: أما + مبتدأ + فـ (خبر)

يمثله قول أبي حيان: « **فأما المعنى فإنه متى زال إلى معنًى آخر تغير المفعول ورجع إلى غير ما عهد في الأول** » ص١٧٢.

ويلاحظ هنا ابتداء أن هذا التركيب من أبنية المحور أيضًا، إذ تصدر عنصر اسمي الجملة وصار بؤرة الحمل، ويدخل ذلك أيضًا فيما اهتم به النحاة والبلاغيون وحددوا لتلك الأبنية دلالات مختلفة كالتخصيص والعناية والاهتمام والتوكيد والحصر. ويمكن أن نؤول كلام سيبويه حول هذا التركيب تأويلاً معقولاً، حين نقابل بين انصراف الكلام إلى الابتداء وبين تلك الدلالات السابقة؛ إذ إن المبتدأ يحظى هنا باهتمام المتكلّم وعنايته؛ فاختيار تقديمه وإبرازه إشارة واضحة إلى ضرورة تنبيه المستمع إلى أن دلالة اللفظ المتقدم لدى الكاتب مغايرة، وعلى المستمع أن يتنبه إلى مجموع الأوصاف أو الأخبار التي تحمل معلومات جديدة.

وقد يتفق هذا التركيب في الدلالة العامة مع تراكيب أخرى تقدمت إلا أن البنية المستخدمة هنا ترجح ضرورة استقلال الحديث عنها. وقد فصّله النحاة أنفسهم عن

---

(١) الرضي : شرح الكافية ١/ ٩١.

غيره من التراكيب وأسندوا إليه وظيفة متميزة، يقول سيبويه: « ألا ترى أنهم قرءوا: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ..... ﴾ [فصلت: ١٧] وذلك لأنها تصرف الكلام إلى الابتداء، إلا أن يوقع بعدها فعل؛ نحو (أما زيد فضربت) »[1].

وأظن أن هذا المعنى كما يتضح من أمثلة أبي حيان هو الأصل، إذ إن دلالة التفصيل بعد إجمال وردت في أمثلةٍ قليلة كما في قوله: « **وأجزاؤها بالحسنى في الضمير والقول والفعل، فأما أجزاء الضمير فالنية والمحبة والطاعة...** » ص٢٦٣.

ويلاحظ أيضًا أن المبتدأ يوصف بجملة صلة استُعْمِلت في وظيفة الحد والتفسير، وهو استعمال تكرر في نثر أبي حيان، وفيها عدول عن الوصف المفرد إلى جملة الصلة المتضمنة ضمير عائد يؤكد إحالة الكلام إلى المبتدأ المتقدِّم، كما في قوله: « **فأما الباري الحق الذي هو واهب كل كامل كماله، وجابر كل ناقص نقصه، فهو عَلِيٌّ عن الأغراض والعلل والمسالك...** » ص١٨٣.

«فالباري» المبتدأ قُدِّم لاختصاصه بالأخبار التالية، كما أنَّ الوصف هنا معدول عن الوصف المفرد(الواهب والجابر) المفتقر إلى البيان الكامن في استعمال جملة الصلة. وتتضح معاني التفصيل والتعلق والربط في قول ابن السراج: « لأنها إنما تدخل في الكلام لتتبع شيئًا بشيء وتعلق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله »[2]. أما الفاء الواقعة في صدر الخبر، مفردًا كان أو جملة فهي الفاء الواقعة في جواب الشرط، كما يقول النحاة؛ ولذا اشترطوا تضمن المبتدأ معنى الشرط كما أشرنا. بيد أن (أما) هنا التي فيها معنى الجزاء – كما يقول سيبويه -: « كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدًا »[3].

---

(١) سيبويه : الكتاب ١/ ٥٩، ١٤٢.

(٢) ابن السراج: الأصول في النحو ١/ ٦٧.

(٣) سيبويه: الكتاب ٤/ ٦٧.

يقول المرادي: فإذا قلت: أما زيد فمنطلق، فالتقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق. فحُذِف فعل الشرط وأداته وأقيمت (أما) مقامهما، فصار التقدير: أما زيد فمنطلق. وأُخِّرت الفاء إلى الجزء الثاني لضربٍ من إصلاح اللفظ. الجنى الداني ص٥٢٢.

وهذا القيد الحتمي الذي ذكره سيبويه؛ أعني لزوم وقوع الفاء في تركيب (أما) قيد تؤكده كل استعمالاته في نثر المقابسات، فلم يرد فيها ما يخالفه، ولكن ما معنى قول المبرد: « وجملة هذا الباب أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل إلا أنه لا بد من الفاء لأنها جواب الجزاء »[1].

ربما يقصد بذلك أن الدلالة العامة للجملة واحدة؛ لأنه لم يحدث تغيُّر لمكوناتها، باستثناء دلالة (أما) ولزوم الفاء لها، ولكن ذلك يفتقر إلى إضافة سيبويه؛ أعني تحديد وظيفتها في صرف الكلام إلى الابتداء أو الصدارة. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الفاء ربما بما تتيحه من امتداد جملة المبتدأ أو الاتساع فيها تكون منبهة إلى أن كل ما تقدم يدخل في الابتداء، وكل ما سيعقبها يدخل في الخبر، ويكون الرابط الضمير – برغم لزوم وروده لأنه شرط صحّة الجملة نحويًا – غير كافٍ وحده للقيام بتلك الوظيفة إذا كثُرت الأسماء وتعددت الضمائر، كما في قول أبي حيان: « **فأما النفوس التي قوتها الحكمة، وبلغتها العلم، وعدتها الفضائل، وعقدتها الحقائق، وذخرها الخيرات وعمارتها المكارم المعالي، فإنَّ النهى لم يتوجَّه إليها والعيب لم يُوقَع عليها..** » ص١٣٨.

وليس من شكٍّ في أن إسقاط الفاء بعد ذلك الامتداد في الركن الأول كفيل بانفصال جملة الخبر (الركن الثاني) عنه، وحدوث قلق ونبو واضطراب في المعنى.

وقد استخدم أبو حيان طرقًا مختلفة في بناء هذا النمط، وهو ما يُعبَّر عنه بصور ذلك النمط، إذ كان المبتدأ معرفة أو جملة صلة أو جملة مصدرية أو جزء من جملة أو جملة شرط، وكلها تدور من خلال التأويل في القسمين الأول والأخير من الأقسام التي فصلها ابن مالك، والتي تفصل بين أما والفاء، وهي كما يلي: «المبتدأ أو الخبر أو معمول لما بعدها صريح أو مفسر أو جملة شرط»[2].

أمّا الخبر فهو مفرد وجملة، وإنْ كان الخبر هو الغالب، ويكون جملة اسمية مثبتة، ومنفية، ومؤكدة وفيها دلالة ثبوت معنى أو معاني للمعنى الأول، وجملة فعلية أيضًا وفيها دلالة ثبوت دلالات حدث أو أحداث للمعنى الأول. ويلاحظ في تركيب (أما +

---

(١) ابن مالك: التسهيل ص٥١.

(٢) نفسه .

جملة شرط) أن دلالة (أما) هنا التفصيل أساسًا؛ إذ لا يجوز أن تُجمَع أداة فيها معنى الشرط وأخرى للشرط صراحة. وتكرار استخدام (إذا) واستخدام الفاء في جواب الشرط معها، كما في قول أبي حيان: « **فأما إذا قسمت العلم... فإنك حينئذٍ تَجد علمًا فوق علم...**» ص١٤٩. وقد لا تستخدم الفاء إذا كان الجواب مما لا يقترن بالفاء. واستُخْدِمت أدوات شرط مثل إن ومن، وربما نؤثر أن يكون في (أما) معنى المخالفة أو المغايرة، وهو ينقسم إلى معانٍ فرعية كما بينا آنفا.

أما الظاهرة الأخيرة التي نتوقف عندها في الجملة الاسمية فهي ظاهرة **تعدد الخبر** وترتبط هذه الظاهرة بجنوح أبي حيان إلى الإطناب وكثرة استعمال المترادفات، والاهتمام بتقطيع أجزاء الكلام، وغلبة العطف بالواو على أجزاء الجمل كما هي الحال هنا؛ أعني العطف على الخبر، والعطف على الجمل كما سنبين فيما بعد. وقد اعتمد النحاة على مذهب سيبويه في تقسيم ذلك التعدد، وقد كان منطلق سيبويه هو تعليل رفع الخبر الثاني، وهو إما على تقدير مبتدأ محذوف يعود على المبتدأ الأول، وإما على تعدُّد الخبر لمبتدأ واحد[1]. وعلى هذا لا يرى أصحاب المذهب الأول التعدد ممكنًا. وقد اشترط ابن مالك أن يكون الخبران فصاعدًا في معنى خبرٍ واحد، فليس من ذلك ما تعدَّد لفظًا دون معنى[2].بل إنه رأى إمكانيتين لتعدد الخبر، وجعل التعدد ممكنًا باستخدام حرف العطف وبغير استخدامه، يقول: وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدًا بعطف وغير عطف[3].

أما التعدد بدون استخدام حرف العطف فيمثله قول أبي حيان: « **والحس ضيق الفضاء، قلق الجوهر، سيال العين، مستحيل الصورة...**» ص٢٠٣. ويجعل هذا الاستخدام موازيًا لاستخدام آخر يتخذ الترتيب والتجزئة والبناء ذاته؛ إذ يقول: «**والعقل فسيح الجو، واسع الأرجاء، هادئ الجوهر، قار العين...**» ص٢٠٣. ويستخدم الطريقة ذاتها في العطف باستخدام حرف العطف، ويحافظ على الضمير الرابط بين

---

(١) سيبويه: الكتاب ٢/ ١٨٦. المبرد: المقتضب ٤/٣٠٨. الهمع ١/١٠٨.

(٢) التسهيل: ص٥٠. انظر المقرب أيضًا ١/ ٨٦.

(٣) الكتاب الأول الصفحة ذاتها.

الخبر الجملة (الأخبار الجمل) والمبتدأ وهو الضمير العائد؛ إذ يقول: «... **الترجمة صدقت وما كذبت، وقوّمت وما حرفت، وزنت وما جزفت...**». ويلاحَظ هنا أن الترادف يكون باستخدام ألفاظ متوالية ذات دلالات جديدة مغايرة، أو باستخدام جملة قصيرة متقطعة، اسمية أو فعلية، يحافظ فيها على النهايات في الأغلب، وهي سمة جوهرية في أسلوب أبي حيان إذ إنه يميل إلى السجع أحيانًا، ولكنه لا يفعل ذلك تكلُّفًا وتغليبًا لتلك الحلية اللفظية على الأفكار، كما سنبين فيما بعد أيضًا في باب الربط – وسائله، وإمكاناته، وأغراض استعمالاته – ولكنه يمثل بداية سمة جوهرية في النثر الفني في القرن الرابع الهجري، وأعني الميل إلى التطويل والاسترسال في إيضاح الفكرة بجملٍ متعددة، قد استغل لذلك إمكانية تقسيم العبارة إلى جملٍ قِصار أو طوال بينها انسجام واتساق واتزان، فتشكلت العبارة من مجموعة كبيرة من الجمل الفعلية أو الاسمية تربط بينها في الغالب الواو العاطفة سواء استخدم فيها التدوير أو المعاني المتكررة.

* * *

(٣)
ظواهر التوكيد

أما الظواهر التركيبية الاسمية التي تختص بجملتي التوكيد والنفي فإنها تفيد دلالات خاصة تُضاف إلى الجملة الاسمية في صورتها المُثْبتة؛ إذ إنَّ وظيفة التوكيد تتحقق فيها بوسائل مختلفة؛ مثل التوكيد بحروف، وبضمير الفصل، والاختصاص أو القصر، والتوكيد المعنوي، والتوكيد اللفظي وغير ذلك، كما أن وظيفة النفي تتحقق بوسائل مختلفة أيضًا. ومن خلال استقرار نثر المقابسات وجدتُ أنَّ أبا حيان يستخدم وسائل محددة لتوكيد الجملة أو نفيها، أو بعبارةٍ أخرى العدول عن دلالة الإثبات أو التقرير إلى دلالتي التوكيد والنفي. وقد اتّخذ توكيد الجملة الاسمية ذات المبتدأ المحور أنماطًا ثلاثة هي:

نمط ١: إن + اسم (مبتدأ) + جملة

نمط ٢: تركيب لا بد ... (لا جرم / لا محالة...)

نمط ٣: نقض النفي (ليس (ما / لا ...) إلا...)

* * *

نمط ١: إن + اسم (مبتدأ) + جملة

يُلاحظ في هذا النمط ابتداءً أن العنصر الاسمي قد خرج عن بنية الجملة اللاحقة ليتصدر الجملة، فصار بذلك محورًا لها؛ إذ أسندت إليه وظيفة حمل المعلومات الواردة في الأخبار. وأرجِّح هنا أيضًا أن الكاتب يلجأ إلى هذا الأسلوب ليمكنه من مدِّ الجملة دون عائق. فلم تَعُد الجملة البسيطة كافية للتعبير عن دلالات ثقافية مركبة، وكان على الكاتب أن يتحول إلى إطالة بنية الجملة لتحقيق ذلك الهدف بوسائل متعددة، منها جَعْل المبتدأ بؤرة؛ إذ إنه موضوع الحديث، وبناء كل ما يراد من جمل واصفة له عليه. ويُضاف هنا ما تحمله «**إن**» من إفادة التوكيد، وهي وظيفة اتفق النحاة فيها، فقد حدد سيبويه عملها ووظيفتها، إذ يقول: « **إن** دخلت توكيدًا، وهي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده »[١].

ويلاحظ أيضًا أنَّ التوكيد معها ليس لعنصر بعينه في الجملة، وإنما -كما أكد النحاة- تفيد توكيد العلاقة أو النسبة بين العنصر المتقدم المحمول عليه أو المسند إليه الحديث وجميع العناصر أو المحمولات التي يتكون من مجموعها التفسير أو الوصف أو المسند.

ولذا يقول الزمخشري: « **إن وأن** هما تؤكدان مضمون الجملة وتحققانه» [٢]. ولما كانت وظيفة أن (المفتوحة الهمزة) ترجح الوصل بمعنى وقوعها في أثناء الجملة لتصل بين أجزائها، وتضعف معها وظيفة التوكيد أو تتأخر، فكانت الوظيفة الأخيرة مَثَار خِلاف بين النحاة، فنجد الرضي يختص (إن) المكسورة الهمزة المشددة وحدها بهذه الدلالة؛ إذ يقول: « وإنَّ لتأكيد الجملة »[٣].

ويتضح ذلك المعنى في الصور التي تندرج تحت هذا النمط، فتكون الجملة فعلية،

(١) سيبويه: الكتاب ٢/ ١٤٤.

(٢) الزمخشري: المفصل ص٢٩٣.

(٣) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٣٤٩.

كما يتمثل في قول أبي حيان: « **إنا نحرص على بلوغ الغاية لبعد السفر؛ لأن...**» ص٣٢٩. ويلاحظ هنا أنا نكتفي بالجملة التالية فقط تجنبًا للإطالة من ذكر النصوص كاملة. وتتكون الجملة من أداة توكيد (وهي بمنزلة الأفعال؛ أي تعمل عملين، الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب) + ضمير الجمع (المتكلمين) ليس للدلالة على التفخيم، بل غلب التكرار معنى الإفراد في ذلك الضمير، ثم الجملة الفعلية المسند التي يتضمن ضميرًا عائدًا إلى المبتدأ المحور المتقدم للتوكيد، ويقع الامتداد بعد ذلك بوسائل عدة أغلبها جمل التعليل، وتكون الجملة الخبر جملة توكيد بالقصر أيضًا كما في قوله: « **إن الطبيعة إنما احتاجت إلى الصناعة في هذا المكان؛ لأن...**» ص١٦٤. فالقصر هنا بجملة إنما التي يليها فعل، وهي المتكررة، إذ دخلت (ما) على (إنَّ) لتهيئ دخولها على الفعل أو تُسوِّغه؛ إذ يقول سيبويه: « ويجوز أن يليها بعدها الأفعال »[1]. وهي حرف ابتداء، ولم تكن زياداتها إلا لإفادة معنًى لم يكُن قائمًا قبل دخولها، فإذا كانت (إنَّ) للتوكيد، و (ما) هنا ليست كافة؛ لأن ما بعدها ليس بجملة اسمية، فالراجح أنها تفيد المبالغة في التوكيد، وهو المعنى المستفاد من قولهم: « القصر والحصر والتخصيص »[2]. والحصر هنا يعني انتقال بؤرة التركيز إلى عنصر متأخر، وهو لدى أبي حيان جملة التعليل؛ لأنها علة الفعل المختص. وكان الجرجاني قد ربط بين وظيفتها الدلالية ووظيفتها التداولية حين فسَّر معنى الحصر بإشراك عناصر الاتصال اللغوي وهي المتكلم والمخاطب والسياق وبيان أحوالها بدقة، يقول في موضع التفريق بينها وبين ما وإلا: «اعلم أن موضوع (إنما) على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزل هذه المنزلة»[3].

ويهمنا هنا المعنى الذي أضافه بعد ذلك حين قال: « إنها للتنبيه والتذكير، وتلك هي الوظيفة البارزة في ذلك التركيب، ويتكرر تعليل الفعل بعدها، سواء استخدم

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ١١٦.

(٢) المالقي: رصف المباني ص١٥٤. والمرادي: الجنى الداني ص٣٩٥، ٣٩٦. ويذكر الأخير أن ابن عطية يرى أن (إنما) تفيد المبالغة والتوكيد حيث وقع ويصلح مع ذلك للحصر.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص٣٢٧.

جزءًا من جملة أو شكلت هي أساس الجملة، أي وقعت في الصدارة وبُنى عليها الكلام كله بعد ذلك. وتكون الجملة المسند أيضًا مؤكدة من خلال النفي والاستثناء كما في قول أبي حيان: « **فإنك لا ترى إلا الرشد، ولا تجني إلا الغبطة...** » ص٢٥٧.

وتتضمن تلك الجملة الضمير العائد إلى المبتدأ المحور، ويتكون التوكيد هنا من نفي الفعل ونقض النفي بـ (إلا) فيقع الفعل على مفعوله وقوعًا محددًا، فليس في الجملة استثناء حقيقي، بل تشكل من النفي ونقيضه نوعًا من الحصر الذي يفيد تحقيقًا وإزالة لتوهم قد يقع للمخاطب من استخدام الفعل دون تقييد. وكون الجملة المسند تركيبًا شرطيًا ذا أداة شرط متغيرة في كل صورة من صور ذلك الحمل، وهي (إن، وإذا، ومتى). وفي قوله: « **إن الإنسان وإن كان واحدًا بوجه، فإنه كثير بوجه آخر...** » ص٣٦٠. تتقدم التركيب الشرطي تلك الواو التي سبق الحديث عنها، التي تفيد الإلصاق، أو تؤكد إلصاق الخبر بالمبتدأ، ويضاف إلى ذلك دلالة الاعتراض، وهي دلالة يرجحها وقوع تلك الواو التي للعطف بين ركني الإسناد، ويقع الفاء في جملة الجواب لربطها بجمل الشرط، وتتضمن جملتا الشرط والجواب ضميرًا عائدًا إلى المبتدأ المحور المؤكد. ويتركب الشرط من عدد من الجمل التي تتوالى باستخدام العاطف، لغرض ألحنا عليه مرارًا، فهو يلجأ إلى تلك البنية لتمكنه من تركيب عدد متوالٍ من الجمل التي تشكل فقرات كاملة، كما يتمثل ذلك في قوله: « **فإنك إن فعلت ذلك خسرت خسرانًا مبينًا، وضللت ضلالاً بعيدًا، وتحرقت أسفًا، وتقطعت ندمًا...** » ص٢٦٧.

تتكون هنا جملة الشرط من جملة واحدة، أما جملة الجواب فإنها الجملة الممتدة التي تتكون من عدد من الجمل يربط بينها حرف العطف (الواو)، وتستخدم فيها أشكال عِدَّة من أشكال التمييز الدلالي أو تحديد الفعل، كالمفعول المطلق المبين للنوع، والنكرات المميزة، وهي وسائل تقييد الأفعال وتخصيصها دلاليًا كما سنبين في موضع دراستها.

وقد يتحقق الامتداد من خلال تركيب شرطي تتعدد فيه جملة الشرط، كما في قول أبي حيان: « **فإنك متى جرَّبت هذه الأعراض تخللت هذه المعارف وثبت على سمة العدل، تكنفتك الخيرات عاجلاً والسعادات آجلاً...** » ص٢١٦.

فقد تكونت جملة الشرط من مجموعة من الجمل الفعلية ذات الفعل الماضي التي

يلزم تحققها معًا لوقوع الاشتراك في دلالتها، فالمعنى الكلي الذي بُني على اسم الزمان المتضمن معنى الشرط (متى)[1] يتكون من دلالات الأفعال الماضية (جربت + تخللت + ثبت) على التوالي، وقد غلبَ استخدام صيغةَ الماضي مع الشّرط بوجهٍ عام لدى أبي حيان، حيث تحول الخطاب إلى تلقين المخاطَب معلومات تتخذ صورةَ السَّرد، وهي صورة مخالفة لصورة الحوار التي تميل في رأيي إلى صيغة المضارع؛ ولذا تكون الأفعال في محلِ جزم؛ لأنها في صيغة الماضي وكذلك صيغة الجواب أيضًا، وهي فعل واحد يمثل نتيجة حصول المعاني الأُوَل.

وقد وقع الأمر في مثال (إن)[2] بصورةٍ معكوسة، إذ تكونت جملة الشرط من فعل واحد في صيغة الماضي أيضًا. أما جملة الجواب فقد تكوَّنت من مجموعة دلالات الأفعال الماضية (خسرت + ضللت + تحرقت + تقطعت...) التي تمثل نتيجة لحصول المعنى الأول وهو ما يعبر عنه بالتعليق، وربما يستنتج من ذلك زوال الفروق التركيبية والدلالية بين استعمالات (إن) واستعمالات (إذا) في بعض المواضع؛ لغلبة استعمال صيغة الماضي والاكتفاء بمعنى التعليق دون خصوصية الدلالة على زمان المستقبل الذي تنفرد به (إذا)، ولكن لم يَكُن ذلك واضحًا كما سنبين، كما أن التحليل الدقيق للدلالة الزمانية للأفعال وعلاقاتها بدلالة المقام المستخدمة فيه لا يؤيد مثل ذلك الزوال.

وقد ينبني على المحاور المؤكدة عدد من جمل الشرط التي تشترك في جوانب تجمع بينها جميعًا، كما يتمثل في قول أبي حيان: « **فإنَّ الرشد إذا أصيب، والغبطة إذا أنيلت، والخبر إذ وجد، فقد سعد المرء ونجا من العَطَب.**» ص٣٢٨. ويلاحَظ في هذه العبارة أن التركيب الشرطي هنا تركيب معقَّد، فقد اختصَّ كل محور مؤكد بجملة شرط مستقلة، وهكذا تتعلق دلالة الجواب بمجموع دلالات الشرط، فهي تمثل نتيجة حصول هذه المعاني الأُوَل، ولا يخرج ذلك التركيب سواء من جهة المبني أو المعنى عن

---

(١) ستدرس فيما بعد بالتفصيل في الجزء الخاص بوسائل التركيب الشرطي، ومكوناته والعلاقة بين دلالة أفعاله وأزمنتها والمعنى الكلي وأغراض استخدامه. انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٣٦٥. ومغني اللبيب لابن هشام ١/ ٣٣٤. النحو الوافي لعباس حسن ٤/ ٤٣٠.

(٢) ستُدرس فيما بعد بالتفصيل في الجزء الخاص بالتركيب الشرطي من البحث.

البنية التي وضعَها النحاة له، إذ يتكون من بنية (إذا + فعل ماض + فعل ماض)، ويُرَاد بالأفعال الماضية بعد (إذا) دلالة الاستقبال.

ويلاحظ أنه قد استخدم بقلة أخوات (إن) وهما (كأن، ولعل). أما (كأن) فتتمثل في قول أبي حيان: «**فكأن ما يقوله أحدهم ذامًّا ومادحًا هو غير ما ينبغي أن يأتيه أو يتركه متجنبًا...**» ص١٤١.

وكأن تفيد التشبيه باتفاق النحاة، وإنْ كان كلام سيبويه يدل على أنها تجمع بين التوكيد بحسب الأصل، والتشبيه بعد إضافة الكاف إليها، يقول: «وسألت الخليل عن كأن، فزعم أنها (أن)، لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع (أن) بمنزلة كلمة واحدة[1]. ويتكون اسمها من جملة صلة يعقبها ضمير الفصل (هو) استُخْدِم هنا لمعنيين؛ معنى الفصل حيثُ امتدت جملة الصلة التي تشكل المسند إليه، ولكن إسقاطه لا يؤدّي إلى لبس، وبالتالي يكون المعنى الثاني أرجح في رأيي وهو معنى التوكيد؛ إذ إنه يحمل تنبيهًا إلى المخاطَب بأنَّ معنى الخبر يرتبط بمعنى المبتدأ، وهو ما أطلقت عليه في دراسة سابقة دلالة الإحالة في ضمير الفصل.

أما (لعل) فتستخدم في تراكيب يكون الخبر فيها جملة في الأغلب، كما في قول أبي حيان: « **ولعلك تفرح بتقليدك وإن كان على باطل، أكثر مما يفرح باستبداده وإن كان على حق** » ص ٧٦، ١٧٥، ٢٠٩. هو في معنى الرجاء والخوف كما قال سيبويه: «وإذا قلت: (لعل)، فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب... (لعل هذا زيد ذاهبا)[2]. وهو لدى الزمخشري لتوقع مَرْجُو أو مَخُوف[3]، ولا يختلف معنى المثال عن ذلك المعنى، غير أن استخدام لعل هنا وتكرار وقوع خبرها جملة يرجِّح لجوء الكاتب إلى وضع الضمير – في الغالب – موضع المحور، وبناء جملة أو جمل عليه، إذ أتاح ذلك امتداد الجملة من خلال توالي الأخبار، وقد استخدم في المثال الواو المقيدة للخبر المتضمنة معنى التخالُف ويتكون التركيب الشرطي بعدها من جملة الشرط، أما جملة

---

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ١٥١.

(٢) السابق: ٢/ ١٤٨.

(٣) الزمخشري: المفصل ص٣٠٢، ٣٠٣.

الجواب فمحذوفة يفسرها الكلام السابق.

نمط ٢: تركيب لا بد ... (لا جرم / لا محالة...)

يتكون هذا التركيب من لا النافية للجنس التي يقترن بها لفظ (بُد) الدال على **قَطْع** أو انفصال أو فِرَاق، مما يشكل مع النفي توكيدًا قويًّا، كما يقول الفراء: « كما أن (لا بد) بمعنى لا قطع، فكثُرَت، وجرت على ذلك صارت بمعنى القسم للتأكيد الذي فيها»[1].

وقد تكرَّر استخدام (لا بد) في نثر المقابسات، في صورة واحدة، وهي مع الجار والمجرور وهو أصل الاستعمال دون إضمار، وتُعَدُّ (بد) نكرة مبنية في محلّ نصب اسم (لا) النافية للجنس، والخبر شبه جملة مكوَّن من (من) وهو الحرف الأصلي في هذا الاستخدام يليه اسم مجرور. يقول أبو حيان: « **ولا بد من حِس يبين به الخلق في العموم، ولا بد من عقل يوصَّل به إلى الباري على الخصوص** » ص١٨٢.

ويلاحَظ هنا أن النكرة في التركيب الحرفي موصوفة بجملة فعلية، وأن جملة (لا بد) تكررت، كما أنَّ الاسم النكرة (بد) قد يتعلق به (جار ومجرور) فتكون نكرة منسوبة، كما أنه قد يفصل بين اسم لا وخبرها بجملة اعتراضية للتقييد والإيضاح، كما يقول أبو حيان: « **ولا بد لنا – ما دمنا باحثين عن حقائق العقل، ولا نقدر أن نخلص إلى عالمه دفعة واحدة – من سبيل نسلكها ومثل نستصحبها وشواهد نستنبطها...**» ص١٦٧.

ويختلف الأمر مع تركيب (لا جرم / ولا محالة...) إذ لا يَرِد الخبر الجار والمجرور؛ ولذا يجب أن يضمَر فيها، كما في قول أبي حيان: « ... **فلا محالة أنك غير مدرك** » ص٢٦٥، وقوله: « **فلا جرم أنه أحرى من صاحبه كثيرًا** » ص١٦٩.

فالخبر فيهما يتصدَّر بأن الذي حمل على أن فيه إضمار (من)، يقول سيبويه: «وأما قولهم: لا محالة أنك ذاهب، كما تقول: لا بد أنك ذاهب، كأنك قلت: لا بد من أنك ذاهب، حين لم يجُز أن يحملوا الكلام على القلب»[2].

---

(١) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٣٥١.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/ ١٣٧.

أما (جرم) فلها تفسير آخر؛ إذ إنها فعل، النفي فيه زائد، يدل على معنى القسم، والقسم يفيد زيادة التوكيد، كما أنه لا يوجد معه إضمار عند سيبويه ويوجد معه إضمار عند غيره، كما أن (لا) فيها خلاف. فمعنى (لا جرم أنه سيفعل) بمنزلة (حق أنه يفعل) ولا زائدة، إلا أنها لَزِمت جرم لأنها كالمثل، والغالب فتح همزة (أن) بعد لا جرم، كما يقول الرضي في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [سورة النحل: ٦٢]، إما ردّ للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل، أو زائدة كما في لا أقسم؛ لأن في (جرم) معنى القسم، وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل.

بيد أن الفرَّاء قد فسَّر الجرم بالقطع، وعلى ذلك تكون اسمًا منفيًا بلا النافية للجنس حملاً على (لا بد ولا محالة)، ومن ثَـمَّ يلزم معها إضمار (من)[1]. أما تأويل سيبويه فيتضمن وجهين لدلالة التوكيد، **الأول**: دلالة التوكيد لتضمُّن الفعل معنى فعل آخر، يقول في تفسير الآية السابقة: « فإن جَرَم عملت فيها لأنها فعل، ومعناها: لقد حقَّ أن لهم النار، ولقد استحق أنَّ لهم النار، وقول المفسرين: معناه حقًّا أن لهم النار، يدلك على أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت»[2].

والثاني: دلالة التوكيد من الرد على كلام سابق، ويتضح ذلك من كلام الخليل، يقول سيبويه: « وزعم الخليل: أن لا جرم إنما تكون جوابًا لما قبلها من الكلام، يقول الرجل كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فنقول: لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا»[3].

نمط ٣: نقض النفي (ليس (ما / لا...) إلا...)

نُدْرِج تحت هذا النمط صُور توكيد الجملة الاسمية؛ لأنه يتكون من أداة نفي تتصدر التركيب وتقوم بنفي مضمون الجملة، أو نفي علاقة الإسناد الرابطة بين رُكنيه، ثم رُكنا الإسناد أو أحد ركنيه (إذا كان الآخر محذوفًا)، فيتشكل المقصور، ثم

---

(١) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٣٥١.

(٢) السابق: ٢/ ٣٥١.

(٣) السابق: ٣/ ١٣٨.

تُرد أداة نقض النفي المتقدم المحققة درجة توكيد عالية في سُلم أبنية التوكيد ووسائله يُطلَق عليها التخصيص، أو القصر والحصر، ثُمَّ العنصر الذي وقع عليه الحصر وهو المقصور عليه، ويمثل هنا محور التركيز في هذه الجمل؛ إذ يوجه المتكلم ذهن المخاطب إلى المعنى أو المعاني التي يتضمَّنها هذا الجزء؛ ولذلك يخالف هذا التركيب تركيب (إنما)؛ لأن في نقض النفي يتحقق التوكيد متأخرًا بعد إدخال عنصر مناقِض أو مزيل للنفي المتقدِّم دون فصل بين ركني الإسناد، بمعنى أن النفي لم يقَع على المبتدأ دون الخبر، بل كما يرى جمهور النحاة كما سنبين فيما يلي، يقع عليهما معًا، ويكون نقض النفي مماثلاً لتخصيص معنًى بعينه بإخراجه من دلالة النفي.

وبهذا لا يُعْرَف ذلك التخصيص إلا عند وقوع الحرف الذي ينقض ذلك النفي. أما الحصر بـ (إنما) فإنما يُعْرَف من بداية الجملة لتحققه بوقوع (إن) مع (ما)، ويكون على المخاطب أن يحدد العنصر الذي يقع عليه معنى التخصيص بعد ذلك، وغالبًا ما يحتل موقعًا متأخرًا في الجملة. ويُضاف إلى ذلك الاختلاف في البنية والوظيفة التداولية التي أكَّد عليها عبد القاهر الجرجاني في تمييزه بين البنيتين حين رَبَط بين البنية ومقتضيات الاستخدام، كما سيتضح فيما يلي.

وقد ورد هذا النمط في نثر المقابسات في صور ثلاثة هي:

(ليس + جملة اسمية) و(لا + جملة اسمية) و (ما + جملة اسمية)

أما الصورة الأولى: فيمثلها قول أبي حيان: « **ليس لشيء وجود ولا وجـوب إلا الباري الحق، ولا حقيقة إذن لشيء إلا له، لأنه هو الواجب** » ص٢١٣.

ويتكون هذا التركيب من (ليس)، وهي أداة نفي[1] تشبه ما ولا في استخدامها للنفي كما ورد لدى سيبويه، أو عكس ذلك استخدمت (ما ولا) استخدام الحمل عليها، ومعنى (ليس) لدى الزمخشري نفي مضمون الجملة في الحال[2]. ويتّفق د. تمام حسان

(١) ثمّة خلاف بين النحاة حول حرفيتها أو فعليتها لا يتّسع المقام للتفصيل فيه، انظر: الجنى الداني ٤٩٣، ٤٩٤. ورصف المباني: ٣٠١. وهمع الهوامع: ١/ ١١٥ وما بعدها.

(٢) الزمخشري: المفصل ص٢٦٨.

معه في زمن النفي، إذ يذكر أن زمن (ليس) عند النحاة هو الماضي وجهتها النفي، ثم يقول في الهامش: «هذا ما قاله النحاة، أما في رأيي فهي لنفي الحاضر»[1]. ويرجع المثال السابق كلام النحاة، غير أن المثال يتكون من بنية معقدة تشمل على تقديم الخبر الجار والمجرور على النكرة المبتدأ، وتأكد النفي بالعطف عليه بـ (ولا) ثم استثنى من العلاقة بين مضمون الجملة – أعني وجود شيء – ثم عطف على الجملة بأكملها بجملة (لا) النافية للجنس تتوسطها حرف (إذا) غير العامل الدال على النتيجة والحكم، ثم استثنى من ذلك النفي أيضًا بإثبات للخالق الحقيقة وحده، ثم تلتها جملة تعليل.

أما الشكل الثاني منها فقد ورد في قول أبي حيان: « **وليس من فصل في هذه الرسالة إلا وهو متحلٍّ بضروب من البيان...**» ص٣١١.

ويتكون هذا التركيب من (ليس) الدالة على نفي مضمون الجملة في الحال، ثم (من) الزائدة الدالة على توكيد العموم، ويتحقق فيها الأمور الثلاثة التي اشترطها ابن هشام لزيادتها وهي تقدم النفي، وتنكير مجرورها وكونه مبتدأ هنا[2]. والخبر هنا محذوف تقديره موجود أو مستقرّ وشبه الجملة متعلق بالخبر، ثم إلا الناقضة للنفي المتقدم، وأضيف هذا التوكيد المتحقق بها إلى التوكيد المتحقق بالباء وتعقبها الجملة التي وقع عليه القصر وهي جملة اسمية حالية تتقدمها واو الحال، وصاحب الحال هنا نكرة إلا أنه جاز وقوع الحال بعد نكرة لأن الجملة قد سبقت بنفي[3]، ويقع الربط بين جملة الحال والجملة السابقة المتضمنة صاحب الحال النكرة بالواو والضمير معًا، ولا يجوز الاستغناء عن أحدهما.

---

(١) د. تمام حسان : اللغة العربية معناها مبناها ص ١٢٩.

(٢) ابن هشام: مغني اللبيب ١/ ٣٢٢، ٢٢٣. المالقي رصف المباني ص٣٢٤. من أطراف دلالات الحرف (من) بعد نفي وقبل نكرة دلالة نفي الجنس – كما يقول المالقي – إذ تحتمل ما بعدها أن ينفي مفرده اللفظي أو جنسه المعنوي، فيحتمل أن يراد جنس (الفصول)، ويحتمل أن يراد (الفصل الواحد).

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك ٢/ ٢٦٤. وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٣٧، ٦٣٨. رفض مذهب الزمخشري في جعل هذه الجملة صفة؛ لأمرين **الأول**: أن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف. **الثاني**: وجود (إلا) فهو مانع من ذلك، إذ لا يعترض بـ (لا) بين الصفة والموصوف .

أما الصورة الثانية: وهي (ما + جملة اسمية)، يمثلها قول أبي حيان: « **وما هـو إلا أن تصمد نحو السعادة...** » ص٣٧٨.

وما هنا نافية لمضمون الجملة في الحال، وهو ما ذكره النحاة، إذا بها قد شبهت بـ ليس من وجهين؛ أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر. وثانيهما: أنها تنفي ما في الحال، وهو مذهب أهل الحجاز. أما مذهب بني تميم الذي يؤثره سيبويه، إذ يرى عدم الإعمال، فيجريها مجرى أما وهل، بمعنى حرف الابتداء، يقول سيبويه: « أي لا يعملونها في شئ، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار[(١)] ».

بيد أن شرط عدم إعمالها متحقق في البنية السابقة، إذ اشترط الحجازيون ألا ينتقض نفي خبرها بإلا، فإنْ انتقض بطل عملها كبطلان معنى (ليس). ويهمنا هنا الإشارة إلى دلالة القصر المستفادة من تلك البنية، فقد حدَّد عبد القاهر الجرجاني وظيفة هذه البنية بالإشارة إلى أمر يقع خارجها، وهو بيان حال المخاطَب الذي يوجَّه إليه هذه البنية، يقول: « وأما الخبر بالنفي والإثبات؛ نحو: (ما هذا إلا كذا، وإنْ هو إلا كذا) فيكون لأمر ينكره المخاطب ويشك فيه[(٢)] ».

ويقع الاختصاص هنا على الجملة المكونة المصدر المؤول (أن + تصمد)، ويلاحظ هنا أيضًا الإحالة التي يتضمنها الضمير (هو) إذ إنه يحيل إلى مضمون الكلام السابق، فهو إذن وصل بين كلام سابق ومعنى لاحق وقع عليه الحصر.

أمّا الشكل الثاني منها، فيمثله قول أبي حيان: « **فما عليّ إلا الجهد وبَذْل المُطاق** » ص٢٢٦. وهنا أيضًا يتحقق شرط آخر لعدم إعمال (ما)، وهو تقديم الخبر على المبتدأ الذي تأخر لوقوع الحصر عليه[(٣)]، فقد اشترط الحجازيون عملها مع قيود، كما نرى. ويبدو أن تلك القيود ترجع إلى ضعفها في العمل؛ لأنها محمولة على (ليس) المحمول على (كان)؛ ولذا وجب ألا يحدث في بناء الجملة الاسمية أي نوع من التغيير.

---

(١) سيبويه : الكتاب ١/ ٥٧.

(٢) الجرجاني: دلائل الإعجاز ص٣٣٩.

(٣) للفراء رأي يخالف ذلك، كما أن ابن عصفور يخرج الظرف أو الجار والمجرور من الإهمال، انظر: المقرب ١/ ١٠٢.

ويهمنا هنا أيضًا إشارة الجرجاني إلى وضوح الاختصاص وبيانه، يقول: «واعلم أنه إذا كان الكلام بما وإلا كان الذي ذكرته من أن الاختصاص يكون في الخبر أن تقدمه، وفي المبتدأ إن قدمت الخبر أوضح وأبين، تقول: ما زيد إلا قائم، فيكون المعنى أنك اختصصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها بجعله صفة له»[1].

وذلك يعني أن المعنى الواقع بعد إلا قد اختصَّ من جملة المعاني الأخرى الممكنة التي يمكن أن تسند إلى العنصر الذي وقع عليه القصر (المقصور)، كما أن وقوعه بعد إلا يعني أنّه العنصر المقصور عليه، يستوي في ذلك المبتدأ والخبر، وإنْ كانت دلالة القصر أكثر وضوحًا مع حدوث تغير في بنية الجملة الاسمية؛ أعني التقديم أو التأخير.

أما الصورة الثالثة: وهي (لا + جملة اسمية) فقد وردت في عدة أشكال، ويمثل الشكل الأول منها قول أبي حيان: « **ولا عذر له إلا أنْ يكون ذلك منتهى طاقتَه** » ص٢٦٣.

ويُقْصَد بالنفي هنا النفي العام؛ ولذا أطلق النحاة على (لا) التبرئة [2]. ودخولها على نكرة شرط جوهري؛ إذ إنها لا تعمل في معرفة بإجماع البصريين[3]. غير أننا ينبغي أن نفرق بين الإعراب والمعنى؛ لأن هذا الحرف – على الرغم من الاتفاق في دخوله في الحالات التالية على النكرات، يشبه بـ (إن) في العمل فينصب بها اسمًا ويرفع خبرًا، كما يقول المالقي؛ حملاً للنقيض على النقيض، إ (إن) موجبة ولا نافية... ويشبه بـ (ليس) في العمل والمعنى، فيرفع بعدها الاسم وينصب الخبر بشرطين: أحدهما أن لا يتقدم الخبر، والآخر أن لا تدخل عليه (إلا)...[4] والنكرة هنا مضافة أو مشبهة بها، فإذا دخل على نكرة غير مُضافة ولا مُشبَّهة بالمضاف، فلا يخلو – كما يقول المالقي أيضًا – أن يُراد النَّفي الخاص أو النفي العام؛ فإنْ أُريدَ النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر... وإنْ أُريدَ النفي التام فلا يخلو أن يُفصَل بين (لا) وما تدخل عليه أو لا يُفصل، فإنْ فُصِل ارتفع بالابتداء والخبر ولَزِم التكرار لها...

---

(١) الجرجاني: دلائل الإعجاز ص٣٣٨، ٣٣٩.

(٢) ابن هشام: مغنى اللبيب ١/ ١٧٩.

(٣) المفصل للزمخشري ص٣٠٩. ومغنى اللبيب لابن هشام ١/ ١٧٩. همع الهوامع للسيوطي ١/ ١٤٤.

(٤) رصف المباني للمالقي ص٢٦١، ٢٦٢.

وإنْ لم يُفصَل فلا يخلو أن يكون لما بعدها عامل مُقدَّر أو لا يكون، فإنْ كان بقى على عمله فيما بعدها (بمعنى أن النصب يكون لعامل مقدر)... فإن لم يكُن له عامل مُقدَّر بُنِي على الفتْح، وجاز أن تكرر تارة... وألاَّ تُكرَّر أخرى[1].

وفي هذا النص فوائد بالغة الأهمية، أهمها الخلاف بين النحاة حول إعراب اسمها وخبرها برغم الاتفاق على دلالة النفي في كل استعمالاتها، وتجيز الشواهد تعدد الإمكانات الإعرابية، بمعنى جواز الرفع والنصب، كما أنَّ التفريق بين أقسام التنكير لم يَرْفع الإبهام الكامن في النكرة؛ إذ الفروق بين النكرات ضئيلة وتدور في فلك الإبهام بدرجات. والأمر الآخر الربط بين الحركة الإعرابية ومكونات الجملة وحركتها؛ ويرجع ذلك إلى ضَعْف عمل هذا الحرف؛ لأنه محمول على غيره في العمل (أو ضَعْف الشبه)، وتمثَّلت القيود في عدم وقوع تقديم أو تأخير في جملته، وعدم الفصل بينها وبين معمولها (اسمها)... إلخ.

ولما كان النفي الخاص لا ينعكس في أمثلة نثر المقابسات، فلا نعني بتفسيره قدر عنايتنا بتفسير النفي العام، وهو الظاهر هنا، وهو المقصود من قول النحاة: « إن (لا) يراد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص. ويكون عملها البناء؛ لأن اسمها نص في الجنس – كما يقول النحاة – ويقع التخصيص هنا على المصدر المؤول الذي يلي (إلا)؛ لأنه المقصور عليه، وفيه تفسير للنكرة المبهمة المتقدمة. وقد يقع الحصر على الخبر إذا وقع بعد إلا، كما ورد في قول أبي حيان: « **ولا ملجأ إلا إلى الله في كشف هذه الضراء** » ص٢٤٦.

واسمها نكرة، قطع نقض النفي بينها وبين شِبْه الجملة المتعلق بها، وقد علل سيبويه شرط العمل في النكرة، فقال: «فلا تعمل في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل – رحمه الله – في قولك: هل من عبد أو جارية؟ فصار الجواب نكرة»[2]. وهذا النص تفسير لتقسيم المالقي (من) الزائدة قسمين: قسم للنفي الجنس، وقسم لاستغراق نفيه، وفي ذلك تأويل لبناء اسم (لا) على الفتح. يقول المالقي: «وإنما بُني

---

(١) السابق ص٢٦٣، ٢٦٤.

(٢) سيبويه: الكتاب ٢/ ٢٧٥.

معها؛ لأنه افتقر إلى (من) مقدَّرة قبله؛ لأن النفي العام يكون بها، فالتقدير: لا من رجل في الدار؛ لأنه كالجواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟، فلما حذفت (من) وتضمنها ما بعدها بُني لذلك؛ لأنه ما يتضمن معنى حرف يبني، ما لم يمنعه من ذلك مانع، وبنى ما بعدها على حركة؛ لأن له أصلاً في التمكن، إذ هو مُعرَب في الأصل، وكانت الحركة فتحة؛ إذ هي أخف الحركات[1].

ومن شروط عملها عمل (إن) ألا تتكرر، وقد وردت في نثر المقابسات مكررة كثيرًا في التخصيص وغيره، يقول أبو حيان: « **لا تمام للإنسان إلا بها، ولا قوام إلا معها...** » ص٢٣٤.

فإن كررت لم يتعين إعمالها، بل يجوز، كما يقول ابن هشام: « ويجوز إلغاؤها إذا تكررت[2]. وسواء كان لزوم التكرير ناتجًا عن عدم العمل أو جوازه أو عدم العمل ناتجًا عن التكرير، فالنتيجة الإعرابية واحدة وهو جواز الإعمال والإهمال، كما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ [الطور: ٢٣]، على قراءة من رفع ﴿ لَغْوٌ ﴾ و﴿ تَأْثِيمٌ ﴾، ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ على قراءة من فتح ما بعد (لا). والمقصور عليه في جمل (لا) السابقة هو شبه الجملة، ويتوجه النفي الواقع على الاسم النكرة إليه؛ لأن فيه تقييده أو تخصيصه. وقد يحذف خبرها ويفسر بالدلالة على كون عام. كما في قول أبي حيان: « **فلا أحد إلا وهو يتمنى أن يعلم الغيب ويطلع عليه...** » ص١٢٨.

ودلالة (لا) هنا استغراق نفي الجنس، بمعنى أنها لا تنفي إلا الجنس بكليته، ولا تبقى منه شيئًا، وقد مثَّل له المالقي: في المبتدأ، تقول: ما في الدار من أحد؛ أي: ما في الدار أحد[3]. وقد سبق أنْ بينا العلاقة بين (لا) و(من) فيما سبق. فالدلالة الفارقة هنا هي دلالة الاستغراق؛ أي الشمول، ويضاف إلى ذلك أن ذلك التركيب يتضمن جملة اسمية حالية يلزم ربطها بصاحبها بالواو والضمير معًا، وهي التي وقع عليها القصر لوقوعها

---

(١) المالقي: رصف المباني ص٢٦٤، انظر الهامش؛ إذ ربما ينقل المؤلف ولو بالمعنى عن أسرار العربية ص٩٩.

(٢) ابن هشام: مغني اللبيب ١/ ١٨٠.

(٣) المالقي: رصف المباني ص٣٢٤.

بعد إلا، كما أنه قد جاز وقوعها حالاً لنكرة لتقدم مسوغ عليها وهو النفي هنا كما بينا.

ويشيع ذلك الاستعمال في نثر أبي حيان في المقابسات مع تكرير (لا) كما في قوله: « **ولا شرع إلا وهو مشوق إليها، ولا عقل إلا وهو يحث عليها، ولا بال إلا وهو منوط بها، ولا لسان إلا وهو آثر عنها، ولا روح إلا وهو نازع نحوها...**» ص٢٤٧.

وقد استخدم أبو حيان (غير) و (سوى) لنقض النفي أيضًا. مثل: « **فلا مشفق عليك سواك، ولا ناظر في أمرك غيرك..**» ص٢٦٧. و(مفجوع به غيرك، ولا بالك لك سواك) ص٣٧٠.

وتختلف غير أو سوى عن (إلا) في أن الناقض هنا اسم، ولا يكون له موقع إعرابي، فهو خبر لا المرفوع، ولكنه اسم مبهم يلزم معه الإيضاح بالإضافة (المضاف إليه)، ولكنها لا تزيل إبهامه كما يقول النحاة.

وقد استخدم أبو حيان البنية (هل... إلا) لتوكيد الجملة الاسمية أيضًا. إذ إن دلالة (هل) تخرج عن معناها الأصلي وهو الاستفهام إلى معنى النفي، فهي بمعنى ما أو تشبهها، يقول: « **وهل الحكمة إلا مولدة الديانة، وهل الديانة إلا متممة للحكمة؟! وهل الفلسفة إلا صورة النفي، وهل الديانة إلا سيرة النفس؟!** » ص٢٠٠.

قد أشار ابن هشام إلى هذا الاستعمال، حين أوضح أوجه الفرق بين هل والهمزة، يقول: « إنه يراد الاستفهام بها النفي؛ ولذلك دخلت على الخبر بعدها (إلا) في نحو؛ ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ۝ ﴾ [الرحمن : ٦٠][1].

ولا يعني أنها مساوية لحروف النفي؛ لتضمنها معنى النفي في هذا الاستعمال، بل تنفرد (هل) بمعنى إضافي للنفي وهو إنكار وقوع الشيء، وجواز أن تأتي بعدها (إلا) يفسر بأنه قصد للإيجاب عند الرضي[2].

وقد استُخدمت عِدّة وسائل لتوكيد المعنى في الجملة الاسمية، وهذه الألفاظ تحقق

---

(١) ابن هشام : مغنى اللبيب ٢/ ٣٥٠.

(٢) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢١٦. والعالم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ٣/ ٤٧٥.

التوكيد لتضمن مدلولها تلك المعاني (الاستغراق، الشمول، الإحاطة)، مثل: (كل، جميعًا، أبدًا، البتة، قط، جدًا...)، وذكر الأول في قول أبي حيان: « **الخذلان كل الخذلان في الحرص على سماع الحكمة مع مخالفتها** » ص٢٥١، وقد أكّد لفظ (كل) المبتدأ (الخذلان)، وأُضيف إلى لفظ التوكيد الاسم المؤكد نفسه (الخذلان) وسواء كان هذا اللفظ على التوكيد كما أورد ابن مالك، أو على النعت كما ذهب أبو حيان[١]، فإنه يدل على الاستغراق والشمول، وفي ذلك توكيد ظاهر. أما لفظ (جميعًا) فقد ورد في قول أبي حيان: « **فالحالان جميعًا قد زالتها عنها...** » ص٣٥٧. وهو يؤكد المبتدأ أيضًا بإفادة معنى الشمول والإحاطة. ولم يُضف إليه ضمير يعود على المؤكد مطابق له، وهو ما أجازه الكوفيون[٢]. أما الفظ (أبدًا) فقد ورد في قول أبي حيان: « **فالثاني مشعر أبدًا بالأول** » ص٢١٤، وهو يؤكد الجملة الاسمية، والأبد لفظٌ خاص بالزمن، ويتعلق ذلك الزمن بحال الجملة (فعلية فعلها ماض، أو حال أو مستقبل، أو اسمية)، وهنا تفيد معنى الاستغراق المطلق للزمن. أما الألفاظ الأخرى فلم تَرِد إلا في جمل فعلية؛ ولذا ستبحث في موضعها.

* * *

(٣)
ظواهر النفي

وقد ورد نفي الجملة الاسمية في ثلاثة أنماط أساسية هي:

نمط ١: (ليس + جملة اسمية منفية)

نمط ٢: (ما + جملة اسمية منفية)

نمط ٣: (لا + جملة اسمية منفية)

ويُعَدُّ النمط الأول والثالث أكثر أنماط النفي شيوعًا في نثر المقابسات، ويتوزعان إلى صور مختلفة، أما النمط الثالث فأقل أنماط النفي ورودًا.

---

(١) السيوطي: همع الهوامع ٢/ ١٢٣.

(٢) السابق: الصفحة ذاتها.

وقد سبق أن تناولنا هذه الأدوات النافية تركيبًا ودلالة في تحليل أنماط توكيد الجملة الاسمية، إلا أننا نتوقف هنا معها لبيان وظائفها المختلفة في إطار مفهوم النفي بشكل موسع. ونفرق هنا بين هذه الأنماط الدالة على نفي كلّي لمضمون الجملة، وأنماط النفي الجزئي التي تُستَخدم فيها وسائل للنفي لا تقع في صدر الجملة، وإنما تحتل موقعًا متأخرًا؛ لأنها تخرج من الكلام المُثبَت السابق معنى أو أكثر عن الإثبات إلى النفي.

نمط ١: (ليس + جملة اسمية منفية)

ويضم هذا النمط مجموعة الصور التي تبين فيها عدة تغيرات داخل بنية الجملة، إلا أنها لا تخرجها عن المفهوم الأساسي، فقد تكون أركان جملة الإسناد كاملة أو يقتصر على ركن واحد، وقد يتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ، وقد يضاف إلى الخبر في أثناء ذلك عنصر حرفي مؤكد، وغير ذلك. أمّا جملة النفي المكتملة الأركان فتتمثل في قول أبي حيان: « **وليس الحق مختلفًا في نفسه، بل الناظرون إليه اقتسموا الجهات...** » ص٢٢٣. ويلاحظ ابتداء أنه يغلب في استخدام النفي بليس، ارتباط جملتها بجملة أخرى تدل على الإضراب أو الاستدراك أو التعليل أو غيرها من المعاني.

ويقع النفي هنا على مضمون الجملة، بمعنى أن النفي يفيد عدم ثبوت نسبة المسند للمسند إليه، فهو نفي لعلاقة الإسناد فيها، وتختص (ليس) بحرية حركتها في الجملة الاسمية؛ إذ إنها تتصدرها أو يتقدم المبتدأ عليها، فيقدر فيها ضمير عائد إليه، ويكون النفي – في الحقيقة – متجهًا إلى الركن الثاني ومنصبًا عليه. وعمل (ليس) هنا محمول على (كان) من وجوه؛ فهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، وتتصل بها الضمائر المرفوعة البارزة، وتاء التأنيث (دليل فعليتها)، وتعمل مع وجود نقض نفيها؛ أي لا يُبطل عملها دخول إلا في خبرها، على الأكثر. وهكذا فمذهب سيبويه، وهو أنها فعل، أمكن من هذه الوجوه[1]، وفيها تحديد لخواص (ليس) الصرفية والنحوية، من جهة علاقتها بالجملة الاسمية. أما زمن النفي في الجملة السابقة فليس محدّدًا، فالأرجح أنها

---

(١) الكتاب: ١/ ٢٨، ٣٧٦.

نفي مطلق. وهذا يغاي كلام الزمخشري. الذي قيَّد زمن النفي بها، إذ يقول: « (ليس) ينفي مضمون الجملة في الحال »[1]. والحال هنا يوافق الكلام عن (ما) لاتفاقهما في هذه الدلالة، وبالتالي في الحرفية، والدخول على الجملة الفعلية. يُضاف إلى أدلة التأكيد على حرفيتها عدم تصرفها وخلوها من الدلالة على الحديث، ولا يُفهم مناها إلا بذكر متعلقها، ويُفهم من كلام ابن هشام رأي أبي على الفارسي ومن تابعه في حرفيتها يرجع إلى ابن السرَّاج، حيث يقول: « وزعم ابن السراج أن (ليس) حرف بمنزلة (ما)، وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة »[2].

وأرى أننا لا نستطيع فهم وظيفة (ليس) وتحديد زمنها وجهتها إلا من خلال علاقتها بـ (كان) – وبالتالي يمكن فهم مذهب سيبويه في فعليتها، يقول سيبويه: «تقول كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى»[3]. تدل (كان) هنا على وقوع (وجود / كينونة) هذا الإسناد في زمن ماض، فإذا أردت أن أنقض هذا الزمن قلت: (ليس عبد الله أخاك). ولهذا عُدَّ زمن (ليس) هو زمن الماضي فقط، وجهتها النفي، يقول سيبويه: « **فأما ليس فإنَّه لا يكون فيها ذلك؛ لأنها وضعت موضعًا واحدًا، ومن ثمَّ لم تصرف الفعل الآخر** »[4]. بيد أن التناظر بين التركيبين يمكن أن يؤدي إلى نتيجة يؤكدها الاستعمال السابق لدى أبي حيان؛ إذ إنَّ (كان) تدل في بعض الاستعمالات على زمن مُطْلَق، فلا تكون للماضي أو الحاضر أو المستقبل. ولما كان حمل (ليس) على (كان) في العمل، فيمكن الحمل عليها أيضًا في المعنى، ويكون تحديد الزمن من خلال الاستخدام ذاته وقرائنه، فتدل على الماضي، وهو الأصل لـ (كان) وبالتالي لها، وعلى نفي الحاضر في بعض التراكيب[5]، وعلى زمن مُطلَق في تراكيب أخرى. وأمثلة ذلك كثيرة؛ نحو: « **وليس**

---

(١) الزمخشري: المفصل ص٢٦٨.

(٢) ابن هشام: مغنى اللبيب ١/ ٢٠٩.

(٣) سيبويه : الكتاب ١/ ٤٥.

(٤) السابق ١/ ٤٦.

(٥) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص١٢٩.

الخطأ محالاً منه؛ لأن...» ص٣٠٢، و « **ليس هذا للطبيعة، بل...** » ص٢٤٥، وقد يعطف على عنصر من عناصر جملة (ليس) بـ (لا) المؤكدة للنفي، وهي زائدة من جهة اللفظ فقط. مثل قول أبي حيان: « **وليس لها قضايا منها ولا نتائج بها؛ لأنها...** » ص٢٠٣، فالعطف هنا على اسم (ليس) المتأخِّر؛ لتقدُّم الجار والمجرور عليه لأمرين؛ الأول: أنه نكرة، والثاني: أن ثمَّة جارًا ومجرورًا آخر متعلِّق بالمبتدأ، ويؤدي تأخر الجار والمجرور المسند إلى لَبْس في المعنى. وتُعَدّ (لا) هذه زائدة لدى النحاة، ولكن ليس ذلك إلا من جهة اللفظ؛ لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها... وليست زائدة من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي[1].

وقد يكون العطف على معمول الخبر، كما في قول أبي حيان: « **ولست واجدًا نصابًا يقر فيه، ولا منزعًا ينزع إليه، وإنما...»** ص١٨٦.

ويلاحَظ هنا أنَّ (ليس) اتصلت بضمير المتكلِّم، وتلك خاصية فعلية، والدلالة الظاهرة هنا نفي الحال، وفي ذلك شبه بـ (ما)، وقد حاول النحاة إيجاد مخرج لذلك الخلاف، فنجد العكبري يقول: « ومن عبر عنها من البصريين بالحروف فقد تجوز؛ لأنه وجدها تشبه الحرف في أنها لا تدل على الحدث، وإنما هي أفعال لفظية[2]. بينما رأى المالقي: أنها ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، وأرجع الخلاف حولها إلى النظر إلى الحد، فتكون حرفًا إذ هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير، كـ (من وإلى...) أو النظر إلى اتصالها بتاء التأنيث والضمير المرفوع والاستتار وعملها الرفع والنصب، وهذه خواص الأفعال لا الحروف، فتكون فعلاً، وكل واحد منها إذا وقف على نظر الآخر تحصَّلت الموافقة بينهما، وانتفى الخلاف بينهما إذ لا جدوى من المنازعة فيه؛ لأنَّ الأصل الاشتقاقي لهذه الكلمة غير معروف إلا على سبيل الافتراض بأنه مكوَّن من (لا) و(ليس)، وهو ما تنبَّه إليه المالقي حيث قال: « فالخلاف إذًا إنما هو من

= يرجع ذلك الرأي الذي يؤثره د. تمام إلى كلام النحاة أيضًا؛ إذ يقول ابن يعيش: «وإنما هي بمنزلة (ما) في دلالتها على نفي الحاضر».

(١) المالقي: رصف المباني ص٣٠٠.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ص١١٤.

حيثُ الإطلاق لاختلاف النظرين: هل في الأصل أو هل في المعاملة؟[1].

وعلى ذلك **فهي** إذا وُجِدَت بغير خاصية من خواص الأفعال، **وهي** فعل إذا وُجِدَت بخاصية من خواص الأفعال. والأصل لدى النحاة أن تشبَّه (ما) بـ (ليس) إذ إنها (أي الأخيرة) الأصل في العمل، ومن ثمَّ لحقت بها، و (ليس) بكان في العمل، وكان ملحقة بالفعل. وهكذا فمذهب سيبويه أرجح كما قلنا، ويؤكد كلام أبي على الفارسي نفسه في الإيضاح وغيره، فقد ذكر أن (ما) النافية إنما عملت بشبهها لـ ليس. فجعل (ليس) أصلاً في العمل و(ما) فرعًا؛ وليس ذلك إلا لتغليبه عليها حكم الفعلية، وتسميتها فعلاً، ولو كانت حرفًا عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يشبه بها (ما)، بل كانا يكونان أصلين في ذلك فاعلمه[2].

فالعطف على معمول المشتق من (وجد) بمعنى العثور على الضالة، إذ إنَّ (نصابا) مفعول (واجد)، و(منزعًا) معطوف عليه، و(لا) مؤكدة للنفي، والنكرات موصوفة بجمل فعلية للإيضاح والبيان، والاستدراك على النفي بجملة (وإنما)، وذلك استعمال يعادل استعمال (ولكن) كما سنبين بالتفصيل عند دراسة جمل التعليل.

ويلاحَظ أن تقديم الخبر في جملة (ليس) كما ورد في نثر المقابسات واجب في مواضع وجائز في مواضع أخرى. فالخبر كما أشرنا في مثال سابق، جار ومجرور والمبتدأ نكرة منسوبة، وقد تكون موصوفة، كما في قول أبي حيان: « **ليس لأحد فيه ملمس لم يسير فيك قولا...** » ص٣٣ . وقد يكون المبتدأ مصدر مؤولا مثل قوله : « **وليس للمصيب بالرزق أن يجعل ذلك قاعدةً وأساسًا، ولا للمخطئ أن يقطع منه يأسًا...** » ص٢٠٧. والنفي هنا نفي مُطلق المضمون الجملة، غير أن النفي يتجه أو حقيقة، يتركز في الخبر شبه الجملة المتقدِّم، ويتأكد ذلك النفي من خلال عطف عليه. وقد يلحق الخبر الباء الزائدة الدالة على التوكيد[3]، ويكون الخبر حينئذٍ مجرورًا لفظًا ومنصوبًا محلاً، كما في قوله: « **فليس بعجيب أن يعرض منه الغلط...** » ص٣٠٦.

---

(١) رصف المباني ص٣٠١.

(٢) السابق، الصفحة ذاتها.

(٣) ابن هشام : مغنى اللبيب ١/ ١٠٩.

ويذهب النحاة إلى أن زيادة الباء كثير في الخبر المنفي بـ(ليس) [1]، وهو أمر لم تؤكده نصوص نثر أبي حيان؛ إذ لم تَرِد إلا في مثالين، المثال السابق والمثال الآخر ص ٣٦١. وقد يُحذف المبتدأ لدلالة السياق عليه، ويقدر ضمير مستتر يعود إلى الكلام السابق فيكون مضمون الكلام ككل أحيانًا ويكون جملة واحد، ويكون عنصرًا واحدًا من عناصر الجملة، ويكون تفسيره (المعنى – الأمر – الشأن – هو)، مثل قول أبي حيان: « **ليس كذلك، بل المعنى واحد، وإنما** ... » ص٢٤١.

ويلاحظ هنا أنه لا خلاف حول إعراب اسم (ليس) وخبرها حين لا يقع تقديم أو تأخير، سواء قلنا إن التأثير – حملاً على كان – قد وقع على الخبر فقط أو وقع على المبتدأ أو الخبر معًا. والنصب أثر ظاهر في أخبار الأمثلة التي وَرَدت في نثر أبي حيان، ولكن تقديم الخبر (شبه الجملة) على الاسم هنا جائز عند بعض النحاة، وغير جائز عند آخرين قياسًا على (ما) و(عسى) [2]. وليس لهذا الخلاف تأثير كبير؛ إذ إن الأولى هنا أن نعني بالمواضع التي يجب فيها تقديم الأخبار أشباه الجمل وتفسيرها نحويًا ودلاليًا. كما أنه ليس من المجدي تقييد زمن النفي مع (ليس) بزمن بعينه، وقد أشار ابن عصفور إلى هذا المعنى حين قال: ليس لانتفاء الصفة عن الموصوف في الحال إنْ كان الخبر مُبْهم الزمان، وإن كان مقيدًا بزمان نفته على حسب تقييده[3]. وقد أورد السيوطي ذلك أيضًا حين أشار إلى لزوم التناقض في الأخبار عنها، إذا كانت لنفي الحال، وهي مسألة تُدْرَس مفصلة في التعليل؛ إذ يقول: فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، أما المقيد فتنفيها على حسب القيد[4]. ولم يَرِد في نثر أبي حيان إلا استخدام الفعل المضارع الدال على زمن الحال مع ليس.

نمط ٢: ما + جملة اسمية (منفية)

تُستخدم (ما) أيضًا لنفي مضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ، بمعنى أن النفي هنا أيضًا

---

(١) ابن مالك : التسهيل ص ٥٧ .

(٢) الزمخشري : المفصل ص ٢٦٩ . السيوطي : همع الهوامع ١/ ١١٧ .

(٣) ابن عصفور : المقرب ١/ ٩٣ .

(٤) السيوطي : همع الهوامع ١/ ١١٣ .

يتجه إلى المسند؛ يقول أبو حيان: « **وما هذا مرده ومرجعه إلى أمر الدار** » ص ٢٠٧ . والاختصاص هنا عامل مهم في الإعمال أو الإهمال؛ إذ إن الحرف (ما) حرف غير مختص؛ أي يصح دخوله على الجمل الاسمية والجملة الفعلية، وهو في ذلك يشبه (ليس)؛ ولذلك حمل عليها فرفع المبتدأ ونصب الخبر، غير أن عدم الاختصاص، وهو ظاهر مذهب سيبويه يرجّح الإهمال. يقول سيبويه: هذا باب ما أُجري مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقًا. وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما وهل)؛ أي لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس؛ إذ كان معناها كمعناها[1].

ومعنى ذلك أن المعنى وهو كونها لنفي الحال هو المرجح لحملها على (ليس) كما أنها تدخل على الجملة الاسمية أيضًا، ولكن ذلك الحمل ضعيف، إذ تفتقر إلى الخواص الفعلية الموجودة في (ليس)، وهذا يرجح عدم الإعمال؛ وهو ما يميل إليه سيبويه، ويعبر عنه بالقياس. ولا يراعي هنا التشبيه، وهو ما يؤكده المالقي، إذ يقول: وإنّما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال، وما لا يختص، بل يدخل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل...[2].

وعلى الرغم من عدم وضوح الإعمال في نثر أبي حيان، إذ الأخبار تكون إما اسمًا معرفة أو جملة فعلية، فإنّي أرجح الإعمال لوروده في قوله تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١]، ويكون اسم الإشارة ضميرًا مبنيًا في محل رفع، اسمًا لـ (ما) و (مرده) خبر (ما) منصوب. أما في قول أبي حيان: « **ما كل تربية تصلح للعقبان، وما كل طبيعة محتاجة إلى برهان** » ص٣٢٧. فالخبر في الجملة الأولى (تصلح) في محل نصب، وفي الثانية (محتاجة) منصوب إذ إن شروط الإعمال متحقّقة منها. أما شرط عدم تكرير (ما) ففيه خلاف، فقد أجاز بعض النحاة الإعمال مع التكرار، وأبطله

---

(١) الكتاب ١/ ٥٧.

(٢) رصف المباني ص٣١٣. والجني الداني للمرادي ص٣٢٢، ٣٢٣.

آخرون[1]. أما نقض نفي خبرها بـ (إلا)، وهو من موجبات إهمالها، كما كانت الحال مع (ليس)، ولكن لا يكون ذلك في العمل، وإنما في معنى النفي، إذ يدل (ما) على نوع من التوكيد، فقد دُرس بإفاضة فيما سبق.

نمط ٣: لا + جملة اسمية (منفية)

استخدم أبو حيان بخلاف (لا جرم، لا بد، لا محالة) وهي الأبنية التي سبق دراستها في إطار مفهوم توكيد الجملة الاسمية، صيغًا تكررت بشكل ملحوظ وهي (لا بأس، ولا ضير، ولا فكاك، ولا فرق، ولا مانع، ولا عجب، ولا رجعة، وما أشبهها)، وقد ورد هذا النمط في صورٍ عِدّة، وهي تتوزع بين ذكر (من) أو عدم ذكرها في الخبر، أما اسمها فهو نكرة. يقول أبو حيان: « **ولا بأس مع هذا الاعتراف بشرفه أن أكتب لك في هذا الموضع ما يغذو روحك...** » ص٢٣٥.

والنفي هنا – سواء لنفي الجنس أو لاستغراق نفيه – يتكون من وقوع (لا) النافية، على الاسم النكرة فيشكلان معًا وحدة لا يجوز الفصل بين جزئيها، وهو المفهوم من قول النحاة حول تعليل البناء، فلا تعمل إلا في نكرة، فإنْ كان مفردًا بُني معها على الفتح، تشبيهًا بـ (خمسة عشر)[2]. وقد أشرنا إلى العلاقة بين دلالة النفي العام وتقدير (من)، فهي جواب – فيما زعم الخليل – في قولك: هل من عبد أو جارية؟، فصار الجواب نكرة[3]. وفهم من ذلك أنها يراد بها نفي اجنس على سبيل التنصيص، وقيل النفي العام، وهو أصل تفسير البناء عند المالقي. إذ يقول: « وإنما بُنِيَ معها؛ لأنه افتقر إلى (من) مقدَّرة قبله؛ لأن النفي العام يكون بها، فالتقدير: لا من رجل في الدار؛ لأنه كالجواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟ فلما حُذفت (من)، وتضمنها ما بعدها بُني لذلك[4].

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ١/ ١٢٤. وشرح ابن عقيل ١/ ١٠٧.

(٢) المالقي : رصف المباني ص٢٦٤. المرادي : الجنى الداني ص٢٩٠.

(٣) سيبويه : الكتاب ٢/ ٢٧٥.

(٤) رصف المباني ص ٢٦٤.

ويتجه النفي المركب إلى الخبر؛ إذ إن المنفي هنا ليس المبتدأ وحده، ولا الخبر وحده، وإنما ثبوت معنى الخبر لمعنى المبتدأ؛ أي إمكان أن يكون مضمون الخبر أمرًا مقبولاً، وهو ما نفهمه من تقدير سيبويه لها بأنها جواب لـ (هل) الذي هو حرف لطلب التصديق الإيجابي، والسؤال بها هنا عام. وتُسمَّى (من) هذه عند بعض النحاة (من) الاستغراقية[1].

وقد تكون التركيب من لا النافية لخبر واسمها نكرة، ثم جار ومجرور بين الاسم والخبر يؤكد المعنى الذي يقيمه المبتدأ؛ إذ إنه قيد له، ثم يعقبه الخبر المصدر المؤول الذي يقدَّر فيه حرف الجر (من)؛ إذ يغلب أن تكون أخبارها أشباه جمل، يقول المالقي: «واعلم أنَّ الخبر في هذا الفصل إن كان ظرفًا أو مجرورًا، فالعرب كلهم ينطقون به، وإنْ كان ظاهرًا اسمًا، فلا ينطق به بنو تميم أصلاً، ويقدرونه مرفوعًا، فيقولون: لا بأس، وأهل الحجاز يظهرونه مرفوعًا[2]... كما بينا في قول أبو حيان في (لا محالة).

أما استخدام أبي حيان فإنه يغلب الخبر، سواء أكان شبه جملة أو مصدرًا مؤولاً يقدر قبله حرف جر، يقول أبو حيان: « **لا فرق بينه وبين غيره البتة ما دام الحال على وضعنا وحددنا...**» ص٢٣٠.

فالاسم هنا نكرة أيضًا مبني على الفتح، وقد أورد المرادي رأيًا آخر، إذ يقول: وذهب الزجاج والسيرافي إلى أن فتحته فتحة إعراب، وأن تنوينه حُذف تخفيفًا. ويعلّق على ذلك الرأي بأنه ضعيف. ويبدو أن تحديده يُبنَى على دلالة المنفي المراد، فإنْ كان المراد النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وإذا أُريد النفي العام فالنصب جائز في مواضع، والبناء جائز في مواضع أخرى. ويضاف إلى ذلك استعمالها استعمال (ليس) فيُرفَع بعدها الاسم ويُنْصَب الخبر ولكن بشروط[3]. وذلك التداخل العجيب يفسِّر الخلاف بين النحاة وتعدد تأويلات الأمثلة، ونثرية كانت أو شعرية. ولذلك ذهب النحاة إلى أنه كان حقّها ألا تعمل، وهو أمر يفسَّر من خلال الربط بين عدم الاختصاص وعدم

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ١/ ١٧٩.

(٢) المالقي: رصف المباني، ص٢٦٥.

(٣) الجني الداني ص٢٩٠.

العمل، فهو حرف يدخل على الاسم تارة، وعلى الفعل تارة أخرى. ولم تعمل – في الحقيقة – إلا لتضمنها معنًى خاصًا، وهو أنها تشبه (إن)، فإن (لا) لتوكيد النفي، و(إن) لتوكيد الإثبات. ولما قُصد بـ (لا) التنصيص على العموم اختصت بالاسم؛ لأن قصد الاستغراق، على سبيل التنصيص، يستلزم وجود (من) لفظًا أو معنًى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات؛ فوجب لـ (لا) عند ذلك القصد عمل فيما يليها[1].

وربما يكون هذا المعنى الذي تختص به (لا) تفسيرًا مقبولاً لكثرة استعمالها لدى أبي حيان، غير أنه يلجأ إلى المبالغة في التوكيد باستعمال ألفاظ خاصة تقوم بها الوظيفة، فقد استخدم في الجملة السابقة لفظ (البتة)[*] تصعيدًا لدرجة التوكيد، ويلزم أن يتقدم على هذا اللفظ نفي، وهو معادل لألفاظ مثل (مطلقًا ، نهائيًا)، ويرجع نصبه إلى كونه نائبًا عن المفعول المطلق نيابة الصفة، أو مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف من جنسه، والظاهر أنه يتجه إلى توكيد النفي في (لا)؛ أي لا فرق البتة، ولكن تأخره يرجِّح وقوع توكيد على مضمون الخبر بالنسبة إلى المبتدأ. وقد قيد التوكيد بجملة (ما دام) التامة. وقد تكرر ذلك الاستعمال في قوله: « **لا فكاك له من جميع ذلك ما دام في مسكه الطبيعي** » ص١٧٨.

ويُستَخدم في نثر أبي حيان في المقابسات أيضًا التكرار والعطف، ولكنهما يقعان على الجملة بأكملها، يقول: « **هيهات! لا رجعة للطبيعة إليك ولا عطفة للنفس عليك، ولا أثر عند العقل منك، ولا نسبة لِما حلّ عن هذه كلها فيك...**» ص٣٧٠ وص٢٥٦ أيضًا. ويلاحَظ هنا أولاً ذلك التجزيء للجمل الدال على تجزئ لمعنى كلي إلى عدّة معانٍ جزئية متفرعة عنه. والجمل متساوية الكم مسجوعة.

وما ذهب إليه في إعراب خبر (لا) يوافق كلامه عن الأفعال والحروف المحمولة على الأفعال لشبهها بها، فالخبر مرفوع بما كان مرفوعًا قبل التركيب؛ أي أن (لا) لا تعمل إلا في اسمها، بل إن (لا) واسمها النكرة في نوضع رفع على الابتداء، يقول

(١) السابق ص٢٩١، ٢٩٢.

(*) البت : القطع، يبت (بالضم) ويبت (بالكسر).. وطلقها بتة وبتاتا؛ أي: بتة بائنة. ولا أفعله البتة وبتة: لكل أمر ولا رجعة فيه. القاموس المحيط. مادة (بت).

سيبويه: « وقال الخليل - رحمه الله - يدلك على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجل أفضل منك، كأنك قلت: زيد أفضل منك[1]. غير أن أغلب النحاة يرون أنها عاملة الرفع في الخبر سواء ركب معها أو لم يركب، فقد أورد السيوطي أنه قد ذهب الأخفش والمازني المبرد والسيرافي إلى أن الخبر مرفوع بها كذلك[2]. أي إذا ركّبت مع اسمها، وقد رجح ابن مالك هذا الرأي حين قال: وكذا مع التركيب على الأصح[3].

وعلى هذا يكون الجار والمجرور مرفوعًا لوقوعه خبرًا للمبتدأ أو خبرًا لـ (لا)، والإعراب على المحل وجه وحيد؛ لأنه يَرِد لدى أبي حيان خبر لـ (لا) اسم صريح كما أشرنا من قبل. أما الصورة الأخيرة فهي دخول (لا) على معرفة، كما في قول أبي حيان: « **وكل قد نال شيئًا، فلا ما ناله به عرفه وطلبه، ولا ما حرمه حرمه لإبائه إياه وكرهه. ولكن هكذا كان وعلى هذا بان...**» ص٢٤٢.

و (لا) هنا أداة نفي، دخلت على جملة اسمية، المبتدأ فيها معرفة؛ لأنه اسم موصول، وهذا يعني أنها لا تؤثر فيه؛ لأنها - كما يقول المالقي - غير مختصة بها ويلزم تكريرها[4]. وهي النافية غير العاطفة والجوابية لدى المرادي[5]. والنفي بها هنا عام بمعنى أنها تنفي مضمون الخبر بالنسبة لمبتدأ، والخبر في كلا الجملتين جملة فعلية.

وقد استدرك على النفي بجملة (لكن)، وهو أمر شائع في بناء أبي حيان لجمله، وسيُدرَس بالتفصيل حين تناول جملة (لكن) فيما يلي.

* * *

(١) الكتاب ٣/ ٢٩٣.

(٢) همع الهوامع ١/ ١٤٦.

(٣) التسهيل ص٦٧.

(٤) رصف المباني، ص٢٦٠.

(٥) الجنى الداني ص٢٩٩.

الفصل الثاني

ظواهر تركيبية خاصة بالجملة الفعلية

1. ظواهر الإثبات.
2. ظواهر التوكيد.
3. ظواهر النفي.

ظواهر تركيبية خاصة بالجملة الفعلية

(١)

ظواهر الإثبات

حرص النحاة على عدم الفصل بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية فصلاً حادًا؛ إذ نجدهم- بشكلٍ أكثر وضوحًا لدى سيبويه- يحرصون على ذكر العلاقة بين ركني الإسناد فيهما، والقيمة الوظيفية التي تنشأ عن تقدُّم المسند فيهما وتأخُّر المسند إليه، فالمسند إليه (المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية) هو المحور، والخبر أو الفعل هو المسند فيهما، أو المبني على المسند إليه، أو كما يقول سيبويه: فالمبتدأ الأول والمبني عليه ما بعده، فهو مسند ومسند إليه[١].

ويُفْهَم من ذلك أنه لم يَكُن ثمّة انفصال بين قرينة الموقع والقرينة المعنوية في بادئ الأمر، بيد أن نظرة النحاة اللاحقين قد عدلت عن ذلك، ففصلوا بين القرينتين، مما تُوهِّم معه تغليب الشكل على الوظيفة، فكان التقسيم على أساس المتقدِّم؛ فالجملة اسمية إذا كان المتقدّم مبتدأ، وهي فعلية إذا كان المتقدم فعلاً. ويمكن أن يُضَاف إلى ذلك أنَّ العمل الإعرابي، كما هو معروفٌ باسم نظرية العامل، قد شغل مساحة أكثر ظلَّت تتسع تدريجيًا إلى أن صار لدى المتأخرين مدار النحو كله.

ويبدو أنَّ نظرة النحاة القدامى كانت تعتمد على الفكرة الأساسية لديهم في التقسيم؛ أعني الانطلاق من المفهوم العام؛ لأن المبتدأ أول كما يقولون يُبْنَى عليه اسم جامد ومشتق وجملة اسمية أو فعلية وشبه جملة وغير ذلك، وتلك هي مجموعة من البدائل التي يمكن أن تجعل منه قسمًا مستقلاً، فإذا حاولنا أن نجعل لبعض هذه البدائل وضعًا معينًا؛ لأنها تغلّب فكرة الاتفاق الدلالي بين تركيبٍ اسمي وتركيبٍ فعلي، برغم تقدُّم اسم في الأول وتقدم فعل في الثاني، فإنَّ ذلك يثير كثيرًا من المصاعب التي تحتم إيجاد تعليلات مقبولة لكل أشكال العدول من بنيةٍ ما إلى بنية أخرى. فليس الأمر بسيطًا كما ذهب أحد الباحثين- برغم وجاهة اقتراحه – تقسيم الجملة إلى جملة فعلية؛ وهي

---

(١) سيبويه : الكتاب ٢/ ١٢٦.

التي يدل فيها المسند على التجدُّد، أو التي يتصف فيها المسند إليه اتِّصافًا متجددًا، والاسمية؛ وهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافًا ثابتًا غير متجدد، وذلك اعتمادًا على البلاغيين بغير شكٍّ، إلا أن كلامه التالي فيه نظر إنْ لم نَقُل قد جانب الصواب حيثُ يقول: ومعنى هذا أن كلاًّ من قولنا: طلع البدر، والبدر طلع، جملة فعلية. أما الجملة الأولى فالأمر فيها واضح وليس لنا فيه خلاف مع القدماء، وأما الجملة الثانية فاسمية في نظر القدماء وفعلية في نظرنا؛ لأنه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة؛ لأنه إنما قُدِّم للاهتمام به ... وهذا يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أَوْقَع النحاة القدماء أنفسهم فيها أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي(1).

وهذا كلام فيه كثير من المغالطات، إلا أننا نؤثر تناول ما يهمنا حتى لا نخرج بذكر أوجه الرد عليه عن قصدنا، والمقام لا يتسع لذلك. أقول يهمنا هنا قوله: وتقديم المسند إليه لا يغير من طبيعة الجملة. كيف يكون ذلك؟.

إن تلك النزعة قد سادت وتأثَّر بها بعض الباحثين، حين جردت عناصر الجملة من مضامينها الخاصة، ونُظِر إلى الجملة بوصفها تدل على معنًى عام معين أو فكرة كلية وهي في المثال السابق (طلوع البدر)، فلا خِلاف بعد ذلك إذن بين تقديم الفعل أو تأخيره. غير أن هذا المنهج قد واجه مُعَارَضة شديدة من اتجاهات أخرى أعادت التوازن بين الشكل والوظيفة الذي ينعكس بوضوح في مقولات النحاة القدامى. فلم يَعُد من المقبول الفصل بين موقع الكلمة والوظيفة التي تؤديها في ذلك الموقع، والعلاقة الدلالية التي تنشأ من مجاورتها لعناصر جديدة، وقَصْد المتكلم من عدوله عن موقع إلى موقع آخر، والربط بين مجموع العلاقات الجديدة الناشئة عن تغيير أو استبدال أو توزيع المفردات داخل التراكيب والسياقات والمقامات المستخدمة فيها.

(1) د. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه ص٤٢، ٤٣ لا يختلف ذلك كثيرًا عما ذكره د. إبراهيم أنيس في «من أسرار اللغة» ص٢٨٩، ٢٩٠، حيث عد الجملة قسمين: الجملة التي تشتمل على فعل، والجملة التي لا تشتمل على فعل. أما الجملة التي تشتمل على فعل فهي التي يقوم فيها بعمل المسند، سواء أكان ماضيًا أو مضارعًا (مثبتة أو منفية).

وكان سيبويه في تقسيمه لأنواع الفعل قد انطلق من الفاعل، إذ إنّه بدأ التصنيف بقوله: هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول...[1]. فالاسم (الفاعل) هنا أساس تصنيف الجملة الفعلية على الأرجح، ويبدو أن ذلك النهج يمكن أن يُفْهَم من كلام ابن السراج أيضًا؛ إذ الفاعل لديه هو الذي بنيته على الفعل ، أو كما يقول الفعل الذي بُنِى للفاعل، ويجعل الفعل حديثًا عنه مقدمًا قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يَكُن[2]. وقد تحددت خصائص الفعل لدى ابن يعيش بعلاقته بالفاعل، إن الفاعل شُغِل به الفعل أو فُرِّع له أو بُنى له أو أُسْنِد إليه[3].

ونميل- بناءً على ما تقدم- إلى أن تقديم الفعل فيه اختيار من المتكلم أن اللذين يعنياه في المقام الأول هنا هما خاصيتا الفعل الجوهريتان وهما الدلالة على الحدثية والدلالة على الزمان، ويُضاف إلى ذلك اختلاف طبيعة الإسناد هنا؛ فالإسناد هنا إسنادٌ فعلي، وهو القرينة الكبرى التي تربط الفعل بالفاعل، وتجعل الفاعل هو الذي يقوم بالفعل أو يتّصف به[4]. فإذا أضفنا إلى الوظيفتين النحوية والدلالية اللتين تحملان عِدّة خصائص لعنصر الفعل، ولا تجيزان جعل تقديمه أمرًا شكليًّا، الوظيفة التداولية التي تجعل من العلاقة بين الاختيار لعنصرٍ ما، وتأليف هذا العنصر مع عناصر البنية الأخرى مسألة ذات قيمة كبيرة وَجَب على الباحث أن يكشف عن دلالات ذلك الاستخدام، وأن يحددها تحديدًا دقيقًا؛ فالفعل يتحكم في مجموعة من العناصر (الإسنادية، وغير الإسنادية، أو مقيدات الفعل)، وتتخذ تلك العلاقة القائمة بينه وبين صورة التقييد (المواضع التي يجب أن تلزم فيها موقعًا بعينه)، وصورة الحرية (المواضع التي لا يجب أن تلزم فيها موقعًا بعينه). ولا بد من تحليل تلك العلاقات في الأبنية المختلفة وتفسيرها دون تمحُّل أو افتعال، آخذين في الاعتبار،

---

(١) سيبويه : الكتاب من ص ٣٣: ٤١ ، انظر بقية التصنيف.

(٢) ابن السراج : الأصول في النحو ١/ ٨١.

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٧/ ٢ ، انظر تفسير ابن يعيش لعبارة : والأصل فيه (الفاعل) أن يلي الفعل؛ لأنه كالجزء منه.

(٤) د. محمد حماسة عبد اللطيف : في بناء الجملة العربية ص ١٦٩.

أننا لا نرصد أبنية الجملة الفعلية رصدًا كاملاً، ولكننا نعني ببعض الظواهر في إطار هذه الجملة، وقد اتَّخذت أبنية الجملة الفعلية المثبتة الأنماط التالية :

نمط ١ : فعل + فاعل

نمط ٢ : فعل + فاعل + مفعول

نمط ٣ : فعل + فاعل+ مفعول أول + مفعول ثان

وبديهي أن كل نمط يضم عددًا من الصور التي تبرز طبيعة الفاعل، كما أن حركة الجار والمجرور داخل الجملة وعلاقتها بأركان الجملة الأساسية قد حظيت باهتمام كافٍ، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى التي يختصُّ بها الفعل كالدلالة على الزمن والجهة، والقدرة على التحكم في عناصر أساسية وغير أساسية في الجملة البسيطة والمركبة.

نمط ١: فعل + فاعل

يلاحَظ ابتداءً أن الأفعال التي وردت داخل النمط الصور التي تندرج تحته تدل على المعاني التي حددها النحاة للفعل اللازم أو المكتفي بفاعله أو القاصر[1]. ويدل هذا الفعل- كما ذهب الأزهري- على أن أصل النظر إليه هو غرض المتكلم، وهذا الغرض- وفي هذا تحديد لقوة الفعل وضعفه أيضًا- يختلف في إفادة المخاطب؛ لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلُّق بفاعل، فيسند الفعل إلى المصدر، فيقول : وقع ظَن أو علم، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول، فيقول : فلان يظن أو يعلم، فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر[2].

ومعنى ذلك أن قَصْد المتكلِّم معيار جوهري في تحديد الاستخدام للأفعال؛ إذ تتضمن بعض الأفعال معنى أفعال متعدية في بعض الاستعمالات، ولا يُرَاد من أفعال أخرى متعدية في الأصل إلا الدّلالة على وقوع الحدث المتضمن في الفعل، ويكون في

---

(١) سيبويه : الكتاب ١/ ٣٣، وكما قلنا يبدأ سيبويه في أبواب الفعل من الفاعل إذ يقول : هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول...

(٢) الأزهري : شرح التصريح ١/ ٢٦١.

تقدير حَذْف معها تكلُّف وافتعال، كما أن بعض الأفعال تحتِّم صلة قوية بينها وبين أشباه جُمَل بعينها، بل تشكّل أشباه الجمل حجر الزاوية في تحديد دلالتها وتمييزها عن استعمالها دونها، وهكذا تنقسم هذه المتعلقات إلى إجبارية، وتكون قسمًا يقع بين الأفعال اللازمة والمتعدية، وقسم آخر يقع بين الأفعال المتعدية إلى مفعول والأفعال المتعدية لأكثر من مفعول، وأخرى اختيارية، وهي التي لا تحتمل ذلك التضمين، ويقتصر دورها على وظيفة دلالية تحققها مع ورودها في الجملة.

ويكثر استخدام هذه الأفعال القاصرة بصورةٍ متوالية، مما يؤكّد ميل أبي حَيَّان إلى تقسيم المعنى الكلّي إلى معانٍ جزئية تتابع في زمنٍ واحد، كما في قوله: « **فيكثر الاستنباط والبحث، وتستبد العناية والفكر، فتغلب الإصابة** (حتى يزول الخطأ) ...» ص ١٣٤. ويقول أيضًا: « **ثبتت واستمرت وبقيت وشرفت وحسنت ولطفت** » ص٣٢٠. وهذه الأفعال تجمع بين الحركة الحسية والحركة المعنوية اللتين تشكلان دلالتين جوهريتين لأفعال اللزوم، ويُضَاف إلى ذلك الأفعال التي تَرِد في أوزان بعينها؛ مثل قوله: «**فترنَّح أصحابنا وتهادوا وطربوا**» ص ١٦٣. فالأفعال كلها من الزمن الماضي، والأول على وزن (تَفَعَّل) والثاني على وزن (تَفَاعَل)، والثالث على وزن (فَعِل) معنًى مصحوب بحركة. واتصاف الحديث يتمثل في أفعال مثل : (ثقل، حف، غلط، زال، بار، نقص، كثر، جاد، حال، قوى ، ضاق، صَحَّ، وجب...). والدلالة على معنى الحدث يتمثل في : (طرب، جاد، مجد، شرف، أنف، ضجر، شفق، حنو، رفق، شجع، كذب، صدق ...) تكون حركة عينها كسرة أو ضمة. أما الأفعال الدالة على وزن الفعل فتمثل في : (انقبض، انبسط، انكشف، امثال، انبجس، انبعث، انقلب، انباع).

والأفعال على وزن (افتعل) تتمثل في : (احترق، اختنق، اصطلى، احتمل، انتشر، اعتاد، استمرّ، انتهى، اضطرب، احترب).

والأفعال على وزن (تفعَّل) تتمثل في : (توضح، ترنح، تمكن، تمطى، تخطى، تملى، تعدى، تحير، تمثل، تقرح ...).

والأفعال على وزن (تفاعل) تتمثل في : (تضاعف، تقابس، تغافل، تغاضى،

تخالف، تلابس، توارى، تراءى، تكاثر، تهادى ...).

والأفعال على وزن (استفعل) تتمثل في : (استحكم، استفاد، استحمل، استبد)، كما استخدم الفعل في وزن (أفعل) بمعنى الفعل في وزن آخر، مثل : (أمكن، أشكل، أوجب) بمعنى (مكن، شكل، وجب) على التوالي، (أفعل بمعنى فعل)، واستخدَم أيضًا (تفعَّل) بمعنى (فعل) مثل : (توضَّحت الأشياء) بمعنى (وضحت) ص ١٧٨.[1]

والفاعل في هذا النمط يكون معرفة (اسمًا صريحًا، ضميرًا، معرفًا بأل ، مخصصًا بالإضافة ... إلى آخر هذه المعارف)، وتشكل العلاقة المعنوية بين الفعل والفاعل العلاقة الإسنادية الجوهرية الكبرى في الجملة الفعلية، ويعني ذلك إمكان الاكتفاء بها وحدها في صور جُمَل هذا النمط، أو امتداد الجملة في صُوَرٍ شتَّى من خلال عناصر غير إسنادية تشكل مع الفعل عدة علاقات معنوية إضافية تتَّحد وفق نوع ذلك العنصر غير الإسنادي. وهكذا يتبين أن قرينة الصيغة، وهي التي تُتَّخَذ في بنية هذا الفعل ومعناه بشكلٍ أساسي، وقرينة التعليق أو الإسناد، وهي التي تحدد علاقته بالفاعل من جهة الموقع والوظيفة والإعراب هما في رأيي أهم القرائن التي يلزم مراعاتها حين تُدْرَس أنماط الفعل والصور التي تندرج تحتها.

ويكون الفاعل ظاهرًا في بعض الأمثلة ومضمرًا في بعضها الآخر، فإذا ظَهَر كان متأخِّرًا عن الفعل، وهو أمر واجب؛ أي إن رتبة تأخُّر الفاعل عن الفعل رتبة محفوظة، وهو ما عبر عنه النحاة بالأصل، ويعلِّل الزمخشري ذلك بقوله: والأصل فيه

---

(١) تمثل رؤية د. تمام حسان حول القرائن اللفظية والمعنوية في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، رؤية جوهرية في التحليل النحوي، إذ إنها تحقق قدرًا كبيرًا من الانتظام والعمق والوضوح عند دراسة أقسام الكلام والأبواب النحوية دراسة تطبيقية سواء أكانت المادة المدروسة نثرية أو شعرية، في إطار تحليل أبنية الجمل الأساسية وتعقُّد الجمل من خلال امتدادها اعتمادًا على المتعلقات التي تختص بالأسماء والأفعال ويتوقف التمييز بينها على تحديد نوع العلاقة التي يختص به كل عنصر من تلك العناصر غير الإسنادية، وهي ما نُطْلق عليها مقيدات الأسماء والأفعال.

أن يَلِي الفعل؛ لأنه كالجزء منه[1].

ويتمثّل ذلك في قول أبي حيان: « ... **صَحَّ ذهنُه واتسع فكره، ودقّ بحثه، ورقّ تصفحه واستقامت عادته واستنار عقله، وعلت همته، وخمد شرّه وغلب خيره، وأصل رأيه، وجاد تميزه، وعذب بيانه، وقرب اتقانه** ... » ص ١٩٣.

ويتحقق في كل الأبنية السابقة المطابقة بين الفعل وفاعله في الشخص «النوع»، والزمن النحوي هنا أيضًا مشترك بينها جميعًا فهو زمن الماضي المطلق، وينقسم الإسناد بينهما إلى إسنادٍ دالّ على القيام بالفعل وإسناد دالّ على الاتّصاف بالفعل، وهو ما يبرز في حدّ الفاعل؛ إذ إنّه ما أُسنِد إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به[2].

وقد يكون الزمان النحوي زمانًا مطلقًا أيضًا مع الأفعال التي تأتي في أوزان المضارع، كما في قول أبي حيان: «... **يجود اختياره، ويزكو ذهنه، ويطهر عقله**...» ص ٢٦٩.

وهكذا يلاحَظ أنّ أبا حيان يميل إلى استخدام الأفعال في زمن مشترَك، فإذا بدأ بفعلٍ ماض فإنه يتبعه بعِدّة أمثال ماضية، ولا يخرج عن ذلك إلا نادرًا، وإذا بدأ بفعل دال على زمن الحال، فإنّه يتبعه بعدة أفعال في الزمن نفسه ولا يعدل عن ذلك إلا لعلةٍ ظاهرة، كما اتّضح في الأمثلة السابقة، وكما في قوله: « **احتملت وصبرت وتغافلت وغدرت**...» ص ٣٠٩، وفي قوله: «**فيعف، ويشجع، ويحكم**...» ص ٣٢٤.

وقد أشرنا إلى أنّ تقديم الاسم على الفعل لا يجوز أن يُكْتَفى في تفسيره بالنظر إلى الدلالة المتحصّلة في الجملة ككل، وهو ما ذهب إليه بعضُ النحاة القدامى وبعض الباحثين المحدَثين؛ إذ إن لتقديم الاسم وظائف عِدَّة، سبقت الإشارة إليها في تحليل أبنية الجملة الاسمية. أما في أبنية الجملة الفعلية فالحدَث يشكّل مع الزمن وحدة يقصد إليها المتكلّم قصدًا؛ إذ إن غَرَض المتكلّم في استخدامه الفعل في صدارة الجملة دون الاسم تنبيه المخاطَب إلى ضرورة مراعاة ما يتضمنه هذا الفعل من دلالةٍ لَفْظِيَّة، وهو المعنى الأصلي أو المعنى المعدول عنه الذي قَصَد إليه المتكلم من استعمالٍ معين،

---

(١) المفصل ص ١٨.

(٢) ابن مالك: التسهيل ٧٥. شرح ابن عقيل ١/١٤١.

وأيضًا الدلالة الزمنية، سواء أكانت دلالة مباشرة من خلال إشارة صِيَغ الأفعال إلى دلالةٍ بعينها؛ فتكون صيغٌ للماضي وللحاضر وللمستقبل، أو دلالة غير مباشرة من خلال استخدام الأفعال في أزمنةٍ تُغاير صيغها، كأنْ تُستَخدم صيغ الماضي للحاضر أو للمستقبل أو للزمان المطْلَق، أو تستخدم صيغ الحال للماضي أو للزمان المطلق. ومن ثَمَّ يتوقَّف تحديد هاتين الدلالتين على السياقات التي وردت فيها الأفعال.

وما أشار إليه النحاة يُعَدُّ تحديدًا عامًّا مطلقًا بُني على استقراء لاستعمالات شعرية ونثرية غير محدودة، وتظل مع ذلك لكل كاتب خصوصية استخدام أفعال اللغة في معنًى وزمانٍ مألوفين أو غير مألوفين. ويلزم في الحالة الثانية دراسة أشكال العدول عن الاستعمال اللغوي العام وإيجاد تفسيرات مقبولة لها أو على الأقل تحليلها تحليلاً دقيقًا في ضوء مقولات النحاة واللغويين دون الانتهاء إلى آراءٍ قاطعة؛ إذ إنَّ الترجيح أمكن في العلمية من الحَسْم.

أما الفاعل المضمر فيعتمد على تضمُّن الفعل عنصرًا يشير إلى متقدِّم لا يلزم تكراره، وهو ما عبر عنه النحاة بالضمير المستتر، أو الظاهر، وكلاهما عنصر إشاري يُحْمَل في الفعل وجوبًا، إذا تقدم مفسره، وتختلف اللواحق الضميرية أو العناصر الإشارية باختلاف العنصر المفسَّر (بفتح السين)، ويلاحظ هنا أيضًا تتابع الأفعال التي تعود جميعها إلى مفسر واحد متقدِّم، كما هو الحال في قول أبي حيان: **«... تتخالف مرة، وتتلامس مرة، وتتراءى مرة، وتتوارى مرة ... »** ص ١٧٨. ولا فرق بين هذه الصورة والصورة السابقة، ففي كليهما وقع إسناد سواء أكان إلى ظاهر أو مُضْمَر، يقول ابن يعيش : «لا فرق بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر وبين إسناده إلى مضمَر من جهة حصول الفائدة، واشتغال الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر، إلا أنك إذا أسندت إلى ظاهرٍ كان مرفوعًا وظهر الإعراب فيه، وإذا أسندته إلى مضمَر لم يظهر الإعراب فيه لأنه مبني، وإنما يُحْكَم على محله بالرفع»[1].

ويعني ذلك أن الإسناد الفعلي هنا تحقق في أية صورة منهما : أي أنه فيهما

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١/ ٧٦.

اكتملت أجزاء الجملة نحويًا، وهو ما عبر عنه بالاشتغال، فصحَّت نحويتها، كما أنه تحقق للجملة معنًى مفيد، وهو ما عبر عنه بحصول الفائدة، فصحَّت دلالتها، وتكونت بنية فعلية أساسية تحقق شروط الصحة النحوية والسلامة الدلالية، مكتفية بذاتها، مستغنية عن غيرها، تُبْنَى عليها بقية العناصر التي تسمَّى عناصر غير إسنادية أو مكمِّلات أو مقيدات الفعل في توسيع وامتداد لا يحقق إلا أغراضًا دلالية.

أما الصورة الثالثة التي تشكل ظاهرة تركيبية واضحة في نثر المقابسات، فهي الصورة التي يكون الفاعل فيها منسبكًا من (أن + فعل)، ويلاحَظ هنا أن أفعال هذه الصورة تدلُّ على حَدَث مفْرَغ من الحركة، وهي (يجب أن، ينبغي أن، يمكن أن، بقي أن، ساغ أن، صلح أن، تجلى أن، انكشف أن ...).

يقول أبو حيان: « **يجب أن تتعرف من دَرْك الغاية أهو من جملة النعم أم ليس هو من جملة النعم، وأنه إنْ كان من جملة النعم، أهو مما يُنَال بحسب الاتصال أم بحسب التعويض أم بحسب المثوبة...** » ص ٣٠٧.

ولا يلتزم هنا إلا بالعلاقة الجوهرية التي يؤول إليها صحة هذا التركيب، فالمصدر المؤوَّل يجب أن يتأخر عن الفعل؛ أي أنه يجب أن يحافظ على قرينة الرتبة؛ لغياب بقية القرائن الأخرى اللفظية المحددة للفاعل، وهي الحركة الإعرابية والمطابقة والصيغة، ويقع معنى الفعل على جملة الفاعل وقوعًا مباشرًا، فهي تفسير للسؤال ما الوجوب؟

أما الصورة الرابعة هنا فتأتي في ثلاثة أشكال اعتمادًا على الموقع الذي يشغله الجار والمجرور، إذ يمكن أن يقع الجار والمجرور سواء أكان عنصرًا إجباريًّا أو اختياريًّا بعد الفعل والفاعل، أو يقع بينهما، أو يقع قبلهما. والعلاقة التي تربط بين الجار والمجرور هي علاقة النسبة، بمعنى أن هذه التراكيب الحرفية تتضمن معنى الإلحاق بوصفه معنًى عامًّا، ويختص كل حرف منها بمعنًى أصلي، ومعانٍ أخرى يمكن أن تتداخل فيما بينها، وهو ما يُطْلَق عليه (تعاور الحروف).

ويُطْلَق عليها عِدَّة مصطلحات، فهي حروف الإضافة عند الزمخشري؛ لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء وهي فوضى في ذلك وإن اختلفت

بها وجوه الإفضاء ..."[1]، ويُطْلِق الأشموني على الإضافة معنى النسبة؛ إذ يقول : وحروف النسبة تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها[2]. وهي أدوات التعليق وحروف الجر وحروف الصفات، وكلها معانٍ تدور في فلك واحد، كما يتجلَّى من تفسير ابن يعيش، إذ يُرْجِع المصطلح إلى وجه الاعتبار في الحرف، ويقول : اعلم أن هذه الحروف تُسَمَّى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها من أسماء؛ أي تخفضها، وقد يسمِّيها الكوفيون حروف الصفات، لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات وهي متساوية في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعمل الخفض، وإن اختلفت معانيها في أنفسها[3].

ويرجع استعمال هذه الحروف- كما قلت- إلى معنيين، معنًى إجباري، وهو ما قَصَد إليه النُّحاة من حاجة بعض الأفعال القاصرة إلى الوصول إلى المفعول، ولما ضعفت هذه الأفعال عن تجاوز الفاعل احتاجت إلى أشياء تُسْتعين بها إليه، وهذا يعني أن الحرف يعين على وصول مضمون الحَدَث في الفعل إلى المفعول، فيقع عليه، فيكون وجوده لازمًا، ويشبه المجرور المفعول، وهكذا تكون عِلَّة عدم إمكان حذفه ارتكاز الفعل عليه في تحديد معناه، وبالتالي تحديد الدلالة الكلية للجُمَل، وقد سبق أن فَسَّر ابن يعيش وظيفة هذه الحروف وعلاقتها بالأفعال المستخدَمَة معها من خلال مفهومَي القوة والضعف، حيثُ قال : فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قِبَل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى المفعولين بلا واسطة حرف الإضافة، ألا تراك تقول : ضربتُ عمرًا، فيفضي الفعل بعد الفاعل إلى المفعول، فينصَب؛ لأن في الفعل قوة أفضت إلى مباشرة الاسم، ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياءٍ تستعين بها على تناوله والوصول إليه ..."[4].

---

(١) الزمخشري : المفصل ص ٢٨٣.

(٢) الأشموني : شرح الأشموني ٣/ ١٨٢.

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ، ٨/ ٧.

(٤) السابق ٨/ ٨.

أما المعنى الآخر فهو المعنى الاختياري، وهو ما يعبِّر عنه الحرف في تركيب حرفي من معنى إضافي، يجوز الاستغناء عنه، وبالتالي لا يكون وجوده لازمًا من جهةِ التركيب؛ لأن الفعل لا يعتمد عليه في اكتمال معناه من جهة، ولا يشكل مع المجرور جزءًا أساسيًّا لا يمكن حذفه من جهةٍ أخرى، وهاتان السمتان التركيبية والدلالية تشكلان المعيار الجوهري في الاستعمال، وهو يرد إلى جوار الحرف الإجباري أو دونه كما سيتضح فيما يلي:

شكل ١ : فعل + فاعل + جار ومجرور

ويتمثل في قول أبي حيان : « ... **وأشرف به على الغاية القصوى، واستهان من أجله بالحياة الدنيا ...** » ص ٢٤٥.

وهنا يتجاوز مركَّب حرفي اختياري وهو : (به، ومن أجله) ومركَّب حرفي إجباري وهو : (على الغاية، وبالحياة) ؛ لأن الفعل (أشرف) يتعلَّق بالجار والمجرور (على الغاية)، والفعل (استهان) يتعلَّق بالجار والمجرور (بالحياة)؛ لأنهما من لوازم الفعلين ليؤديا معنيهما. ومثل ذلك قوله : « ... **يشرق بالحق، ويستنير بالخير، ويلتذُّ بالصبر، ويتحلى بالصواب** » ص ٢٤٤.

وقوله أيضًا : « ... **ينقادُ لها ويأتمر لأمرها، ويجري على رسمها ...** » ص ١٧٧.

وقد حدد النحاة معانٍ أساسية للحروف، حيث يختص كل حرف بمعنًى أساسي، وعدة معانٍ أخرى يتداخل فيها مع معاني الحروف الأخرى نشأت عن استعمال ذلك الحرف في سياقات مختلفة، وهكذا لا يلزم أن يتكرر المعنى الأصلي لحرفٍ ما في كل السياقات، بل لا يتحدد معناه إلا من خلال علاقته بالفعل الذي استُخدِم معه في كل سياق، غير أن المعاني الأساسية تتلخص في : ابتداء الغاية، وانتهاء الغاية، والبعضية، والظرفية، والتعليل، والمجاوزة، والاستعانة، والاستعلاء، والمصاحبة، والإلصاق ... إلخ[1].

---

(١) الزمخشري: المفصل من ص ٢٨٣ - ٢٩٢. ود. تمام حسان في اللغة العربية ومعناها ومبناها ص ٢٠٣.

شكل ٢ : فعل + جار ومجرور + فاعل

ويتمثّل ذلك في قول أبي حيان : « **يهمس في نفس هذا الملك يومًا هاجس، ويخطر بباله خاطر ...** » ص١٣٠.

وقع الجار والمجرور هنا بين الفعل وفعله، وهو تركيبٌ اختياري، ومعنى الحرف (في) الظرفية، ورتبته حرة؛ أي غير محفوظة، ما لم يؤدِّ إلى لبس في الجملة؛ ويكون تقديمه لأن المتحدِّث يقصد إليه، فهو بالنسبة له أولى وأهم. ومثله قوله : « **وحصلت عنه نكتة شريفة ذهبت مني في اليقظة ...** » ص ١٨٠. وقوله : « **... يصيبون في أشياء ويخطئون في أشياء، ويصدقون في أمور، ويكذبون في أمور، ويحسنون في أحوال، ويسيئون في أحوال ...** » ص ٧٣. فالتراكيب الحرفية في الفقرة السابقة كلها تراكيب اختيارية؛ إذ لا ينشأ عن حذفها تراكيب غير صحيحة وغير تامة، ولكن الفائدة التي تحصل بها فائدة إضافية.

شكل ٣ : جار ومجرور+ فعل + فاعل

ويتمثل في قول أبي حيان : « **... بكم اقتبست، وبحجركم قدحت، وإلى ضوء ناركم عشوت ...** » ص ١٦٤. **والفعلان (اقتبس وقدح) يتعلقان بحرف الجر (الباء)** الدال على الاستعانة، **أما الفعل الثالث (عشوت) فيتعلّق بحرف الجر (على) الدال على انتهاء** الغاية. وقد يكون في التقديم معنى التقليل كما في قوله : « **وبحسب ذلك يصحّ الإنذار، ويصدق الرجز، وتحق الكهانة ...** » ص ٣٥٠. وقد يتقدَّم على جملة الفاعل (أن + الفعل)، بل وعلى فعل الجملة الأساسي لتحقيق معنى الاختصاص أو التوكيد كما في قوله : (فإليها يجب أن يرمي الرامي) ص ١٥٦. وقد يتكرر تقديم الجار والمجرور لإيضاح وجه العلة في الأفعال، يقول أبو حيان : « **لأمرٍ ما ربطت الجواهر بالأعراض، ولأمرٍ ما تحركت الكواكب والأفلاك، ولأمرٍ ما تباينت العقول والأزمان، ولأمرٍ ما تصرَّفت الليالي ...** » ص ٣٥٦ . وقد يتقدم لأنه مشترَك بين الأفعال جميعها، يقول : «وبالحي يحس ويتحرك ويسكن، وبالمائت ينتهي ويفسد ويبطل » ص٣٧٧.

نمط ٢ : فعل + فاعل + مفعول

يتكون هذا النمط من علاقتين؛ **الأولى** : أساسية إجبارية، وهي علاقة الإسناد بين الفعل وفاعله، الذي اصطلح النحاة على تسميته بـ (عمدة)، فلا تتكون جملة فعلية دون فاعل لها يقوم بالفعل أو يتصف به كما أشرنا، **والثانية:** غير أساسية اختيارية وهي علاقة التعدية بين الفعل ومفعوله، الذي اصطلح النحاة على تسميته بـ (فضلة)؛ لأنه قد تتكون جمل فعلية دون مفعول لها. ولا تخفى هنا العلاقة بين مصطلح عمدة وقرينة الإعراب؛ أي علامة الرفع، فالفاعل مرفوع أبدًا، وكذلك العلاقة بين مصطلح «فضلة» وقرينة الإعراب؛ أي علامة النصب، فالمفعول منصوب لفظًا أو تقديرًا. فالعلاقة بين الفعل ومفعوله علاقة إضافية يُرادُ منها بيان الحدث في الفعل وتخصصه فلا يَقَع وقوعًا مطلقًا من حيث دلالته، وخصه سيبويه بقوة تجاوز الفعل اللازم وعلامات أخرى كالنصب والاشتغال، ولكنه كما أشرنا ينطلق (أي سيبويه) من الفاعل، يقول : هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدًا. **فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب)، وشغلت (ضرب)** به كما شغلت به (ذهب)، وانتصب (زيد)؛ **لأنه مفعول تعدَّى إليه فعل الفاعل**[1].

وقد أطلق ابن هشام على تلك العلاقة المجاوزة، حيثُ قال : ويسمى الفعل المتعدي **المجاوز؛ أي ما يجاوز رفع الفاعل إلى نصب المفعول به بنفسه**[2].

ويعني ذلك أن وقوع الفعل على المفعول يكون مباشرًا دون واسطة، وتكمن تلك المجاوزة في الدلالة المعجمية للأفعال في الصيغة الأساسية للفعل (فعل)، فإنْ لم يَكُن فتتحقق بوسائل التعدي المختلفة؛ أي بتغيير صيغة الفعل إلى عِدَّة صيَغ أخرى تختلف معها عناصر التغيير أو اللواحق التي تختص بإحداث معنى التعدي، وأهمها الهمزة والتضعيف والألف الزائدة ... وتتكون بناء على علاقة المفعول بفعله من جهة، وعلاقة المفعول بالفاعل من جهة أخرى عِدَّة صورة؛ إذ إن رتبة المفعول غير محفوظة، ويتوقف

---

(١) سيبويه : الكتاب ١/ ٣٤.

(٢) ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ٣٥٤.

موقعه على علاقته بالعناصر الأخرى التي تشترك معها في بنية الجملة، فيكون احتلاله موقعًا ما في الجملة اختياريًا في مواضع وإجباريًا في مواضع أخرى. والأصل أن يتأخّر المفعول عن الفعل والفاعل؛ ليشكل الصورة النمطية: (فعل + فاعل + مفعول) ويكون ذلك اختياريًا، إلا إذا عُدِل عن هذه الصورة لعلّة نحوية فيكون تقدُّمه على الفعل أو الفاعل واجبًا؛ لأن تأخيره ينشأ عنه جملة غير صحيحة نحويًا، ومن ثَمَّ يكون وقوعه قبل الفاعل أو الفعل إجباريًا . ويكون الموقع الحر الاختيارى راجعًا إلى علةٍ بلاغية تُؤْثِر التقديم، ويجب أن يفسَّر تغيير الموقع سواء أكان إجباريًا واجبًا أو كان اختياريًا جائزًا. وينشأ عن التغيير صورتين هما: (فعل + مفعول + فاعل) و (مفعول + فعل + فاعل) ويمكن أن يندرج تحت كل صورة منها عدة أشكال تختلف باختلاف بنية المفعول، فهو اسم، ومصدر مؤول، وجملة (أن + ..) وجملة موصولة، وجملة مقول القول وغير ذلك.

وتتمثل الصورة الأولى في قول أبي حيان : « **وصفَّيت هذا المقدار بعد استفهامٍ كثير ومراجعةٍ شديدة ...** » ص ٢٧٣.

ويلاحَظ أن الفعل قد تعدَّى بتغير في صيغته (تضعيف عينه)؛ لأن صيغة الفعل بدون تضعيف صيغة لازمة ، وتجتمع عدة وسائل في قوله : « ... **وأرشد كل غاوٍ، وقوم كل معاند، وأفاد كل لبيب، وأوجد كل طالب، وخسأ كل معرضٍ، وهدى كل ضال، ورفع كل لبس، وأوضح كل مشاكل ...** » ص ٢٦٢.

فالصيغ (خسأ، وهدى ، ويرفع) صيغ مُتَعَدِّية على الأصل، وهو الاستعمال الأكثر تكرارًا في نثر المقابسات. أما الصيغة الثانية فهي المتعدية بالهمزة (أرشد، أفاد، أوجد، أوضح).

أما الصيغة الثالثة فهي صيغة الفعل المضعَّف العين (قوم). والفاعل مع هذه الأفعال الماضية مستتر يفسره اسم تقدَّم عليها. أما مع الأفعال المضارعة فلابد أن يتصدرها عناصر إشارية (نأيت) تحدد الفاعل، والمفعول في كل ما سبق اسم أو يمكن أن يحل محله ويقوم بوظيفته، مثل المصدر المنسبك من (أن + فعل) كما في قول أبي حيان : (رضي أن يحصل عن هذه الدنيا حائرًا بائرًا) ص ٢٥٣. ويتقدم المفعول

الضمير على الفاعل ؛ لأنه يتصل بالفعل، وهو تقديم إجباري (واجب)[1] كما في قول أبي حيان: « **فأنكرت نفسك، وأنكرك الناظر إليك** » ص ٣٧٠. وقوله: « **واكتنفتك الخيرات ظاهرة وباطنة** » ص ٢٦٧. والفاعل هنا اسم ظاهر، وقد يكون جملة موصولة مثل قوله: «**وصحبك من استعزك وغرك، وملكك ما عافك وصدك** ..» ص٣٧٠. وقد تكون بنية الجملة الخبرية دالة على معنى الدعاء؛ مثل: (أبقاك الله) ص٣٤٠. وتقع فاصلة بين أجزاء الجملة؛ أي معترضة، وهو ما يكون للدعاء وغيره، وهي بنية ظاهرة متكررة في لغة نثر المقابسات.

على أية حال تبرز الأمثلة التي أوردناها في هذه الأنماط التي درست أن بنية الجملة الفعلية في نثر المقابسات بنية بسيطة، تحافظ في الترتيب النمطي للجملة الفعلية؛ أي البنية الأساسية المكونة من فعل وفاعل ومفعول على الترتيب، ولا يعدل عن ذلك إلا لعلة وجوب تقديم المفعول كأن يكون ضميرًا أو جملة أو ما أشبههما؛ إذ إنه يغلب على أسلوبه تفريع المعنى الكلي في عِدة جُمَل تتوالى باستخدام حروف المشاركة (ويتكرر استخدام الواو). فهو لم يحاول أن يكسو الأفكار أو المضامين التي تعبر عنها هذه الجُمَل المتوالية حُلَلاً من أبنية تتوفر فيها أشكال العدول عن البنية الأساسية؛ لأن ذلك يؤدي حتمًا إلى انشغال القارئ بتلك الأساليب البلاغية عن القضايا الفكرية التي شُغِل بها وعَبَّر عنها في مقابساته، والتي لا تحتمل تلك الصياغات التي شاعت في عصره، فكانت لغته قادرة على الإسهام في تطور النثر العربي. ومن هنا تصحُّ المقارنة بين نثره ونثر الجاحظ؛ إذ إنه كما يقول د. الحوفي- كلاهما صبغ الأدب بالثقافة، وكلاهما بصير بدلالة الكلمة وجرسها وموضعها الملائم لها اعتمادًا على حسه اللغوي وذوقه المرهف وتمرسه بالتعبير، وعلى علم بدقائق اللغة وما يقتضيه المعنى والمقام[2].

وينبغي أن نذكر هنا أيضًا ذلك الاستخدام الخاص لبعض أفعال القلوب وشيوع استخدامها في معنًى مخالف للمعنى الأصلي. وهو الدلالة على الظَّن أو اليقين، أعني

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١/ ١٦٦.

(٢) أبو حيان التوحيدي ص ٤٠٦.

تحولها إلى مجرَّد التعبير عن الحدثية، فصارَت تَتَصدَّر أبنيـة كـبرى تحمـل معلومـات في صورةٍ تعليمية في المقام الأول، وهذه الأفعال هي عَلِم في بنية (اعلم أن ، أو وعلموا أن ...)، وزعم في بنية (وزعموا أن ...)، وظن في بنية (وظنوا أن ...)، ورأى في بنية (ورأوا أن ...) . ويعني ذلك غلبة التعليق فيها على الأعمال، وهـو مـا سـنبينه بالتفصيل في دراستنا لبنية هذه الأفعال وأنماطها الأساسية.

وتتحقق الصورة التي يشكل فيها الجار والمجرور عنصرًا إجباريًّا أو اختياريًّـا في أشـكال ثلاثة أيضًا هـي: (فعـل + فاعـل + مفعـول + جـار ومجـرور)، (فعـل + فاعـل + جـار ومجرور+ مفعول) ، (جار ومجرور + فعل + فاعل + مفعول). ويتمثل الـشكل الأول في قول أبي حيان: «... **ونفيت الشك عن قلبك، وصحبت الـيقين بعقلـك ...**» ص٢٥٣. والجار والمجرور (عن قلبك) في المثال الأول لازم الفعل (نفى). أما الجـار والمجـرور الثـاني (بعقلك) فغير لازم للفعل (صحب)، ولكنه يبين بحرف الاستعانة على المصاحب.

ويتبين اختصاص معنى كل فعل بحرف معـين في قـول أبـي حيـان : « ... **تخدعـه بحديثها، وتراوده عن نفسها لنفسها، وتبدي له محاسـنها، وتطمعـه في تمكينـه منهـا، وتستعجله في حاجتها وتحثه علـى قـضاء اللـذة والـوطر منهـا** » ص ٢٠٥، ٢٠٦. فالخـداع كـان بالحـديث (حـرف اسـتعانة)، والمـراودة كانـت عـن الـنفس (حـرف المجاوزة)، والإبداء كان له (حرف اختصاص)، والإطماع والاستعجال كان في شيء (حرف الظرفية)، والحـث كـان علـى شـيء (حـرف الاسـتعلاء). وهـي المعـاني الأصلية التي يختص بها كل حرف من الحروف السابقة.

أما الشكل الثاني فقد ورد في قول أبي حيان : « **أفرغ عليها بتأييد العقل، والنفس لبوسًا مؤنقًا، وتأليفًا معجبًا** » ص ١٦٤.

فقد وقع الجار والمجرور قبل المفعول وقوعًا حرًّا؛ إذ ليس في الجملة ما يوجب ذلك التقديم وجوبًا نحويًّا؛ ولذا كان التقديم لأهمية دلاليـة ، إذ الأهـم هنـا بيـان المجـرور سواء أكان بحرف الاستعلاء- وهو لازم- فتقدم على الآخـر، أو بحـرف الاسـتعانة- وهو غير لازم- فتأخر، وورده زيادة في إيضاح معنى الفعل. ومثله قول أبي حيان : « **فطوى الله عن الخلق حقائق الغيب، ونشر لهم نبذًا منه** »ص ١٢٨.

فبيان معنى الفعل يُوجِب التقديم، حيثُ يكون المنع أو عدمه منصبًّا على الجار والمجرور المتقدم (عن الخلق، لهم)، ويكون المتعلقان أهم من المفعولين.

أما الشكل الثالث فقد ورد في قوله : « **إلى الله نشكو تسوالنا إيثار الصدق** ... » ص١٣٥. وتقدُّم الجار والمجرور هنا يعني التخصيص؛ إذ إن معنى الفعل (الشكوى) تتجه إلى (حرف انتهاء الغاية) إلى الله وحده عز وجل. ويقول أيضًا: « ... **وبعقله يجتلب الغِنَى، وبعافيته يبلغ الغاية ويكتسب العادة** ... » ص ٢٣٥. وفي ذلك التقديم للجار والمجرور أيضًا تخصيص للمتعلّق وتحديد الاستعانة، وهو معنى الحرف فيه وحده.

نمط ٣ : فعل + فاعل + مفعول أول + مفعول ثان

تختص أفعال هذا النمط بأن معنى الحدثية فيها لا بد أن يقع على عنصرين أو ما يحل محلهما سواء أكان هذان العنصران، يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطًا وثيقًا من خلال علاقة معنوية، هي علاقة الإسناد؛ ويعني ذلك أن الفعل هنا يقع على جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، فيتشكل من الفعل وفاعله - بدخوله على هذه الجملة- ومن الجملة الاسمية بركنيها جملة مركبة، أو يربط هذان العنصران بعلاقة معينة، إذ لم يجمع بينهما إلا وقوع الفعل عليهما وقوعًا مباشرًا، ولا يجوز أن يكتفى في الحالين معًا بمفعول واحد؛ لأنه بهما معًا يتحقق للجملة التمام والفائدة.

وهكذا تكون القرينة المعنوية التي تربط بين المفعولين وفعلهما هي علاقة التعدية، ومن ثَمَّ يقع النصب عليهما أو على ما يقع موقعهما، ويُستفاد هذا الكلام من قول سيبويه : هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر[(١)].

أما موقعهما فالأصل فيه التأخير؛ أي الأصل أن يتأخر المفعولان عن الفعل أو يتقدم الفعل على المفعولين، ولكن الترتيب بين المفعولين يخضع لنوع الفعل، فإذا كان من الأفعال التي تدل على الإعطاء والمنح فالأصل أن يتقدم المفعول الأول فيها؛ لأنه الفاعل في المعنى، غير أن هذا التقديم يكون واجبًا (إجباريًّا) في بعض المواضع، وإذا

(١) سيبويه : الكتاب ١/ ٣٩.

كان من أفعال القلوب فيسري على مفعولهما ما يسري على المبتدأ والخبر من قواعد التقديم والتأخير الواجب والجائز، كما أن المفعول الثاني ينقسم كالخبر إلى مفرد وجملة وشبه جملة، وإذا دخلت أن والفعل أو أن ومعموليها على هذه الأفعال فإنَّ المصدر المؤول فيهما يكون سادًّا مسد المفعولين، أو أن المصدر المؤول سدَّ مسد المفعول الأول فقط والمفعول الثاني محذوف ويقدَّر، أو أن المصدر هو المفعول الحقيقي ولا حاجة للتقدير. وإذا كان من أفعال التحويل فإنَّ المفعولين يتأخران، كما أنها تختص بأنها لا تدخل على مصدر مؤول منسبك من (أن) ومعموليها أو من (أن) والفعل.

ويشكل الترتيب الأحوال الثلاثة لهذا الفعل، وهي حين يتقدم الفعل على المفعولين، والتعليق حين يوجد مانع يحول دون وقوع الفعل على مفعوليه وقوعًا مباشرًا، والإعمال والإهمال (الإلغاء) حين يتوسَّط الفعل بين مفعوليه مباشرة أو يتأخَّر عنهما[1].

(علم) ورد في قول أبي حيان : « **وكذلك فاعلم أنك لا تصل إلى سعادة نفسك ... إلا بتنقيتها من درن بدنك** ... » ص ١١٩. وهو الاستعمال الأكثر ورودًا؛ إذ يتسلط الفعل على المصدر المؤول المنسبك من أن ومعموليها، ويدل شيوع هذا الفعل على تحول في الاستخدام؛ إذ صار يدل على تنبيه السامع إلى ضرورة استيعاب مضمون كلام المتكلم وبخاصة أنه من أفعال اليقين، فيدل على أن الكلام الذي يقع عليه صحيح موثوق فيه، وخاصة في صيغتي الأمر، وبعد (قد). وهذه الصورة الوحيدة التي ورد فيها الفعل، ويقول أبو حيان أيضًا : « **علمت أن علم ما يكون أحب إلى من جميع الناس** » ص ١٢٨.

(رأى) ورد في نثر أبي حيان في صورتين، **الأولى** : قول أبي حيان : « ... **أراها تسلم أو تسلم** » ص ١٣٧. وتتكون الجملة من مفعول أول هو الضمير (ها)، ومفعول ثانٍ وهو الجملة الفعلية (تسلم)، وكلاهما لا يقع عليهما النصب مباشرة، وإنما يقع على المحل. ومعنى الفعل هنا يجوز أن يكون دالاً على ظن أو يقين. أما **الثانية** : فقول أبي

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٧/ ٧٨ وما بعدها. والسيوطي : همع الهوامع ١/ ٤٤٨ وما بعدها. وشرح ابن عقيل ١/ ١٦٠ وما بعدها.

حيان : « ... **ترى أن الطبل يُضرَب عند الرحيل** ... » ص ١٥١. والفعل هنا في معنى اليقين[١]، ويتسلط على المصدر المؤول المنسبك من أن ومعموليها.

(جعل) ورد في نثر أبي حيان في صورة واحدة، وهي قوله : « **وجعل نفسه مصبًا لكل ريح، ومغيضًا لكل سخف، ومجازًا لكل حافر** » ص ٣٤٤. والمفعول الأول هنا (نفسه) اسم منصوب مبتدأ في الأصل، وهو محور كل المفاعيل المعطوفة،إذ إنَّ (مصبًا) مفعول ثان، وهو الخبر في الأصل، عطف عليه كلاً من (مغيضًا) ومجازًا، والفعل هنا يدل على الرجحان[٢]، وإن كنتُ أحس فيه معنى التحويل كما سأبين فيما يلي، ومثله قول أبي حيان : « **وجعل غاية سعيه فيه الخيبة، ونهاية علمه منه الحيرة** » ص ١٣٣. والفعل دال على يقين أيضًا، ويقع على مفعوليه المتأخرين عنه وقوعًا مباشرًا.

(ظن) ورد في نثر أبي حيان في معنيين؛ الرجحان[٣] كما في قوله : « **وأظنه أبا الخير اليهودي** » ص٣٧١. والمفعول الأول الضمير، والثاني (أبا) وهو منصوب بالألف، وهذه هي الصورة الأقل ورودًا. أما الصورة المتكررة فهي التي يدخل فيها الفعل على أن ومعموليها، فيكون المصدر المؤول فيها سادًّا مسدّ المفعولين، مثل قول أبي حيان: « **يظن أن تلك الصورة إنما هي لعلمه وحده** » ص ١٤. ويتكون المصدر المؤول هنا من (أن) المشددة، وجملة إنما (خبر) وهذا يؤكد معنى الرجحان هنا، فيكون أقرب إلى اليقين. ويتَّخذ التوكيد صورة أخرى في جملة « ... **يظن كثير منا أن ذلك انقلب بلا مؤامرة، وانبجس بلا فكرة، وانبعث بلا روية، وتم بلا قصد، وحدث بلا تَقْدِمة، وعَرَض بلا عِلّة** ... » ص١٨٤، وهنا تتكون الجملة من مبتدأ إشارة إلى أمر كُلّي تقدم؛ فهي إحالة إلى موضوع سابق، تصدر الجملة ليمكن أن تبنى عليه الجمل الفعلية المتوالية (الأخبار)، و (لا) المتكررة هنا زائدة تفيد النفي إلا أنها لا تعمل في اللفظ[٤]. يتقدمها جميعًا حرف الجر (الباء) الدال على معنى الاستعانة، ويؤثّر فيها

---

(١) ابن هشام : أوضح المسالك ٢/ ٤١، ٤٢.

(٢) السابق ٢/ ٣٤.

(٣) السابق ٢/ ٤٢.

(٤) الجنى الداني للمرادي، ص ٣٠٠.

متجاوزًا (لا) الزائدة، فكل هذه الأسماء إذن مجرورات. وينبغي أن نشير هنا إلى أن ثمَّة عوامل داخل الجملة تعين على تحديد معنى هذا الفعل، فحين تركب الجملة على النحو التالي: « **لئلا يَظُن ظانٌ أن** ... » ص ١٩٩. فالأغلب إفادة اليقين؛ وهو المعنى الثاني لهذا الفعل. وحين يقول أبو حيان : « **أتظن أن الرقي في سلاليم المعرفة والتناهي في غايات التوحيد هين سهل؟!** » ص ٢٠٢. فالهمزة هنا ليست للنفي المحض بل الراجح أنها للإنكار، وهكذا يكون الأمر الذي يدخل في البناء قائمًا على معنًى يقيني. أما إذا تقدَّم عليها حرف (قد)، فالمعنى فيه شك؛ ولذلك تكون الإشارة إلى الرجحان أولى؛ إذ يقول أبو حيان : « **وقد يظن من لا شرب له من هذه العين أن هذا وسواس يغلب من جهة المزاج إذا انحرف** ... » ص ٢٧٦. فالفاعل هنا (جملة الوصول) داخل في هذا العلم المُشار إليه، وبالتالي يكون حكمه على مسائله حكمًا ترجيحيًا غير يقيني. أما النفي فيرجح معنى اليقين في الفعل، إذ يقول أبو حيان: « **وما أظن أحدًا يدفع هذا الحكم أو يسأل في صوابه** ... » ص ٧٥. فالنفى هنا فيه استغراق يدل على المفعول الأول (أحدا)، وهو نكرة سَوَّغ لها الابتداء دخولها في تركيب (ما أظن)، والمفعول الثاني الجملة الفعلية التي تَصِف النكرة المستغرق في نفيها بوقوعها بعد (ما) غير العاملة، الداخلة على الفعل المضارع لتخلصه للحال.

(حسب) ورد في قول أبي حيان : « **حسبي غرًا غبيًا لا أعلم ما في باطن ألفاظك** » ص ٦٦. ومعنى الفعل هنا الرجحان، والمفعول الأول هنا ياء المتكلّم المتقدم وجوبًا على المفعول الثاني، لأنه ضمير يلزم اتصاله بالفعل، وفَصَل بين الفاعل (الضمير) والمفعول (الضمير) نون الوقاية، وهي نون مكسورة تلحق قبل ياء المتكلم .. وهي تستخدم في الأصل للفعل ويحمل عليه بعض الحروف والأفعال، والضمائر كما هي الحال هنا، قال ابن مالك : سُمِّيت بذلك؛ لأنها تقي اللبس في الأمر؛ نحو : أكرمني، فلولا النون لالتبس أمر المذكر بأمر المؤنث.

ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر[1]. وحذفها هنا يؤثر في ضمير المخاطب

---

(١) السابق ص ١٥٠، ١٥١.

المذكر مع الفعل الماضي المبني على الفتح، فينطق بالكسر، فيلتبس مع ضمير المخاطبة، والمفعول الثاني نكرة موصوفة بمفرد (غبيًّا)، وجملة فعلية منفية (لا أعلم).

(خال) ورد في قول أبي حيان: «**فإنها (بقية عمره) فيما أخال قليلة..**» ص ١٩٥. ومعنى الفعل هنا الرجحان أيضًا[١]. وهذه هي الصورة الوحيدة التي ورد فعل فيها من هذه الأفعال واقعًا بين معموليه، فالجملة هنا أساسًا جملة اسمية مؤكدة، اسمها ضمير (المبتدأ)، وخبرها (قليلة)، وقد وقع الفعل بين ركني إسناد الجملة المؤكدة فأُهْمِل؛ أي لم يعمل عمله[٢].

(زعم) ورد في قول أبي حيان : « **زعم أن مثل الحسن في هذا كامرأةٍ حسناء متبرجة ...** » ص٢٠٥. والفعل (زعم) مسلط على (أن) المشددة مع معمولها، وهي كما أشرنا، سدَّت مسد المفعولين، كما يقول النحاة[٣]. ومعنى الفعل هنا الرجحان، وهو أقرب إلى المعنى الذي حدده السيرافي له حين قال : الزعم قول يقترن به اعتقاد صحَّ أو لم يصح[٤]. وهذا هو المعنى الذي ورد في استعمال أبي حيان مع (قد) حيث قال : **(وقد زعمت أن ..)** ص ١٦٣.

(وجد) ورد في قول أبي حيان : « **ولم أجد أحدًا يوافقه على شيءٍ منها وخاصة هذا الرأي** » ص٢٣٢. وقد أخرت تناول هذا الفعل لما تثيره استعمالاته لدى أبي حيان من مشكلات، فالنحاة يقدمونه في هذا الباب، ويضعونه في مقدمة الأفعال التي تفيد في الخبر يقينًا[٥]. ولكنه لدى سيبويه بمعنى (علم)، وهو المعنى الذي أرجحه في هذا الاستعمال؛ إذ أرى أن الفعل هنا مسلط على المفعولين (النكرة والجملة الفعلية)، وكما أشرنا فقد أفاد النفي المتقدم، حيثُ نفى الفعل بـ (لم) الجازمة، وانقلب زمنه معها إلى الماضي، معنى الاستغراق في (أحد)، فهو بمعنى (من أحد)،

---

(١) ابن هشام : أوضح المسالك ٢/ ٤٢.

(٢) ابن عصفور : المقرب ١/ ١١٧.

(٣) سيبويه : الكتاب ٣/ ١٢٠. السيوطي : همع الهوامع ١/ ١٥١.

(٤) السيوطي : همع الهوامع ١/ ١٤٨.

(٥) سيبويه : الكتاب ١/ ٤٠.

وسوغ لهذه النكرة وقوعها ابتداء، والخبر الجملة الفعلية داخلة في النفي المستغرق المؤكد من معنى اليقين في الفعل أيضًا، ويُضَاف إلى ذلك التوكيد المستفاد من استعمال لفظ (خاصة).

أما قول أبي حيان في إطار تركيب شرطي: «**إذا نظرت إلى مُلْكِه وجدته موزونًا بسداد الرأي** ...» ص١٢٩. فأرجح هنا أيضًا أن الفعل (وجد) بمعنى (علم)، وهو المعنى الذي أراد سيبويه به تغليب اليقين، وليس الدلالة على اليقين المطلق، والمفعول الأول (الضمير) المتصل بالفعل، المتقدِّم وجوبًا، والثاني النكرة المنسوبة (موزونًا)، ويجوز أن يكون لهذه الاستعمالات تأويلات أخرى تُستَفَاد من سياقها ليس هنا موضعها.

(جعل) يختلف المعنى الذي استُخدِم فيه هذا الفعل عن المعنى الذي تقدَّم ذكره، وإن كنتُ لا أفْصِل بينهما فصلاً حادًا، فالسياقات التي وردت فيها استعمالات هذا الفعل ترجح تداخلاً بيِّنًا بين معنى الرجحان وهو الأصل ومعنى التحويل وهو الفرع. يقول أبو حيان: «... **أن لا يجعل الإقامة سفرًا، ولا الهزيمة ظفرًا، ولا العقد حلاً**...» ص ١٢٢. فإذا كان معنى التحويل في هذا المثال أَرْجَح لإمكان الانتقال بين معنيين متقابلين الإقامة والسفر، الهزيمة والظفر، العقد والحل ...، فما زال المعنى الأصلي باقيًا، وهو كما أرى يستتر خلف المعنى الذي سوغته دلالات الألفاظ، وينطبق ذلك أيضًا على قوله أبي حيان : « **وجعل جوابي خطأ** ... » ص٣٠٩. فالمعنى الراجح هنا هو التحويل أو التصيير أيضًا[1]. وإنْ لم يكن هناك ما يحول دون المعنى الآخر، وإنْ قُدِّر مستترًا، ويتحقق هنا شرط النحاة وهو وقوع الفعل على مفعولين مباشرة، فلم يدخل على مصدر مؤول.

(اتخذ) ورد في قول أبي حيان : « **واتخذه أدبًا .. وجعله حجة** » ص ٢٢٤. والفعل هنا- كما ورد لدى النحاة- دال على التحويل أو التصيير[2]، غير أني أرجح وجود المعنى الآخر هنا أيضًا مستترًا، ويتوالى في المثال السابق في تآزر لهذا المعنى، ويلاحَظ

(١) ابن هشام : أوضح المسالك ٢/ ٥١.

(٢) السابق، الصفحة ذاتها.

أن المفعول الأول هنا (الضمير) المتقدم وجوبًا لأنه الأول في المعنى (المحوَّل)، والثاني اسم نكرة منصوبة وهو الثاني في المعنى (المحوَّل إليه)، وقد يتأكد المعنى في استعمال آخر، إذ يقول أبو حيان : « **لا تتخذ مرآة الطبيعة مقيلاً** » ص ٢٥٤. فقد دلت (لا) الناهية الجامعة بين الأمر والنفي والجزم على معنى التوكيد، كما أن الفعل قد وقع على مفعولين وقوعًا مباشرًا.

(**أعطى**) ورد في قول أبي حيان : « **وأعطاها صورة معشوقة** » ص ١٦٤. المفترض أنه إذا دخل هذا الفعل على عنصرين ليس بينهما علاقة إسناد، فالمفعولان الأول والثاني لم يكن بينهما صلة قبل دخول الفعل عليهما، وهو ما عبر عنه النحاة بقولهم يدخل هذا الفعل وما يشبهه على ما ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا، غير أن ذلك لا يكشف عنه المثال السابق، ما يتبين معه إمكان تداخل معناه مع معنى جعل، إذ يمكن إذا حذف الفاعل مع فاعله في هذا المثال أن تكون جملة اسمية مفيدة هي (صورة معشوقة)، غير أنه إذا انفصل عنه، فدلَّ على الإعطاء المحض، فإنَّ الوصف المتقدِّم ينطبق عليه، كما في قول أبي حيان : « **أعطي الصناعة حقها ..** » ص ١٢٧. إذ لا علاقة بين المفعولين إذا حُذِف الفعل، ويشترط النحاة هنا تقديم المفعول الأول؛ لأنه الفاعل في المعنى باعتبار تقدير (الآخذ) و(المأخوذ) والثاني المفعول معنًى[1]. وقد أوضح السهيلي دلالة النقل في هذا الفعل وأشباهه من المنقول الذي صُيِّر فاعله مفعولاً، موضحًا- في البداية- أن مذهب سيبويه[2] : ليس فيه طرد القياس في جميع الأفعال، وأصل هذا الباب- في رأيه- هو أن تنظر إلى كل فعل حصل منه في الفاعل صفةٌ ما، فهو الذي يجوز فيه النقل؛ لأنك إذا قلت : أفعلته، فإنما معناه : جعلته على هذه الصفة[3]. وقد وقع النقل في الفعل (أعطى) إذ يقول : وأما أعطيته، فمنقول من: « عطا يعطو »، إذا أشار للتناول، وليس معناه الأخذ، ألا تراهم يقولون : « عاطٍ بغير أنواط »، فنفوا أن يكون وقع هذا الفعل بشيء؛ فلذلك نقل كما نقل غير المتعدي

---

(١) ابن مالك : التسهيل ٨٤. والسيوطي : همع الهوامع ١/ ١٦٧.

(٢) الكتاب : ١/ ٣٧.

(٣) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص ٣٢٧.

لقربه منه، فقالوا : أعطيت زيدًا درهمًا؛ أي جعلته عاطيًا له[1]. ويتضح هذا المعنى في قول أبي حيان أيضًا : « ... **تعطيك في كل شيء، ما هو خاصته وحقيقته** » ص ٢٠٤. فلا توجد علاقة إسنادية بين الكاف (المفعول الأول) وجملة الموصول (المفعول الثاني). ويتقدَّم المفعول الأول وجوبًا؛ لأنه ضمير يحتاج إلى فعل يعتمد عليه، وهو الفاعل في المعنى، والثاني بيان للمعطي، فيجوز الاستغناء عنه كما يُفْهَم من كلام سيبويه إذ قال عن هذه الأفعال : « من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين؛ فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإنْ شئت تعدَّى إلى الثاني، كما تعدَّى إلى الأول[2].

(منح) ورد في قول أبي حيان : « **منحك ما تراه هو موليك في الرزق** » ص ٢٤٢. ويتعدَّى هذا الفعل للمفعولين بصيغته، ويتفق مع الفعل (أعطى) في معنى الإعطاء المحض، وهو أيضًا يدخل على مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، إذ إنَّ المفعول الأول (الكاف) ليس بينه وبين المفعول الثاني (جملة الوصل) العلاقة المعنوية الأساسية من المبتدأ والخبر؛ أعني علاقة الإسناد، كما أن المفعول الأول واجب التقديم؛ لأنه ضمير يلزم أن يتصل بفعل يعتمد عليه، والثاني بيان للممنوح، ويجوز الاستغناء عنه اكتفاء بالمفعول الأول الفاعل في المعنى. ويلاحظ هنا ذلك الضمير المؤكد (هو) وهو جائز لدى النحاة إذ يجوز أن يؤكّد الضمير المنفصل ضميرًا متَّصلاً[3]، غير أن معنى الضمير هنا إحالي أيضًا إذ يشير إلى متقدِّم مبهَم متَّفق معه وإلى متأخر مفسِّر للإبهام الموجود في المتصل والمنفصل معًا، وهو ظاهرة بارزة في لغة أبي حيان كما نبين فيما يلي في موضعه من البحث.

(سأل) ورد في قول أبي حيان : « ... **أسأل الله رب العالمين أن يفرغني لبلوغ غاية هذا الأمر بقية عمري** » ص ١٩٥.

يتعدى هذا الفعل بصيغته أيضًا، ولا يفترق عن (أعطى، ومنح) في شيء إلا في دلالة الفعل المعكوسة، فالمعنى هنا طلب في إلحاح، ولا بد أن يصلح المفعول الأول لأن يوجه إليه سؤال (طلب). أما المفعول الثاني فهو بيان المسألة، غير أنه لا يجوز أن

---

(١) السابق ص ٣٢٨.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧.

(٣) الزمخشري : المفصل ص ١١٢.

يكون المفعول الأول هو الفاعل في المعنى ، وإلا كان السائل والمسؤول شيئًا واحدًا وهو محال، كما هي الحال هنا، فالسائل هو أبو حيان نفسه والمسؤول هو الله، والمسألة هي المصدر المؤول (أن + يفرغني بقية عمري)، ويجوز الاكتفاء بالمفعول الأول، كما هي الحال في هذه الأفعال، إلا أن ذلك يعني أن الحدث مبهَم؛ لأن المفعول الثاني في حقيقة الأمر تفسير له. ولا يخفَى ما في هذا الفعل من معنى الدعاء أيضًا، وهو معنًى تكتسبه الصيغة من السياق التي تُستَخدَم فيه، كما ورد بوضوح في قول أبي حيان: « **والله نسأل توفيقًا ندوم به على هذه الحجة** » ص ٢٧٧. وقد تقدَّم المفعول الأول ، الأهم لتوجه السؤال إليه. أما المسألة فهي المفعول الثاني (توفيقًا)، وهو وإن اختلف عن المثال الأول بنيةً، فإنه يتفق معه دلالةً؛ إذ نلحظ في كليهما الجمع بين الخبرية كمعنًى أصلي والدعاء كمعنًى معدول عن الأول يفي بغرض المتكلم وهو يمثل صورة من صور الاستلزام أو الاقتضاء الخطابي كما سنبين في الأمثلة المشابهة.

(كفى) ورد في قول أبي حيان: « **كفانا الهوى الذي يؤذينا** » ص ٢٠٦. يتعدَّى هذا الفعل بصيغته الأصلية إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، والفاعل هنا لفظ الجلالة (الله) مقدَّم على الفعل، فاستتر فيه ضمير يعود إلى المتقدِّم، والمفعول الأول ضمير المتكلمين، وهو لا يرتبط مع المفعول الثاني (الاسم المعرفة (الهوى)) بعلاقة الإسناد. وهكذا كان الفعل هو الجامع بينهما بعلاقة التعدية، إذ يقع عليهما وقوعًا مباشرًا، والجملة كلها في معنى الدعاء، وهو معنى استلزمه السياق المستخدَم فيه هذه الجملة، إضافةً إلى مجموع الدلالات التي تتشكل منها. ويلاحَظ هنا أن مقولة اكتفاء الفعل بمفعوله الأول؛ أي يجوز أن يُستَغنَى عن المفعول الثاني فأمر فيه نظر، لعدم اكتمال المعنى الذي يختص به هذا الفعل حين يستغني عن المفعول الثاني من جهة، وما يؤدِّي إليه الشكل في صورة الحذف من تداخُل في المعاني الذي يستخدَم فيها هذا الفعل في سياقات أخرى من جهةٍ أخرى، كما في أمثلة (التمييز المحوَّل عن الفاعلية) في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ؛ أي كفت شهادة الله، فقد اتصف الفاعل بالفعل هنا. أما في (كفانا مزاحًا وكفانا الإيمان) فالفعل يقع على المفعول بصورة ما ليؤدِّي معنى الحدثية فيه (الكفاية) . أما المعنى الذي يختص به الفعل المتعدِّي إلى مفعولين فهو- في

رأيي- المنع، وهو أظهر هنا ، حيثُ يكون المفعول الأول هو من وقع عليهم المنع (نا) والمفعول الثاني الشيء الممنوع (الهوى)، وبالثاني يكتمل ذلك المعنى الذي يدل عليه هذا الفعل هنا، ويتحقق للجملة التمام والفائدة كما يقول النحاة، ولا يفترق ذلك في شيء عن تفسير قولـه تعالى ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ : الأحزاب ٢٥. وقد تكرر كما في قول أبي حيان: « وكفاه مؤنة هذا الخطر » ص ٣٤٤.

* * *

(٣)

ظواهر التوكيد

إن التوكيد معنًى يتحقق بعدول الجملة عن معنى الإثبات، وهو ما يقع بالجملة الحاملة للمعلومة في إطار الإخبار، وهو الأصل في الاستعمال، وهو ما يحتمل الصدق والكذب، كما يقول البلاغيون؛ لأن المتكلم لم يقصد بالجملة إلا أن تقدِّم للمخاطَب معلومة، ولم يخرج بها إلا عن ذلك؛ وهو في هذه الحال لا يريد إلا معرفة حال المخاطَب حين يُلْقَى الخبر عليه، فإنْ كان (الخبر) يجهله المخاطَب ويريد المتكلِّم إفادته هذا الحكم سمى الغرض من الخبر في هذه الحالة فائدة الخبر... وإنْ كان الحكم الذي يشتمل عليه الخبر لا يجهله المخاطب ولكن المتكلم يريد أنْ يُعْلِمه بأنه عالم بهذا الحكم سُمِّي الغرض من الخبر في هذه الحالة لازم الفائدة[1]. ويسمَّي هذا الخبر بوجه عام ابتدائيًا ؛ وهو الخبر الخالي من التأكيد، ويُلْقَى في مقام خلو ذهن المخاطَب من مضمون الخبر. أما الخبر المؤكد بتأكيدًا واحد استحسانًا على سبيل الجواز، فيسمى طَلَبيًّا، وهو الذي يُلْقَى في مقامٍ تردد المخاطب في مضمون الخبر، أما الخبر المؤكد بأكثرِ

---

(١) البابرتي : شرح التلخيص ص ١٧٠ وما بعدها. وعبد المتعال الصعيدي بغية الإيضاح ٤٢/١ وما بعدها. و د. عبد الستار حسين زموط : من سمات التراكيب ص ٣٧.

يرى البلاغيون أن وجه الحصر هو أن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر، والثاني الإنشاء، ثم الخبر لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند.

من تأكيد وجوبًا فيسمى إنكاريًا، وهو الذي يُلْقَى في مقام إنكار المخاطَب مضمون الخبر. وأساس هذا التقسيم كما هو واضح النظر إلى حال المخاطب؛ الأول الخالي الذهن، الثاني المتردِّد، والثالث المنكِر. وهكذا لا ينحصر التوكيد في طريقةٍ واحدة ولا في وسيلة واحدة ولا على هيئة واحدة.

التوكيد إذن يقع على العلاقة المعنوية بين ركنَي الإسناد، ويكون بأداة واحدة بسيطة أو مركبة؛ مثل: (قد، وإنما، ولا الناهية) ، (ولا الناهية + نون التوكيد المخفَّفة أو الثقيلة، ونقض النفي بصوره المختلفة، والجملة الاعتراضية)، ويكون من خلال استخدام كلمة أو عنصر بعينه (المفعول المطلق، ألفاظ: البتة، وأبدًا، وقط)، ويكون ببنية مقابلة لبنية منفية كانت أو مثبتة (جملة: لكن، وبل، وإنما). ولما كان التوكيد هو إزالة ما علق في نفس المخاطَب من شكوك وإماطة ما خالجه من شبهات، وكان التردد في قبول الخبر على درجات، لزم ألا يكون التوكيد بوسيلة واحدة، بل تتواءم درجة التوكيد مع درجة التردد؛ ليتحقق للخبر في آخر الأمر ما يريد المتكلم له من تقويةٍ وتثبيت في ذِهْن المخاطَب. فكان التوكيد بوسيلة واحدة تتصدر الجملة لتؤكد مضمونها، أو بوسيلتين ليتكون من مجموعها دلالة الجملة على التوكيد دلالة كلية أو بأكثر من ذلك حيثُ لا يكتفى بدلالة كل وسيلة على حدة.

وبناء على ذلك نحاول أن نقسم أنماط توكيد الجملة الفعلية بناءًا على المعايير السابقة إلى خمسةِ أنماطٍ، وهي :

نمط ١ : قد (لقد) + جملة فعلية

نمط ٢ : إنما + جملة فعلية

نمط ٣ : التوكيد بالقصر (نقض النفي)

نمط ٤ : الأمر/ لام الأمر/ لا الناهية (+ نون التوكيد) + صيغة فعل الحال

نمط ٥ : قسم (قد + قسم) + جملة فعلية

وتحقق هذه الأنماط التوكيد من خلال البنية (سواء وقع التوكيد بتصدُّر عنصر التوكيد أو باشتراك عِدَّة عناصر لتحقيق معنى التوكيد كمحصلة لها جميعًا). أما التوكيد باستخدام عنصر متأخر فيقسم إلى النمطين التاليين :

نمط ١ : جملة فعلية + (مفعول مطلق)

نمط ٢ : جملة مثبتة أو منفية + البتة / أبدًا / قط.

أما التوكيد المتحصِّل من مجموع بنيتين متعاقبتين، تكون الأولى مثبتة أو منفية، وتكون الثانية مخالفة أو مناقضة أو مقابلة لها فيكون النمط التالي :

نمط ١ : جملة مثبتة أو منفية + جملة لكن / بل / إنما

* * *

نمط ١ : قد (لقد) + جملة فعلية ذات فعلٍ ماض

ورد هذا النمط في نثر المقابسات في عِدَّة صور، نحاول فيما يلي أن نحللها في ترتيب، واضعين في الاعتبار صيغة الفعل والمعنى الحاصل من أبنية (قد) مع الصيغ، والزمن الناتج عنها. ويلاحَظ- ابتداءً- حرفية (قد)- عند النحاة- أي أنه حرف مختص بالفعل[1]، ويدخل على الماضي بشرط أن يكون منصرفًا، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس كما أنه للإخبار أساسًا.

يقول أبو حيان: « **فقد برتنا من العنف واللوم والإفراط في التوبيخ...** » ص ١٧٥. ويقول: « **قد حوت- أبقاك الله- هذه المقابسة ضروبًا من الكلام في النفس** » ص٣٤٠. ويقول: « **وقد شاهدنا من يمدح الجود ويحث عليه ويحسنه ويدعو إليه ...** » ص ١٤٠. ويقول: « **... وقد نصب العلامات، وأحكم الشواهد والبينات، وأقام البرهان والآيات على تحقيق المعاد وحصول السعادة والشقاء،...** » ص ٨٩. ويقول : « **قد قوي رأيي- أدام الله توفيقك- أن لا تكون هذه المقابسة في موضع كأنها ناكبة على أخواتها المواضي ...** » ص ٣٠٠.

وتتفق هذه الأمثلة جميعًا في أنها تتكون من (قد + صيغة فعل ماض)، وتدل من جهة المعنى على التوكيد ومن جهة الزمن على تقريب الفعل من الحال. وهذا هو الزمن الذي اختاره الزمخشري له، إذ قال : وهو يقرب الماضي من الحال[2]. غير أن

(١) الجنى الداني للمرادي ص ٢٥٤.

(٢) الزمخشري : المفصل ٣١٦.

المعنى المحصل من مجموع الاستعمالات هو التوكيد أو التحقيق، وقد أشار سيبويه إلى مجموع خصائص هذا الحرف، حيثُ يقول سيبويه عنه في باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل، فهي لا تُغيِّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها، لا يُفْصَل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله : أفعل ؟ كما كانت ما فعل، جوابًا لهل فعل؟ إذا أخبرت أنه لم يقع، ولما يفعل وقد فعل، إنما هما لقوم ينتظرون شيئًا. فمن ثَـمَّ اشبهت قد لما، في أنها لا يفصل بينها[1]. والتحقيق هنا يقع على علاقة الإسناد في الجملة الفعلية، ويتجلَّى هذا المعنى الذي يشيع في نثر المقابسات في قول أبي حيان : « **فقد صارت دنياه آخرته، وموته حياته، وفقره غناه** » ص ٣٠٥. وفي قوله : « **فقد صيرهما حجة عليه لا له** » ص ٣٠٢. ويتأكد هذا المعنى درجة أخرى بدخول لام الابتداء المؤكدة على (قد)[2] كما في قوله : « **ولقد شرفها أناس أفادوا فيها وأفادوا منها** » ص ٢٤٨. وقوله : « **لقد عَمِلَ عَمَلَ الرجال** » ص ٢١٩.

وقد أشار أبو حيان إلى هذا المعنى صراحة، حين قال : « **والذي تلقناه من أفواه الشيوخ بالأندلس، أنها حرف تحقيق، إذا دخلت على الماضي، وحرف توقُّع إذا دخلت على المستقبل**»[3].

فمعنى قوله : « **قد برئنا** » التحقيق، وقوله : « **قد حوت** » التحقيق والتقريب، (وقد شاهدنا) التحقيق، و(قد فصلوا) التحقيق، و(قد نصب) التحقيق، و (قد قوي) التحقيق والتقريب. وهكذا يكون المعنى الذي يفيد هذا الحرف مع الماضي في نثر المقابسات التحقيق ثم التقريب. وقد ربط ابن يعيش بين معنى التقريب وزمان القائل، يقول : « قد » حرف معناه التقريب، وذلك أنك تقول : قام زيد، فتخبر

= يطلق د. تمام حسان على بنية (قد + فعل) الماضي (الزمن)، المنتهي بالحاضر (الجهة). اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٥.

(١) سيبويه : الكتاب ٣/ ١١٤، ١١٥.

(٢) دخول اللام على قد زيادة في التحقيق، وربما يكون الحاصل هو معنى اليقين، ولا أظن أن تفسير اللام في (لقد علم) هو لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، تفسير كافٍ. ابن هشام: مغني اللبيب ١/ ٢٢٩.

(٣) المرادي : الجنى الداني ص ٢٥٥.

بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أن ذلك قد يكون بعيدًا، وقد يكون قريبًا من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قربته بـ (قد)، فقد قربته مما أنت فيه[1].

وأرى- استنادًا إلى استعمالات أبي حيان ومقولات النحاة- أن يفرق بين المعنى والزمان النحوي أو بين دلالة الفعل مع (قد) والدلالة الزمنية، اعتمادًا على السياقات التي وردت فيها أبنية هذه الجمل، وأرجح- بناء على ذلك – أن التحقيق (وغيره من المعاني؛ مثل: التوكيد واليقين والتوقع والتقليل والتكثير) هو الدلالة المعنوية المتحصلة من علاقة هذه الجملة بالجمل الأخرى داخل النص. أما التقريب فيكون للدلالة الزمانية، وهكذا يكون ما أشرنا إليه فيما سلف بلفظ واحد (التحقيق) يعني الدلالة المعنوية. أما الدلالة الزمانية فيحتمل أن تكون قريبة أو بعيدة. وما أشرنا إليه بلفظين فيعني الأول الدلالة المعنوية والثاني الدلالة الزمانية. أما في قوله : « **كنت قد استنفدت الطاقة في تنقيتها وتوخّي الحق فيها ...** » ص ٣٠٨ وص ٣١٨. فتدل بنية (كان + قد فعل) على الماضي القريب المنقطع.

***

نمط ٢ : إنما + جملة فعلية

لا يتحقق التوكيد هنا من صدارة (إن) المشددة لأنها تختص بالجملة الاسمية، وإنما من تركب إن مع ما الكافة أو الزائدة الذي أزال اختصاصها بالجملة الاسمية وجعلها تدخل على الجملة الفعلية، وهو علّة فقدها التأثير فيما بعدها؛ إذ لا يعمل إلا ما يختص[2]، وهو ما استنبطه النحاة من كلام سيبويه[3]. بيد أن عبارة المبرد أن (ما) زائدة للتوكيد، يمكن أن تفسر على أنه توكيد إضافي؛ لأن (إن) للتوكيد أصلاً، وعلى

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٨/ ١٤٧.

(٢) المالقي : رصف المباني ص ١٢٣.

(٣) الكتاب : ٢/ ١٣٨، ٣/ ١١٦.

ذلك يكون اجتماع التوكيد من جهتين دالاً على مبالغة فيه، وهو ما اصطُلح عليه بالحصر والاختصاص. يقول المالقي : ومعنى (إنما) في كلام العرب الحصر والتخصيص بأحد الخبرين؛ أي (الجملة الاسمية والجملة الفعلية)[1]. وينقل المرادي رأيًا لابن عطية يجمع فيه المعاني الثلاثة لها؛ إذ يقول : قال ابن عطية (إنما) لفظ لا تفارقه المبالغة والتوكيد، حيث وقع، ويصلح مع ذلك للحصر[2]. وقد رفض أبو حيان معنى الحصر فيه، وأعاده إلى سياقه لعلة، إذ قال : « والذي تقرر، في علم النحو، أن (ما) الداخلة على (إن) وأخواتها كافة لها عن العمل، فإنْ فُهِم حصر فمن سياق الكلام، لا منها ، ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بـ(ما)[3].

غير أن الجمهور لم يوافق أبا حيان على هذا الرأي الذي حصرها في وظيفتها النحوية، وهي الكفّ عن العمل، وربما كان تفسير علي بن عيسى الربعي لإفادة الحصر في (إنما) من الناحية المعنوية مؤكدًا ما فهمناه من إشارة المبرد السابقة؛ إذ يقول: إنه لما كانت كلمة (إن) لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها (ما) الزائدة المؤكدة، ناسَب أن تضمن معنى الحصر؛ لأن الحصر ليس إلا تأكيدًا على تأكيد[4].

ويسند الجرجاني إليها وظيفة تنفرد بها عن غيرها من وسائل الحصر الأخرى حين فرق بينها وبين النفي والاستثناء، إذ يقول : فتذكر (إنما) في الخبر الذي لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، أما النفي مع الاستثناء فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه[5].

بيد أنهما يشتركان في وقوع الحصر على المؤخر دون المقدم سواء أكان عنصرًا

---

(١) الجنى الداني ص ٣٩٦.

(٢) رصف المباني ص ١٢٤.

(٣) السابق ص ٣٩٥، ٣٩٦.

(٤) السابق ص ٣٩٧.

(٥) دلائل الإعجاز، ص ٣٢٧. وذلك المعنى يخالف ما أورده د. خليل أحمد عمايرة، في ص ٢٨، من جمل (إنما) – مشيرًا إلى أنه: غالبًا ما تكون في سياق فيه إنكار وجحد، يحتاج إلى درجة عالية من توكيد الخبر – مخالفة جذرية، ولا يتسع المقام للرد على تحليله في كتابه أسلوب التوكيد اللغوي، ص٢٨، ٢٩.

داخل الجملة (فاعلاً أو مفعولاً أو شبه جملة) أو كلامًا خارج الجملة يوجه إلى الانتباه ليقع في نفس المخاطب موقع الشيء الثابت المتيقن منه. وقد أشار الجرجاني أيضًا إلى هذا المعنى حين قال : اعلم أنها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره[1].

وقد ورد هذا النمط في نثر المقابسات في عدة صور، غير أنه يلاحَظ- ابتداء- أن أغلب التراكيب التي تُستَخْدم فيها (إنما)، يكون وقوع الفعل على فاعله متلوًا بجملة تعليل، مما يرجِّح ضرورة إدخال جملة التعليل في مفهوم الحصر الذي وقع على الإسناد الفعلي بعد (إنما)، يقول أبو حيان : « **فإنما لاح لهم منه لائح، فتحركوا متشاقين متشبهين** » ص ١٥١.

فقد وقع الحصر هنا على الفاعل المتأخر، وكان تحقق الفعل سببًا في وقوع الثاني. ويقول أيضًا : « **وإنما أحيز في الرواية قليلاً؛ لأن كلام القوم اختلط اختلاطًا منع من أداء ما جرى من ذلك على كنهه وخاصته** » ص ١٣٥. فالاختصاص هنا واقع على شبه الجملة، وعِلَّة الفعل تدخل في الحصر؛ لأنها تفسير للاختصاص، وهو التركيب المتكرر في بنية إنما في نثر المقابسات ويكون التعليل بـ(لأن) أو (اللام) كما في قوله : « **وإنما دخل العجب على المنطقيين لظنهم أن المعاني لا تُعْرَف ولا تستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلفهم** » ص ١٨٠. يقع الحصر هنا على شبه الجملة المتأخر المختص بالفعل، ويدخل في المعنى التعليل أيضًا، وقد يتكرر ورود (إنما) مع وقوع الحصر على العنصر نفسه، الجار والمجرور فيها جميعًا؛ مثل قوله : « **إنما يخرج الزبد من اللبن لمخض، وإنما تظهر النار من الحجر بالقدح، وإنما تُستبان النجابة من الإنسان بالتعليم**» ص ٢٦٠. ويقع الحصر على بالمخض وبالقدح وبالتعليم على التوالي.

* * *

---

(١) السابق ، الصفحة ذاتها.

نمط ٣ : التوكيد بالقصر (نقض النفي)

القصر درجة عالية من درجات التوكيد، تستلزم مراعاة أحوال عناصر الخِطَاب؛ أعني حال المتكلم وحال المخاطب والمقام، وينتج عن ذلك بنية معدولة عن البنية الأساسية المفترضة في الإخبار. فلا بد أن تشترك عناصر داخلية؛ أي داخل الجملة، ومن ثَمَّ فهي لغوية أساسًا، وعناصر خارجية؛ أي ليست داخل الجملة، ومن ثَمَّ فهي غير لغوية في إنتاج بنية القصر. أما العناصر اللغوية فتتكون من وسائل القصر من جهة، وهي الوسائل التي تشكل التخصيص مركبة من معنيين متعاضدين غير منفصلين، كالنفي ونقض هذا النفي بإلا، أو التوكيد ودخول (ما) عليه. وفي الوقت نفسه تحدث تغيرات في ترتيب عناصر الجملة ضرورية لموائمة التحول من الإثبات إلى التوكيد فيتقدَّم ما لا يقع عليه القصر ويتأخَّر ما يقع عليه ليبرز ذلك الاختصاص.

ويراعِي المتكلم حال المخاطَب حين يلجأ إلى القصر ليختار من وسائله الوسيلة التي يقتضيها المقام الذي تستخدم فيه هذه البنية، فإذا كان الأمر ينكره المخاطب ويشك فيه، استخدم المتكلم النفي والإثبات، وإذا كان الأمر لا يجهله المخاطَب ولا يدفع صحته أو ما ينزل هذه المنزلة، استخدم (إنما)، وهذا بوجه عام كما يقول الجرجاني يبين الأصل في ذلك العدول؛ لأنه فرقٌ بين أن يكون الشيء في معنى الشيء وبين أن يكون الشيء للشيء على الإطلاق[1].

ويقع ذلك المعنى دفعة واحدة؛ أي النفي الذي يقع بصدارة حرف النفي ينقض بحرف الاستثناء المتأخِّر، فيتكون التخصيص، ولا يتصور وقوع نفي منفصل ثم إخراج من النفي، كما هي الحال مع إنما، فلا بد أن يتصور وقوع إثبات، ثم نفي، وعليه جمهور النحاة. وقد أورد المرادي الرد على ما ذهب إليه الإمام فخر الدين، وعلى أن (إنما) للحصر، بل (إن) للإثبات و(ما) للنفي؛ أي (إن) لإثبات المذكور، و(ما) لنفي ما عداه، يقول المرادي : ورد بأنه قول من لا وقوف له على علم النحو، وهو ظاهر الفساد؛ لوجوه منها : أن فيه (إخراج) ما النافية عما تستحقه من وقوعها

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٢٧.

صدرًا، ومنها أنه الجمع بلا فاصل؛ ومنها أنه لو كانت نافية لجاز أن تعمل ...[1].

أما ما نقل عن أبي علي الفارسي أنه أورد في مسائله « الشيرازيات » أن (ما) في (إنما) للنفي، فينبغي أن يؤوَّل على التنظير بين تركيبي (ما ... إلا) و (إنما)، فالمعنى الذي يتحقق من ما وإلا يكون بنفي وإثبات معًا، أما ما يتحقق بـ (إنما) فيكون بإثبات ونفي معًا. وهكذا يكون أبو علي الفارسي قد وضع (إلا) في مقابل (إن)، وقَرَن بين (ما) فيهما. وهو احتمال من احتمالين ذكرهما عبد القاهر حين حدد معنى تركيب (ما ... إلا) ووظيفته، حيثُ قال : اعلم أنك إذا قلت : ما جاءني إلا زيدًا ، احتمل أمرين؛ أحدهما : أن تريد اختصاص زيد بالمجيء وأن تنفيه عمن عداه، - وهو ما قصدته بوقوع الإثبات والنفي معًا- ثم يقول : وأن يكون كلامًا تقوله، لا لأن بالمخاطب حاجة إلى أن يعلم أن زيدًا قد جاءك ؛ ولكن لأن به جاء إلى أن يعلم أنه لم يجئ فيك غيره- وهذا ما قصده بالعدول عن الإخبار إلى معنى الحصر أو درجة عالية من درجات التوكيد- ثم يقول أن تريد الذي ذكرناه في (إنما) ويكون كلامًا تقوله ليعلم أن الجائي زيد لا غيره[2]. وهذا ما قصده بالاحتمال الذي يقع فيه الشبه بين التركيبين وهو ما فهمته من كلام الفارسي عن (ما) للنفي ، فالأول معنى الإثبات وقد تحقق مع (إن) ، والثاني معنى الإخراج وقد تحقق مع (ما).

وقد أشرنا إلى أنه مع التخصيص يكون توجيه من المتكلم إلى المخاطب لينتبه إلى الجزء الذي بُني من أجله هذا التركيب ، ويتحدد بصورة بارزة بوقوع واجب بعد (إلا)، ويكون ذلك الجزء فاعلاً أو مفعولاً أو شبه جملة أو جملة أو أي عنصر من عناصر تقييد الفعل (أي متعلقات الفعل) لا يختص بوقوع الفعل عليه على نحو لا يدانيه عنصر آخر، ويكون مناط التفسير ذلك المعنى الذي ينبغي أن يحظَى بغاية التفسير تسانده كل العلاقات التي يمكن أن تقوم في الجملة لتدعم قصد المتكلم من تلك البنية.

وهكذا يجب أن نراعي في تحليلنا ما حدده مفهوم القصر؛ وهو تخصيص شيء

---

(١) الجنى الداني ص ٣٩٧، ٣٩٨.

(٢) دلائل الإعجاز ص ٣٢٧ .

بشيء بطريق مخصوص؛ أي جعل الشيء خاصًا بالشيء، أو بعبارةٍ أخرى جعل شيء مقصورًا على شيء بحيث لا يتعداه إلى غيره ... وفُسِّر الشيء الأول بأنه المقصور، والشيء الثاني بأنه المقصور عليه. وعلى ذلك يتكون كل قَصْر- لا محالة- من مقصور ومقصور عليه . أما الطريق المخصوص فهي الوسائل التي تحقق هذا المعنى، وهي كثيرة لدى البلاغيين، وهي- في الأساس- العطف والنفي والاستثناء والتقديم ، وقد زاد بعضهم ضمير الفصل[1].

وقد ورد القصر في نثر المقابسات في عِدَّة صور هي :

لا + جملة فعلية + إلا + ...

تندرج تحت هذه الصورة عدة أشكال منها قول أبي حيان : « **فلا يرث الإنسان منه إلا الشك والمرية ...** » ص ٢٠٦.

و (لا) هنا نافية دخلت على فعل مضارع فأفادت نفيًا مطلقًا وهو قول بعض النحاة. ويرى جمهور النحاة انطلاقًا من نص سيبويه (إنما لا لنفي المستقبل، إذ يقول : لا نفي لقوله : يفعل ولم يقع الفعل ، فتقول : لا يفعل)[2]، وعليه اعتمد الزمخشري ومعظم المتأخرين. وذهب الأخفش والمبرد، وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم، بل يكون المنفي بها للحال[3].

بيد أن هذا المثال يرجح مطلق النفي، كما رأى بعض النحاة، وأكده أحد الباحثين المعاصرين، إذ يقول : والذي أراه هو ما يراه نفرٌ من النحاة، أن (لا) لمطلق النفي إلا إذا ورد في الجملة ما يقيد الزمن أو يوجهه[4]. وقد تقدَّم المفعول وتأخر الفاعل ليقع

---

(١) القزويني: متن التلخيص ص ٤٥ وما بعدها. د. محمد محمد أبو موسى. دلالات التراكيب، ص ٣٣، ٣٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٢.

(٣) المرادي : الجنى الداني ص ٢٩٦.

(٤) د. خليل عمايرة، أسلوبا النفي والاستفهام ص ١٠٣.

الحصر والتوكيد عليه بعد إلا التي لا عَمَلَ لها إلا نقض النفي، كما أن (لا) لا عمل لها؛ لأنها حرف مهمَل عند النحاة لا يؤثّر في الفعل المضارع الذي يليها، من جهة الإعراب، ولكن التأثير يكون من جهة المعنى، كما بيّنًا. وقد يقع الحصر على المفعول، كما في قول أبي حيان : « ... **لا ترى إلا الرشد، ولا تجني إلا الغبطة** » ص ٢٥٧.

وقد يقع الحصر على عناصر غير أساسية في الجملة كالجار والمجرور في قوله : « ... **لا تستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلفهم** ... » ص ١٨٠. أو على جملة اسمية حالية كما في قوله : « **ولا تصل منها إلا وهو يوفي على كتاب ضخم إذا حويت على كل ما فيه** ... » ص ٢٠٤.

ما + جملة فعلية + إلا + ...

تندرج تحت هذه الصورة عِدَّة أشكال منها قول أبي حيان : « **ما يحكي إلا ما قاله جماعة من النحويين** » ص ٣١٨.

و (ما) هنا نافية دخلت على المضارع لنفي الحال، وهو حرف **مُهْمَل** أيضًا مثل (لا)، وعلى ذلك جمهور النحاة، فقد قال سيبويه : « (ما) نفي لقوله : هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول : ما يفعل[1]. وكذلك يقول المبرد : ... إنهم رأوها في معنى ليس تقع مبتدأ، وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يقع »[2]. وقد جمع المرادي الخلاف حولها في قوله : وإذا دخلت على الفعل الماضي بقي على مضيه، وإذا دخلت على المضارع خلصته للحال عند الأكثر. قال ابن مالك : وليس كذلك، بل قد يكون مستقبلاً على قلة ... واعتُرِض على ذلك بأنهم إنما جعلوها مخلصة للحال، إذا لم يوجد قرينة غيرها تدل على ذلك[3].

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٢١. والمفصل: ص ٣٠٦. ومغني اللبيب: ٢/ ٦.

(٢) المقتضب ٤/ ١٨٨.

(٣) الجنى الداني ص ٣٢٩.

- يجعل د. تمام حسان المضارع مع ما النافية في زمن الحال التجددي أو الاستمراري. اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٤٨.

بيد أن المثال يرجح دلالة (ما) على نفـي الحـال، كمـا رأى بعـض النحـاة، ويقـع الحصر بـ «إلا» على المفعول به حيث يقع الحدث على جملة الـصلة، فهـي تثبـت لـه النقل عن النحاة وتنفي غيره عنه. وقد يقع الحصر على جار ومجرور، مثل قوله: «**وما وُرِث هذا كله إلا من بركات يونان** » ص ٦٨. تفيد (مـا) هنـا نفـي الفعـل الماضـي المقرب من الحال والزمن هنا ماضٍ انتهى بالحاضر[١].

لم + جملة فعلية + إلا + ...

تندرج تحت هذه الصورة عدة أشكال منها قول أبي حيان : « **لم يوجد إلا الحق الذي هو هو لا لشيء هو به** » ص ١٥٦.

و (لم) هنا نافية اختصَّت بالمضارع فأثرت فيه بالجزم، وتفيد زمن الماضي الاستمراري، وقد ورد هذا المعنى في كلام النحاة، إلى جانب الاتصال بالحال والانقطاع. غير أن التنظير بينها وبين فعل، جعل جمهور النحاة يذهب إلى أنها تخلص معنى الفعل المضارع إلى الماضي[٢]. وقد حدد د. تمام حسان زمن الفعل المنفي بـ(لـم) زمنين هما الماضي المستمر والماضي البسيط، غير أنه يميل إلى الماضي المستمر، حيث يرى أنَّ دلالة النفي تُكتَسب من أداة النفي (لم) ، وأما الاستمرارية فيتكسبها من صيغة المضارع[٣]. ويذهب د. خليل عمايرة إلى أن (لم) أداة لنفي الحكم المثبت وقلبه معنى الزمن الماضي طبقًا لما قاله السلف الصالح من النحاة القدامى ، وغالبًا ما تكون للنفي المطلق في الماضي إلا إذا دخل في الجملة قيد يصرفها إليه[٤].

ولم تَرِد في نصوص نثر المقابسات في زمن النفي القطعي، كما أن الصلة بين صـيغة الفعل المثبَت وصيغة الفعل المنفي تعين على تحديد وظيفتها في الاستعمالات المختلفة،

---

(١) الزمخشري ص ٣٠٦. و د. تمام حسان ، اللغة العربية، معناها ومبناها ص ٢٤٧.

(٢) رصف المباني للمالقي ص ٢٨٠، والجنى الداني للمرادي ص ٢٦٧.

(٣) اللغة العربية، معناها ومبناها ص ٢٤٧.

(٤) أسلوبا النفي والاستفهام ص ٨٩.

وتظل المقابلة بينها وبين (إن) الشرطية (التي تحول الماضي إلى المستقبل) قائمة في ذهن المفسر. وكما وقع الحصر في المثال السابق على الفاعل المفرد، فإنه يقع على المصدر المؤول كما في قوله : « **فلم يبقَ بعد هذا إلا أنه بنحوٍ عالٍ شريف يضيق عنه الاسم ...** » ص ١٥٠.

ليس + جملة فعلية + إلا + ...

تندرج تحت هذه الصورة عدة أشكال منها قول أبي حيان : « **وليس يبقى- حاطك الله إلا الفسولة والكسل وحب الهوينا والضجر ...** » ص ٣٦١.

ليس هنا لنفي الفعل المضارع والزمن زمن الحال، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة حين قرنوا بينها وبين ما في الدلالة على ذلك من أوجه الشبه، يقول المرادي: مذهب أكثر النحويين أن (ليس) و(ما) الحجازية، مخصوصان بنفي الحال، وقال ابن مالك: والصحيح أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل... وقد علّق على ذلك بقوله: وينبغي أن يحمَل كلام الأكثرين على (ما) إذا لم تقترن به قرينة تخصه بأحد الأزمنة، فيحمل إذ ذاك على الحال، كما يحمل عليه الإيجاب[1].

ولا يرى فيها سيبويه الحرفية، بل هي فعل، يقدر ضمير الشأن اسمًا لها، والفعل وما تعلق به يكون في موقع الخبر لها؛ لأنَّ الفعل لا يلي فعلاً، يقول سيبويه : والوجه والحد أن تحمله على أن في (ليس) إضمارًا، وهذا مبتدأ[2].

غير أن أبا على الفارسي قد خالف سيبويه في هذا الوجه، وذهب إلى حرفيتها إذا وجدت بخاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية فتصير كـ(ما) نافية، وتلك وجهة نظر تقوم على مراعاة الاستخدام لا الأصل، ولا يتسع المقام للخوض في تفصيلات الخلاف حول الفعلية والحرفية في (ليس).

وقد وقع الحصر في الجملة السابقة على الفاعل، ويلاحظ هنا وقوع جملة دعاء بين الفعل المنفي وإلا، وهي لا محل لها من الإعراب، كما أن الفاعل قد تكرر بالعطف.

---

(١) الجنى الداني ص ٤٩٩.

(٢) الكتاب ١/ ١٤٧.

وقد يقع الحصر على الفاعل المتأخِّر ويتقدم المفعول، وفي ذلك توكيد للمحصور، يقول أبو حيان : « **ليس يرى مجد الحكمة إلا من كان بصر عينيه في قلبه، لا بصر قلبه في عينيه ..** » ص ٢٦٤. وقد يقع الحصر على جار ومجرور تفسيرًا لاسم مجرور سابق، نكرة عامة، حيث يقول : « **فليس يذهب من جميع ذلك بشيء إلا بسوء الاختيار وقِلَّة الاقتداء بالأفاضل والأخيار ...** » ص ١٩٢.

أبى ... إلا + ...

يتشكَّل من الكلام غير التام غير الموجب شكلاً من أشكال القصر، حيث تقدِّم الجملة علامة دالة على نفي أو نهي أو استفهام، فيتحقق غير الإيجاب لفظًا، ثم يليه مستثنى منه محذوف، على تقدير الأصل؛ إذ لا استثناء دون تحقق أطرافه أو مكوناته ثم حرف الاستثناء، ولا عمل لها هنا بسبب عدم تحقق القيدين السابقين معًا، غير الإيجاب، وغير التمام ثم المستثنى في الظاهر المقصور عليه في حقيقة الأمر، وهو ما يُطْلِق عليه النحاة الاستثناء المفرَغ[1]. وهو في الحقيقة أدخل في باب المبالغة في التوكيد، أو أن هذا التركيب يتطلب المقام أن يحقق به المتكلم درجة عالية من درجات التوكيد؛ لوقوع شك أو وهم لدى المخاطَب في المعنى الذي تحمله الجملة في صورتها المثبتة الخبرية.

وقد يكون النفي بالمعنى دون اللفظ من خلال أفعال معينة تدلُّ بصيغتها على هذا المعنى ؛ مثل الفعل (أبى) الذي يتضمن معنى (لا يريد) ، وذلك النمط قد ورد في عدة أشكال؛ مثل قول أبي حيان : « **ولكن أبت علياؤه إلا شعورًا به، ووجدًا ناله، وإعرابًا عنه، وإيماءًا نحوه ..** » ص ٢٧٦.

فالفعل (أبى) المتعدي قد تفرَّغ للوقوع على المفعول (شعورًا)، وهو الواقع بعد (إلا)، ولم يشغله عنه شيء، فكان وقوع الحدث على المفعول وقوعًا مباشرًا إذ أعرب الاسم بعد (إلا) إعراب ما يقتضيه ما قبل (إلا) قبل دخولها عليه كما يقول النحاة،

---

(١) الزمخشري: المفصل ص٦٩. ابن مالك: التسهيل ص١٠١. ابن عصفور: المقرب ١/ ١٦٧. السيوطي: همع الهوامع ٦١/ ٢٢٣. شرح ابن عقيل ١/ ٦٠٣، ٦٠٤.

ولا يقع هذا (الاستثناء المفرغ) في كلام موجَب، وهو مذهب الجمهور[1]. وهو ما ورد في نثر المقابسات، إذ لم يقع الحصر إلا على فضلة، كما في قول أبي حيان أيضًا : « **تأبى إلا الاشتغال بالقدم والذم وثلب الناس** » ص ١٠٤. فقد تحقق القصر بتخصيص المفعول لتحقيق معنى الفعل (الحدثية فيه).

نمط ٤ : الأمر/ لام الأمر/ لا الناهية (+ نون التوكيد) + صيغة فعل الحال

ورد هذا النمط في نثر أبي حيان في عدة صور ، يلزم التفريق بينها وفق تصاعُد درجة التوكيد، فالأمر فيه معنى التوكيد، إذ يخرج فيه التركيب عن الإخبار إلى الطلب، ويكون الأمر درجات تتحدد وفق العلاقة بين المتكلم والمخاطَب والسياق الذي يستخدَم فيه التركيب وما تقتضيه مقتضيات الحال والمقام، كما فَصَّلها البلاغيون، ويتحقق الأمر بصيغة الفعل (الأمر) وبحرف اللام الدال على معنى الأمر الداخل على الفعل المضارع، وهذا المعنى مفهوم من كلام الزجاجي، حيث يقول : لام الأمر جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب كذلك أصل دخولها ... فأما إذا أمرت مخاطِبًا فإنك غير محتاج إلى اللام؛ كقولك : اذهب يا زيد ... وربما أدخلت اللام في هذا الفعل أيضًا توكيدًا، فقيل: لتذهب يا زيد ...[2].

أما (لا) الناهية فهي حرف مركب من جهة المعنى؛ إذ إنها تجمع بين النفي والأمر، وهي كما يقول ابن هشام موضوعة لطلب الترك، وتختص بالدخول على المضارع، وتقتضي الجزم والاستقبال، سواء كان المطلوب منه مخاطبًا .. أو غائبًا .. أو متكلمًا[3] فهي إذن تتفق مع لام الأمر في الطلب؛ ولذا يكون الفعل إذا دخلت عليه - كما هو الحال في اللام - مجزومًا بها، ولكنها تزيد عنه معنى الترك، وهو معادِل للنفي؛ ولذا يتصاعد معها درجة التوكيد.

أما إذا دخلت نون التوكيد (الخفيفة أو الثقيلة) سواء مع اللام أو لا الناهية، على

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٦٠٤.

(٢) كتاب اللامات ص ٩٢.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٤٦.

صيغة الفعل المضارع فإنه يتحقق بها- لا محالة- درجة أعلى من التوكيد ترتقي في سلم التوكيد، وهذا نَهْج نرجِّحه؛ إذ لا تؤدي التراكيب في مختلف صورها معنًى واحدًا، بل ثمة تلازم واضح بينها وبين سياقاتها، حيث يقتضي كل سياق ما يناسبه من أبنية اللغة، وينشأ عن أية زيادة في المبنى تغيُّر في المعنى، ولا يمكن تفسير ذلك المعنى بعزل البنية اللغوية عن سياقها الذي وردت فيه.

أما الصورة الأولى فقد وردت في قول أبي حيان : « **فأشركني في استحسانه وقبوله، وكن معينًا على طلب نظيره ..** » ص ١٦٥، وقوله : « **فسل ربك ذلك بالتضرع إليه والخضوع بين يديه** » ص ١٩٢، و« **فاستصحب الغرض بالنية الجميلة...** » ص ٢٠٩، و « **ودَعْ عنك الغامض وغامض الغامض** » ص ٢٥٤.

فهذه الجمل تكررت في خاتمة المقابسات، وهي خاصية بارزة في كتابة أبي حيان في المقابسات ، إذ يختتم مقابساته بدعوة القارئ إلى أمرٍ ما ، يكون في الغالب التجاوز عن تقصيره فيما حَوَت مقابسته، والإفادة من القدر الذي بذل جهدًا كبيرًا في إيصاله إلى القارئ في لغةٍ سهلة وعبارة واضحة، فليس الغرض منها الإحاطة بكل موضوع بل الإفادة مما طرحه العلماء فيها من أفكار دقيقة ومعانٍ لطيفة.

والفعل في الأمثلة السابقة مبني على السكون أو بحذف حرف العلة- كما قرر جمهور النحاة، وقد اختلف النحاة في هذه الحركة، أهي حركة بناء أم حركة إعراب. يقول الزجاجي : ثم اختلفوا في فعل الأمر للمخاطب إذا كان بغير اللام كقولك: اذهب يا زيد. فقال الكوفيون كلهم : هو مجزوم أيضًا بإضمار اللام؛ لأن أصل الأمر أن يكون باللام، ولكن كثر في الكلام فحذفت اللام منه وأضمرت؛ لأن من شأن العرب حذف ما يكثُر في كلامهم لا سيما إذا عرف موقعه ولم يقع فيه لبس، فتقدير قولهم : اذهب يا زيد، لتذهب يا زيد، هذا أصله .

وأجمع البصريون على أن هذا الفعل إذا كان بغير اللام فهو غير معرب؛ كقولك : اذهب يا زيد .. وما أشبه ذلك. ودليلهم على أنه غير معرب أنه لا بد للمعرب من عامل يدخل عليه فيعربه؛ لأن الشيء لا يعرب نفسه، فكما أنه لا يجوز أن يكون مرفوعًا ولا منصوبًا ولا مخفوضًا بغير رافع ولا ناصب ولا خافض فكذلك لا يكون مجزومًا بغير جازم، وليس في

قولك: اذهب... جازم يجزمه، وفي قولك: ليذهب زيد... جازم وهي اللام[1].

وقد خطّأ الزجاجي ما ذهب إليه الكوفيون من جهتين؛ **الأولى : أن الجزم في الأفعال- باتفاق من الجميع- نظير الخفض في الأسماء، فهو من الخفض على الأصول المتفق عليها. فلما كان إضمار الخافض في الأسماء غير جائز، كان إضمار الجازم في الأفعال الذي هو أضعف من الخافض أشد امتناعًا ... والثانية : أن اللام لو كانت مضمرة لما تغير بناء الفعل؛ لأن إضمار العوامل لا يوجب تغيير بناء المعمول فيه؛ لأن إضماره بمنزلة إظهاره ... فلو كان تقدير : اذهب يا زيد، لتذهب، كان سبيله إذا أضمرت اللام أن يبقى الفعل على بنائه، فيقال : تذهب يا زيد ..**[2] (*).

ويُضاف إلى ذلك معنى الأمر الذي يكون في حالة : اذهب، يكون المخاطب حاضرًا يوجه إليه المتكلم الطلب، ويكون زمنه الحال أو الاستقبال. أما في حالة : ليذهب، لتذهب، فالأصل كما يقول النحاة للمأمور الغائب، فإذا أمرت مخاطبًا- كما هي الحال مع صيغة الأمر- فتدخل اللام في هذا الفعل أيضًا توكيدًا. وهكذا تكون الصيغة الثانية أكثر توكيدًا من الأولى، إذ تحتل درجة أعلى منها في سلم التوكيد.

وقد تكون صيغة الأمر في سياق الدعاء كما في قوله : « **اللهم فارحم ضعفنا واشملنا بإحسانك وتوفيقك حتى نتوجه إليك قاصدين** ... » ص ٢٢١.

فقد تقدَّم لفظ الدعاء (اللهم) الذي هو أصله عند النحاة (يالله) والميم المشددة تعويض عن حذف حرف النداء (يا)(**)، والفاء رابط بين صيغة الدعاء وجملة الدعاء،

---

(١) اللامات ، ص٩٤، ٩٥.

(٢) السابق ص ٩٥، ٩٦.

(*) يرى النحاة أنه لا يجوز نداء ما فيه (الـ)، والصورة الأولى اسم الله تعالى، فقد أجمعوا على ذلك، تقول بالله بإثبات الألفين (ألف يا وألف الاسم). (يلله) بحذفهما، ويالله بحذف الثانية فقط. والأكثر حذف حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة كما في (اللهم). الكتاب ١/ ٢٥، ٢/ ١٩٦.

(**) لا شك أن التحليل المقارن لهذه الصيغة السامية الأصل يناقض ما ورد لدى النحاة، وتحول بعض الموانع دون سرد آراء علماء البحث المقارن حولها؛ ولذا أكتفي بالإحالة إلى : معجم جزنيوس للعهد القديم (عبري/ آرامي) ص ٣٩، ٤٠، مادة (ال).

و(حتى) قيد لزمن الأفعال المتقدمة.

وقد تقع جملة الدعاء بين الفعل ومتعلقاته؛ مثل قول أبي حيان : « **فأجمع - أكرمك الله - بالقبول أطرافك وشمر إلى الغاية ذيلك، وكن رقيبًا على نفسك** » ... ص٢٦٧.

وتلك خاصية بارزة في أسلوب أبي حيان، إذ تستخدم صيغ الدعاء اعتراضية بين أجزاء الجمل أو مستقلة، وهي تكون من فعل ماض، والمفعول دائمًا المخاطب (الكاف) ضمير متقدّم على الفاعل وهو لفظ الجلالة. وزمان الجملة في هذا المعنى يدل على الحال والاستقبال، وهو يتّسق مع زمن فعل الأمر الذي يتصدر الجملة.

وقد يستخدم بنية حرفية؛ أي مكونة من حرف جر ومجرور للدلالة على معنى الأمر، كما في قوله : « **عليك بالسعي والاجتهاد ...** » ص ٢٦٧. و« **عليك في حياتك بما يكملك في الجملة ...** » ص ٢٤٢.

فبنية (عليك) عند النحاة من أسماء الأفعال، وهي بمعنى (الزم)، ما يأتي بعدها يكون منصوبًا؛ لتضمنه معنى الفعل السابق، إذ إن اسم الفعل لفظ يقوم مقام الفعل في الدلالة على معناه، وفي عمله أيضًا[1]. غير أنه يلاحظ أن أبا حيان يستخدم الباء الجارة بين تلك البنية والمفعول بعدها فلا يكون وقوعها مباشرًا، بل بواسطة، فيكون الجر لفظًا والنصب محلاً. وقد اختلف النحاة في الكاف المتصلة بعلى، فقال ابن بابشاذ: هي حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب، وقال الجمهور : هي ضمير مخاطَب، ثم قال الفراء : هي في محل رفع على الفاعلية، وقال الكسائي: محلها نصب على المفعولية، وقال جمهور البصريين: محلها جر، ثم قيل : الجر بحرف الجر كما كان قبل النقل. وقيل الجر بالإضافة؛ لأن (على) اسم للمصدر وهو اللزوم، والكاف مضاف إليه، فلها محلان: جر بالإضافة، ورفع بالفاعلية[2]. وقد ورد الأمر باللام في قول أبي حيان : « **فليكن التعديل في بلوغ غايات هذه المواضع على العلماء والكتب والقرائح** » ص ١٦٢.

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/ ٣٠٣. أوضح المسالك لابن هشام ٤/ ٨٥.

(٢) يقول العكبري : والكاف والميم في (عليكم) في موضع جر؛ لأن اسم الفعل هو الجار والمجرور، و (على) وحدها لم تُستَعمل اسمًا للفعل، بخلاف (رويدكم) فإنّ الكاف والميم هنا للخطاب فقط ولا موضع لهما. التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٦٥.

وعلى هذا تكون أشكال هذه الصورة، الأمر بالصيغة ؛ أي صيغة الفعل، والأمر ببنية حرفية؛ أي اسم الفعل، والأمر بإدخال اللام على الفعل.

أما الصورة الثانية فقد وردت في شكلين؛ **الأول:** لا الناهية مع صيغة الفعل المضارع وهو الشكل المتكرر في نثر المقابسات، **والثاني:** لا الناهية مع صيغة الفعل مع نون التوكيد المشددة. يقول أبو حيان : « **فلا تكثر الأسى على شيء هو الظل الزائد والحلم الباطل** » ص ٢٤٢. و « **لا تنم بين الأيقاظ ولا تغفل عن الرقباء، ولا تدع عنها المكذبين، ولا ترجع مالَكَ اليوم إلى غير ...** » ص ٢٥٥.

و **(لا)** هنا ناهية، تدل على زمان الحال والاستقبال، ويخلصها لأحدهما قيد إضافي للزمان، ويكون الفعل بعدها مجزومًا؛ لأنها اختصت بالفعل ولم تكن كجزء منه نحو السين وسوف. وكما يقول المالقي: و (لا) هذه تخلص الفعل المضارع للاستقبال؛ لأنها نقيضه لـ(تفعل) المخلصة للحال[1].

ويبدو أن معنى التخليص للاستقبال هو عدم تقييد زمن الفعل بالحال، وإنما يكون التقييد للمستقبل، ويندرج الحال تحته. فإذا ورد قيد زمني إضافي في الجمل مثل (الآن) فيتجه زمن الجملة أساسًا نحو الحال، وإذا ورد (غدا) فيتجه زمن الجملة نحو الاستقبال وينقطع له.

ويستخدم أبو حيان جملة الدعاء الاعتراضية هنا أيضًا، كما في قوله: « **ألا تسرع- أيدك الله- إلى الطعن والعيب** » ص١٥٨. أما الشكل الثاني فقد ورد في قول أبي حيان: « **فلا يصدنك عن سلوك هذه الحجة البيضاء أمر مبهَم ولا حال مستعْجَمَة ...**» ص ٢٦٦.

ويحقق ذلك التركيب درجة أعلى في سُلَّم التوكيد من التراكيب السابقة، إذ جمع فيه بين (لا) التي تضم الأمر والنفي، ونون التوكيد الثقيلة التي هي أصل في معنى التوكيد، وهي تخلص الفعل للاستقبال أيضًا، والتوكيد هنا للأمر (الطلب) كما اشترط النحاة، يقول ابن هشام عن حالات المضارع في باب نون التوكيد- أن يكون كثيرًا، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب[2]. (والطلب يشمل النهي والدعاء والعرض

---

(١) رصف المباني ص ٢٨٢.

(٢) أوضح المسالك ٤/ ٩٩.

والتحضيض والتمني والاستفهام).

وقد تكرَّرت بنية تجمع بين الدعاء بصيغة (اللهم) ونهي في معنى الدعاء وفي بنية قصر، مثل قوله : « **اللهم لا تكلنا إلا إليك ولا ترغبنا إلا فيما لديك ولا تعرضنا إلا لطاب ما عندك** » ص ٣٠٠.

ولا فرق هنا بين (لا) التي للنهي و(لا) التي للدعاء؛ لأن الدعاء معنى يغاير النهي، والصحيح أن الطلب يجمعهما- كما ذهب النحاة، والفرق بين الدعاء والنهي أن الدعاء يكون من الأدنى إلى الأعلى والنهي يكون من الأعلى إلى الأدنى. كما أن حركة الإعراب تجمع كل المعاني التي يمكن أن تشتق من النهي، يقول ابن هشام: ولا فرق في اقتضاء (لا) الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء كان للتحريم أو للتنزيه وكونها للدعاء[١]. ويلاحَظ أن المقصور عليه هنا أشباه الجمل وكلها تعود إلى صيغة الدعاء المتقدِّمة (اللهم) من خلال المجرور (الكاف) فيها جميعًا.

نمط ٥ : قسم (قد + قَسَم) + جملة فعلية

القسم درجة عالية من درجات التوكيد؛ لأنَّ في القسم عدول عن الخبر المحض إلى توكيد الخبر بإضافة عنصر دال على معنى القسم وهو الحلف واليمين. ويعُد النحاة القَسَم ضربًا من ضروب الإنشاء غير الطلبي، وهو إما أن يكون بجملة فعلية؛ نحو : أقسم بالله. أو بجملة اسمية؛ نحو : يمين الله لأفعلن كذا، أو بأدوات القسم الجارة لما بعدها. وهكذا تتكون جملة القسم من مقْسَم به ومقسَم عليه (جواب القسم) ، وقد يزداد التوكيد والجزم بإضافة قد (لقد) بعد المقسم المقسم به أو قبله، وتكون جملة المقسم عليه (جواب القسم) جملة فعلية أو اسمية مثبتة مؤكدة أو منفية. ويختلف التوكيد والنفي باختلاف الأدوات التي تختص بها الجملة الاسمية أو تختص بها الجملة الفعلية أو لا يكون فيها اختصاص فتدخل عليهما. وتعرَب هذه الجملة (أي جملة الجواب) جملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها أصلاً بمثابة الجملة الابتدائية[٢].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٤٧.

(٢) السابق ٢/ ٤٠٣ وما بعدها.

ولما كنا نولي المعنى السياقي في هذا التحليل أهمية كبيرة فقد رأينا أن يبحث هذا الأسلوب في إطار التوكيد؛ لأن السياق الذي يستخدم فيه يدل على التوكيد دلالة واضحة ويقع التوكيد على مضمون الجملة التالية للمقسم به بأكمله. ويندرج تحت هذا النمط عِدَّة صور، **أولها** : ما ورد في قول أبي حيان : « **فوالله ما شرعت في تحبير هذا الكلام وإيراد هذه الوجوه إلا شغفًا بالعلم، لا ثقة ببلوغ الغاية ..** » ص ٣٠٨. وتتكون هذه الجملة من الفاء للتعقيب، ثم واو القسم وهو عِوَض عن الباء، أي أن أصل هذه الواو هي الباء؛ لأن (الباء) حرف جر في القسم وغيره، ويجوز إظهار فعل القسم معها وحذفه، ولا يجوز ذلك في غيرها من حروفه، فدل على أصالتها وفرعية غيرها في الباب. ويقدم المالقي الدليل على أصالة الباء وفرعية الواو في هذا المعنى فيقول : ولا تخفض في هذا الباب إلا الظاهر بخلاف الباء، فإنها تخفض الظاهر والمضمر(١).

ويُرجع النحاة حَذْف فعل القسم للتخفيف. أما علة إبدال الباء واوًا؛ لأن الواو أخف، ففيها نظر. وأرجِّح ما ذهب إليه المالقي حيث قال : وإنما دخلت في هذا الباب وخفضت لكونها تقرب من الباء في خروجها من الشفتين(٢). وهو ما أكده المرادي حين قال : وذهب كثير من النحويين إلى أن الواو بدل من الباء، قالوا : لأنها تشابهها مخرجًا ومعنًى؛ لأنهما من الشفتين، والباء للإلصاق والواو للجمع. واستدلوا على ذلك بأن المضمر لا تدخل عليه الواو، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها(٣).

والمقسَم به لفظ الجلالة (الله) مجرور بالواو المحمولة على الباء الجارة. أما الجملة الفعلية التالية له فهي جملة منفية بـ(ما) يليها فعل ماض، وهي توافق ما حدَّده النحاة من أنه إذا كان الجواب بالجملة الفعلية، وكان الفعل ماضيًا، فإنه إن كان منفيًّا تعين أن تكون أداة النفي (ما)(٤). ويبدو أن النحاة يقابلون بين الحرفين (ما) في حال النفي و(قد) في حال الإثبات وقد أشرنا إلى أن سيبويه قد حدد زمن (ما) بأنه لنفي الحال،

---

(١) رصف المباني ص ٤٢٠.

(٢) السابق ، الصفحة ذاتها.

(٣) الجنى الداني ص ١٥٤.

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٨/ ٣٢.

وعلى ذلك جمهور النحاة وذلك إذا كان الفعل مضارعًا (ويجوز أن يقع المضارع المنفي بـ(ما) جوابًا للقسم). وتكون (ما) الداخلة على الماضي أيضًا دالة على توكيد النفي في الزمن الماضي؛ لأنها نفت الإثبات الواقع فعلاً في زمن مضى، ويُضاف إلى ذلك- اعتمادًا على تلك المشابهة بين دخولها على صيغة الماضي وصيغة الحال- أنه يمكن أن تدل على تقريب زمن الماضي هذا إلى الحال.

ويقابل هذا التوكيد في النفي بـ(ما) التوكيد في الإثبات بـ(قد) بل الأولى لدى النحاة الجمع بين اللام وقد، كما فعل سيبويه حين قابل معللا بين النفي والإثبات، فقال : لأنه كأنه قال : لقد فعل، فإن نفيه ما فعل[1]. وعلى ذلك بُني القسم المؤكد، فإذا قيل في الإثبات : والله لقد فعل، فإن مقابله في النفي : والله ما فعل. فالقسم بوجه عام يلزم التوكيد، فمع الجملة الاسمية تستخدم إن وما النافية ولا النافية للجنس، ومع الجملة الفعلية التي فعلها مضارع تُستَخدم اللام في صدره ونون التوكيد ملحقة به، وإن كان منفيًّا كان نفيه بـ(ما) و(إن) و(لا).

ونشير هنا أيضًا إلى تعقُّد جملة القسم؛ لأن النحاة يذهبون إلى أن الجزء الأول من هذه الجملة الخبرية يتكون من المقسم به، وهو مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ خبره محذوف وجوبًا تقديره قسمي، وهي- بذلك- جملة ابتدائية، يليها جملة الجواب وهي جملة لا محل لها من الإعراب،وهذا الرابط المعنوي الذي يجمع بين جملتين متتاليتين ليس بينهما رابط لفظي.

والجملة في مجموعها في معنى القصر، حيث يقع معنى الفعل على المقصور عليه الواقع بعد (إلا) وهو المفعول له، والمؤكد بعد (لا) العاطفة بمفعول له آخر . وقد استخدم أبو حيان تلك البنية ذاتها بلا قصر حين قال : « **والله ما قعدت عن صاحبك جزعًا على ما صار إليه، ولا أتيته فرقًا منه** » ص ٣٦. ويلاحَظ هنا أيضًا أنَّ رفض أحد الباحثين أن تكون هناك جملة أولى هي جملة القسم لا مبرر له، فإذا كانت حُجَّته أن الجملة هي التي تحمل معنًى يحسن السكوت عليه، وهذا لا يحمل معنى يحسن السكوت

(١) الكتاب ٣/ ١١٧.

عليه فقد دفع بوهنها حين أشار إلى أنه من الضرب الذي تحدَّث عنه ابن جني في الخصائص يريد به المتكلم أن يخبر السامع من أنه يقسم بالله إذا أقسم ولا يقسم بغيره[1]. وأضيف إلى ذلك أنه يمكن أن يُعَدُّ من التراكيب المجتزأة التي حدثت لها تغيرات تبعًا لكثرة الاستعمال إلى أن صارت في كلمة واحدة، وقد وقع ذلك لتراكيب كثيرة في اللغة، نبه إليها النحاة. ومن ثَمَّ لزم معها التقدير لإتمامها، غير أن بناءها استوجب أن ترتبط بجملة أخرى (وهي جملة الجواب) لتؤدي وظيفتها، كما هي الحال في التركيب الشرطي، فما معنى جملة جواب الشرط دون جملة فعل الشرط حين يكتفى بإحداهما لأداء وظيفة التعليق، فلا تتحقق هذه الوظيفة إلا بهما معًا، كما أنه يلزم تقدير الجملة المحذوفة إذ وقع حذف لإحداهما. وهكذا فجملتا القسم جملتان بمنزلة جملة واحدة؛ الأولى جملة قسم وتكون فعلية أو اسمية والثانية جملة جواب وتكون كذلك.

أما في قول أبي حيان : « **والله ما أحرقتك حتى كدت أحترق بك** » ص ١١٢. فالحديث هنا عن حرق كتبه، ويهمنا هنا زمن الفعل في هذه الجملة فهو زمن مركب، يبدأ بـ (ما) مع الماضي ثم يتصل به زمن (حتى) الدالة على المستقبل بالنسبة للفعل السابق، ثم أعقبها زمن ماض قريب من الحال تكون من (كاد + احترق). وهذا التركيب الزمني يؤكد ما نذهب إليه من دلالة (ما) على توكيد النفي في الزمن الماضي، غير أن هذا الماضي ليس بعيدًا عن الحال سواء أفاد الفعل ذلك بصيغته فيكون على الترجيح، أو ورد قيد زمني إضافي مثل (حتى)، فيكون على القطع.

وقد وقعت جملة القسم بين قد والفعل، كما في قول أبي حيان: «**قد والله شاهدنا قومًا تحمّلوا آلامًا كثيرة ...**» ص ٢٦٦، وقوله: «**قد والله لجئ إلينا بالنجاة ...**» ص٢٦٩.

ويلاحَظ هنا أنه قد فصل بين (قد) والفعل الماضي بالقسم، وهو يوافق قيد النحاة، إذ اشترطوا في (قد) والفعل الماضي بالقسم، وهو فاصل إلا إذا كان الفاصل قسَمًا؛ لأنه معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء، اللهم إلا القسم[2]. غير أن المالقي رفض ذلك،

---

(١) د. خليل أحمد عمايرة : أسلوب التوكيد اللغوي ص ٤٣، ٤٤.

(٢) مغني اللبيب ١/ ١٧١. الجنى الداني ص ٢٦٠.

وأجاز الفصل بينهما في الشعر للضرورة، وأما في الكلام فلا يجوز ذلك للعلة السابقة[1]. وهذا هو ظاهر مذهب سيبويه حيث قال عن الحروف التي لا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل دخولها : فمن تلك الحروف (قد)، لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله : أفعل، كما كانت ما فعل جوابًا لهل فعل ؟ إذا أخبرت أنه لم يَقَع[2]. ويبدو أن السيرافي قد عارض سيبويه في ذلك إذ ورد في الهامش أنه أراد على وجه الاختيار (موضوع قد)؛ لأن منزلة قد من الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم ... إلا أنهم أجازوا الفصل بينها وبين الفعل[3].

ومعنى (قد) هنا تقريب الماضي من الحال، فالمشاهدة وقعت في زمن قريب، وقد أوردها على وجه التأكيد، كما هي الحال في الجملة الثانية، وهكذا نرى أن التوكيد وقرب الماضي من الحال الذي تحققه (قد) مع الماضي في الإثبات يقابل ما تحققه (ما) من توكيد وقرب للماضي من الحال في النفي. ويؤكد ذلك أيضًا مقابلة سيبويه بين قد ولما، حيث قال : وإذا قال : قد فعل؛ فإن نفيه لما يفعل . وجمع بينهما أيضًا حين قال : ولما يفعل وقد فعل ، إنما هما لقوم ينتظرون شيئًا[4]. ومعنى الانتظار توقُّع حدوث شيء، ويكون ذلك في زمن قريب من الحال؛ لأن (لما) تفيد النفي في الزمن الماضي المتَّصِل بالحال (الحاضر).

نمط ١ : جملة فعلية + (مفعول مطلق أو نائبه)

وندرج في أنماط التوكيد الأنماط التي تشكل امتدادًا للجملة من خلال عناصر غير إسنادية أو عناصر ليست وظيفتها تركيبية في المقام الأول؛ أي ليست تحقق الصحة النحوية للجملة، بل وصيغتها دلالية، تضيف إلى الجملة الصحيحة نحويًا إضافة معنوية تفتقر إليها إذا حُذِفَت هذه العناصر، وتشكل هذه العناصر علاقات معنوية

(١) رصف المباني ص ٣٩٣.

(٢) الكتاب ٣/ ١١٤، ١١٥.

(٣) السابق ٣/ هامش ص ١١٥.

(٤) السابق ٣/ ١١٥، ١١٧.

تختلف باختلاف نوع العلاقة التي تكونها مع فعل الجملة.

ولما كانت العلاقة المعنوية التي تنشأ عن وجود المفعول المطلق في الجملة هي علاقة التحديد والتوكيد، كما يقول النحاة باتفاق، فإني أورده هنا في إطار أشكال التوكيد الذي يتحقق بالمصدر، ويندرج تحت هذا النمط مجموعة من الصور التي تتمايز تبعًا لطريقة التوكيد.

أما **الصورة الأولى** فتتكون من : فعل + مصدر من جنس الفعل مجرد، وقد وردت في قول أبي حيان : « **يفارقها بأن يميت هواجسها إماتة، ويسكن سوانحها تسكينًا، ويخمد لواهبها إخمادًا، ويقتدر على بلوغ هذه الغاية اقتدارًا ...** » ص ١٧٩. فالمصادر (إماتة، تسكينًا، إخمادًا، اقتدارًا) توكيد لأفعالها (أمات، سكن، أخمد، اقتدر) أضاف إلى وقوع الحدث بوصفه خبرًا يحتمل التصديق والتكذيب درجة من درجات التوكيد المزيلة لتردُّد المخاطب في قبول وقوعه. يقول سيبويه : وإنما يجيء ذلك- أي المصدر- على أن تبين أي فعل فعلت أو توكيد[١].

وهما المعنيان اللذان أُشير إليهما بالتحديد للأول؛ أي ما يبين نوع الفعل والثاني بالتوكيد؛ أي ما يؤكد الفعل، وهو الوارد في هذه الصورة.

وقد حدَّد السيرافي وظيفته حين فسر كلام سيبويه السابق معللاً؛ لأنه ليس فيه الفائدة إلا ما في معنى الفعل[٢]. غير أن ابن عصفور قد بين وظيفته بدقة حين عَدّه، مما يزيل الشك عند السامع؛ أي إزالة الشك في وقوع الحدث. وهو عنده أيضًا مما يراد به توكيد المعنى ورفع توهُّم المجاز؛ أي قد وقع الفعل وقوعًا حقيقيًّا، فهو من قبيل التوكيد اللفظي[٣].

وترجع المشابهة بالتوكيد اللفظي إلى التكرار الذي يحدث فيهما، فكما يقع التكرار في اللفظ ليحقق التوكيد، فإنَّ ورود المصدر من جنس الفعل بمنزلة تكرار الفعل. ولهذا يعامَل معاملته من جهة عدم التثنية والجمع، وترجع تسمية الإطلاق إلى كونه مفعولا لم

---

(١) سيبويه : الكتاب ١/ ٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) هامش الكتاب ١/ ٢٢٩.

(٣) ابن عصفور : المغرب ١/ ٢٣٨.

يقدر بحرف جر كبقية المفعولات؛ أي هو المفعول بغير صلة[1]. ويسمَّى أيضًا بالمصدر المبهم، فهو يعطي معنى عامله بلا زيادة فيه[2]. وفي هذا الكلام نظر؛ لأن تكرار أصوات الفعل ومعناه في المصدر يصطحب معنى التحقيق والتوكيد فلا يجوز أن لا يقصد المتكلم من استخدامه شيئًا، فيكون إيراده على سبيل الزيادة، ويتساوى معنى الجملة بخروجه منها أو دخوله فيها.

أما الصورة الثانية فهي التي تضُم مصدرًا موصوفًا، ويختلف الوصف باختلاف وسيلة الوصف، يقول أبو حيان: « **تعلل بها النفس تعللا مؤنسا مطربا** ... » ص ٢٧٦. ويقول : « **فأقول قولاً يورث الندامة، وأبرز بروزًا يجلب الملامة** ... » ص ٣٠٩. فالمصدر في الجملة الأولى (تعللا) قد وصف بالمفرد (مؤنسا ، مطربا) وفي الوصف تخصيص للمصدر، وهو ما سماه النحاة المصدر المختص أو المبين لنوع الفعل، فقد زاد على توكيد معنى الفعل، بتحديد تلك الدلالة المؤكدة وتقييدها. أما المصدر في الجملة الثانية (قولاً، بروزًا) فقد وصف بجملة (يورث الندامة، يجلب الملامة)، والوصف بالجملة الفعلية يزيد على الوصف بالمفرد الدال على الثبوت والاستمرار بمعنى التجدد، فلم يقع الوصف دفعة واحدة ولم يقع وقوعًا لازمًا ثابتًا، وإنما ارتبط وقوعه وتجدده بالفعل والمصدر الموصوف. فالوصف يحد من الإبهام الذي يتضمنه المفعول المطلق النكرة. وينشأ عن تلك الإضافة شكلاً من أشكال التلازم المعنى بين المصدر وصفته؛ لأنه لا معنى لقولهم مبين للفعل، فالذي بين المعنوي ليس المصدر وحده، وإنما كان البيان من اجتماع المصدر وصفته معًا، وتوقف تحقيق الدلالة الكلية المتحققة في الجملة، وهي التوكيد والتحديد، عليهما، فيكون التلازم ضرورة أو وجوبًا دلاليًا لا نحويًا.

أما الصورة الثالثة فهي التي تضم كل أشكال استخدام نائب عن المفعول المطلق، وهو ما يقع موقعه ويؤدي وظيفته بشرط وجود صلة ما بين هذا اللفظ الذي ناب عنه والمصدر الذي حيل دون ظهوره صريحًا في الجملة، وتتجلى تلك الصلة في عبارة

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ١/ ١٨٦.

(٢) شرح التصريح ١/ ٣٢٣. شرح ابن عقيل ١/ ٥٥٧.

النحاة: (قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه)، وذلك مثل قول أبي حيان : « **ونتحارس في هذا العالم هذا التحارس، ونتواصى هذا التواصي** » ص ٢٦٩. ويلاحَظ في كل أمثلة هذه الألفاظ التي تحل محل المفعول المطلق أنها لا تقوم وحدها بوظيفة المفعول المطلق بل لا بد من الدلالة عليه كا أو قُدِّر، فاسم الإشارة هنا (هذا) ورد محل المفعول الذي تأخَّر وعرف، لتصحّ الإشارة إليه، فهو محدد لذلك المفعول، ونائب عنه من جهة الموقع الذي شغله، ومن ثَمَّ نقلت إليه الحركة الإعرابية الواجبة لهذا المفعول.

وتحل (كل) محله كما في قول أبي حيان : « **لا يحث على طلبه كل الحث ولا يخطر على طالبه كل الخطر** » ص ١٣٤. فقد حل لفظ (كل) الدال على العموم محل المفعول المطلق (الحث، الخطر) الذي عرف أيضًا، فهذه الوسائل تتصل بالمصدر المبين لنوع الفعل اتصالا قويًا لما بين النائب والمصدر الذي يعقبه من تلازم شديد. وقد يحل لفظ (حق) مثل (أشد) محله كما في قول أبي حيان : « ... وقفت عليها حق الوقوف، وتقبلت حق التقبل » ص١٣٧. فلفظ (حق) أيضًا لفظ مبهم لا يجوز أن يقع وحده موقع المفعول المطلق، وفي إضافة هذا العموم إلى المصدر المعرف توكيد ظاهر.

* * *

نمط ٢ : جملة فعلية مثبتة أو منفية + البتة/ أبدا/ قط

ونختم التوكيد بمجموعة الألفاظ التي وظفت للدلالة على التوكيد العام للجملة وهي: (البتة، أبدا، قط). أما لفظ (البتة) فلا يُستَخدم إلا مع نفي كما ورد في نثر أبي حيان، حيث يقول : « **فإنه لا يستطيع البتة قلب عين شيء ...** » ص ١٢٢. ويقول أيضًا : « ... **وهي لا تفعل البتة** » ص ١٦٦. واستُخْدِم مع (أبدا) في قوله : « ... **ولا يقضي منه أبدا البتة** » ص ١٩٥. والبتة مصدر مفعول مطلق لفعل محذوف من جنسه، وهو مذهب سيبويه، أو نائب عن المفعول المطلق نيابة الصفة، وفي كلتا الحالتين يدل على توكيد النفي المتقدم توكيدًا قاطعًا، وترجع هذه الوظيفة التي اختصت بها هذه الكلمة إلى السياق الذي استُخْدِمت فيه، فاللفظ- كما ورد في لسان العرب- مأخوذ

من القطع في الطلاق، يقول الليث : أبتَّ فلان طلاق امرأته، إن طلقها طلاقا باتا ..
ويقال: بَتَّ فلان طلاق امرأته بغير ألف، وأبته بالألف، وقد طلقها البتة ... ولا أفعله البتة : كأنه قطع فعله. قال سيبويه : وقالوا : قد قعد البتة مصدر مؤكد، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام[1]، ويُقال : لا أفعله بتة ولا أفعل البتة، لكلِّ أمر لا رجعة فيه، ونصبه على المصدر . وقال ابن بري : مذهب سيبويه وأصحابه أن البتة لا تكون إلا معرفة : البتة لا غير، وإنما أجاز تنكيره الفراء وحده، وهو كوفي[2].

ولا شك أن سيبويه يرى في أن للألف واللام لزومًا في بعض المصادر التي استخدمت للمفعول المطلَق ولكنها نكرة في الوقت نفسه، ففي التعريف بيان غير أنه ليس متمكنًا في التعريف، كما هي الحال في المصدر أو اللفظ الذي لا يُستَعمل إلا معرفة بالإضافة، ومثل ذلك : وهذا زيد الحق لا الباطل. وربما كان عدم التمكن في التعريف هو المسوغ الذي جوز للفراء استعماله نكرة.

وفي المثال الثالث أكد بلفظين متواليين (أبدا البتة)، وفي ذلك زيادة في التوكيد. ويُضاف في هذا المثال الدلالة على زمن المستقبل، وقد يدل على زمن الماضي كما في قول أبي حيان : « ... **كنت تجده أبدا** ... » ص ٣٦٠. وقوله : « **كان العقل لا يكل معقول أبدًا** » ص ١٩٥. وقد استخدم التوكيد في حالتي الإثبات والنفي، غير أن الزمان الماضي أو المستقبل غير محدد، وهو ما قصدنا به دلالة الاستغراق الزمني. ويرجع التأبيد أو التخليد أو الديمومة إلى الأصل الغوي لهذا اللفظ. يقول صاحب اللسان : ولا أفعل ذلك أبدا لأبيد، وأبد الآباد، وأبد الدهر، وأبد الأبيد، وأبد الأبدية ..[3]. ومثله في الدلالة على الزمن لفظ (قط)، قال أبو حيان : « **هل رأيت قط من تمنى، وهو إنسان، أن يكون بقرة** ... » ص ٢١٧.

ولكن (قط) اختص بالزمان الماضي، قال الليث : وأما قط فإنه هو الأبد الماضي، تقول: ما رأيت مثله قط، وهو رفع ... وقط معناها الزمان. وهو علة بنائها : ولذلك

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٩.

(٢) لسان العرب : مادة (بتت).

(٣) لسان العرب : مادة (أبد).

وضعوا لفظ الإعراب موضع لفظ البناء، هذا إذا كانت بمعنى الدهر ...[1]. وتفسير ذلك أن لفظ قط كحسب وإن لم تقع في جميع مواقعها كما يقول سيبويه، غير أنهم أعربوا حسبك لأنها أشد تمكنًا ... وقط لا تمكّن هذا التمكن[2]. ومن ثَـمَّ فهي مبنية. ويقول كذلك : وقط وحسب ، إذا أردت ليس إلا وليس إلا ذا. وذا بمنزلة قط إذا أردت الزمان لما كانت غير متمكنات فعل بهن ذا، وحركوا قط وحسب بالضمة؛ لأنهما غايتان. فحسب للانتهاء، وقط كقولك : منذ كنت[3].

وفي بيان المشابهة بين لفظ (قط) وبنية (ليس إلا) عند سيبويه الكفاية في الدلالة على معنى التوكيد الذي يحققه هذا اللفظ مع النفي الذي قامت (هل) هنا مقام (ما)؛ ليكون معنى الجملة عدم وقوع هذا الفعل وقوعًا مُطْلَقًا في زمن مضى.

ويؤكد أيضًا بلفظ دال على الشمول والإحاطة وهو لفظ (جميعا)، يقول أبو حيان : «**ويهينا جميعًا للزلفى عنده** » ص ١٥٩. والتوكيد هنا للفاعل المعرفة؛ ولذا صحَّ أن يقع التوكيد المعنوي الذي يختص بالمعارف بخلاف التوكيد اللفظي الذي يختص بالنكرات. و (جميعًا) هنا انتصب على أنه حال وهو اسم متصرِّف كما يقول سيبويه في باب ما ينتصب على أنه حال يقع فيه الاسم[4]. وهو اسم نكرة لا يدخله الألف واللام مثل قاطبة وطرا.

أما اللفظ الأخير هنا فهو لفظ (ساء) الذي يستخدم للتوكيد على عنصر حر الحركة قد يتأخَّر فيكون التنبيه للسامع إلى المتأخر، وقد يتقدَّم فيكون التنبيه له إلى المتقدِّم لأنه بؤرة التوكيد، يقول أبو حيان : « **ساء ما منتك نفسك أن تنال لذتك، وتبلغ شهوتك** ...» ص ٢٥٥. فالفعل (ساء) عند النحاة استُخْدِم استخدام فعل الذَّم (بئس)، فلا يكون فاعلا إلا ما يكون فاعلاً لبئس وهو المحلَّى بالألف واللام والمضاف إلى ما فيه (ال) والمضمر المفسر بنكرة بعده[5]. ولكنه في المثال السابق معرفة مكوَّنة من : « ما

(١) السابق : مادة (قطط).

(٢) سيبويه : الكتاب ٣/٢٦٨، ٤/٢٢٨.

(٣) السابق ٣/ ٢٨٦.

(٤) الكتاب ١/ ٣٧٦.

(٥) شرح ابن عقيل ٢/ ١٦٨.

(ضمير موصول لغير العاقل) + جملة صلة لا محل لها من الإعراب ». وهذا يدخل في باب المعرفة بلا ريب؛ لأن الضمائر أعرف من المعرَّف بالألف واللام، ويذكر بعدها المخصوص بالذم، كما يُذكر بعد (بئس)، وعلى ذلك تكون جملة المصدر المؤول (أن تنال لذتك) هي المخصوصة بالذم وعلامة ذلك صلاحية جعلها مبتدأ، وجعل الفعل والفاعل خبرًا عنها، وهو الوجه المختار، أو أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا، وهو وجه منعه بعض النحاة، وقيل هو مبتدأ خبره محذوف[1].

وعلى أية حال فإنِّي أرى في العدول عن دلالة الفعل إلى دلالة أخرى قيمة اكتسبها الفعل في الاستخدام الجديد؛ أي أن الفعل (ساء) قد استُخدم لأداء وظيفة غير وظيفته الأصلية، وفي ذلك الاستخدام قصد من المتكلم إلى إشعار السامع أن الفاعل لم يَعُد كافيًا لأداء غرضه، فركب الجملة تركيبًا معقَّدًا، جاعلا بناء الجملة الفعلية الأولى قاصرة عن الاكتفاء بذاتها؛ لأن المخصوص بالذم يشكل ركنًا أساسيًا فيها، فهو المبتدأ؛ أي الأصل التي تُبْنَى عليه جملة الإسناد الاسمية، على الوجه الراجح، أو هو الخبر في جملة تالية للجملة الأولى، ويكون الرابط بينهما أنها تكمل معناها.

نمط ٣ : جملة مثبتة أو منفية + جملة لكن / بل/ وإنما

يجمع بين هذه الأدوات وظيفة تركيبية خاصة، إذ تتحدد هذه الوظيفة من خلال قيود استخدام هذه المجموعة، أولها ضرورة وقوعها بين جملتين، غير أن كل أداة تختص بوظائف دلالية قد تقاسمها فيها أداة أخرى أو لا تقاسمها، وثانيها أن المعنى الكلي يتحدد فيها بناء على تعليق الجملة الثانية على الأولى فلا يجوز أن يكتفي فيها بحكم الجملة الأولى الأساسية أو بحكم الجملة الثانية الفرعية، وثالثها أن تحقق امتدادا للجمل البسيطة إذ يمكن أن تتكون الجملة الأولى من جملة بسيطة واحدة أو جملة مركبة، ثم تقوم هذه الأداة بوظيفة الرابط لجملة أو عِدَّة جمل أخرى تالية لها بالجملة الأولى.

---

(١) السابق ٢/ ١٦٧.

الصورة الأولى : جملة + بل + جملة

أدرجنا هذه الصورة في التوكيد لأمرين، الأول استعمالات أبي حيان ذاتها تدل على هذا المعنى، والثاني إشارات بعض النحاة إلى ذلك المعنى بطريق التلميح أو التصريح، كما سنبين فيما يلي. أما من جهة استعمالات أبي حيان فتتمثل في قوله : « **وإلا فإن الحق معرض لك، بل بارك عليك، بل نازل عندك، بل حاضر معك، بل متجلل بك موجود فيك** ... » ص ١٦٨. وهو استعمال متكرر في لغته، يدل بوضوح على أن تكرار (بل) على هذا النحو لا يكتفى فيه بتحديد النحاة لها بأنه إذا وقع بعدها، كانت حرف ابتداء، ويكون معناها الإضراب عما قبلها واستئناف الكلام الذي بعدها[١]. فالجملة الأولى هنا مثبتة مؤكدة أعقبتها جمل (بل) المثبتة المكونة من أخبار، فالمبتدأ فيها محذوف تقديره (هو). ويكون معنى الإضراب هنا كما ورد لدى ابن هشام أن تقدمها إيجاب : فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها[٢].

ويُضاف هنا ما قاله ابن مالك في شرح الكافية، فإنْ كان الواقع بعدها جملة فهي للتنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره[٣]. ويلاحَظ هنا أنها وقعت بعد إيجاب، وهذا يخالف مذهب أهل الكوفة الذين يذهبون إلى عدم وقوعها بعد إيجاب، وإنما وقوعها بعد النفي أو ما يجري مجراه، ويوافق مذهب البصريين في إمكان وقوعها بعد نفي أو إيجاب[٤].

والأكثر لدى نثر أبي حيان مجيئها بعد نفي، إلا أننا ينبغي أن نفرّق بين الدلالات التي وردت فيها سياقات (بل)، وإنْ كان يجمعها الإضراب إما على جهة الإبطال له، وإما على جهة الترك من غير إبطال كما يقول النحاة. وقد ورد في المعنى الأول قول أبي حيان :

---

(١) سيبويه: الكتاب ٤/ ٢٢٣، ١/ ٤٣٥ وما بعدها. رصف المباني ص ١٥٥. الجنى الداني ص٢٣٥. المقرب ١/ ٢٣٢.

(٢) مغني اللبيب ١/ ١١٢. الجنى الداني ص ٢٣٧.

(٣) الجنى الداني ص ٢٣٦.

(٤) التسهيل ١٧٤. همع الهوامع ٢/ ١٣٦.

«والبرهان على ذلك أن الواجب لا يستحيل ممتنعًا البتة، لا بزمان ولا في مكان، بل لا ينحط الواجب إلى الإمكان لا معقولا ولا موهوما ولا مفروضا ولا مظنونا ... » ص٢١٠.

ويلاحَظ أن الجملة السابقة على (بل) جملة مؤكَّدة بأكثر من صورة للتوكيد، أولها (إن) ، ثم النفي المؤكد بلفظ التوكيد العام (البتة)، وتكرير (لا) النافية ثم الجملة التالية لها وهي الجملة التي يثبت لها الحكم لأنها ضد الأولى، وهي جملة منفية أيضًا أكد معنى النفي بتكرير إلا، مع الأحوال. ويذهب المالقي إلى أنه إنْ ظهرت أداة النفي بعدها مع الفعل فيكون الإضراب عن النفي الأول وجعله للثاني. ويرفض أيضًا مذهب المبرد في إجازة أن تكون ناقلة حُكْم النفي والنهي لما بعدها موافقًا لرأي ابن مالك : وما جوزه (أي المبرد) مخالف لاستعمال العرب. يقول : وزعم (أي المبرد) : أن (بل) تضرب عن الأول إثباتًا وتثبته للثاني، وتضرب عن الأول نفيًا وتثبته للثاني ... ومذهبه لا يصح؛ لأن (بل) عندنا وعنده ليس حرف عطف مشركا في المعنى، وإنما هو في اللفظ خاصة، فلا يقدَّر بعدها غير الفعل خاصة من غير نفي[1]. (أي لا ينسب الإضراب إلى النفي حين تبدأ الجملة بإثبات يعقبه نفي، بل الجائز أن تبدأ بإثبات يعقبه إثبات، ويعرض عن الأول ويثبت الثاني أو نفي بعده إثبات، فيقرر الأول ولكن يعرض عنه أيضًا ويثبت الحكم للثاني، ويكون الأمر كذلك حين يقع نفي في الجملتين فيكون الإضراب عن النفي الأول وجعله للثاني؛ أي إثباته له كما أشرنا) . ويعلل ذلك القيد فيقول : إذ النفي هو المعنى الذي تشرك فيه الحروف المشركة في المعنى كالواو، فإذن لاحظ لـ(بل) في تقدير نفي بعدها، وإن كان وقع الخلاف بين ما بعدها مع ما قبلها في الإضراب؛ وكأنَّ الكلام الأول لم يَكُن. وإذا كان قبلها إيجاب أضربت عنه لا غير، وجعلته للثاني، وكأن الأول أيضًا لم يَكُن. وكذلك إذا كان الأول إيجابًا أو نفيًا وبالعكس[2]. ويعني بذلك أن (بل) سواء أكانت حرف عطف أو حرف ابتداء لا يقع التشريك بين ما بعدها وما قبلها في اللفظ وهذا كلام فيه نظر[3]. وما يهمنا هو أن

---

(١) رصف المباني ص ١٥٤.

(٢) السابق ص ١٥٤، ١٥٥.

(٣) أظن أنه ينبغي أن يفرق هنا بين دلالة الإضراب، والإعراب؛ لأن دلالة الإضراب تقع على ما يَرِد =

المعنى في الحالين الإضراب عن جعل الحكم للأول وإثباته للثاني. ومعنى الإضراب مأخوذ من (بل) ذاتها وليس من الجمل السابقة أو اللاحقة، فلا تأثير عليها من جملة مثبتة أو منفية قبلها أو بعدها، ويكون الكلام السابق لها كأن لم يَكُن في الحكم النهائي. ولا يعني ذلك قطعًا أو فصلاً باتًّا بين الجملتين، بل يكون فيها تنبيه للسامع إلى الكلام التالي لها؛ لأنه الحكم المثبَت وبه يكون الاعتبار. وهكذا تكون تلك الدلالات : الإضراب، إثبات الحكم، التثبيت، التوكيد مع تكرير (بل) هي علة معالجتنا لها هنا، بالإضافة إلى تلك العلاقة الواضحة بينهما وبين (لكن) بنية ودلالة.

يقول أبو حيان : « ... **لا لأننا متى أخذنا الأمثلة من الحواس فليس يجب أن نتسبب بها كل التسبب ونطالب بها المعقولات كل المطالبة، بل الذي يحكم به الحق ويقتضيه الحزم أن نأخذ الأمثلة من الحس** ... » ص ١٦٧.

وتبدأ الجملة برد الكلام السابق من خلال (لا) النافية، ثم تعليل هذا الرفض من خلال جملة مؤكدة بـ (أن + وتقدم الضمير المبتدأ المبنى عليه جملة الشرط، ووقوع النفي المطلَق في جواب الشرط، وهو من خلال النائب عن المفعول المطلق)، ثم تأتي (بل) للإضراب عن الكلام السابق وتثبيت الحكم لما بعدها. وقد كثُر استعمال النفي قبل (بل)، والمعنى الغالب الإضراب كما بينا، ويقول أبو حيان أيضًا : « فقد تجلَّى وانكشف أن البحث عن ذلك ليس بحثًا عن عَدَم مُطْلَق، بل هو بحث عن أحوال منزلة مشهودة، مرتبة محدودة، بل هو بحث عمَّا يتصوَّره غايته ويطمئن إليه ... » ص١٦٦، وص ٢١٩.

الجملة المتقدِّمة هنا جملة منفية في حكم الكلام المقرر على حاله، ولا يحكم عليها بشيء، وإنما يضرب عنها، والجملة اللاحقة جملة مثْبَتة بل مؤكدة بتكرير (بل) ومضمون ركني الإسناد، وهي ضد الحكم السابق، وإليها يتوجه القصد؛ فالحكم

= بعد (بل) سواء أكان مفردًا أو جملة، ولكن الإعراب يختلف حين يكون ما بعد (بل) مفردًا فيعطف على ما قبلها، أما حين يكون جملة فتكون حرف ابتداء باتفاق، وهذا ما أفهمه من كلام سيبويه حيث قال : واعلم أن (بل، ولا بل، ولكن) يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت، كما أشركت بينهما بالواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وأما، وما أشبه ذلك. الكتاب ١/ ٤٣٥.

المثبَت فيها الذي ينبغي أن يأخذ به السامع، وقد لا تكون الجملة السابقة لها مباشرة كافية لتحديد دلالتها، وإنما يجب أن يُنْظَر إلى ما سبقها أيضًا؛ مثل قول أبي حيان : «**وهذا أصل لا أصل له، وعلة لا علة لها؛ لأنه لم يفعل فاعل على ذلك، بل الصورة من شأنها هذا، والمادة من شأنها ذلك** » ص ١٥٢.

فالإضراب يدل هنا ليس عن الجملة السابقة لها مباشرة، بل عن الجمل الأولى المثبتة، ويكون وقوعها هنا بعد إيجاب معلل، ويكون الغرض إثبات الحكم لما بعدها، وجعل ما قبلها كالمسكوت عنه؛ فلا يحكم عليه بشيء. وهكذا يمكن أن نحدد الأبنية والدلالات التي وردت فيها استعمالات (بل) على النحو التالي :

- منفية (اسمية/ فعلية) + بل + مثبتة (اسمية/ فعلية)
- مثبتة مؤكدة + بل + مثبتة مؤكدة
- مثبتة مؤكدة + بل + منفية

* * *

الصورة الثانية : جملة + لكن (/ ولكن) + جملة (مفرد)

تقع (لكن) بين كلامين متغايرين لتفيد مخالفة معنى الثاني للأول أو هو الذي يقع عليه التوكيد، وهذا رأي ابن عصفور حيث قال في المقرب : إن وأن ولكن ومعناها التوكيد[1]. وقال في الشرح : معنى لكن التوكيد، وتعطي مع ذلك الاستدراك[2]. ويعني ذلك أنه يجعل التوكيد معنًى أساسيًا لها، وهو ما نذهب إليه في تحليلنا، ويجعل معنى الاستدراك معنى مصاحبا له، وهو المعنى الذي عليه جمهور النحاة، يقول الزمخشري : هي للاستدراك توسطها بين كلامين متغايرين نفيًا وإيجابًا، فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي[3]. وفسر التغايُر أيضًا بأنه تغايُر في اللفظ، ويُحْمل

---

(١) المقرب ١/ ١٠٦.

(٢) ابن هشام : مغنى اللبيب ١/ ٢٩١.

(٣) المفصل ص ٣٠٠.

عليه التغاير في المعنى، حيث قال : والتغاير في المعنى بمنزلته في اللفظ.

وفسّر ابن هشام معنى الاستدراك بقوله : وفسر بأن تنسب لما بعدها حكمًا مخالفا لحكم ما قبلها؛ ولذلك لا بد من أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها. وفُسِّر الاستدراك أيضًا برفع ما يتوهم ثبوته[1]. وعلى ذلك تكون (لكن) مثل (بل) مبنية على كلام سابق ملفوظ أو مقدر، كما يقول سيبويه : ولكن وبل لا يبتدآن ولا يكونان إلا على كلام، فشبهن بأما وأو ونحوهما[2]. ولكن تفترق عنها في الوظيفة، إذ تقوم لكن بربط بين جملتين مختلفتين؛ فالكلام السابق يناقض اللاحق أو بالعكس؛ ليتحقق معنى الاستدراك، ويُضاف إلى ذلك معنى التوكيد الذي يكون للجملة التالية، وهو معنى لحقها من مناظرتها بأن، وهذه كلها أوجه مفارقة عن (بل)، ثم أليس في التناقض بين جملتين معنًى إضافي يقصد إليه المتكلم، لقد عدل المتكلم عن المعنى الأول حتى لا يتوهم السامع ثبوته، واستُخْدِمت لتدارك الوقوع في الوهم أداة تؤكد المعنى الثاني (الجديد) وتدفع ببطلان أو بنفي الأول. وهذا تفسير ما تذهب إليه من التركيز مع جملة (لكن) ينتقل إلى الجملة التالية التي تجمع بين الاستدراك والتوكيد[3].

ويلاحظ ابتداء في بنية (لكن) في نثر المقابسات استخدام (الواو) العاطفة باعتبار من ذهب إلى (لكن) ليست عاطفة، بل هي حرف استدراك، والواو قبلها عاطفة لما بعدها، ويلاحَظ أيضًا أن التغايُر هنا في الأغلب في المعنى، يقول أبو حيان : « **فالتشوق حركة ولكن عقليته، والدوام على التشوق سكون ما ولكن عقلي** » ص١٩٢. ويلاحَظ هنا أن الجملة الأولى مُثْبَتَة، والإيجاب لا يجيز مجيء لكن، غير أن معنى الكلام التالي مناقِض للسابق، فجاز مجيئها، وغلب مجيء الواو معها، وهي

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٩٠، ٢٩١.

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٦.

(٣) يرى المالقي في رصف المباني ص ٢٧٨ أن من أوجه المفارقة بين (أن) و(لكن) : أن معنى (لكن) الاستدراك، ومعنى (أن) التوكيد، وهو وجه لا نأخذ به، وأن (أن) تخفف وتعمل، و(لكن) تخفف ولا تعمل إلا ما حَكَى ابن الرماك، وهو الشاذ، وأن (أن) يكون لها صدر الكلام، (ولكن) يتقدمها كلام. وفي خلاف ذلك توافق (لكن) (أن).

مخففة غير عاملة، وما بعدها جملة عند سيبويه[1]، على تقدير (هو) مبتدأ و (عقلية) خبر. أما الإعراب على العطف فجائز حين لا تَرِد الواو مع لكن، فيُبْدَل الآخر من الأول ويُجْرَى مجرى (بل).

ونحاول فيما يلي أن نحلل الصور التي وردت فيها بنية (لكن) سواء أكانت مشددة أو مخفَّفة والأشكال التي تندرج تحتها، أما الصورة الأولى فهي الصورة التي حددها جمهور النحاة، وهي المكونة من : (جملة منفية + لكن (مشددة) + جملة مثبتة). وتتمثل في قول أبي حيان : « **لا تبلى الهيولى ولا تبيد، لكنها أبدا في الإحالة والاستحالة والتأثير والقبول** ... » ص ٢٥٠. فالجملة الأولى جملة فعلية منفية استدرك عليها بجملة اسمية مثبتة مؤكدة بـ(أبدا) الواقع بين ركني الإسناد. وهكذا يحكم بها حكما مخالفا؛ إذ تقدمها كلامٌ مناقض لها.

وقد يتحقق التغايُر في المعنى لا في اللفظ وهو الأغلب كما في قول أبي حيان في إجابة عن الاستفهام (ما الدنيا؟) : « **موجود ولكنه معدوم، وحقيقة ولكنها باطل، ويقظة ولكنها حلم** ... » ص ٣٧٤. فالجملة الأولى مناقضة للجملة الثانية أو بالعكس من خلال معنى لفظ الخبر (مضمون معنى الخبر) وهكذا تكون الجملة الأولى مثبتة وتقع بعدها الواو وهي زائدة؛ لأنها تدخل على المخففة غالبا، وللنحاة فيها أحوال سنفصلها فيما يلي حين نتناول (لكن) المخففة[2]. والجملة الثانية التي عملت فيها (لكن) عمل إن، جملة مؤكدة مناقضة للأولى في المعنى.

ويتحقق معنى التناقض بغلبة الاستدراك على التوكيد في الصور الأخرى؛ مثل قول أبي حيان : « **وكل إنسان منطقي بالطبع الأول ولكن يذهب عن استنباط ما عنده بالإهمال** ... » ص ١٧١. فالجملة الاسمية مُثْبَتَة أعقبتها (ولكن) المكونة من الواو ولكن المخففة، ولا عمل لها عند النحاة إذا خُفِّفت، خلافًا ليونس والأخفش،

---

(١) الكتاب ١/ ٤٣٥.

(٢) واختار الكسائي والفراء وأبو حاتم، التشديد إذا كان قبلها الواو، لأنها حينئذ تكون عاملة عمل (إن)، وليست عاطفة ، والتخفيف إذا لم يَكُن قبلها واو، لأنها حينئذ عاطفة، فلا تحتاج إلى واو كـ(بل). الجنى الداني ص ٥٨٧.

فإنهما أجازا الإعمال مع التخفيف[1]. ومذهب الجمهور أنها عاطفة، ولا تستعمل إلا الواو، والواو مع ذلك زائدة، وصحَّحه ابن عصفور فقال : وعليه ينبغي أن يُحْمَل كلام سيبويه والأخفش؛ لأنهما قالا : إنها عاطفة. ولما مثَّلا العطف بها مثلا مع الواو[2]. ويلاحَظ هنا أنه قد أعقبتها جملة فعلية مغايرة للجملة الأولى في المعنى. وقد عدها ابن هشام بعد التخفيف حرف ابتداء، أدى عدم إعمالها إلى إمكان دخولها بعد التخفيف على الجملتين، يقول : فإنْ وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تُستَعمل بالواو[3]. أما مجيء الجملة الاسمية مع التخفيف ففي قول أبي حيان: « **واعلم في الجملة أنك داؤك، ولكن فيك دواؤك** » ص ٢٥١. والجملة الاسمية المدونة من خبر مقدَّم ومبتدأ مؤخَّر تغاير الجملة المثبتة الأولى في المعنى لا في اللفظ وهو الأغلب. وقد تغايرها في اللفظ كما في قول أبي حيان : « **وذلك الفيض ليس فيه عجز ولكن هكذا هو ...** » ص ٢٤٢.

ويلزم معنى الاستدراك مع الصورة التي يمكن فيها ما يلي (ولكن) جزءًا من جملة، وقد وردت في شكل النفي كما في قول أبي حيان : « **فليس الزند من عطية الطبيعة ولكن على قدر قبوله، وصلابة الحجر من عطية الطبيعة، ولكن على قدره** » ص ١٥٢. وذلك هو الاستعمال الذي عُدَّ من كلام العرب ومَثَّل سيبويه له، إذ لم يمثِّل للعطف إلا بـ(ولكن)، وقد أكد ابن مالك ذلك يقول المرادي : واستدل من قال بأن (لكن) غير عاطفة، بلزوم اقترانها بالواو قبل المفرد. قال ابن مالك : وما يوجد في كتب النحويين، من نحو: ما قام سعد لكن سعيد، فمن كلامهم لا من كلام العرب[4]. أما القول بأن سيبويه كان يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو ففيه نظر. ويقع الخلاف في نوع العطف الذي تقوم به الواو، فقد أشرتُ إلى أن يونس يرى أن الواو عاطفة مفردا على مفرد، غير أن ابن مالك قد ذهب إلى أن الواو قبلها عاطفة جملة على جملة أو عاطفة لجملة

---

(١) المرادي : الجنى الداني ص ٥٨٦.

(٢) سيبويه : الكتاب ١/ ٤٣٥ ، ٤/ ٢٣٢.

(٣) مغني اللبيب ١/ ٢٩٢.

(٤) الجنى الداني ص ٥٨٨.

حذف بعضها على جملة صرح بجميعها، ومعنى ذلك أنه لا بد من تقدير الجزء المضمر من الجملة المحذوف بعضها. وعِلّة ذلك العطف أن الواو لا تعطف مفرد مخالف في الإيجاب والسلب، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه[1].

أما الشكل الثاني من هذه الصورة فهو أن تتقدم جملة مثبتة (اسمية أو فعلية) تعقبها (ولكن) المخففة ثم جزء من الجملة السابقة مكمل لها. وربما لا تكون هناك حاجة إلى تقدير (اسم أو فعل) مضمَر؛ لأن ذلك الجزء مكمِّل لمعنى الكلام السابق عليها، يقول أبو حيان : « **والعلم انفعال ما ولكن باستكمال يؤدي إلى النفس سرورها وصورها ...** » ص ٣٦٥. وفي (لكن) معنى الاستدراك على العموم في الجملة السابقة، ولكنه إيجاب، وهو ما يتفق مع الكوفيين في إمكان أن يُعْطَف بها في الإيجاب، وإنْ كان التأويل يجيز المغايرة في المعنى. وربما جاز هنا أن يقدّر (ولكن الانفعال باستكمال)، كما هي الحال في جملة أبي حيان : « **والنحو يدخل المنطق ولكن مرتَّبًا له، والمنطق يدخل النحو ولكن محققا له** » ص ١٧٢. فيجوز هنا تقدير (ولكن يدخله مرتبا له، ولكن يدخله محققا له). ولا يخفى أن في العدول عن على معنى الاستدراك وإن لم يعقبها كلام.

ويمكن أن نحدد الأبنية والدلالات التي وردت فيها استعمالات (لكن) على النحو التالي :

- جملة منفية + لكن (مشددة) + جملة مثبتة
- جملة مثبتة+ ولكن (مشددة) + جملة مثبتة (مغايرة للأولى في المعنى)
- جملة مثبتة + ونكن (مخففة) + جملة مثبتة (اسمية/ فعلية)
- جملة منفية + ولكن (مخففة) + جزء من جملة
- جملة مثبتة + ولكن (مخففة) + جزء من جملة

الصورة الثالثة : جملة منفية + وإنما + جملة مؤكدة

يُحْمَل هذا التركيب على (ولكن) المشددة في أداء وظيفتها، حيث يشترط من جهة

---

(١) التسهيل ص ١٧٧. ابن هشام : مغني اللبيب ١/ ٢٩٣. والجنى الداني للمرادي ص ٥٨٨.

التركيب أن يتكون من جملة سابقة منفية وجملة لاحقة مناقضة للنفي وهو ما اشترطه النحاة في لكن، ومن جهة المعنى فإنَّ دلالة الجملة أساسًا التوكيد وهو المأخوذ من بنية القصر مع (إنما)، يُضاف إليه المعنى الذي اكتسبه من الحمل على (لكن) وهو الاستدراك. وقد فُهِم من كلام سيبويه عن (إنما) أنها لا تُستَعمل إلا مبتدأ، وهي غاية في التوكيد لتقدير بفعل (أشهد)، يقول : فأما (إنما) فلا تكون اسما، وإنما هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى، مثل أشهد لَزَيد خير منك؛ لأنها لا تعمل فيما بعدها، ولا تكون إلا مبتدأ بمنزلة إذا، لا تعمل في شيء[1]. وقد تابعه جمهور النحاة في هذا الحكم (حكم إلغاء عملها)، وفي تلك الدلالة التي اختصَّت بها.

بيد أن استعمال (إنما) بمعنى (ولكن) لم يُدْرَس في كتب النحاة فيما أعلم. ويهمنا هنا أن نشير إلى أن الفرق بينهما يكمن في دلالة الاختصاص أو الحصر التي تنفرد به (إنما)، وتؤكدها استعمالات أبي حيان. وتكون جملة النفي السابقة جملة فعلية أو اسمية، وتكون الجملة المؤكدة اللاحقة فعلية أو اسمية أيضًا؛ لأن (ما) سوَّغت وقوع الجملة الفعلية بعد اتصالها بإن، كما أشرنا، فصار (إنما) حرفًا غير مختصّ؛ فلا يعمل ، وهو القياس؛ لأنها لا تختص بجملة اسمية أو فعلية، وإنْ كان بعض النحاة يعملها كعملها دون (ما)، فتكون (ما) زائدة غير مؤثِّرة[2].

أما الشكل الأول من هذه الصورة فإنه يتكون من جملة اسمية منفية، ثم إنما، ثم جملة فعلية مؤكدة؛ مثل قول أبي حيان : « **ولست واجدًا نصابا يقر فيه ... وإنما صار له مفهوم بحسب اتصاله بغيره ...** » ص ١٨٦. والنفي هنا بليس نفي مُطْلَق، واستخدم (إنما) لرد ذلك النفي ودفع التوهم في خبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته، كما قال الجرجاني في تحديد معنى (إنما)، والواو هنا عاطفة كما هي الحال مع ولكن كما أشرنا. وقد وقع الحصر في الجملة المحوَّلة على شبه الجملة. وترد (إنما) ايضًا

---

(١) الكتاب ٣/ ١٣٠ ، و١١٦ أيضًا، ويجعلها نظير الفعل (أرَى) في عدم العمل، حيث يقول في ٢/ ١٣٨ : وقال الخليل : إنما لا تعمل فيما بعدها، كما أن (أُرَى) بضم الأول وفتح الثاني، إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما كان نظير (إن) من الفعل ما يعمل.

(٢) المالقي : رصف المباني ص ١٢٣.

في هذا الشكل دون واو كما في قول أبي حيان : « **لا عيب على من جهل النفس الفاضلة أن يخدم الطبيعة الجاهلة، إنما العيب على من لحظ العيب في معدنه ...** » ص ٢٥٣. ويصعب هنا فصل الجملة اللاحقة التي تتصدرها (إنما) عن الجملة السابقة المنفية؛ لأن المعنى لا يتحقق إلا بهما معا؛ ولذا يصعب تأويل (إنما) على أنها حرف ابتداء، والأرجح أن تُحْمَل على (لكن) في أداء هذه الوظيفة.

أما الشكل الثاني من جملة اسمية منفية، ثم (وإنما)، ثم جملة اسمية مؤكدة. وقد قدمنا الجملة الفعلية المؤكدة في المثال السابق لوجود (إنما) بدون الواو، ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى أن الأغلب استعمال (إنما) مع الواو، يقول أبو حيان : « **زعم أن لا طبيعة للممكن وإنما هو موقوف على فرض الفارض** » ص ٢١٠. والنفي هنا بلا النافية للجنس المبنية على فعل فَقَد التعدية لوقوع (أن) بينه وبين الجملة التالية، وهو (زعم)، والواو العاطفة هنا دليل واضح على ضرورة ربط الجملة اللاحقة لإنما بالجملة السابقة عليها، ويُضَاف إلى ذلك تعلُّق المعنى بعد (إنما) بالكلام السابق من خلال إشارة المبتدأ (هو) إليه.

أما الشكل الثالث فيتكون من جملة فعلية منفية، ثم (وإنما)، ثم جملة فعلية مؤكدة، كما في قول أبي حيان : « **فلم أضمن لك خلوص ما أقوله من بعض الشوائب، وإنما عزوت ذلك كله إلى هؤلاء الأعلام** » ص ٢٠٤. فالجملة المنفية بـ(لم) جملة فعلية نقلت مع الجازم النافي إلى زمن الماضي؛ لأنه كما يقول النحاة حرف قلب، ويعضده زمن الجملة المؤكدة أيضًا الذي حققه الفعل الماضي (عزوت)، ويقع الحصر هنا على شبه الجملة أيضًا.

ويمكن أن نحدد الأبنية والدلالات التي وردت فيها استعمالات (إنما) على النحو التالي:

جملة اسمية منفية + وإنما (إنما) + جملة فعلية مؤكدة

جملة اسمية منفية + وإنما + جملة اسمية مؤكدة

جملة فعلية منفية + وإنما + جملة فعلية مؤكدة

* * *

يقصد بها تلك الأبنية التي تتكون من حروف تعقبها جمل فعلية، وتضفي هذه الحروف على معنى الحدث فيها دلالة خاصة (الاحتمال أو الشك أو التعليل أو التكثير). أما هذه الأبنية فهي بنية (قد) مع صيغة المضارع، وبنية (ربما) مع جملة فعلية، وبنية لعل مع خبر جملة فعلية. ويجمع بين هذه الأبنية الدلالة على احتمال حدوث الفعل بدرجة تقل في بعضها، وتزيد في بعضها الآخر، وإنْ كانت تختص كل بنية بدلالة فارقة عن الأخرى؛ إذ لا يزيل الاتفاق بينها في معنًى عام حتمية إدراك المعنى الخاص الذي تنفرد به كل بنية.

بنية: قد + صيغة فعل مضارع

يمثلها قول أبي حيان : « **وقد يستعمله الطبيب على المزاج العام** » ص ٢٨٤، وقولـه : « **وقد يتعادلان عند العامة كثيرا لدقة الفرق وغموض الفصل** ... » ص ٣٦٠.. ومعنى (قد) هنا اتوقُّع بوجهٍ عام، وهو المعنى الذي حدده النحاة لها[١]. ولكن ذلك لا يمنع من تقدير ذلك التوقع بناء على معنى الجملة ذاتها، فقد تفيد التقليل أو التكثير أو الشك. وهذا يفسر علة الجمع بينها وبين (ربما) في إطارٍ واحد. وقد سبق أن أشار سيبويه إلى ذلك حيث قال : وتكون قد بمنزلة (ربما)[٢].

بنية: ربما + جملة فعلية

يمثلها قول أبي حيان : « **وربما تحوَّلت إلى ما يرقد العقل فقط** ... » وقوله : « **وربما صارت الحال مصارفة للحقائق بزوال الوسائط** ... » ص ١٩٠.

وتتكون (ربما) من (رُبَّ) وهو حرف تقليل و (ما) التي سوغت دخوله على الجملة الفعلية؛ أي أزالت اختصاصه بالأسماء، يقول سيبويه : (جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها لِيُذْكَر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكُن لهم سبيل إلى (رب

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ١/ ١٧١ : ١٧٤.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٤.

يقول) ولا إلى (قل يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل[1]. وهذا يعني أنه يناظر بين (رب) و (قل) في المعنى، ثم في دخول (ما) عليهما يهيئهما للدخول على الجمل الفعلية، ويغلب أن يكفا عن العمل.

أما مجيء الماضي بعدها فهو الأصل، كما حدده النحاة، كما يقول ابن هشام : ولا بد أن يكون الفعل بعدها ماضيًا، وإذا كان لغير الماضي فهو مؤوّل بالماضي[2]. ويبدو أن دلالة التقليل أو التكثير تعتمد هنا أساسًا على السياق الذي ترد فيه (ربما)، إذ قد وقع خلاف بين النحاة حول تحديد معناها أيضًا، يقول ابن هشام : وليس معناها التقليل دائمًا، خلافًا للأكثرين، ولا التكثير دائمًا، خلافا لابن درستويه وجماعة، بل تُرِد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلا[3]. وهذا يخالف ظاهر ما ذهب إليه سيبويه، وإنْ كان يؤكِّد في الوقت ذاته عمق الصلة أو الشبه بينها وبين (قد) كما نزعم.

بنية : لعل + جملة اسمية خبرها جملة فعلية

يمثلها قول أبي حيان : « **لعلي أدفع فيه إلى الاعتذار منه ...** » ص ١٧٥. وقوله : « **لعلك تؤهل للفلاح والسعادة ...** » ص ٢٠٩. وقوله : « **لعلك لا تخلو فيه أيضًا من فائدة ...** » ص ٢١٩.

وتتكون (لعل) من اللام وهي زائدة، وعَلَّ حرف لمعنى الترجي أو التوقُّع، يقول الزمخشري : هي لتوقُّع مرجو أو مخوف[4]. وهما المعنيان اللذان حددهما سيبويه من قبل حين قال عن معنى (لعل) وأثرها الإعرابي، قال : وإذا قلت فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب ... (لعل هذا زيد ذاهبا)[5].

ويلاحَظ في كل الأمثلة السابقة أن خبر (لعل) جملة فعلية فعلها مضارع في محل

---

(١) السابق ٣/ ١١٥.

(٢) ابن هشام : مغني اللبيب ١/ ١٣٧.

(٣) السابق ١/ ١٣٤.

(٤) الزمخشري : المفصل ص ٣٠٢، ٣٠٣. والمالقي : رصف المباني ص ٣٧٣.

(٥) سيبويه : الكتاب ٢/ ١٤٨.

نصب؛ لأنها عاملة بخلاف (قد، وربما)، وهي مختصة بالدخول على الجملة الاسمية. ولكن معنى هذا الحرف بنى على العلاقة بينه وبين الخبر، فيكون الاحتمال أو التوقُّع بشكلٍ عامّ، ثم يحدد السياق بعد ذلك هل هذا التوقع للترجي كما هي الحال في الأمثلة السابقة، وإنْ كان في الأخير شَبَه كبير بين دلالة (لعل) ودلالة (ربما أو قد)، أو لمُخَوِّف، أي لشيء تخافه، وهو ما لم يرد في نثر المقابسات.

* * *

(٣)

ظواهر النفي

إن النفي معنًى إضافي للخبر تحققه مجموعة من الأدوات التي تتصدر الجمل الفعلية الخبرية أو الاسمية الخبرية، فلا تختص بأية واحدة منهما لجواز دخولها عليهما، وإنما يكون التفريق بينهما في دلالة النفي، مثل (ما، لا، ليس)؛ ولذا يزول أثرها الإعرابي في الجمل الفعلية، أو أدوات أخرى لا تتصدر إلا الجملة الفعلية الخبرية، فتختص بها، وتتأثر أفعالها إعرابيًا. أما الدلالة الأخرى التي توجبها هذه الأدوات – إضافة إلى معنى النفي – على اختلاف فيما بينها، فهي دلالة الزمن ، فبعض هذه الأدوات تختص بصيغة معينة؛ مثل « لم، لن، ولما ... » فهي تختص بصيغة المضارع، وبعضها لا تختص بصيغة معينة، فيجوز دخولها على صيغة الماضي أو المضارع؛ مثل: (ما، ولا، ولن ...).

وعلى الرغم من جهد النحاة في وصف هذه الأدوات وتحديد بنيتها ووظيفتها وأثرها في مواضع متفرقة من مؤلفاتهم، استنادًا إلى المبدأ الجوهري الذي وُضع لضبط الكلام لتتحقق له الصحة والاستقامة، وهو مبدأ العمل النحوي (في إطار نظرية العامل بوجهٍ عام) فقد بلغوا غايتهم، ولا مزيد على ما حققوا ولا نظير لما انتهجوا، فإنّنا نحاول أن نطبّق مقولاتهم، وأنْ نَضُم ما تفرّق من أوصاف لها تحت معنًى واحد، وأن نستخرج الدلالات الجديدة في النصوص المدروسة؛ لأننا على يقين من أنّ استنتاجاتهم نشأت عن استقراء عميق لنصوص كثيرة من مستويات ثلاثة أساسية؛ هي: الشعر والنص القرآني والنثر بكل أشكاله. ومن ثمَّ كان تقعيدهم وصفًا دقيقًا وعميقًا للاستعلامات اللغوية المختلفة .

ولا يحول ذلك كله من إعادة النظر في بعض مقولاتهم، وبخاصة في تقييد بعض الأدوات بزمنٍ بعينه، وإمكان تعديل الدلالة العامة للنفي من خلال القيود الداخلة في السياق، أو من خلال العلاقة بين الاستعمال والمقام حيثُ يمكن للكاتب أن يعدل على الاستخدام العام لأداة مُعَيَّنة إلى استخدام جديد لغرضٍ معين، وإن كنّا نعتمد – لا محالة – على مقولاتهم في التحليل والدراسة اعتمادًا كبيرًا؛ إذ إننا نستهدي بها إلى اكتشاف أي معنى جديد تحققه استعمالات الكاتب، حيثُ يرتبط اختيار نوع الأداة

المستخدمة بالوظيفة التي تؤدّها البنية المستخدمة معها للدلالة على النفي .

فإذا كان النفي هو الدلالة العامة الجامعة بين كل استعمالات النفي، فإنّه ليس من شكٌ في أن كل بنية منفية تحقق وظيفة خاصة تنفرد بها، حتى وإنْ اشتركت جميعها في الغرض الأساسي وهو دَفْع ما يتردد في ذِهْن المخاطَب من وقوع الفعل أو إزالة شَكّه في إمكان الوقوع أو عدمه. وهذا يعني أنها تختلف فيما بينها وَفقًا للأدوات المُسْتَخْدَمَة والقيود الزمنية الأخرى فيها، في درجة النفي (مجرد النفي، النفي المطْلَق، النفي القَطْعِيّ، التوسُّط في النفي، الغاية في النفي) وفي زمن وقوع النفي ، الزمن الماضي (البسيط والقريب، والبعيد ...)، والمتقطع والمتجدد، والمنتهي بالحاضر، والمتَّصِل بالحاضر، والزمن الحالي (العادي والتجدُّدي والاستمراري)، والمستقبل – البسيط، والقريب، والبعيد، والاستمراري)[1].

فالعلاقة بين الإخبار والتوكيد والنفي علاقة وثيقة، إذ لا بد من تصور حال الجملة المنفية وكل ما حدث لها من تغير اتصالاً بحالها في الإثبات، كما أشرنا فيما سبق، حين ربطنا بين صور الجملة في التوكيد وصورها في حال الإثبات؛ لتحديد وسائل العدول وأغراضه، وأقدم دليل على رجاحة ما نذهب إليه، هو نص سيبويه الذي يحدِّد فيه الدلالة الزمنية لأدوات النفي بما يقابلها أو يناقضها في حال الإثبات؛ إذ يقول : هذا باب نفي الفعل؛ إذا قال (فعل)، فإن نفيه (لم يفعل)، وإذا قال: قد فعل، فإنَّ نفيه (لما يفعل)، وإذا قال: لقد فعل فإنَّ نفيه (ما فعل)؛ لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل، وإذا قال: هو يفعل؛ أي هو في حال فعل، فإنَّ نفيه (ما فعل)، وإذا قال: هو يفعل، ولم يَكن الفعل واقعًا، فنفيه (لا يفعل)، وإذا قال: ليفعلن، فنفيه (لا يفعل)، كأنه قال: والله ليفعلن، فقلت: والله لا يفعل، وإذا قال: سوف يفعل، فإنَّ نفيه (لن

(١) اظن أنه قد بُنِيَ الجدول الذي وضعه أستاذنا العالم د. تمام حسان على مقولات النحاة المتفرقة ووجهة نظره التي خالفت أقوالهم في مواضع، ولا يحول ذلك أبدًا دون أن تدل الاستعمالات على دلالات زمنية تخالف القيود التي حددها هذا الجدول بشكلٍ عام، فإنني أرى فيه وصف الاقتراح أو الترجيح وليس الإلزام، كما أستنتجه من عبارات د. تمام. الجدول ص ٢٤٧و ٢٤٨ من كتاب اللغة العربية معناها ومبناها .

يفعل) [1].

ونستخلص من هذا النص – كما استخلص النحاة من قبل، الربط بين الإثبات والنفي مع بعض أدوات النفي (لم، لما، لا، لن) من جهة، والربط بين التوكيد والنفي أيضًا (قد × لما) و(لقد × ما) و(قسم + لقد × ما)، والتوكيد باللام والنون × لا) و(التوكيد بالقسم واللام والنون × لا). من جهةٍ أخرى مع مراعاة نوع الصيغة في كل الحالات. فإذا أردنا أن نحدِّد – بناء على النص السابق – خصائص كل أداة على حدة، فإنَّا نجد أن (لم) تفيد النفي في الزمن الماضي، و(لما) تفيد نفي المؤكد في الزمن الماضي المتصل بالحال، و(ما) تفيد نفي المؤكد (أو المؤكدة بشدة = المبالغة في التوكيد) في الزمن الماضي، ومجرَّد النفي في الزمن الحالي، و(لا) تفيد النفي في المستقبل القريب أو توكيد النفي في المستقبل أيضًا، و(لن) تفيد النفي القطعي في المستقبل بوجهٍ عام، ويُضاف على تلك الدلالات العامة الدلالات الخاصة التي تُكتَسب من القيود الزمانية الأخرى التي يمكن أن تدخل معها والسياقات التي تُستَعمل فيها .

وكما كان النفي في الجملة الاسمية هو نفي علاقة، بمعنى أن أداة النفي تزيل إيجاب الوصف أو مضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ؛ أي أن العلاقة بين المسند إليه والمسنَد علاقة سلب لا إيجاب، فإنَّ النفي هنا أيضًا – في رأيي – هو نفي علاقة أيضًا وإنْ وَقَع على صيغة الفعل وقْعًا مباشرًا. ويمكن أن يتَّضِح ذلك التنظير إذا قلنا: ما زيد قائمًا، فإنَّ (ما) دخلت على الجملة الاسمية للنفي في زمن الحال؛ أي نفي مضمون الخبر (وهو القيام) عن الذات (زيد) = عدم قيام زيد وقت التكلُّم، وهو نفي للنسبة أو للعلاقة القائمة بين رُكْنَي الإسناد (علاقة الإسناد) . وإذا قلنا: ما قام زيد، فإنّ (ما) دخلت على الجملة الفعلية للنفي في زمن الحال أيضًا؛ أي نفي معنى الفعل – وهو القيام – عن الذات (زيد) = عدم قيام زيد وقت التكلم. وهو نفي للعلاقة بين الفعل والفاعل، فإذا تعدَّى الفعل مثل: ما ضرب زيد عليًّا، فإنّ النفي يكون لمعنى الفعل أيضًا، إلا أنه يُضاف إليه الوقوع على المفعول؛ أي عدم ضرب زيد عليًّا، ويكمن

(١) الكتاب: ٣/ ١١٧ .

الفرق بينهما في أن النفي في الجملة الاسمية يتجه إلى المتأخِّر، بينما يتجه النفي في الجملة الفعلية إلى المتقدِّم وهو الفعل؛ ولهذا يتعلَّق النفي في الجملة الفعلية به، وتحدد صيغة الأداة الممكنة، إذ يشتركان معًا في الدلالة على زمان النفي، ومن ثَمَّ يلزم أن يتصدر الجملة، وألا يفصل بينه وبين أداة النفي فاصل، يقول ابن يعيش: اعلم أن النفي إنّما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنه إكذاب له فينبغي أن يكون على وَفْق لفظه، لا فرق بينهما، إلا أن أحدهما نفي، والآخر إيجاب[1].

ففي الإيجاب إثبات للعلاقة الأساسية وهي العلاقة الإسنادية، ثم يُضاف إلى ذلك العلاقات الأخرى غير الإسنادية، وفي النفي – ما دام هو على حسب الإيجاب – إزالة أو دفع هذه العلاقة في المقام الأول ثم العلاقات الأخرى المعتمدة عليها[2]. فإذا كان المنطلق في التحليل هنا الجمع بين دلالة النفي ودلالة الزمن في استعمالات هذه الأدوات، فإننا نوزع الاستعمالات وَفْق هذا المعيار الذي يَضُم ما وَرَد في كُتُب النحاة متفرقًا تحت أبواب مختلفة؛ كحروف النفي (المهملة)، ونواصب الفعل المضارع، وجوازم المضارع؛ إذ إننا نهتم بصحة المعنى وسلامة المبنى أيضًا. وأنماطه بحسب التقسيم العام للزمن هي :

نمط ١ : النفي في الزمن الماضي .
نمط ٢ : النفي في زمن الحال .
نمط ٣ : النفي في زمن المستقبل .

* * *

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠٧ .

(٢) المفصل ص ٢٠٦. وانظر أيضًا مغني اللبيب ١/ ٢٠٠. والجنى الداني ص ٢٦٧. ورصف المباني ٢٨٠ .

نمط ١: النفي في الزمن الماضي
لم + صيغة المضارع (فعل غير تام)

يمثله قول أبي حيان: « **لم أحفل بالمتعنت المسرف** » ص ٢٢٦. وقوله: « **لم نجد لغة كالعربية ...** » ص ٢٩٤. وقوله: « **لم يطمع لها في ثمرة النظر ...** » ص ٢٦٩. « **ولم تمتد يده إليه باللون الذي تدعوا إليه العين** » ص ١٤٣. و« **...لم يتَّهم نفسه، ولم يتعقب رأيه، ولم يشارك نصيحًا له** » ص ٢٢٠. ففي هذه الأمثلة نجد أن (لم) دخلت على صيغة المضارع، فنقلت الزمن الأصلي الذي تدل عليها هذه الصيغة إلى زمن الماضي، وهو ما حدَّده النحاة بمصطلح القَلْب، يقول الزمخشري: لَمْ لِقَلْب معنى المضارع إلى الماضي، غير أن السياق يرجِّح دلالة النفي المستمر في زمن الماضي، وهو عَبَّر عنه بالماضي المستمر. وهو المعنى الذي رجحه د. تمام حسان حين ذهب إلى أن النفي قد اكتسب من أداة النفي (لم)، أما الاستمرارية فتُكْتَسب من صيغة المضارع[1].

وقد جمع النحاة خصائصه في عبارة: « لم حرف نفي وجزم وقلب »؛ أي أن خاصية **العامة هي الدلالة على النفي وهو أثر في المعنى الكلي، غير أنه لا ينفرد بها عن أدوات أخرى تشاركه فيها، والثانية الأثر الإعرابي؛ أي تأخذ صيغة الفعل علاقة الجزم الأصلية أو ما تفرَّع عنها وهو أثر في اللفظ، غير أنه لا ينفرد به أيضًا عن أدوات أخرى، والثالثة وهي قلب الصيغة؛ إذ تُنْقَل معه من الدلالة على الحال إلى الدلالة على الماضي نقلاً تامًّا كما أشار النحاة، وهو أثر في المعنى الجزئي، وتلك هي الخاصية – في رأيي – التي ينفرد بها عن الأداة التي شاركته في النفي والجزم والقلب**[2]. **وقد فَسَّر ابن يعيش هذه الخاصة بدقة حين قال: دخلت على لفظ المضارع، ونقلت معناه على الماضي وهو الأظهر؛ لأنَّ الغالب في الحروف تغيير المعاني، لا الألفاظ نفسها، فقالوا: قلب معناه إلى الماضي منفيًّا؛**

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٧ وما بعدها .

(٢) أقصد (لما). وقد قصد بالتوكيد في « نقلاً تامًّا » مخالفتها لـ(لما) في أن منفيها مستمر النفي في الحال. أما منفي (لم) يحتمل الاتصال والانقطاع، كما أن منفي (لما) لا يكون قريبًا من الحال. مغني اللبيب ١/ ٢٧٨ .

ولذلك يصح اقتران الزمان الماضي به[1].

أما قول أبي حيان: « **... لم نكن نحتاج إلى الذكر؛ لأنا لم نكُن من أبناء الزمان ...**) ص ٣٣٢. فهذه البنية تتكون من: (لم + يكن + يفعل)، وقد أفادت (لم) فيها نفي الحكم عن الموضوع، وهو معنى النفي العام، ثم نجد الزمن بعدها مركبًا من (يكون + يفعل) فوقع النفي على فعل الكينونة، ونُقِلَ إلى زمن الماضي فصار نظيرًا لـ(كان يفعل). وقد عَبَّر عن تلك الدلالة المركبة بالماضي المتجدد[2]. أي أن الماضي قد اكتسب من (لم يَكُن)، والتجدد اكتسب من دلالة صيغة (يفعل)، غير أني أري ضرورة إضافة معنى الكينونة في هذه الأبنية وأعني به لزوم وقوع الفعل أو وقوعه على جهة التحقق والوجوب .

أما قول أبي حيان: « **.. لم يكن للعقل أن يشرق بالحق ويستنير بالخير ... حتى يجد صاحبه تعدّى معقوله بهذه الحياة المموهة الباطلة ...** » ص ٢٤٤ .

فيدل على زمن مركب؛ إذ إن دخول لم على (يكون) قد نَقَل صيغة الفعل من الحال إلى الماضي، وتدل الجملة دون قيد الزمن (حتى...) على نفي الإسناد نفيًا منقطعًا؛ أي وقوع شروق من العقل بالحق نفيًا قاطعًا، غير أن (حتى) قامت بوصل زمن الماضي المنقطع في الجملة السابقة إلى زمن الاستقبال في الجملة اللاحقة. وبهذا الجمع بين (لم) و(حتى) يتكون الزمن المركب، ويصح تشبيهه بحرف الشرط (إن) في العمل والدلالة على القلب؛ إذ يقول: إنما وجب أن تعمل الجزم لاختصاصها بالفعل؛ وذلك لأن (لم) لما كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي، كما أن (إن) التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله على معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم وكذلك ما أشبهه[3].

ولم تَرِد في نثر المقابسات (لما) الدالة على اتصال الماضي بالحاضر منفيًا .

* * *

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٨/ ١١٠.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٧ .

(٣) شرح المفصل ٨/ ١٠٩ .

وقعت المشابهة بين (ما) وليس في دلالة النفي، وهي نفي الحال عند الجمهور[1]، وهو ما لا يتحقَّق في هذا النمط، وإنما في النمط الثاني فكانت المشابهة أيضًا على مستوى الاستعمال؛ إذ يدخلان على الجملة الاسمية، ويفيدان نفي مضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ، غير أن تلك المشابهة على مستوى الجملة الفعلية تضعف إلى حد بعيد. وليس هناك دليل أقوى من إشارة سيبويه إلى خصوصية النفي بها، حيث قابل بين (لقد) في الإثبات و(ما) في النفي، يقول سيبويه: وإذا قال: لقد فعل، فإنّ نفيه ما فعل[2]. ويعني ذلك – بوضوح – أنه إذا كانت (لقد) تفيد مبالغة التوكيد في الإثبات في الزمن الماضي مع صيغة (فعل)، فإن (ما) تفيد ذلك المعنى أيضًا في النفي. وهو أمر تؤكده أمثلة (ما) في نثر المقابسات .

يقول أبو حيان: « **ومن أجل الإحاطة ... ما انقسم المطلوب عند الطالب ...** » ص١٩٦ . و« **فما فزعت طائفة من هذه الطوائف إلى الفلاسفة في شيء من دينها** » ص٤٩ . و« **وما كان سكوت هذه العصابة إلى هذه الغاية لعي وحصر ...** » ص ٣٢ . و« **ما صار أشبه بالصورة من المادة** » ص ٢٨٥. « **ما تركت مهملاً في شيء ...** » ص٢٤١ . إن الدلالة المستفادة من تلك الأمثلة هي النفي الشديد لحدوث الأفعال، ومن هنا تُصحّ مقابلة سيبويه. أما قول النحاة إنها إذا دخلت على الفعل الماضي بقي على ما هو عليه[3]، فتفسيره أنها لا تغير الماضي إلى زمن آخر مثل حروف نفي أخرى، كما أنها حرف غير مختص لدخوله على الجمل الاسمية والفعلية،ودخوله على صيغة الماضي وصيغة المضارع؛ ولذا ليس له أثر إعرابي على ما يليه في الجملة الاسمية إلا

---

(١) لا حاجة بنا إلى تكرار ما سَبَق في هذه المسألة وبخاصة الخلاف حول الجمل، هل (ليس) محمولة على (ما) أم (ما) محمولة على (ليس)، وإن كان الأثر الإعرابي يرجح لدى النحاة حمل (ما) على (ليس) في العمل (باب المشبهات بليس).

(٢) الكتاب ٣/ ١١٧ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ٣١٥ . رصف المباني ص ٣١٣ . الجنى الداني ص ٣٢٩ .

حملاً على (ليس) بشروط، كما بينا في نفي الجملة الإسمية. أما في حال الجملة الفعلية فلا أثر له على المضارع ولا على الماضي، فهو من الحروف الهوامل؛ أي غير عامل فيها، كما أنه يفارق (ليس) في استعماله مع (صيغة الماضي). وهكذا فإن المشابهة لا تقع في جميع الوجوه. أما دلالتها على نفي الماضي المنتهي بالحاضر- كما يقول د. تمام حسان – استنادًا إلى عبارة الزمخشري، وهي أن (ما) لنفي الماضي المقرب من الحال[1]. خلافًا لما ذهب إليه ابن يعيش من أن (ما) تنفي ما في الحال[2]. فهذه الدلالة يصعب أن تُستَفاد من الأمثلة السابقة حيث كان النفي في الماضي مطلقًا (فقد يكون قريبًا، أو بعيدًا أو بينهما)؛ فالأظهر فيه التوكيد، كما بينا، ولكن تتضح بجلاء في أمثلة أخرى تدخل عليها قيود الزمن الأخرى؛ يقول أبو حيان: « **فما انبريت له ولا اجترأت عليه حتى استخرت الله عز وجل أيامًا وليالي وحتى أوحى إلي في المنام بما بَعَث راقد العزم** ... » ص١١٠.

وتدلُ (ما) على نفي الحكم المثبت في (انبريت له)، غير أن السياق الذي استُعْمِلت فيه هذه الجملة يؤكد دلالة الماضي المنتهي بالحاضر؛ إذ يتعلق الأمر هنا بعمل قَرُب أن يبدأ فيه (وهو تأليف كتاب المقابسات)، وقد أكد نفي الماضي بـ(لا) التي على النفي السابق في الزمن الماضي[3]، ثم استخدم (حتى) وهو قيد زمني وصل الزمن الماضي في الجملة السابقة بزمن مستقبل لها في الجملة اللاحقة، وفي ذلك توكيد إضافي على قُرْبٍ من الحال. وهنا تَصح عبارة الزمخشري أن (ما) لنفي الماضي المقرب من الحال كما أشرنا. أما الأبنية التي تشترك فيها الأفعال المحوَّلة بدور أساسي في تحديد زمنها فسوف تُدْرَس في موضعها فيما يلي، لإبراز العلاقة بين الأبنية المحولة في حال الإثبات والأبنية المحولة في حال النفي .

* * *

---

(١) المفصل ص ٣٠٦ .

(٢) شرح المفصل ٨/ ١٠٧ .

(٣) مغني اللبيب ١/ ١٨٢ . الجنى الداني ص ٢٩٧. .

نمط ٢: النفي في زمن الحال

ما + صيغة المضارع (فعل غير تام)

ورد في قول أبي حيان: « **ما يضرب عن بيان إلى بيان ...** » ص ١٩٦. و« **ما ترى صاحب العقل يطمئن مرة ويقلق مرة ...** » ص٣٥٣. و« **لذلك ما يزولون عنها بشرعة ويستوحشون منها عند كل شبهة ...** » ص ٢٠٤. « **... ما أتفادى من زيادة** » ص٢١٣. دخلت (ما) هنا على الأفعال المضارعة الدالة على الحال قبل دخول (ما)؛ أي في حال الإثبات، فأفادة (ما) بدخولها على هذه الجمل معنى النفي. وهو ما يُفْهَم من عبارة سيبويه؛ إذ قال: وإذا قال: هو يفعل؛ أي هو في حال فعل، فإنّ نفيه: ما يفعل[1]. غير أن الأمثلة السابقة ترجح – في رأيي – شبه التوكيد، وإن كان مع الماضي أظهر، إلا أن ذلك لا ينكر مع المضارع أيضًا، وهو وجه يفارق فيه (ليس) أيًا، وإن اتّفقا في نفي الحال، كما يرى النحاة، وفي غير الاختصاص أيضًا. يقول المبرد: « ... إنهم رأوها في معنى (ليس) تقع مبتدأة وتنفي ما يكون في الحال، وما لم يَقَع »[2].

ويُستَخْلَص من ذلك أن (ما) مثل (ليس) في الدلالة على نفي الحال، وهو الذي عليه جمهور النحاة. وهو المفهوم من قول بعضهم في (ما): إذا دخلت على المضارع خلصته للحال[3]. وهو كلام فيه نظر، رده تحليلنا لكلام سيبويه. وقيل: وعلى قلة الاستقبال، وهو ما نجده لدى الرماني حيث جعل (ما) لنفي الحال والاستقبال[4]. وقد وافقه ابن مالك . والأمر في رأيي يعود إلى الفعل ذاته؛ إذ إن صيغته في الإثبات تدل على الحال وبعض المستقبل، فهو منقطع عن الماضي، ولكنه متّصل بالمستقبل بقدر ما، ولا يكون الفصل بينهما فصلاً دقيقًا إلا من خلال القرائن أو القيود الزمنية فهي التي تخلصه لحال (مع الآن مثلاً) وللاستقبال (مع غدًا مثلاً) .

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٧ .

(٢) المقتضب ٤/ ١٨٨ .

(٣) رصف المباني ص ٣١٣ . والجني الداني ص ٣٢٩ .

(٤) معاني الحروف ص ٨٨ .

وهكذا يكون دخول (ما) على المضارع ، مثل دخول (ما) على الماضي، فالفعل في كليهما قد بَقِي على ما هو عليه، وهو ما أفهمه من كلام سيبويه. وتضيف (ما) توكيدًا واضحًا عند نفي الماضي، وتوكيدًا بدرجة ما عند نفي الحال يمكن أن يتحدد بدقة في الاستعمالات المختلفة اعتمادًا على السياق وقرائنه، ويتَّضح ذلك في قول أبي حيان: « **ولهذا ما يجب أن يخطئ ...** » ص ١٤١[*] فهذا الرابط الدال على نتيجة لمقدمات سَبَقت في الجمل السابقة قد تقدَّم على النفي بـ(ما)، ويرجح ذلك السياق دلالة التوكيد في (ما)؛ إذ إن النتيجة نفي لإمكان وقوع الخطأ بعد تلك المقدمات السابقة. أما زمن هذا النفي فهو الحال، ويمكن أن يدخل بعض المستقبل ، وهو ما عبَّر عنه د. تمام حين حدد ما للدلالة على الحال (الزمن) التجددي أو الاستمراري (الجهة)[1] . فليس التجدد أو الاستمرار إلا وصفين يرجعان على الفعل ذاته الدال على الحال بالصيغة، وما تضيف(ما) عليه إلا للنفي .

وقد تزداد درجة التوكيد في النفي بـ (ما) كما نذهب، حين ترد في الجملة قرائن معينة عليه، كما في قول أبي حيان: « **وما أعرف له ثانيًا، وقريبًا ولا مدانيا** » ص٥٣. و (لا) هنا زائدة من جهة اللفظ؛ لوصول عمل ما قبلها (الفعل) على ما بعدها .

أما من جهة المعنى فهي تفيد توكيد النفي. وقد ينقل زمن الحال إلى زمن الماضي، وذلك من خلال دخول (كان) بين (ما) والفعل؛ مثل قول أبي حيان : « **وما كان يجب أن ترتاب في صواب ما فعلته وأتيته ...** » ص ١١١. وهو ما سيُدْرَس مع البنية المحولة بالتفصيل .

* * *

ليس + صيغة المضارع (فعل غير تام)

سبق أن أشرنا إلى الخلاف بين النحاة حول مَبْنى (ليس)، فقد ذهب سيبويه وتابعه جمهور النحاة على أنها (فعل)، والدليل على فعليتها اتصال الضمائر المرفوعة البارزة

(*) نظير هذا التركيب في رأينا « فلهذا ما اشتغلنا بالحس ولم نقض به ... » ص ١٦٧ .

(١) اللغة العربية معناها ص ٢٤٨ .

بها، واتصال تاء التأنيث ساكنة بها .. وعلى ذلك تكون مختصة بالجملة الاسمية؛ إذ إن معناها كما قال الزمخشري: نفي مضمون الجمل في الحال[1].

فإذا وقعت قبل فعل فإن سيبويه يقدر ضمير الشأن اسمًا لها، والفعل وما تعلّق به يكون في موقع الخبر؛ لأن الفعل لا يلي فعلاً أو هي مثل (ما)، يقول سيبويه: والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضمارًا وهذا مبتدأ[2].

وقد رفض أبو علي الفارسي، وتابعه جماعة، هذا التأويل؛ لأنه يميل إلى أنه حرف، غير أنه توسط في المسألة فقال: فالذي ينبغي أن يُقال فيها، إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، أنها حرف لا غير كـ(ما) النافية[3]. وهذا يعني عدم اختصاصها ووقوعها بين الفعلية والحرفية فإذا دخلت على الجملة الاسمية، فهي فعل يحمل على (ليس) في العمل، وتكون لنفي مضمون الخبر بالنسبة للمبتدأ (وهو ما عبر عنه الزمخشري بشكل عام مضمون الجملة)، وإذا دخلت على الجملة الفعلية، فهي حرف يحمل على (ما) في عدم الاختصاص ونفي الحال؛ ولذلك انتهى المالقي إلى الحكم بأنها ليست محضة في الفعلية ولا محضة في الحرفية[4].

بيد أن الأمثلة اللغوية قد تضيف بُعْدًا جديدًا في تحديد وظيفة (ليس)، يقول أبو حيان: « **وليس يَطَّرد هذا البحث** ... » ص ٣٥٤. و« **فليس يحسن بالأخشم أن يفتري على من يشم** » ص ٣٤٢. و« **ليس يجب على الناظر المتحرز .. أن ييأس من صلاح ما يمكن صلاحه لتعذُّر ما لا يمكن ذلك فيه** ... » ص ٢٤٦. و« **فليس يجب أن تتسبب بها كل هذا التسبب** » ص ١٦٧. و« **ليس يسكن العقل الصريح إلى المعرفة** ... » ص٣٠٦ . تدل (ليس) في هذا الاستعمال على نفي الحال، ولكن النفي واقع على الفعل؛ لأنه يكون حكمًا واجبًا، ونظير هذا الإطلاق بنية (لا)، حيث يكون المعنى (لا اطرد ولا حسن ولا وجوب ولا سكون)، إلا أن في (ليس) تحديدًا

---

(١) المفصل ص ٢٦٨ .

(٢) الكتاب ١/ ١٤٧ .

(٣) الجنى الداني للمرادي ص ٤٩٤.

(٤) رصف المباني للمالقي ص ١٤١.

للزمن، ويتضح ذلك المعنى حين يؤكد النفي، كما في قول أبي حيان: « **فليس يجلب فائدة ولا يحدث ثمرة ولا يوجب علمًا** » ص١٨٦. إلا أنه هنا يجب تقدير ضمير يعود إلى المتقدّم، اسم (ليس)، ويجوز أن يقدَّر في الأمثلة السابقة اسم ليس (ضمير الشأن) إلا أنّ ذلك يعني أنها في كل الأحوال تنفي مضمون الجملة، وهو ما تراه معكوسًا في نفي الفعل – كما أشرنا – لأنه في نفي الإسناد الإسمي يكون النفي موجّهًا إلى الخبر وفي نفي الإسناد الفعل، يكون الإسناد موجَّهًا إلى الفعل. ولا يصير وصفها بأنها لنفي الحال العادي[1] كافيًا؛ لأنّ الفعل بعدها في صيغة المضارع الدال على الحال، كما أن النحاة قد أكدوا على أنها مثل (ما) تختص بنفي الحال؛ ولذا كان رأي سيبويه متوازنًا في تقدير ضمير الشأن؛ ليظل توجيه النفي مع الجملة الفعلية في الظاهر موجهًا إليها بوصفها خبرًا له، وإن كنا نُؤْثِر عدم اختصاصها وبالتالي عدم تقييدها .

* * *

نمط٣: النفي في زمن المستقبل

لا + صيغة مضارع (فعل غير تام)

نتوقف ابتداء عند عبارتي المرادي وسيبويه قبل تحليل هذا النمط لمحاولة تحديد وظيفة هذا الحرف (لا) تحديدًا دقيقًا، يقول المرادي عن عمل (لا) النافية للجنس، مجيبًا عن السؤال الذي طرحه: فلِمَ عملت عمل (إن). قلت: لمشابهتها لها في التوكيد، فإنّ (لا) لتوكيد النفي، و(إن) لتوكيد الإثبات[2]. وهذا يعني أنها حين تدخل على الجملة الاسمية فإنها تعيد توكيد النفي، مقابلة لـ(إن)، وتعمل حملاً على (إن) من جهة، وللمعنى الذي اختصَّت به من جهة أخرى، وهو قصد الاستغراق: « فلما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم »[3] .

وهذا – في حقيقة الأمر – يدعو إلى مراجعة النظر في مقولة الاختصاص وعدم

---

(١) كم ورد بوجهٍ عام في : اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٨ .

(٢) الجني الداني ص٢٩٢.

(٣) السابق ص ٢٩١.

الاختصاص وعدم ربط العمل الإعرابي بها؛ لأن (لا) النافية عاملة عمل (إن) وعاملة عمل (ليس)، وغير عاملة، وتدخل على الاسم فتعمل فيه وتدخل على الفعل ولا تعمل فيه شيئًا. وما يهمنا هنا هو استمرار دلالة التوكيد في النفي بـ(لا) مع الجملة الفعلية أيضًا، وهو ما يظهر من عبارة سيبويه حيث قال: وإذا قال هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا فنفيه: لا يفعل، وإذا قال: ليفعلن، فنفيه: لا يفعل[1].

ونستخلص منها – كما فعل النحاة من قبل – أنها تدل على النفي في المستقبل (ولم يَكن الفعل واقعًا) أو بعبارة الزمخشري: لنفي المستقبل، وقد تابعهما معظم المتأخرين. أما الأخفش والمبرد وتبعهما ابن مالك – كما يقول المرادي – فقد ذهبوا إلى أن ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفي بها للحال[2].

وسواء أكان الحال أم الاستقبال ممكنًا، فالفيصل في تحديد ذلك هو النص نفسه؛ لأن صيغة المضارع تَدُلُّ على الحال والاستقبال أيضًا، ولا يكون الفاصل بينهما واضحًا إلا من خلال القيود أو القرائن الزمنية، كما أشرنا، وهو أمر ليس بجديد وقد قرره النحاة أنفسهم من قبل، يقول ابن مالك: والمضارع صالح له – أي للاستقبال – وللحال، ولو نفي بلا – خلافًا لمن خَصَّها بالمستقبل[3].

أما الأمر الآخر الذي نستخلصه من عبارة سيبويه هو تلك المقابلة بين توكيد الفعل باللام والنون (وذلك في حال الإثبات) ونفي ذلك الفعل المؤكَّد من خلال بنية: لا يفعل. فهل يجوز أن نكتفي بعد ذلك بعبارة أنها لنفي المستقبل (الزمن) البسيط (الجهة) ؟![4]. ويبدوا أن شيوع هذا الحرف في النفي قد أفقده هذا المعنى، وبخاصة تكريره لتوكيد نفي الحروف الأخرى، فصار معناه – كما ذهب د. خليل عمايرة – لمطلَق النفي، يقول: والذي نراه هو ما يراه نفر من النحاة؛ أن (لا) لمطلَق

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٧ .

(٢) الجنى الداني ص ٢٩٦ .

(٣) التسهيل ص٧ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٨ .

النفي، إلا إذا وَرَدَ في الجملة ما يقيد الزمن أو يوجهه(١).

وإذا دخل على الفعل، فالغالب أن يكون مضارعًا، كما يقرر النحاة،غير أنـه لم يَـرِد في نثر المقابسات مع غيره، يقول التوحيدي: « **وتستغرق الربوبية العبودية، حيـث لا تنعقـد بطين، ولا تنحل بماء، لا تقلب بهواء، ولا تحـرق بنـار، ولا تكمـل بمـزاج، ولا تعتـدل بأخلاط** » ص ٣٦٩. و« **لا يقطع الرجاء عن إصلاح الممكن منها كل القطع** » ص١٤٠. و« **لا تتوفر القوتان معًـا بالإنـسان الواحـد** » ص٢٣١. و« **لا يلـزم هـذا الاعـتراض** » ص٣٤٥. و« **ولا يفارقها بأن يبقى إنسانًا** » ص١٧٩. و« **لا يلين له قيـاد وإن اسـتُحيل، ولا يدنس به وهم وإن استكره** » ص ٣٤٤. و« **لا يوجد الإنسان غاية في البديهة غاية في الروية** » ص ٢٣٨. و« **لأن العقل لا يعتريه الملل ولا تصيبه الكلفة ولا يَمَـسّه اللغـوب ولا ينال الصمت، ولا يتحيفه الضجر ...** » ص١٩٥. و« **أعني أنه لا يقدر على أن يجعل الإقامة ظفرًا، ولا العزيمة ظفرًا، ولا العقد حلاًّ، ولا الإبرام نقضًا، ولا اليـأس رجـاء** » ص١٢٢. و« **لحري بأن لا يشغل الزمان به، ولا يوهب العمر له، ولا يعار الهم والكدر، ولا يعاد عليه بوجه ولا سبب** » ص١٢٣. و« **والعدم لا يقتبس منه علم شيء بوجه ولا يُستفاد من معرفة حال، لا فيما يتعلق بالحق، ولا فيما يتعلق بالباطل** » ص ١٦٥.

وتدل (لا) في الأمثلة السابقة على نفي صالح للحال والاستقبال معًا، دون تحديد للجهة في البساطة أو القرب أو البعد أو غير ذلك (مطلق النفي)، يُـضاف إلى ذلـك أن دلالة التوكيد بدرجة ما متحققة في تلك الأمثلـة، وهـو يقابـل التوكيـد في الأبنيـة الموجبة لها. وإن كانت القرائن هي التي تبرز هـذا التوكيـد (هنـا التكـرار) بوضـوح وأبدًا في قوله: « **كان العقل لا يعقل معقولة أبدًا** » ص١٩٥. و« **ولا يوافق أبدًا رأيه** » ص٣٦٠. و« **لأن قوته لا تبلغ الغاية في الخلاص أبدًا** » ص٢٢٧. والبتة في قوله: « **لا يستطيع البتة قلب عـين شـيء** » ص١٢٢. وقولـه: « **ولا يـنقض منـه أبـدًا البتـة** » ص١٩٥. وكما بينا في أبنية التوكيد المختلفة الصريحة فيه .

* * *

(١) أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص ١٠٣ .

يلاحَظ – ابتداء – قِلَّة استعمال (لن) في نثر المقابسات. وربما يعود ذلك إلى دلالة هذا الحرف في النفي. وظاهر كلام سيبويه أنه لمجرد الدلالة على الاستقبال، حيث قال: وإذا قال سوف يفعل فإنّ نفيه: لن يفعل[1]. غير أن الزمخشري قد خالفه في ذلك، وتابعه ابن مالك وآخرون، يقول الزمخشري: لن لتأكيد ما تعطيه من نفي المستقبل[2]. وهكذا تكون خصائص هذا الحرف في الاستقبال (الزمن) وتوكيد النفي (الدلالة)، غير أن بعض النحاة قد بالغ فعدَّها لتأبيد النفي (أي تتضمن معنى «أبدًا»)[3]. وهو القول الذي اختاره د. خليل عمايرة، حيث قال: ويبدو أن هذا هو القول السديد فيها، فالأصل فيها، إنْ كانت في جملة بغير قيد زماني أن تكون للتأبيد أو النفي المطلق زمانًا[4].

ويضيف بعد تحديدها لتأبيد النفي ولمطلَق الإشارة إلى الزمن المستقبل أنه إذا ورد عنصر آخر في الجملة يفيد التأبيد ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ﴾ فإنّ هذا العنصر يكون من قبيل التوكيد، وليس كما احتج به بعض النحاة لقولهم بان (لن) لا تفيد التأبيد في النفي[5]. وهذا كلام فيه نظر؛ لأنه إذا كانت الأمثلة التي حللها توفّر له الوصول إلى هذا الاستنتاج، وإنْ كانت فيه مبالغة، فإنّ نصوصًا أخرى كثيرة لا تؤدي إلى تلك النتيجة. وأمثلة ذلك قول أبي حيان: « **لن يكفي أن تكون الغاية محدودة في نفسها ، بل يجب أن ...** » ص ٣٠٧. وقوله : « **ولن يَجب أن يثبت القضاء في هذا المعنى بالظن للمشابهة بينه وبين غيره** » ص١٦٥. وقوله: « **ولن يَتِمّ له ذلك أولاً وآخرًا إلا بمواصلة العقل وصحته** » ص٣٦٨. وقوله: « **ولن ينتفع بحفظ عِلَّته إذا لم يُصيرّ ذاته بنفسه** » ص٣٠٥. وقوله: « **لن يوثّق بالصديق بل بميزان الصدق، ولن يخاف السبعية،**

(١) الكتاب ٣/ ١١٧.

(٢) المفصل ٣٠٧. والتسهيل لابن مالك ص٢٢٩ .

(٣) همع الهوامع للسيوطي ٢/ ٤. والكشاف للزمخشري ١/ ٢٤٨.

(٤) أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص ٨٣.

(٥) السابق ، الصفحة ذاتها .

بل كلب السبعية، ولن يهجر الكذب، بل آفات الكذب » ص٣٠١. وقوله: « **فلن يجوز أن يُعَدّ مرذولاً** » ص٣٠٣.

فإنّ (لن) هنا لا تَدُلّ على الاستقبال فحسب، كما حدده بعض النحاة، يستوي في ذلك المستقبل القريب أو البسيط أو الاستمرار، بل الدلالة على الحال واردة هنا أيضًا، وهو ما يوافق الرأي الذي قاله المالقي: اعلم أن (لن) حرف ينفي الأفعال المضارعة ويخلصها للاستقبال معنًى، وإنْ كان في اللفظ باقيًا على احتماله للحال والاستقبال[1]. والأمر الآخر أنّ (لن) تحقّق درجة من درجات التوكيد تتجاوز بها (ما) و(لا) كما يتبين من الأمثلة إلا أنها لا تَصِل إلى حدّ التأبيد؛ لأن التأبيد يكون مع (لن) ومع غيرها، ويكون في الإثبات كما يكون في النفي، كما أشرنا فيما سبق كما في قوله: « **لو عافى الله تبارك وتعالى بالطب أبدًا لاتّخذ الناس الطبيب ربًا** » ص ٢٠٧. و« **أعني أنك كنت تجده أبدًا إما طَلْق الوجه، وإما على خلاف ذلك** » ص ٣٦٠. فكيف تختص به (لن) دون غيرها. ولذا أرى صحة ما ذهب إليه الزمخشري في المفصّل والكشاف من أن (لن) تفيد توكيد النفي – خلافًا لابن هشام في المغني، وأخالفه في معنى التأبيد الذي ذَهَبَ إليه في الأنموذج والكشاف – متفقًا في ذلك مع ابن هشام في المغني أيضًا[2].

* * *

النفي الضمني وتقييد المعنى بالمخالفة

أعني بذلك استخدام الكاتب مجموعة من الوسائل التي يقصد بها تقييد عموم المعنى في جملة سابقة أو مخالفة ذلك العموم بإخراج ما ورد بعد ألفاظ التقييد من الحكم المتقدّم سواء كان مثبتًا أو منفيًا أو مخالفته مخالفة جزئية، أو الاستدراك على حكم مطْلَق متقدم، وغير ذلك من طرق المخالفة التي تتضمن في حقيقتها إذا ما نظر إلى السياق اللغوي ككل، معنى النفي الذي يخالف النفي الصريح بأدوات النفي السابقة في أمرين أساسيين؛ الأول أن هنا نفي جزئي لا يدرَك إلا من خلال حمل

---

(١) رصف المباني ص٢٨٥.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٨٤ .

المعنى المقيد على المعنى الأساسي العام المتقدِّم، والثاني أن النفي هنا لا يقع إلا متأخرًا؛ لأنه لا يستغرق الكلام بأكمله، بخلاف النفي الصريح الذي يقع على كل ما يليه تحقيقًا، ويتصدَّر الجملة حتى تدخل عناصر في حكم النفي الذي تختص به، ويُضاف إلى ذلك أن التقييد يكون للإثبات والنفي معًا .

أما ألفاظ تقييد الحكم فهي (إلا، سوى، غير، دون)، وهي مختلفة في مبناها؛ إذ إن (إلا) عند النحاة – حَرْف، و (سوى) أو (غير) اسم، و(دون) ظرف، غير أنها تشترك كلها في معنى المخالفة، أي إن بعدها يخالف أو يغاير ما قبلها مثبتًا كان أو منفيًّا. ويلاحظ هنا أن الاستثناء بمفهومه لدى النحاة لم يَرِد في نشر المقابسات متكرِّرًا إلا في صورة الاستثناء المفرّغ الذي درس في إطار أبنية التوكيد كما سبق، وهذه الأبنية التي ندرسها في إطار أبنية تقييد المعنى بالمخالفة .

(إلا) ورد في قول أبي حيان: « **هو أنت إلا أنه غيرك بالشخص** » ص٣٦١. ويلاحَظ هنا أن الجملة السابقة على (إلا) جملة مُثْبَتَة، غير أن وقوع الاستثناء منها غير ممكن؛ لأن المستثنى منه، وهو المخرج منه غير صالح للتجزئة، وعلى ذلك يكون وظيفة (إلا) رد الإثبات المتقدم بجملة مناقضة للأولى في المعنى[1]، وهي جملة مؤكدة تتجاوز معنى التقرير الذي تدل عليه بنية الإسناد في الجملة الأولى .

(سوى) ورد في قول أبي حيان: « **... كثير من المتكلمين لا يصلون إلى غايات ما كَشَفه ورسمه وحذر منه ... سوى ما أتى عليه قبل هذا الكتاب وبعده ...** » ص٢٢٤. قوله: « **لم نرَ آلة قط من آلات الصناعات بعمل الإلهية سوى هيئة غيرها من الآلات** » ص٣٣٥ .

ويلاحظ هنا أن (سوى) قد أخرجت ما جاء بعدها من الحكم السابق عليها؛ ولذا فهي تدل على نفي جزئي، حيث خالف ما بعدها ما قبلها في الحكم، وهو المعنى الذي حَدَّده النحاة للاستثناء[2]. غير أن معنى الجملة الثانية غامض، فربما كان

---

(١) يشبه هذا المعنى معنى الاستدراك في (ولكن)، وقد ذكر سيبويه جواز أن تأتي (إلا) على معنى (ولكن) في الكتاب ٢/ ٣٢٥ ، ٣٢٨، ٣٤٢ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣١٠. شرح المفصل ٢/ ٧٥ ، ٧٦. همع الهوامع ١/ ٢٢٢.

المقصود إخراج الباب الذي شرحه من كتاب أرسطو (الجدل) عن إمكان المتكلمين، فقد أمكنهم فَهْم أعمال أخرى له غير هذا الكتاب الذي اختص الفلاسفة بفهمه واستيعابه. ولذا أرجِّح أن يكون معنى (سوى) هو معنى غير، ولكنه – كما قال ابن يعيش – ظرف يلزم الإضافة، ومَثَّل له بقولهم: عندي رجل سوى زيد، فمعناه: عندي رجل مكان زيد؛أي يَسِد مَسَدّه[1].

(غير) ورد في قول أبي حيان: « **فلا يبلغ أيضًا غاية مراده إلا بشيء يخلص إليه من غير أن يستصحبه أو يريده أو يروقه** » ص٣٧٦. وقوله: « **فثبت عندها أنية ذلك فقط، من غير أن يمكنها نقل شيء من أحكامها ...** » ص ٢٨٨. وقوله: « **وإنما عزوت ذلك كله إلى هؤلاء الأعلام ... من غير أن استبددت بشيء عليهم إلا بما لا بال له ...** » ص٢٠٤.

ومعنى التركيب من (من غير) هنا هو دون، وهو إخراج ما بعده من حكم ما قبله سواء كان إثباتًا أو نفيًا أو توكيدًا، وفي ذلك مخالفة لمعنى الجملة السابقة، وهكذا تكون دلالة النفي معه دلالة ضمنية. وشبه هذا المعنى لغير أيضًا ما أشار إليه سيبويه حين قال إنها تَرِد بمعنى ولكن[2]. فالاستدراك على كلام سابق يدخل في معنى المخالفة. ويلاحَظ هنا أنه ورد مجرورًا (بمن) في أمثلة نثر المقابسات وكأن هذا الحرف الجار ملازم لها، وهو استعمال خاص متكرر لأبي حيان، وغير ليست مقطوعة؛ أي إنها وردت مضافة إلى جمل مكونة من مصادر مؤولة، ولا يغير ذلك من تنكيرها شيء لدى النحاة. فهي – كما يقول النحاة – من الأسماء النكرات أو الأسماء المتوغلة في الإبهام، وتظل نكرة وإن أُضيفت إلى معرفة[3]. وهي لدى سيبويه – مثل سوى – ليس باسم متمكّن . ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تُجْمَع، ولا تدخلها الألف واللام[4]. ويُفهم من كلامه شبهها بسوى ودون وحسب في المعنى. وهو علة معالجتنا لهذه الألفاظ في إطار وظيفتها الدلالية في المقام الأول. ويُفْهَم ذلك المعنى من عبارة

(١) شرح المفصل ٢/ ١٢٨ .

(٢) الكتاب ٢/ ٣٢٦، ٣٢٧ .

(٣) شرح المفصل ٢/ ١٢٥ .

(٤) الكتاب ٣/ ٤٧٩ .

ابن هشام في تحديد غير، حيث يقول: (غير) وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده[1]. والنفي هنا مطلق؛ أي غير محدَّد بزمن معين، وهو وجهٌ توافق فيه (دون) أيضًا.

(دون) ورد في قول أبي حيان: « **لا تتمنَّ الموت طلبًا للراحة مما أنت مخنوق به مسحوب عليه دون أن تثق بما تستريح إليه** » ص ٢٥٣. وقوله: « **ولن يتم هذا كله إلا بهذا الإنسان دون أن يكون مهيئًا له بالأصل** » ص٣٦٨. و(دون) هنا ظرف ملازم للظرفية باتّفاق النحاة، غير أنه يخالف (غير) في تمكنه، بإضافته وتعريفه بالألف واللام[2]. ولكنه يتفق معها في الدلالة الأساسية وهي إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها بمخالفته في المعنى، سواء كان منفيًا أو مثبتًا مؤكدًا، كما في الأمثلة. وربما تُفهم دلالة النفي الضمني هذه من عبارة سيبويه من وظيفتها حيث قال: وأما (دون) فتقصير عن الغاية، وهو يكون ظرفًا[3]. والنفي هنا أيضًا مطلَق، كما قلنا في (غير)؛ أي غير محدد بزمن معين، يُضاف إلى ذلك قوة معنى المخالفة فيها حيث ردت حكمًا دلاليًا مؤكدًا سواء من خلال الفعل الذي وقع عليه النهي (النفي + الأمر) في المثال الأول أو من خلال الفعل المؤكَّد بتقدُّم أداة نفي مطلَق ثم نقض النفي بـ(إلا) في المثال الثاني .

أما تقييد عموم الحكم الدلالي في الجملة المتقدمة فقد ورد في نثر المقابسات من خلال لفظي (خاصة وفقط)، وتكون الجملة التالية قيد يَنْفَصِل عن عموم المعنى، وينفرد بخصوصية عدم تحقيق الكلام بغير وقوع ذلك القيد، وهو معنى يشبه إلى حدٍّ ما معنى الاستدراك؛ إذ إن في تقييد وقوع المعنى زيادة في معنى الحكم المطلق في الكلام السابق للتقييد.

(خاصة) وردت في قول أبي حيان: « **وأوضح مكفوئا خاصة إذا كان ذلك في شيء غامض ومعنًى عويص** » ص٢٥٩. وقوله: « **ولكن إذا حصل له الغنى بدرة واحدة خاصة إذا كانت ثمينة، فقد كفى وغنى ..** » ص٣٢٨ .

---

(١) أوضح المسالك ٣/ ١٥٢ .

(٢) سيبويه: الكتاب ١/ ٤٠٩ ، ٣/ ٢٨٩. ابن يعيش: شرح المفصل ٢/ ١٢٩ .

(٣) السابق ٤/ ٢٣٤ .

ولفظ خاصة(*) مصدر منصوب لفعل محذوف وجوبًا تقديره أخص، على أنه قد وَقَع تفصيلاً لأمر مجمَل تتضمنه الجملة المتقدِّمة عليه؛ إذ إنّ جملة الشرط تقييد موضّح لمعنى المكنون في الجملة الأولى، وموضح لقيمة الدرة في الجملة الثانية. وليس في هذا المصدر توكيد كما أشرنا، وإنما تقييد. ويُفْهَم ذلك من معارفته معنى التوكيد في هذه المصادر النائبة عن أفعلها المحذوف عاملها وجوبًا في تعقيب الشيخ الغلاييني، حيث يقول: واعلم أن ليس المصدر الذي يؤتى به بدلاً من التلفُّظ بفعله من المصادر المؤكّدة (كما زعم جمهور النحاة)، وإنما هو ضرب آخر من المصادر، كما علمت، ولو كان مؤكدًا لم يَجُز حذف عامله؛ لأنه إنما أتى به ليؤكد عامله ويقويه. فحُذف العامل بعد ذلك في ما جيء بالمصدر لأجل. ولو كان مؤكدًا لجاز ذكر العامل معه »[1]. وقد حمل على الحال أو المفعول المطلق المحذوف عامله، ولكن ذلك الوجه ينافي التوكيد أيضًا؛ إذ المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله، على الأصح في مذاهب النحاة؛ لنه إنما جيء به للتقوية والتأكيد. وحذف عامله ينافي هذا الغرض. كما أن تأويل ذلك على أنه أسلوب اختصاص (على أنه بخاصة أو خصوصًا، على تقدير جملة اسمية أو فعلية) لا يخالف المعنى الذي استُخْدِم في نثر المقابسات، ولكن يَقف دون ذلك مجيء لفظ (خاصة) اسمًا منصوبًا دون الباء الجارة وفي معنى (فقط) أو (فحسب).

أما (فقط) فقد وردت في المعنى نفسه في قول أبي حيان: « **لما في البدن صلاح وفساد، فقط إذا اعتبرت أفعال الله وجدت القدرة في وزن الحكمة**» ص٢٥٦. والمعنى هنا تقييد للمعنى المطلَق في الجملة الاسمية المتقدمة من خلال التركيب الشرطي، وهو تقييد للمعنى المطلَق في الجملة الأولى فلا يقع إلا بوقوع مضمون القيد في الشرط. وتتكون هذه الكلمة المركبة من (الفاء) و(قط) وهي بمعنى فحسب (أو غير)، يقول

(*) في اللسان (مادة خصص)، والاسم الخصوصية (بفتح الخاء)، والخصوصية (بضمها)، والخصية والخاصة والخصيص، ويقال: خاص بَيِّن الخصوصية، وفعلت ذلك بك خصية وخاصة وخصوصية وخوصية، والخاصة: من تخصه لنفسك. وفي التهذيب: والخاصة الذي اختصصه لنفسك.

(١) جامع الدروس العربية ، ٣/ ٤٢ ، ٤٣ .

سيبويه: وقط كحسب وإنْ لم تقع في جميع مواقعها[1]. وهو اسم مبني، يخالف (حسب) في أن الأخير أشد تمكنًا، ومن ثمَّ فهو مُعْرَب. أما (قط) فهو غير متمكّن تمكُّن (حسب)؛ ولذا فالفاء ملازم له. وقد سبق أن أشرنا إلى أن معناه في النفي: ما رأيت مثله قط، هو الأبد الماضي. هذا إذا كانت بمعنى الدهر. أما المعنى المقصود هنا فهو كما قلنا (حسب) وهو الاكتفاء، كما قال سيبويه أيضًا[2]. ويتضح معنى الانفصال بهذا اللفظ للكلام السابق، ويكون ما بعدها قيدًا على الكلام المقطوع من تفسير ابن يعيش حيثُ قال: واشتقاق (قط) من قططت الشيء إذا قطعته، فأصلها لذلك التثقيل، وإنما خفّفتا (أي قط وقد) بحذف لاميهما، وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعمالها، وإنما لزمت هذه الأسماء الإضافة؛ لأنها واقعة موقع فعل الأمر، وفعل الأمر لا بد له من فاعل، ولم تكن هذه الأسماء مما يرفع فأضيفت إلى الفاعل، فإذا قلت: قدك وقطك، فكأنك قلت: اكتفِ واقطع، فالفاعل مضمَر[3]. ويبدو أن هذا التركب قد أفقد (قط) الاختصار بالماضي، كما يتضح من الاستعمال السابق.

* * *

البنية الممتدة من خلال المقيدات (التخصيص الدلالي)

سبق أن أشرنا إلى أن بنية الجملة الاسمية أو الفعلية الأساسية تتكون من عنصرين إسناديين، هما المسند والمسند إليه، ويربط بينهما علاقة معنوية يطلَق عليها في حال الجملة الاسمية (الإسناد الاسمي)، وفي حال الجملة الفعلية (الإسناد الفعلي). وتُعَدُّ هذه العلاقة القرينة المعنوية الكبرى التي تنبني عليها القرائن المعنوية الأخرى التي تتحقق من خلال امتداد الجملة. فالاستقلال التركيبي والكفاية الدلالية يتحققان مع الجملة الاسمية أو الفعلية في أبسط صورة لهما، غير أنه قد تحدث إضافة عناصر أخرى إلى العنصرين الأساسيين، ناشئة عن الحاجة إلى نقل معانٍ يقصر العنصران الأساسيان عن

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٦ .

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٨ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٢/ ١٣٠ .

أدائها، ويكون وجود هذه العاصر الإضافية (غير الإسنادية) غير مؤثّر مطلقًا في الاستقلال التركيبي أو الكفاية الدلالية للجملة الأساسية، وإنما يتعلّق في المقام الأول بالمعنى الذي يُراد إضافته إليها مما لا يلزم معه اجتماع هذه العناصر الإضافية في جملة واحدة، فقد تتضمَّن الجملة عنصرًا أو عنصرين أو ثلاثة، وقد تكون هذه العناصر متماثلة أو متغايرة. ولكنها تربط أبدًا بين المكونين الأساسيين من خلال مجموعة من العلاقات المعنوية التي يطلق عليها القرائن المعنوية أو المقيدات[1].

وسنعالج هنا بعض العناصر التي تقيد الفعل، وهي المفعول لأجله ويشكل مع الفعل أو يرتبط به من خلال علاقة الغائية، والحال ويرتبط من خلال علاقة الملابسة، والتمييز من خلال علاقة التفسير، ويجمع بينهما – كما يقول د. تمام حسان – علاقة سياقية كُبرى هي علاقة التخصيص، وإن شِئْتَ قلت: قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخصّ منها – كما ذكرنا[2]. وقد تكررت هذه المقيدات في نثر المقابسات على نحوٍ يؤكد أنها ظواهر تركيبية بارزة في لغة أبي حيان، ويكون درسها لإيضاح بنية هذه العناصر ووظائفها في ضوء آراء النحاة للوقوف على مدَى الاتّفاق أو المخالفة بين واقع لغوي متمثل في نصّ المقابسات وما ورد في كتب النحاة حول هذه الظواهر .

ويلاحظ أن كل نمط فيما يلي يختص ببنية مقيد بعينه، ويندرج تحت كل نمط مجموعة من الصور، أما هذه الأنماط المعالجة هنا فهي:

نمط ١: جملة فعلية + مفعول له (لأجله)

نمط ٢: جملة فعلية + حال (مفردة – جملة)

نمط ٣: جملة فعلية + تمييز

* * *

---

(١) انظر في تلك المفاهيم: د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها من ص١٩١: ٢٠٠. و د. محمد حماسة عبد اللطيف « في بناء الجملة العربية » ص ١٦٩ وما بعدها .

(٢) د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص١٩٤ .

نمط١: جملة فعلية + مفعول له (لأجله)

تتحقق خصوصية دلالة هذه الجملة من خلال العلاقة بين معنيين؛ معنى الحدث الأول الذي يدل عليه الفعل ومعنى الحدث الذي يدل عليه المصدر، فالأول وقوع عام والثاني وقوع مقيَّد للأول ومعلل، أو هو بيان سبب ملازم لما تَقَدَّم عليه، وهو كما قال سيبويه تفسير لما قبله لِمَ كان؟[1]. وعلى ذلك يندرج المفعول له تحت القرينة المعنوية الكبرى وهي التخصيص، إلا أنه ينفرد بقرينة معنوية أخص هي الغائية، وهي – كما يقول د. تمام حسان مقيدة للإسناد (يَقْصد الإسناد الفعلي وهو القرينة المعنوية الأساسية في الجملة الفعلية) الذي لولاها لكان أعم، وتكون أيضًا بسبب تقييدها هذا الإسناد دالة على جهة في فَهْم الحدث الذي يشير إليه الفعل[2].وقد اشترط النحاة فيه ثلاث شرائط، هي المصدرية ودلالة أو إبانة التعليل، والمشاركة مع الفعل (الاتحاد) في الوقت والفاعل، وقد تحققت هذه القيود في أمثلة أبي حيان، حيث قال: « **وردت أنفاسكم إليكم شفقة على مرؤتكم من عادة المتملقين، وصيانة لأعراضكم عن دنس المماذقين** » ص٣٧١. و« ... **أمسكت عنه وطويته إما هربًا من التطويل وإما خوفًا من القيل والقال**» ص١١١. و«... **ما شرعت في تحبير هذا الكلام.. إلا شغفًا بالعلم، لا ثقة ببلوغ الغاية**» ص٣٠٨. و«**لا تتمن الموت طلبًا للراحة فمما أنت مخنوق به**» ص٢٥٣. و«...**شمرته خوفًا من خبابة اللسان في الحكاية،... وإيثارًا للحياطة فيما يجب على الإنسان إذا نشر حديثًا**... » ص٢٥٩. فهذه المصادر (شفقة، صيانة، وهربًا، وخوفًا، وشغفًا، وطلبًا ... » مصادر منصوبة لأن العامل فيها أفعال من غير لفظها، وهي الأفعال التي قبلها، وقد ذُكِرت جميعها علة وعذرًا لوقوع الأفعال؛ ولذا فهي قيود دلالية تشير إلى الجهة في فَهم معاني الأفعال (الأحداث) السابقة، وقد اشُترط في هذه المصادر أن تكون دالة على أحداث لتبادلها أو لاشتراكها مع معاني الأفعال في الزمان وفي الفاعل، حيث تقع في زمن وقوع الأفعال، فإذا وجد المعنى الثاني وجد الأول،

---

(١) الكتاب ١/ ٣٦٧ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٦ .

وبالعكس فوجودهما علة ومعلول، فإذا زال الأول زال الثاني، وبناءً على ذلك لا تقع أدنى مخالفة بين المعنيين، في زمن وجودهما، أو في القائم المتَّصف بهما. ويترتب على فقد أي شرط من الشروط السابقة ارتداد التعليل إلى التعبير عنه بالحرف صراحةً لا تقديرًا؛ لأن هذا المصدر انتصب عند النحاة لأنه موقوع له؛ أي إن الأصل فيه أن يكون باللام (الدالة على العلة)، ويفسر ابن يعيش معنى العلة بقوله: والعلة معنًى يتضمنه ذلك الفعل، وإذا كان متضمنًا له صار كالجزء منه يقتضي وجوده وجوده. فإذا كان ذلك كذلك: فإذا فَعَل الفاعل هذا فقد فَعل ذاك[1]. ولذا كان وجوب مقارنة الثاني للأول في الوجود؛ إذ لا يجوز لعلة الفعل أن تخالف الفعل في زمانه. وتتضح - كذلك في شرح ابن يعيش لوجوب أن يكون المصدر المعلل حدثًا لا عينًا - دلالة أخرى هي الدفع حيث يرى أنه يدفع بالفعل الأول معنًى حاصل - خلافًا للطريق الأخرى التي يجتذب فيها الفعل بفعل آخر - يقول تفسيرًا لجملة: فعلت هذا حذر شرك، فالحذر معنًى حاصل يُتوصَّل بما قبله من الفعل إلى دفعه، والمصادر معان تحدث وتنقضي؛ فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة[2].

ولم يَرِد في نثر المقابسات سوى المفعول له المجرد عن الألف واللام والإضافة، وهو ما يؤيد أو يعزز انتصاب هذه المصادر بلا خلاف - من قبل أن الفعل لما تضمن المفعول له، ودل عليه، وكان موجودًا بوجوده أشبه المصدر الذي يكون من لفظ الفعل، كما يقول ابن يعيش، ويقصد بذلك المفعول المطلق، حيث ينصب المصدر المفعول (ضربًا) في (ضربت ضربًا) بالفعل من حيث أن الفعل كان متضمنًا ضروب المصادر ودالاً عليها، فكذلك نصبت المفعول له إذا اجتمع فيه الشرائط المذكورة[3].

ونشير أخيرًا إلى شرط مهم للمتأخرين محدد للمصدر، فليس كل صالحًا للوقوع مفعولاً له، ولكن المصدر المنصوب الذي يتضمن علة وقوع الفعل، كما يقول سيبويه؛ لأنه عذر لوقوع الأمر شرط مقيد لنوع المصدر، إذ لا تقوم المصادر كلها بهذه الوظيفة.

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٥٣ .

(٢) السابق ٢/ ٥٢ .

(٣) السابق ٢/ ٥٤ .

ولذا كان تقييد المصدر الدال على هذا المعنى، وهو المصدر القلبي، فإذا لم يَكُن المصدر قلبيًّا لم يجُز نصبه. وقد وردت المصادر المنصوبة على أنها مفعول له في نثر المقابسات من المصادر القلبية، أو كما يقول النحاة المتأخّرون من أفعال المقابسات الباطنة[1]؛ أي الدالة على حس أو إرادة مثل: (الشفقة، والحذر، والخوف، والطلب، والرغبة، والشغف، وغيرها)، وهي تخالف أفعال الجوارح الظاهرة، وهي: (القتال، والضرب، والقراءة، والكتابة، وغيرها)، التي تقصر عن أداء وظيفة التقييد بالتعليل؛ لزوال الوجود بين معنى المصدر ومعنى الفعل، ووقوع التعليل بالحدث والعين لذهاب معنى الغائية .

* * *

نمط٢: جملة + حال

ينقسم هذا النمط إلى صورتين أساسيتين هما: الحال المفردة والحال الجملة، غير أنهما لا يختلفان في علاقتهما بالعلاقة الأساسية في الجملة، أعني علاقة الإسناد الفعلي في الجملة الفعلية، والإسناد الاسمي في الجملة الاسمية؛ إذ تكون في كليهما تقييد إما لمعنى الفعل وإما لمضمون الجملة – فالمعنى المُسْتفَاد من الحال يلازِم معنى الفعل لزوم الملابسة أو الاقتران؛ فوجود معنى حدث الحال يقترن بوجود معنى الحدثية في الفعل. ويعني هذا أنها تفيد تخصيصًا له، فتندرج بذلك تحت هذه القرينة المعنوية الكبرى، غير أنها تنفرد بقرينة معنوية أخصّ هي الملابسة أو الاقتران التي تفصلها عن قرينة التفسير (في التمييز)، كما أنها تختص بأنها هي الفاعل أو المفعول في المعنى؛ لأنها وصف لهيئتهما، ولكنها تخالفهما بنية ووظيفة.

الصورة الأولى: جملة + حال مفردة (مشتقة)

وردت في قول أبي حيان: « **رضي أن يرحل عن هذه الدنيا حائرًا بائرًا** » ص٢٥٣. و« واختار **الحق معتقدًا، وآثر الخير مجتهدًا، ونال من ضرورات الطبيعة مقتصدًا...** »

(١) همع الهوامع ١/ ١٩٤. وأوضح المسالك لابن هشام ٢/ ٢٢٥ .

ص٢١٦. و«... **توجه إليه طاهرًا من كل دنس، عاريًا من كل فساد**» ص٢٥٧. و«**فيجول طالبًا لبقائها ناظرًا وباحثًا عن حقيقة ذلك، حائرًا إلى أن يبلُغ بفرط العناية** ... »ص١٦٦.

ويلاحَظ في هذه الأحوال أنها تفي بالشروط التي وضعها النحاة للحال، فهي وصف فضلة؛ أي أنها جميعها منصوبة لشبهها بالمفعول به أو المفعول فيه؛ أي إن النصب يرجع إلى أنها من قبيل نصب الظروف؛ لأن الحال يقع فيه الفعل، وهذا هو ظاهر كلام سيبويه، حيث قال: هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر، فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر[١]. وقد وصف الزمخشري هذه العلاقة بالخصوصية، حيث قال: ولها بالظرف شبه خاص[٢]، ويقول ابن يعيش شارحًا هذه الخصوصية: يعني أن الحال تشبه المفعول على سبيل العموم من الجهات التي ذكرناها (وهي من حيث أنها تجيء بعد تمام كلام واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلاً عليها) ولا تخصُّ مفعولاً دون مفعول، ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصًا ظرف الزمان، وذلك أنها تقدَّر بـ(في) كما يقدر الظرف بـ(في)، فإذا قلت: جاء زيد راكبًا، كان تقديره في حال الركوب... وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أن الزمان منقضٍ لا يبقى ويخلفه غيره[٣].

وتحقَّق فيها أيضًا شرطا الاشتقاق والانتقال، ويلزم توفر الشرط الأول؛ لأنها وصف والوصف يكون مشتقًا في الغالب (الأوصاف الواردة في الأمثلة أسماء فاعل من أفعال مجردة ومزيدة). أما الانتقال فلأنها ليست وصفًا دائمًا، بل تكون ملازمة للمتَّصف بها وقت وقوع الحدث، فإذا زال الحدث زال معه الوصف. وعدوم لزوم الوصف قيد مخرج للخبر؛ لأنّ الحال – وإن كان النحاة يعدونها خبرًا في المعنى – زائدة؛ لأنها لا تخرج عن كونها قيدًا دلاليًا للفعل محددًا لمعناه (الجهة). أما الخبر فهو وصف عمدة لازم غير زائد؛ لأنه يكوِّن مع المبتدأ علاقة الإسناد، وهي علاقة أساسية في الجملة الاسمية، أو هي أساس بنية الجملة الاسمية ولا يمكن أن تتكون من ركن واحد وقد وردت

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٢) المفصل ص٦١.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٥٥.

الحال أيضًا في تلك الأمثلة نكرة وصاحبها معرفة، وهو ما يتَّفق مع قواعد النحاة، وعلة وجوب تنكير الحال عن النحاة هي أنها خبر في المعنى، وأصل الخبر التنكير، فتكون الحال شبيهة بالخبر وصاحبها شبيه بالمبتدأ[1]. ولكنها ليست كالخبر مطلقًا، بل هو خبر وقع فيه الأمر، وهو تقييد لمعنى هذا الخبر، أو لأنه محكوم عليه، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على النكرة لا يفيد غالبًا[2]. وقد فَسَّر سيبويه تلك المخالفة بين الحال وصاحبها من جهة التعريف والتنكير لإزالة التباسها بالصفة التي هي وصف صالح للنكرة والمعرفة معًا، يقول: وألزموا (العرب) صفة النكرة النكرة كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها[3]. ويعني ذلك أن الحال تشبه الصفة في التنكير، إلا أن الصفة تأتي على جهة الاتفاق؛ أي إن موصوفها يكون نكرة أيضًا. أما الحال فتأتي على جهة المخالفة؛ أي إن موصوفها يكون معرفة. وهنا تقع المفارقة بينهما فإذا جاء صاحبها نكرة تقدمت عليه حتى لا تلتبس بالصفة – كما يقول النحاة. ويقول أيضًا: واعلم أن ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالاً يَنتصب انتصاب النكرة... ولكن ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة (كما جاز حالاً للمعرفة). ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً، كما تكون النكرة فتلتبس بالنكرة[4].

وهكذا تفارق الحال الصفة في معنى المخالفة، فتكون نكرة بعد معرفة (هي صاحبها) وما ورد منها معرفًا أول بالنكرة؛ إذ لا تشكل الأمثلة المفردة القاعدة، بل تكون القاعدة من الأمثلة الغالبة القياسية، وتؤول الأمثلة الشاذة أو الخارجة عنها ولا يُقاس عليها. وأخيرًا يفصل الحال عن الخبر والوصف من جهة الدلالة التي تتحقق مع وقوع الحال؛ إذ لا تكون دالة على معنى التوضيح أو البيان أو التوكيد لأمر معروف، حيث يُبْنَى الخبر على معرفة فيكون وصفًا لها، ويُبْنَى الصفة على متقدم قد عُرِفَ من قِبل

(١) همع الهوامع للسيوطي ١/ ٢٤٠ .

(٢) شرح التصريح للأزهري ١/ ٣٧٥ .

(٣) الكتاب ٢/ ١١٣ .

(٤) السابق ٢/ ١١٣، ١١٤ .

(الموصوف). أما الحال فليست كذلك، أو كما يقول سيبويه: فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئًا بعينه قد عرفه المخاطب من قبل[1]. ويلاحظ في أمثلة أبي حيان أيضًا تكرار الحال في بعضها، وهو جائز عند النحاة؛ لأنه ما دامت الحال تشبه الخبر – كما قلنا – لأنها حكم على صاحبها، وتشبه النعت؛ لأنها وصف لصاحبها في المعنى، وكان تعدد الخبر والنعت جائزًا، فإنّ تعدد الحال جائزًا أيضًا، غير أنه يشترط في ذلك التعدد عدم الاقتران بعاطف، وهو ما وَرَدَ لدى أبي حيان على هذا الشرط حيث قال: « **طاهرًا ... عاريًا ...** ». و« **طالبًا ... ناظرًا** ». و« **متوقفًا ... متنزهًا، ساليًا مستمرًا ...** » ص١٠٦. بشرط عدم تضاد الأحوال، فإذا تضادت لم يجُز ذلك كما قال ابن يعيش[2]، وقد وردت الأحوال المختلفة في المعنى (المتضادة)، لكل منها عامل مستقلّ، وعطفت على بعضها بالواو: « **... قد افترقوا مجتمعين، واجتمعوا مفترقين، واختلفوا مؤتلفين، وائتلفوا مختلفين** » ص١٤٢. بخلاف الاتفاق في المعنى في قوله: « **فارقناها اغتناء عنها مستريحين منها ...** » ص١٦٧. فيكون في إثبات زيادة في غير موسعها، يقول ابن مالك: يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها، واتحاد صاحبها أو تعدده؛ بجمع وتفريق، ولا تكون لغير الأقرب إلا لمانع[3]. ويقول أيضًا: « ... لا لأنه نفى عنه الثاني والثالث فصاعدًا » ص٣٦٦. **فصاعدًا**: عند النحاة منصوب بفعل مضمر، حيث يكون معنى الجملة (نفي الشيء صاعدًا)، وقد حُذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفًا لكثرة الاستعمال[4].

ونتوقف مع الحال المفردة عند الحال المصدر التي تَكَرَّرت في نثر المقابسات، حيث قال أبو حيان: « **فيتعرض السهر نفورًا من الشقاء وتحسرًا على ما يكاد يقرب من الخير** » ص٢٧٦. و« **فارقناه اغتناء** » ص١٦٧. و« **اشتاقت النفس وتلبست بصورته وجدانًا منها للمبتدأ، ونزاعًا نحو الأول، واستشعارًا للسكون معه** » ص٢١٤. و« **يميل إلى البهت شرادًا على الحق وذهابًا مع العنت** » ص٢٣١ .

---

(١) السابق ٢/ ١١٤ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٥٦ .

(٣) التسهيل ص١١١ .

(٤) شرح المفصل ٢/ ٦٨ .

فالمصادر (نفورًا، وتحسُّرًا، واغتناءً، ووجدانًا، ونزاعًا، واستشعارًا، وشرادًا، وذهابًا) مصادر منصوبة على الحالية كما يُفْهَم من كلام سيبويه حيث قال في (باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب؛ لأنه موقوع فيه الأمر)، وذلك قولك: قتلته صبرًا ولقيته فجاءة ومفاجأة.. وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضَع هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً[1].

ويعني ذلك أنها أحوال؛ لأنها وقع فيها الأمر، غير أنه يؤول بالفاعل؛ لأن الحال وصف في الأصل، والوصف مشتق، ويتوقف قبول هذه المصادر أحوالاً على تأويلها بالمشتق فتكون (نافرًا، متحسرًا، مغتنيًا، واجدًا، نازعًا ...). غير أنه قيد هذا التأويل حيث أجازه مع بعض المصادر ولم يُجز في بعضها الآخر حيث لا تقيم التأويل. وهو ما عبر السيرافي عنه بقوله: وليس ذلك بقياس مطرد؛ لأنه شيء وُضع في موضع غيره[2].
وقد ورد المثال الذي دار عليه خلاف النحاة في كلام أبي حيان إذ قال: « **والعقل الثاني أيضًا يدركها بغتة** » ص٣٣٣. فنصب (بغتة) عند سيبويه والجمهور، كما بينا على الحال، والتقدير: يدركها مباغتًا. ولكن كثرة مجيء الحال مصدرًا نكرة لا يسوغ القياس عليه؛ لمجيئه على خلاف الأصل. وعلة ذلك أنه لا دلالة فيه على صاحب المعنى. أما الأخفش والمبرد فقد ذهبا إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير حينئذ يكون: يدركها يبغت بغتة، فـ(يبغت) عندهما هو الحال لا (بغتة). وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدر كما ذهبا إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور (وهو أدرك) لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: زيد طلع بغتة، زيد بغت بغتة؛ فيؤولون (طلع) يبغت، وينصبون به (بغتة)[3]. وأغلب ما وَرَد من الأحوال كما وضح من الأمثلة يدخل ضمن ما أُطلق عليه النحاة الحال المؤسسة أو المبنية التي تُذْكَر للتبيين والتوضيح وهي التي لا يُستَفاد معناها بدونها، يقول أبو حيان أيضًا: « **ولا نكص على عقبيه متحيِّرًا، ولا بقي منكما مبهورًا** » ص١٩٩ . وهي أيضًا مقصورة لذاتها، حقيقية؛

---

(١)الكتاب ١/ ٣٧٠ .

(٢) هامش الكتاب ، الصفحة السابقة .

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٦٣٢ . وهمع الهوامع ١/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

أي تبين هيئة صاحبها؛ مثل: « **فوجده حصيفًا محصلاً** » ص ١٣١ .

والفعل (وجد) هنا متعدٍّ على مفعول واحد، وليس من أفعال اليقين، وهو ما وصفه النحاة بالفعل الدال على وجدان الضالة، ومثله الحال المصدر؛ مثل قول أبي حيان: « ... **حزنت طباعًا... وفرحت خِداعًا** » ص٢٩٥ .وإن كان التأويل على غير الحال أولى وأظهر في أمثلة مثل: « **فأتيت بها على وجهها قصدًا لتكثير الفائدة، وأخذًا بجماع الحزم** » ص٣٠١. حيث يجوز النصب على تأويل المصدر بالمشتق، فيكون التقدير: قاصدًا، وآخذًا، ويجوز أن تكون عِلَّة الفعل على معنى من أجل قصد، وأخذ، ويجوز أن يكون النصب على المصدرية؛ أي قصد قصدًا، وأخذ أخذًا، ويكون العامل فيهما ويكون العامل فيهما محذوف على مذهب الأخفش والمبرد، أو الفعل المذكور على مذهب الكوفيين، وقد ورد معرفة مؤولة بالنكرة في قوله: « **والعقل وحده لا يموت** » ص٣٣٤ .

الصورة الثانية: جملة فعلية + حال جملة

تتكون هذه الصورة من جملتين؛ الأولى الجملة الفعلية الأساسية، والثانية جملة الحال، وهي مبنية على الجملة الأولى ولا تشكل جزءًا مستقلاً، بل تتعلق بما قبلها (أي الجملة الأساسية) زمنًا وجهة؛ لأنها تدور في زمن الجملة الأساسية حيث لا يجوز أن يختلف زمن جملة الحال عن زمن الجملة الأساسية، كما أن جملة الحال تبين جهة معنى الفعل الأساسي؛ ولذا فهي تتعلق به ولا تصح بالانفصال عنه، وهو ما يُفْهَم من قول النحاة: إنه إذا وقعت الجملة حالاً فلا بد فيها مما يعلِّقها بما قبلها ويربطها به؛ لئلا يُتوهم أنها مستأنفة. ومعنى الاستئناف هنا الاستقلال عن الجملة الأولى من جهة المعنى؛ ولذا أُوِّلت الحال الجملة سواء أكانت اسمية أو فعلية بالمفرد؛ لأنه الأصل، واشترط فيها أن تكون خبرية، وغير مصدَّرة بعلامة استقبال ومشتملة على رابط يربطها بصاحب الحال، ويكون هذا الرابط إما الضمير وحده وإما الواو فقط، وإما الواو والضمير معًا[1].

الشكل الأول: جملة + حال جملة فعلية

وقد ورد في قول أبي حيان: « **وعاد إلى بيته على وله شديد، لاينطق بحرف ولا**

---

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٦٥٥. وشرح الأشموني ٢/ ٥٦٧ .

يتعلَّق بأمر ... » ص٢٢٨. و« **وسقط في مستوى البلاء والفناء لا يَرْتَجي لدائه برء...** » ص٣٧٨. و« **فوجده حصيسًا، يتقد فهمًا، وينتقد أفهامًا ...** » ص١٣١. و« **يقول يومًا وقد أبصر حمارًا يمشي، ليتني كنت الحمار** » ص٢١٨ .

ويلاحَظ هنا ابتداء أن الأفعال كلها في صيغة المضارع ما عدا المثال الأخير، وقد جاز أن يقوم الفعل عند النحاة كما يتَّضح لنا باتفاق – مقام اسم الفعل في هذا الباب ؛ لذا كان في معناه، وكنت إنما تريد به الحال المصاحبة للفعل. ولم تأتِ الواو مع المضارع المثبت أو النفي (يتقد، ينتقد، لا ينطق، لا يرتجي)، وهو ما يتفق مع شرط النحاة في هذه الحال، يقول الزمخشري: فإنْ كان مضارعًا لم يَخْلُ من أن يكون مثبتًا أو منفيًا، فالمثبت بغير واو، وقد جاء في المنفي الأمران، وكذلك في الماضي ولا بد معه من (قد) ظاهرة أو مقدرة[1]. وقد وردت في مثال أبي حيان الواو مع قد ظاهرة وبعدها ماض .

ويكون الضمير هو الرابط الوحيد مع المضارع المثبت أو المنفي؛ لأنّ الاتفاق في الضمير يعني ضرورة عودة الوصف إلى الفاعل أو المفعول في الجملة السابقة. فلا ينفصل عنها؛ لأن جملة الحال مركبة عليها.ويكون في إثبات الواو الدلالة على الابتداء أو الاستئناف بغير الضم، وذلك بوقوع حدث الفعل الأول في زمن، ويعقبه وقوع حدث الفعل الثاني في زمن تال له. فيكون في ذلك زوال للتعلُّق وإثبات الانفصال. أما جواز وقوع الفعل الماضي حالاً برغم عدم دلالته عليه، فقد جاز لمجيء (قد) معه؛ لأن (قد) تقربه من الحال. والواو هنا اختيارية حيثُ يقول ابن يعيش: واعلم أن الفعل الماضي إذا اقترن به قد، والمضارع إذا دخل عليه نافٍ، ووقع كل واحد منهما حالاً كنت مخيرًا في الإتيان بالواو وتركها[2]. ويُضاف إلى ذلك أنه بدخول (قد) أشبه الجملة الاسمية من حيث أن الجزء الأول من الجملة ليس فعلاً، وكذلك الفعل المضارع إذا دخل عليه النافي. وقد تكون هذه الواو لتقوية الربط بين الجملتين[3]؛ لأن الضمير كان وحده كافيًا للربط بين الفعلين، وهو ما يفسِّر ذكره اختيارًا، ويلزم مع وقوعه نسبة معنى إليه.

---

(١) الزمخشري: المفصل ص ٦٤ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٦٧ .

(٣) رصف المباني للمالقي ص٤١٧. والجني الداني للمرادي ص١٦٤.

قد ورد في قول أبي حيان: « **فمن يصرخك وأنت الموبق لنفسك ...** » ص٣٧٠ . و« **هذا الوزير الأكبر وهو متحير. وهذا القاضي وهو متفكر ...** » ص١٣١ ، ١٣٢. يلاحَظ هنا في الجملة الأولى تعلق جملة اسمية بجملة فعلية، وفي الجملة الثانية تعلق جملة اسمية بأخرى اسمية، والربط بينهما حرفي وهو الواو، وقد قدر سيبويه والأقدمون معنى هذه الواو بـ(إذ)، ولا يريدون أنها بمعناها[*]، فهي وما بعدها قيد للكلام السابق، فيكون وقوعهما على جهة الاقتران، وليس التعاقب الذي ينشأ معه معنى الفصل، وهو يخالف ما ذهب إليه الجرجاني حين علل دخول الواو على الجملة الحالية بأنه يستأنف بها خبرًا ولا يقصد ضمها إلى الفعل الأول[١].

بينما ذهب جمهور النحاة إلى معنى التعليق، ولم يكن تقدير سيبويه لها بـ (إذ) إلا لمخالفة الابتداء مطلقًا، فإنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن (إذ) كذلك، يقول السيوطي: فإنْ فُقِدت قُدِّرت في الأصح وليست الواو عاطفة ولا أصلها العطف في الأصح. ويضيف أن اجتماعهما في اسمية وذات لبس أكثر من الضمير فقط، وقيل: حتم، وقد تخلو عنهما فيقدر، وقال ابن جني: الواو أصلاً وتجب في مضارع بعد قيل، وبلم الواو، وفي ماضٍ مثبت متصرف عارٍ من الضمير (قد) وكذا معه[٢].

وهكذا فإننا نجد أنّ أغلب النحاة يوجبون تصدُّر الجملة الاسمية الحالية بالواو، وسواء وجد الضمير العائد مع صاحب الحال أم لم يوجد، وضعف عندهم تجرد الجملة من الواو (كالفراء والمبرد والزمخشري وابن هشام)[٣]. أما الجرجاني فقد غلب اقتران جملة الحال الاسمية بالواو، كما أشرنا، مؤيدًا الكسائي في جواز وقوع الجملة الاسمية

(*) لا يعني تسميتها بواو الابتداء إذن سوى أنها تقع أول جملة جديدة، ولكنها تابعة لها دلاليًا على جهة التعليق، والدليل على ذلك تقديرها بـ(إذ) الذي هو ظرف يعلل الكلام السابق ومبني عليه .

(١) دلائل الإعجاز ص١٥٧ ، ١٥٨ .

(٢) همع الهوامع ١/ ٢٤٥ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٧٢. والمقتضب للمبرد ٤/ ١٢٥. والمفصل ص٦٤. ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٥ .

حالية غير مقرونة بالواو[1]. وهو ما يُفْهَم من كلام ابن يعيش أيضًا حيث قال ردًا على الإلزام لدى الزمخشري: وليس الأمر كذلك إنما يلزم أن تأتي بما يعلّق الجملة الثانية بالأولى؛ لن الجملة كلامٌ مستقلّ... فإذا وقعت الجملة حالاً فلا بد فيها مما يعلقها بما قبلها، ويربطها به لئلا يتوهم أنها مستأنفة، وذلك يكون بأحد أمرين إما الواو ، وإما ضمير يَعود منها إلى ما قبلها[2].

ونفهم من ذلك أن الواو لا تكون جملة مستأنفة ، بل يظل التعليق قائمًا بوجودها أو عدم وجودها، وهو ما يخالف في وضوح رأي الجرجاني؛ إذ جعلها للاستئناف، ففصل بين الجملتين، وهو وجه يخرج الحال عن وظيفتها الجوهرية في كونها في الأصل (حال الإفراد) قيد يلابس معنى الفعل، أو هو قيد يبين معنى الفعل على جهة الملابسة للهيئات. ويكون الفيصل في تحديد الجمل التي وقع الخلاف بين النحاة حول تحديد موقعها ووظيفتها في إمكان إثبات معنى التعلُّق سواء وجدت الواو أو لم توجد فتدرج ضمن جمل الحال بناءً ووظيفة، وتكون الجمل التي يصعب أن يثبت فيها معنى الضم أو التعلق أدخل في جمل العطف منها في الحالية، ويكون معنى الواو أن وجدت الواو العطف؛ أي إن تكون عاطف على الأغلب، وإن لم توجد، فيكون العطف فيها ضمنيًّا، ويكون الاستقلال قائمًا لانفصال دلالة الجملتين وإمكان قيام كل منها بذاتها، وهو ما يفهم صراحة من كلام ابن يعيش حيث رفض الاحتكام إلى اللفظ (لزوم وجود الواو أو عدم وجودها) وآثر الاعتماد على المعنى، فقد أوجب تعلُّق الجملة الثانية بالجملة الأولى؛ لأن الجملة كلام مستقلٌ بنفسه مفيدٌ لمعناه. ويكون شرط وقوع الجملة حالاً هو التعلق؛ أي لا بد أن يكون فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها لئلا يتوهم أنها مستأنفة؛ أي حتى لا يُظن الانفصال بينهما تركيبيًّا ودلاليًّا، دون تمييز بينهما لأن استقلال جملة الحال تركيبيًّا لا يعني عدم تضمُّن الجملة الأولى لها، وإنما هي داخلة في زمنها ودلالتها، وهو ما نفهمه من خصوصية الحال (مفردة أو جملة) بقيد التعلق.

---

(1) الرضي: شرح الكافية ١/ ١٠٥ .

(2) شرح المفصل ٢/ ٦٦ .

ونقصد هنا التمييز الذي يشكل قيدًا على معنى الفعل؛ لوقوع علاقة معنوية بينهما يُطْلَق عليها علاقة التفسير أو التبيين، فهي تبين جهة وقوع الفعل، وهو عنصر إسنادي – كما قلنا – إي إن وجوده لا يُعْتَمد عليه في سلامة المبنى، وإنما في تحقيق معنًى إضافي إلى الكلام التام المستقلّ. وهو ما قُصد بمصطلح فضلة، هذا المعنى كما يقول الزمخشري: هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته[1]، بمعنى تخصيص عموم الخبر في معنًى بعينه دون بقية المعاني المُحْتَمَلة مع دلالة الحدث على معان مُطْلَقَة، ويفسر ابن يعيش ذلك؛ إذ يقول: وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا، فيتردد المخاطَب فيها، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينًا للغرض، وكذلك سُمِّي تمييزًا وتفسيرًا[2]. وقد قَسَّم النحاة تمييز النسبة وهو ما كان مفسِّرًا لجملة مبهَمَة النسبة؛ أي تكون نسبة معنى الحدث إلى الفاعل أو المفعول أو غيرهما مبهمة تحتمل أشياء كثيرة، فيقع القصد به على احتمال واحد بعينه وهو المحول، أما غير المحول فهو ما كان غير محول عن شيء، وكلاهما قيد الفعل؛ إذ يتعلقان به من خلال علاقة معنوية خاصة، وما دام هذا العنصر يقيد عموم معنى الحدث في الفعل، فهو إذن تفسير يزيل الإبهام، وهو أيضًا تخصيص يزيل العموم، فترتبط الحاجة إليه بقصد المتكلم، وإلا تَرَك المخاطَب في لبس لا يقدَر على الوقوف المعني المراد من بين المعاني التي يتيحها الفعل، ويكون في عدم القدرة على الفصل أو التمييز قصور في تحقيق الغرض الأساسي من الكلام؛ أعني تحقيق التواصل اللغوي .

وقد ورد هذا النمط في قول أبي حيان: « **ولولا هذه اللطائف ... لكانت الصدور تتقرح بأسًا، والعقول تتحير يأسًا، والأرواح تزهق كمدًا، الأكباد تتفتت صمدًا ...** » ص٣٢٧. وقوله: « **يتقد فهمًا، وينتقد أفهامًا** ». وقوله: « **ومما يزيدك استبانة أن معنى الملك يستحيل في هذا الكلام** » ص١٨١. والنكرات: « بأسًا، ويأسًا، وكمدًا، وصمدًا،

---

(١) الزمخشري : المفصل ص ٦٥ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٧٠.

وفهمًا ... ». كلها منصوبة لأنها تميز ملحوظ، وقد جاء على اشتراط البصريين في تنكير التمييز، ولم يتعدد، ولا يجوز إسناد هذه النكرات إلى الأفعال إلا على سبيل المجاز، ومن ثمَّ تكون مشبهة بالمنقول على الأرجح؛ لأنها تزيل الإبهام من عموم الأفعال السابقة وتخصها بالمعاني التي يحملها التمييز، ويكون في تقدير إمكان دخول من على هذه النكرات إزالة اللبس من الاشتباه بالحال، كما يقول ابن يعيش: ربما التبس فيه: « في هذا الموضع التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه التمييز[1]. ويتضح هنا شدة العلاقة المعنوية بين هذه النكرات وبين الأفعال من جهة وبينها وبين مجموع الفاعل من جهة أخرى؛ إذ إننا حين نقول: تتحير العقول يأسًا، فالمعنى في (يأس) قد قيد نسبة الفعل إلى فاعله (نسبة الإسناد) بقيد البيان أو التفسير حيثُ فَسَّر وجه التحيُّر، بتخصيص دلالة العموم فيه؛ إذ يكون التحيُّر عامًّا لوجوه كثيرة، ولكن التحير هنا في وجهٍ واحد هو اليأس، وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين النكرات والأفعال في الأمثلة الأخرى.

ولا يمكن أن نغفل هنا الخلاف حول هذا القسم (تمييز الجملة أو ما ينتصب بعد تمام الكلام أو تمييز النسبة أو تمييز الملحوظ)، حيثُ أُوِّلت كل أمثلة التحول أو غير التحول إلى فاعل أو مفعول إما حقيقةً أو مجازًا، وأنكره أبو حيان وجعله من تمييز المفرد[2]. ويبدو أن كثرة التأويل للأمثلة التي جاءت مخالفة لشرط الاشتقاق في الحال (وهي الأسماء والمصادر) قد أضعف هذا الشرط لدى النحاة، وجعلهم يرون إمكانية نصب أمثلة هذا القسم على الحال لدلالته على هيئة وعلى التمييز لصلاحية من، ويجوز حينئذٍ إظهار (من) وهو الأجود رفعًا لتوهُّم الحالية. ووجه الحالية في رأيي وجه ضعيف؛ لأن تحول الجمل ينتج جملاً غير مقبولة إلا على المجاز كما قلت: « مثل : يتقرح بأس الصدور ». كما أنه في إكراه الأمثلة غير المحولة على التحول إزالة معنى التخصيص بوقوع هذه النكرات في علاقة إسناد مع الأفعال فتزداد إبهامًا فوق إبهام .

---

(١) ابن يعيش ٢/ ٧٣ .

(٢) السيوطي : همع الهوامع ١/ ٢٥١ .

انظر الخلاف أيضًا حول ناصب الجملة، وإن كان سيبويه وجمهور النحاة على أن الناصب ما في الجملة من فعل وشبهه لوجود ما أصل العمل له .

الفصل الثالث

ظواهر تركيبية
خاصة بالجملة الفعلية المحولة

ظواهر تركيبية خاصة بالجملة الفعلية المحولة

يقصد بالتحويل هنا الانتقال في بنية هذه الجملة ومعناها، غير أنه يجب هنا أن نشير على اختلاف مفهوم الانتقال لدى القدماء عنه لدى اللغويين المحدَثين. فالجمل التي تتشكل من كان وأخواتها هي في نظر القدماء جمل اسمية بحسب البنية الأصلية، ولكنها تناظر الجمل الفعلية من جهة الإعراب مع اختلاف يؤكد صلة الإعراب بالمعنى. وهو ما نفهمه من كلام سيبوية حيث نجده في موضع يجعل أسماءها بمنزلة الابتداء، فيقول: وما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقًا... لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده[1]. ويجعل هذه الجملة بمنزلة الجملة الفعلية، فيسمِّي اسمها فاعلاً وخبرها مفعولاً، ويعني ذلك ضمنيًّا دلالة الجملة – على الأقل – على زمن من خلال هذه الأفعال؛ إذ إنه الخاصية الجوهرية فيها، غير أنه يختلف عن الفعل في أنه لشيء واحد، يقول في موضع آخر: هذا باب الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد. فمن ثمَّ ذكر على حِدَّته ولم يذكر مع الأول[2].

ويعني ذلك اتفاق فاعل ومفعول هذه الأفعال في المعنى؛ إذ إنّ المبتدأ والخبر هو هو في المعنى وليس الأمر كذلك بالنسبة للفاعل والمفعول، حيث يجب اختلافهما في المعنى، كما أن العلاقة التي تربط بين المبتدأ والخبر علاقة إسناد، وذلك بوقوعهما متلازمين؛ أي وجوب حاجة المبتدأ إلى خبر والخبر إلى مبتدأ، ولا توجد مثل هذه العلاقة بين الفاعل والمفعول، ولا تتجدد علاقتهما إلا بالفعل الذي أوجد صلة بينهما، فإذا زال الفعل زالت الصلة بينهما، بخلاف جملة كان وأخواتها، فلا تزال الصلة بين المبتدأ والخبر بزوال (كان) أو يستغنى عن الخبر معها أو بدونها، وكان إدخال كان عليها لتجعل ذلك فيما مضى – كما يقول سيبويه، أو لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى وليس بفعل وصل منه إلى غيرك كما يقول المبرد[3].

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ٢٣ .

(٢) السابق ١/ ٤٥ .

(٣) المبرد : المقتضب ٣/ ٩٧ .

وتعني إضافة المبرد أنها ليست أفعالاً حقيقية؛ لأنها تؤدّي وظيفتها في التعدية، وهي نقل عمل الفعل من الفاعل إلى المفعول، بل إنه قد ذهب إلى أبعد من ذلك في مفارقتها للأفعال الحقيقية بقوله: ولكنها في وزن الأفعال، ودخلت لمعانٍ على الابتداء والخبر[1]. وعلى ذلك يكون النحاة القدامى قد حددوا في وضوح خصائص هذه الأفعال (في الأصل) من خلال وظيفتها، فهي تشبه الأفعال الحقيقية من جهة عملها الرفع والنصب وإدخال الزمن والجهة على الابتداء والخبر، وتفارقها في أن فاعلها ومفعولها لشيء واحد كما يقول سيبويه، وفي تجردها من الدلالة على الحدث (أو المعنى) بعد أن كانت في الأصل تدل عليهما معًا. وكذلك في نقصانها، وهو ما نتج عن تجردها من دلالة الحدث، فحين خلع عنها لزمها الخبر كأنه جُعل عِوضًا فيما خلع عنها، وهو وجه من أوجه الخلاف بين النحاة حول تفسير مفهوم النقصان. ولا أرجح هذا التفسير، بل أميل إلى رأي الرضي كما سيأتي مفصّلاً فيما بعد. والأفعال الحقيقية لا تلتزم ذلك حيثُ يمكن أن يكون كلام؛ أي تتكون جملة مستقلة مفيدة، بمرفوعها وحده. أما هذه الأفعال فإنها ما لم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يَكُن كلامًا[2].

ولما كان التشبيه والتنظير بين التراكيب نهجًا مطردًا لدى النحاة العرب في بيان العمل الإعرابي أو الوظائف الدلالية والتركيبية، فقد شبهت كان وأخواتها بالأفعال في العمل والدلالة على الزمن بوجهٍ عام، وخالفتها في أوجهٍ؛ أبرزها النقصان، وشبهت بها أيضًا كاد وأخواتها، وإنْ كان الشبه هنا أعمق؛ لأنها توافقها في الدخول على الجملة الاسمية والإعراب وتجرُّدها من الدلالة على الحَدَث المستقل، وليست معانيها إلا لبيان جهة وقوع الحدث في الجملة الأساسية، وكذلك في النقصان؛ إذ لا تستغني هذه الأفعال غير الحقيقية أيضًا عن الخبر، وهو رأي الرضي، حيث قال: إنما سمِّيت ناقصة؛ لأنها لا يتم بالمرفوع بها كلامًا، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ... وما قاله بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء[3].

---

(١) السابق ٣/ ١٨٩ .

(٢) الزمخشري: المفصل ص ٢٦٣ .

(٣) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٩٠ .

ويرجع ترجيحنا لهذا الرأي على أن تحليل الجمل التي تُستَخدم فيها كان سواء في الإثبات أو النفي داخل تراكيب تدل على أزمنة مركبة يحس فيها بوضوح وجود الكينونة وكأن في إثباتها أو نفيها دلالة على أمر ثابت واقع أو وقع أو سيقع لا محالة ليس للمخاطب أن يشك فيه أو يتوهَّم فيه عدم الحدوث، ويُفْهَم ذلك من تعليل الرضي لرفضه النقصان بمعنى التجرد من الحدث، حيث يقول: لأن كان في نحو: كان زيد قائمًا، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي حصوله، فجيء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مرَّ في بابه مع فائدة أخرى ههنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المفيد[١].

وهكذا تكون دلالة الكينونة فيها إما كينونة عامة كما في كان، وإما كينونة خاصة كما في أمسى وأضحى وظل وبات، وإما كينونة مستمرة كما في ما زال وما انفك وما برح ... ويبدوا أن المحدَثين قد آثروا تجريد هذه الأفعال من معنى الحَدَث فيها، وهو الاتجاه الذي غلَّبه المبرد وابن السراج والزمخشري وابن يعيش بجعلها ليست أفعالاً حقيقية. ولكنها في وزن الأفعال كما قلنا، أو هي أفعال عبارة، كما يقول ابن يعيش؛ أي أفعال لفظية لا حقيقية، وذلك دون أدنى خلاف بينهم حول مفهوم النسخ. حيث كان في ترجيحهم تجرد هذه الأفعال من المعنى (الحدث) إشارة ضمنية إلى أنه هو المقصود بالنقصان، وإنْ لم يَكن التمييز بين مفهومي النقصان ظاهرًا كما كانت الحال لدى القدماء. وقد قسمت هذه الأفعال من حيث علاقتها بالجملة دلاليًا. ومن جهة الزمن، إلى أفعال دالة على زمن وأخرى دالة على كيفية الحدث[٢].

ويبقى هذا التقسيم على المعنى الذي انفرد به الرضي في إصرار على احتفاظها بدلالتها الأصلية، برغم وصفها بالنقصان، وهو الاتجاه الذي نؤيده، وستثبت التحليلات

---

(١) السابق ٢/ ٢٩٠ .

(٢) د. عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص١٧٩ .

انظر التقسيم المفصل لهذه الأفعال من ص ١٧٩ : ١٨٢ .

التالية لوظائف هذه الأفعال في سياقاتها المختلفة رجاحة هذا الاتجاه، وإن كُنَّا نرى عدم انفصاله عن دلالتها على الجهة في الوقت ذاته، وهو اتجاه – فيما يبدو لي – يغاير إلى حدٍّ ما ما ذهب إليه د. تمام حسان حين عدَّها غير أفعال، بل إن النواسخ جميعها أدوات، وأن بعضها محول عن الفعلية، وأن هذا البعض لا يزال يحتفظ بصورته بين الأفعال التامة؛ نحو: كان ودام وبرح إلى آخر ما هنالك، وأنه حين أصبح بين النواسخ زال عنه معنى الحدث وهو سمة التمام فاتَّخذ بدلاً عنه في بعض الحالات معنى آخر من معاني الجهة. واكتفى في بعضه بمعنى الزمن دون غيره[1].

وقد استشهد على ذلك بنص ابن جني في اللمع، وهل خرج ابن جني عن ما قاله المبرد وابن السراج والزمخشري وغيرهم من حصر النقصان في التجرد من الحدث وإبعاد شبهها بالأفعال من هذه الجهة؛ ليزول معه تشبيه المبتدأ بالفاعل وتشبيه الخبر بالمفعول، على نحو ما ذهب إليه سيبويه، وربما كان تشبيهًا بأفعال القلوب وإنْ كانت الأخيرة أخص منها، كما يرى ابن يعيش أدعى إلى توجيه النقصان على معنى عدم الاستغناء عن الخبر، وهو المفهوم من قوله: فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر وتعلُّقهما بالخبر[2]. وهل النقصان في هذه الأفعال من معنى الحدث وعَدَم تَصَرُّف بعضها ونقص تصرف بعضها الآخر أدلة كافية على اعتبارها أدوات، فما هي الحروف التي تتصرف تصرفًا جزئيًّا، وهل كل الحروف على جهة، وهل تدل كل الحروف على معنى الزمن، وهل تؤثر كل الحروف فيما يليها إعرابيًّا، وأخيرًا هل في دخول حروف مثل (ما، لم، قد) عليها دليل على أنها أفعال أم أنها أدوات؟!! فضلاً عن عدم تخصيص هذه الأدوات، فربما قصد بها أدوات الزمن والجهة، وليس معنى النسخ عنده إلا إشراب الجملة الاسمية معنى الزمن خالصًا من دون الحدث[3]. وذلك تقييد آخر لمفهوم النسخ، ولكنه يَضُمّ إلى ما سبق قوله التغيير الإعرابي الذي تُحْدِثه هذه الأفعال، ولكنه – على كل حال – رجح ميل بعض النحاة كالمبرد وابن الأنباري والزجاجي وابن مضاء إلى اعتبار هذه النواسخ أدوات معللاً

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٢٨ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٧/ ٨٩.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٣٠.

ذلك بأنها لا تدل على حدثية، كما أن بعضها ليس على صيغة فعلية معينة كليس، ولا تتصرف على صيغ أخرى، وأنها ندخل على الأفعال كما تدخل الأدوات، فتقول: كان يفعل وأمسى يفعل ...، وذلك شبيه بدخول الأدوات الأصلية على الأفعال في نحو: سوف يفعل وقد يفعل ... مع فارق واحد هو أن الفصل جائز في الحالة الأولى وغير جائز في الثانية، وهذا أمر يعود إلى طبيعة التضامّ بين الكلمتين[1].

فإذا أضفنا هذا الفارق إلى الفروق الأخرى التي تدل عليها مجموعة الأسئلة الناقضة للأدلة على كونها أدوات تبين – في رأيي – أنها أقرب إلى الفعلية وأن أدلة القدماء على فعليتها أقوى وأمكن، وبخاصة تشبيههم لها بالفعل المتعدّي من جهة النقصان والعمل، والدلالة على الزمن، واختصاصها بتواري معنى الحدث مع بعضها لتحتل الدلالة على الجهة مكانه، وعدم تصرُّف بعضها ونقص تصرف بعضها الآخر. إما القول بأنه ليس بينها ما يسلك سلوك الأفعال من حيثُ الإسناد والتعدّي واللزوم، ففيه نظر؛ لأن النصوص التي أوردناها فيما سبق حول بنيتها ووظيفتها تخالف هذه المقولة، بالإضافة إلى أن تطبيق سمات الأفعال الحقيقية عليها فيه تزيد لأنها باتفاق النحاة ليست كذلك.

* * *

أنماط الجمل الفعلية المحولة

استخدم أبو حيان في المقابسات مجموعة محدودة من الأفعال وهي (كان) الذي غلب استعمالها بدخولها في تراكيب ذات وظائف مختلفة، ثم صار وظل وما زال وما دام وما فتيء وما انفك. وأحاول هنا في داخل كل تحليل أن أفرّق بين الاستعمالات المختلفة لكل فعل منها من ناحيتي البنية والمعنى. وقد استخدم أيضًا من أفعال المقاربة (كاد وأوشك وعسى وأخذ وجعل) وغلب استعمال (كاد) أيضًا. وأركز هنا على وظيفة هذه الأفعال بالنظر إلى الأفعال الأساسية التي تتركب معها، والتي تشكل بنية جملة الخبر .

نمط١: كان + اسم + خبر مفرد

ورد هذا النمط في عِدَّة صور، نفرّق بينها هنا اعتمادًا على زمن (كان)، فقد وردت

(١) السابق ص ١٣٠ ، ١٣١.

للدلالة على الماضي في قوله : « **كان علمه عاريًا من الثمرة، خاليًا من الفائدة، حائلاً عن النتيجة** » ص ١٢٣، ويلاحَظ هنا أمران، **الأول** : وقوع الاسم معرفة، وتعدد الخبر، **والثاني:** الظاهر في زمن كان الدلالة على الماضي، وإن استشعر فيه معنى الحدث. ويتفق الأمر الأول مع ما اشترطه النحاة في بنية الجملة الاسمية. ففي الابتداء يلزم أن تبتدئ بالأعراف ثم تذكر الخبر؛ يقول سيبويه: فالذي تشغل به كان المعرفة لأنه حَدّ الكلام(١). لأنها شيء واحد كما أشرنا بخلاف الفاعل والمفعول. أما الأمر الثاني فقد أشار النحاة إلى أن الأصل في (كان) أن تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مَضَى مع انقطاعه، أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه(٢). والظاهر أن الأصل في نثر المقابسات غير مستعمل؛ إذ نجد (كان) دالة على الماضي والحاضر والمستقبل، ويكون معنى الكينونة مؤكَّدًا في كل ذلك، كما في المثال السابق، حيثُ يدل السياق على زمن الاستقبال حيثُ تشكل جملة الجواب في التركيب الشرطي مع (متى) ويدخل فيه الحال أيضًا، وإن صيغة الفعل هي صيغة الماضي مما يرجّح معه التأكيد على الإسناد الدال على الاستمرار.

ويتّضح هذا المعنى في استعمال صيغة المضارع منه، مثل قول أبي حيان: « **بل يكون كل واحد منهما منفردًا عن فاعل آخر** » ص٢١٣. وقوله: « **ولعلك تجد به ما أكون منصورًا فيه عندك** » ص١٩٥. فلا تفتقر إلى معنى الحدث في هذه الأمثلة، ويكون الغرض منها تأكيد معنى الإسناد في الحال والاستقبال. ويكون هذا الاستعمال أكثر وضوحًا في صيغة الأمر البسيط أو الأمر المؤكد، كما في قول أبي حيان: « **كُن بطبيعتك إنسانًا فاضلاً** ...» ص٢٥٢. و« **كُنْ عاقلا حتى لا تغتر** ...» ص٢٥٥. و« **كن رقيبًا على نفسك** ...» ص٢٦٧. و« **كن لنا دليلاً وبنجاتنا كفيلاً** ...» ص١٦٥. وسواء أكان المعنى هنا الإخبار أو الدعاء، فالزمن الغالب مع هذا الاستعمال هو الحال ولا ينقطع عن أن يضم المستقبل أيضًا، وإن كان معنى الكينونة واقعا في كل هذه الأمثلة. ويكون هذا المعنى مؤكَّدا حين يستخدم لام مع صيغة المضارع، كما في قوله: « **فليكُن هذا مقنعًا إن لم يكن شافيًا** ...»

(١) سيبويه : الكتاب ١/ ٤٧ .

(٢) ابن مالك : التسهيل ٥٥. السيوطي : همع الهوامع ١/ ١٢٠ .

ص٢٤٣. و« **فليكُن ميل مثلكم إلى الحكمة ميل من يتّخذها مطية لدرك الأمل.**»ص٣٧٨. و« **فلتكن الحال معروفة عند المعيب والعائب** » ص٣٦٤. و« **فليكُن الرضى واقعا بحسب الموجود ...**» ص٣٤٢. وإن كانَ يُفْهَم من كلام الزجاجي أن دخول هذه اللام على المخاطب يكون للتوكيد، وهذا يتعارَض مع الأمثلة حيث تَرِد الأفعال على الخطاب، وفي قراءة على الغائب. ولذا فإنّي أرجّح دلالة التوكيد في الحالين، وهي لام جازمة للفعل المستقبل للمأمور الغائب. وإذا كان قبل لام الأمر واو العطف أو فاؤه جاز كسر اللام على على الأصل، وإسكانها تخفيفًا؛ لأن الفاء والواو يتّصِلان بالكلمة كأنهما منها، ولا يمكن الوقوف على واحد منها ... وإن شِئْت كسرت اللام وإن شئت أسكنتها[1].

وقد أشرنا إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول أصل الأمر، فالكوفيون يرون أن أصله أن يكون باللام، ولكنه كثير في الكلام فحُذِفت اللام منه وأضمرت ... وهذا يعني أن الأمثلة السابقة (مع اللام) هي أصل الأمثلة (بدون اللام). ورفض البصريون ذلك استنادًا إلى العمل الإعرابي، إذ الفعل بغير اللام غير مُعْرب، والدليل على ذلك أنه لا بد للمعرب من عامل يدخل عليه فيعربه؛ لأن الشيء لا يعرب نفسه ... وأضافوا أن الدليل القاطع على أن اللام غير مُضْمَرة هو أن اللام لو كانت مضمرة لما تغيّر بناء الفعل؛ لأن إضمار العوامل لا يوجِب تغيُّر بناء المعمول فيه[2]. ونضيف إلى ذلك أن المعنى يختلف في الحالين أيضًا، إذ الأمر بالصيغة توكيد لفظي في جملة خبرية طلبية، ويكون في زيادة اللام على صيغة الفعل زيادة في معنى التوكيد.

وتدخل على صيغة المضارع الأدوات التي تدخل على الفعل الحقيقي مما يؤكّد في رأيي عَدَم تجرُّدها من معنى الحدثية تجرُّدا تامًا، كما في قول أبي حيان: « **لم يكُن هكذا حاله في كلام معروض عليه ...**» ص١٥٤. و« **ولم تكن هذه الدعوة عن قصر وتمويه، ولا حيلة ولا مكر ...**» ص٣٤٣. و« **ولم تكن هي دائمة الدوام** » ص٣٣٣. فقد نَقَلت (لم) فعل الكينونة من زمن الحال إلى الزمن الماضي، كما هي الحال مع الفعل الحقيقي، وتدخل عليه

---

(١) كتاب اللامات للزجاجي ص٩٢، ٩٣.

(٢) السابق ص٩٤، ٩٥.

(قد) لمعنى الاحتمال أو الترجيح كما في قوله« **وقد يكون ألدينار ردیء الطبع، وقد يكون فاسد السكة، وقد يكون جيد الذهب ...»** ص١٧٠. وهو حرف مهمَل كما قلنا وتدخل عليه (أن)، مثل قوله: «**... غير بعيد أن يكون الكمال المطلَق هو أن يصير جوهره بحسب السعي الاختياري حكيمًا ...»** ص٣٠٥. و«**... أن يكون مصطفى الغاية المتمناه ...»** ص٢٧٦. فدخول (أن) الحرف الناصب الدال على الصلة – على (يكون) زيادة في شبهها بالأفعال لا بالأدوات. وتبقى الدلالة على الكينونة في كان التامة، مثل: «**وقد يكون هناك ما هو كالخطأ... كما قد يكون ها هنا ما هو كالصواب والحق ...»** ص١٢٦. فمعنى يكون هنا هو معنى يوجد أو يقع ويغلب هذا المعنى على الدلالة على الزمن مع بنية التمنّي مع (ليت)، مثل قول أبي حيان: « **ليتني كنتُ بقرة، فكنت آكل من هذا كله أكلا ذريعًا** » ص٢١٧. فصيغة الماضي هنا ليست مقصودة لذاتها، بل فيها الإشارة إلى بداية الأمر من الماضي، ولكنه غير منقطع عن زمن الحال الذي يدلّ عليه (الوصف)، المؤكد بالمفعول المطلَق، ومعنى كنت هو خلقت وأوجدت[*]، وشبيه بذلك بنية «ليتك إذا دفنك التراب وغسلك الماء ... كنت أهلا للبقاء والخلود وكرامة» ص٢٥٥. فقد نقلت (إذا) دلالة الفعل (كنت) من زمن الماضي إلى زمن الاستقبال، ولكن التمنّي هنا دخل مع (إذا) في المستقبل خلافا مع (كنت) التي دخل معها إلى الماضي.

وفي بنية أخرى يكون تقديم خبرها (الجار والمجرور) على اسمها النكرة، كما في قوله: «فلهذا كان للعقل تحريم وتحليل وحظر وإباحة ومنع وإجازة ...» ص١٩٩. وهو يتّفق مع شرط النحاة في تقديم الجار والمجرور أو الظرف الواقع هنا خبرًا مستقرًا، إذا كان المبتدأ نكرة مخصة، وإن كان التقديم هنا قد سوَّغ تعدد المعطوفات على المبتدأ أيضًا، وقد أجاز سيبويه تقديم الظرف المستقرّ وشبهه بما يحدث في باب الفاعل والمفعول، يقول موضحًا غرض التقديم عموما: والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفًا، أو يكون اسما في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول[1].

(*)انظر في هذه المعاني لكان في كتاب سيبويه ١/ ٤٦.

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ٥٦.

ومعنى ذلك أنه يستحسن تقديمه – كما يقول الزمخشري: إذا كان مستقرًا ... وتأخيره إذا كان لغوًا[1]، والمستقر يُقصد به الذي يشكل جزءًا من جملة الإسناد؛ لأنه يفسر مع الخبر المتضمَّن في الظرف، وبه تكتمل الفائدة في الجملة الاسمية. أما اللغو فهو المتعلّق بأي من ركني الإسناد، ولا ينتج عن حذفه نقص في دلالة الجملة الاسمية على التمام، بل تكون في وظيفته في تعلقه حيث يقيد معنى المسند أو المسند إليه من خلال معنى إضافي. وقد يتقدم الخبر على (كان) كما في قوله «**... أي ذات كان، جوهرًا كان أو عرضًا**» ص٢٩١. فاسم كان الأولى ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى اسم متقدم والخبر (أي) تقدم على كان، والجملة التالية تعد بيانا وتفسيرا للجملة الأولى تتكون من خبر كان المتقدم أيضًا، ثم كان، ثم معطوف على الخبر بحرف التخيير (أو)، والاسم ضمير مستتر أيضًا. وقد أجاز النحاة تقديم خبر كان عليها دون قيد، يقول سيبويه موضحًا التقديم في جملة كان تشبيهًا لها بالفعل: وتقول: من كان أخوك، كما تقول: من ضرب أباك، إذا جعلت من الفاعل، ومن ضرب أبوك، إذا جعلت الأب الفاعل[2].

وقد جعل الزمخشري التقديم حرًا لبعض هذه الأفعال مقيدًا لبعضها الآخر، إذ يقول: وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين؛ فالتي في أوائلها (ما) يتقدَّم خبرها على اسمها، لا عليها، وما عداها يتقدم خبرها على اسمها وعليها[3].

***

نمط٢: كان + اسم + خبر جملة

وينقسم هذا النمط إلى ثلاث صور أساسية، حيثُ يكون الخبر في الصورة الأولى جملة اسمية، وفي الصورة الثانية جملة فعلية وفي الصورة الثالثة تركيب شرطي. أما الخبر الجملة الاسمية فقد وَرَد في نثر المقابسات قليلاً كما في قول أبي حيان: «**وكان أحدهما نصيبه من الهيولي أكثر والآخر قسمه من الصورة أوفر ...**» ص٣٤٧. ويكون في إخراج عنصر

(١) الزمخشري: المفصل ص٢٦٩.

(٢) الكتاب ١/ ٥٠.

(٣) المفصل ص٢٦٩.

اسمي من الجملة الاسمية، وجعله اسما متقدّما، يكون في ذلك إرادة إبراز عنصر بعينه يكون محورا للكلام، وتبنى عليه الجملة التالية تفسيرًا له، ولا بد أن يحل محله في هذه الجملة المحمولة عليه ضمير يعود إليه، ويكون رابطًا بين المفرد والجملة التي صارت في محل نصب خبرًا لكان. ولم يَرِد الخبر الجملة إلا متأخِرًا في نثر المقابسات، باستثناء جملة واحدة خلافًا لما ذهب إليه ابن مالك[1].

أما الخبر الجملة الفعلية فهو الغالب لدى أبي حيان، وقد سبق أن حللت بعض تكوينات كان حين عرضت للدلالة على الزمن المركب؛ ولذا ما يرد هنا يعد إكمالا لما تقدَّم، واستدراكًا لما يمكن أن يكون قد غاب عني. ويلاحَظ هنا أني فصَّلت الأشكال المختلفة التي تَرِد فيها أبنية كان في حال الإثبات والتوكيد والنفي، مراعيًا زمن الفعل الأساسي؛ لأن (كان) في هذه الأبنية توجه هذا الفعل، وراعيت فيها كذلك موقع حرف (قد).

شكل١ : كان+ يفعل

ورد في قول أبي حيان: «... **كان يسبق من كل فن منها** ...» ص١٤٩. «فحينئذٍ يسقط العلوي والسفلي» ص٣٥٥. و«كان يلهج بهذا، وكان يعلم أن القوم قد أحدثوا لأنفسهم أصولاً ...» ص٢٢٤. و«هذا وكنت أسرح تفكيري كثيرًا في الظفر بها ...» ص١٨٠. و«وأما كان يسمع من كل عاقل ولبيب ... النهي عن مثله» ص٢١٩، ٢٢٠. ويلاحَظ في هذه الأمثلة أن (كان) قد دخلت على صيغة مضارع، فتكون من ذلك دلالة مركبة، هي استمرار أو تجدد الفعل في الزمن الماضي، وقد استقى الزمن من (كان) واستقى الاستمرار من صيغة الفعل، كما أن دلالة الكينونة محسوسة فيها، إذ تَرِد (كان) الشك في وقوع الفعل، ولا يشبه دخولها على الأفعال دخول الأدوات؛ لأنها كما وضح من استدراك د. تمام حسان تخالفها في الفصل، حيث يكون الفصل جائزًا مع كان وأخواتها وغير جائز مع الأدوات؛ مثل: قد والسين وسوف ... وهو مما يرجِّح شبهها بالأفعال؛ لأنها تدخل على الأفعال دخول الأفعال على بعضها كما في جمل الحال: «خرج يتنزه،

(١) التسهيل ص٥٢.

أقبل يجري، كان يفعل ...»، واسمها الضمير المستتر أو البارز، وخبرها الجملة الفعلية في محل نصب التي تتضمن عائدًا على الاسم المتقدم يربط بين الاسم المفرد والخبر الجملة.

وقد وَرَد هذا الفعل منفيًا كما في قول أبي حيان: «كان العقل لا يكل معقوله أبدًا، ولا ينقضي منه أبدًا البتة ...» ص١٩٥. و«وكان مع هذا لا يعيا ولا يقف ولا يكل ...» ص٩٥. و«... لكان لا يدخل الظن في العلم ولا يدب الحس في العقل»ص١٧٨. وقد تقدَّم الفاعل (العقل) إلى موقع المبتدأ ليصير محورًا لكل الجمل المحمولة عليه، وكلها جمل مؤكدة النفي بـ(أبدًا البتة) في الجملة الأولى وفي الجملة الثانية بنى عليه النفي المتكرر.

شكل٢: كان+ قد+ فعل

وقد ورد هذا الشكل في قول أبي حيان: «كنت قد شيدت ما أسست وقويت ما بنيت ...» ص١٨٣. و«كنت قد حدثني عن شيخكم الحضرمي الصوفي إنه قال ...» ص٢٠٠. و«إن كان – أيدك الله – قد نقب خفك ما سمعت ..» ص١٠٩.

وتتكون هذه الأبنية من كان الدالة على الماضي، ثم (قد) الدالة على التحقيق مع الماضي، وتكسبه أيضًا معنى القرب وإن كان قد انتهى الحدوث في الماضي، وتكون الدلالة الزمنية التي تختص بها هذه البنية وهي ثبوت وقوع الفعل من كان، في زمن قريب منقطع من تركُّب قد مع الماضي. ويكون الرابط بين الجملة المؤكدة الخبر والضمير الاسم ضمير تتضمنه جملة الخبر يعود عليه في الجملتين الأولى والثانية. أما في الجملة الثالثة، فالمبتدأ فيها مؤخَّر تقدمت عليه جملة الخبر، وهو ما أجازه ابن مالك حين رأى أنه لا يلزم تأخير إنْ كان جملة، خلافًا لقوم[1].

شكل٣: قد+ كان+ فعل

ورد في قول أبي حيان: «وقد كنت عرضت أكثر هذا على أبي سليمان وغيره» ص٣١٨. و«قد كان منذ أيام سألني عنهما...» ص٢٦١. و«... قد كان كادني به ...»٩٥.
وتختلف هذه الأبنية عن سابقتها في تقدُّم (قد) على كان، وهو ما يعني – في رأيي –

---

(١) السابق. الصفحة نفسها.

استغراق الجملة في معنى (قد)؛ ولذا أرجّح أن يكون المعنى هو ثبوت وقوع الفعل على جهة التوكيد من تركُب قد مع كان في زمن الماضي بدخولها على صيغة الماضي، دون تقييد لزمن الماضي، فربما كان بعيدًا أو قريبًا، كما في المثالين الأول والثالث.

ويتحدَّد ذلك التقييد بناءً على عوامل تَخْرُج عن السياق اللغوي، أو عوامل داخل السياق اللغوي مثل القيد الزمني في (منذ أيام) الدال على قرب انتهاء الحدث.

شكل٤: ما+ كان+يفعل

ورد في قول أبي حيان: «ما كان يصح حدس ولا تصدق نفس ..» ص٢٢٨. ويدل هذا التركيب على النفي (الذي تدل عليه ما)، في زمن ماضٍ (تدل عليه كان) ويكتسب الاستمرار أو التجدد من صيغة الفعل (يصح). أما قوله: «ما كنت تجد إنسانًا إلا على هيئة واحدة ...» ص٣٦٠. فلا يزيد على ما تقدَّم إلا في دلالة التوكيد التي تكونت من القصر بـ(ما وإلا).

أما الصورة الثالثة فيكون الخبر فيها تركيبًا شرطيًا، مثل قول أبي حيان: «بل العقل إذا وجد معقوله وتوحَّد به صار هذا قد أحس ...» ١٩٥. و«وكان – نضر الله وجهه – إذا سلك هذا الوادي سال عرقاه ...» ص١٧٤. ويُعَدُّ التركيب الشرطي هنا خبرًا؛ لأنه يقوم بوظيفته، حيث يحقق للجملة الاسمية اكتمال الفائدة؛ ولذا فهو في محلِّ نصب، سواء أُلحق بالجملة الفعلية كما يرى جمهور النحاة أو عد قسما مستقلاً، وقد تقدَّم الاسم هنا؛ لأن الكاتب يريد أن يركِّب كل الأحداث الواردة في جمل الشرط والجواب عليه فأخرج من موضعه في جملة الشرط، وحل محله ضمير رابط يعود إليه حتى لا تنفصل جملة الجواب عن الاسم المفرد، وتنقل (كان) زمان جملة الشرط وجملة الجواب إلى الزمان الماضي؛ لأنها تحدد الزمن الكلي للجملة لتصدرها. وقد وردت (كان) الزائدة في قول أبي حيان: «وكان لا يكون أحد العالمين أولى بتحريك الآخر ...» ص٣٥٥. وقد جاء بلفظ الماضي كما اشترط النحاة لورودها في هذا المعنى وإن كنا نلحظ فيها معنى الثبوت أيضًا.

نمط٣: صار+ اسم+ خبر

ينقسم هذا النمط إلى صورتين، الأولى يكون الخبر فيها مفردًا والثانية يكون جملة. وقد

تكرر هذا الفعل لدى أبي حيان في المقابسات بمعنى الانتقال، وهي الجهة التي يـدل عليهـا هذا الفعل، ويكون في معنى النقصان فيدل على زمن وجهة معًا. ويكون في معنى التمـام فيستخدم استخدام الفعل (جاء) في التعدي بحرف الجر- كمـا ورد في تفـسير ابـن يعـيش لقول الزمخشري: ومعنـى (صـار) الانتقـال، وهـو في ذلـك علـى اسـتعمالين؛ أحـدهما كقولك: صار الفقير غنيًا ... والثاني: صار زيد إلى عمرو[1].

وقد وردت الصورة الأولى في قول أبي حيان: «وصار المنطـق، الـذي بـان بـه غيرهـم بالاسـتخراج مركـوزًا في أنفـسهم ...» ص٢٦١. و«صـار ذلـك ثقوبـا للعـداوة، وسـببا للاختلاف» ص٣٢٢. و«وصار الباحث – وإن كـان تحريـرا- نقابـا، يزيـل مـن شـق إلى شق ...» ص٢٥٦.

والمبتدأ في كل هذه الجمل معرفـة، وهـو شـرط الابتـداء في الأصـل. وهـو في الجملـة الأولى معرفة مفسرة بجملة الصلة، وفي الثانية اسم إشارة يحيل إلى متقدّم سبق هذه الجملـة يفسره، وفي الثالثة مقيد بجملة اعتراضية تخصص معناه. أما الخبر فهو في الجملـتين، الأولى والثانية نكرة منسوبة، وفي الثالثة نكرة أعقبتها جملة فعلية خبر ثان. وهي في كل الأمثلـة في زمن الماضي ودالة على جهة الانتقال. وقد ورد مع (قد) الدالـة علـى التحقيـق، كمـا في قوله: «فقد صيرهما حجة عليه لا له» ص٣٠٢. وقوله: «فقد صارت دنياه آخرته وموتـه حياته ..» ص٣٠٠.

أما الصورة الثانية فيكون فيها الخبر جملة فعلية، كما في قوله: «فصار من أجل الاستعارة والاستراق ينقسم على مراتب ثلاثة ...» ص٢١١. و«فـصرت أربـح الـساعين، وأغـبط المجدودين» ص٢٤٢. وقد تقدّم على الخبر في الجملة الأولى الجـار والمجـرور؛ لأنـه تعليـل للفعل والجملة تدل على استمرار في زمن الماضي، وهو المعنى ذاته الذي تدل عليه الجملة الثانية. وتتضمن الجملة الفعلية الخبر الواقعة في محل نصب (خبر صار) ضـميرًا يعـود إلى الاسم المتقدّم يتطابق معه، حتى لا يقع انفصال بـين ركـني الإسـناد. وقـد تكـون الجملـة اسمية يتصدّرها فعل للتحويل، كما في قول أبي حيان: «وصرنا كأنا إنما بدئنا من هذا العالم

---

(١) الزمخشري: المفصل ص٢٦٦. وابن يعيش: شرح المفصل ٧/ ١٠٣.

لشدة ميلنا إليه»ص٣٣٢. وتدل جملة الخبر على التشبيه باتفاق النحاة أو التشبيه المؤكد لدى بعضهم استنادًا إلى مدلول (كان)[١]. وأصلها الاشتقاقي. وبغض النظر عن الخلاف حول هذه المسألة فهي تدخل على الجملة الاسمية، ويغلب وقوعها في وسط الجمل، فيتفق تعلُّق الخبر بالمبتدأ على جهة التشبيه. وقد ورد الخبر هنا جملة مؤكدة، فيكون التأكيد من (إنما) والتشبيه من (كأن)، وتشكل هذه الجملة المركبة خبر صار المتقدمة.

وتَرِد (صار) في صيغة المضارع داخل الجمل أيضًا؛ مثل قول أبي حيان: «هو أن يصير جوهره ... حكمًا قادرًا جوادًا، وهو أن يصير العبد ربانيًّا بالحقيقة» ص٣٠٥. ولا يختلف عن صيغة الماضي إلا في الدلالة على زمن الحال (ويدخل في الاستقبال أيضًا). أما الدلالة على الجهة والعمل الإعرابي فخاصيتان يشترك فيهما مع الماضي؛ لأن هذا الفعل متصرِّف. وهكذا يتضح من أمثلة (صار) لدى أبي حيان أنها تدخل على الجملة الاسمية، فتسري على أسمائها وأخبارها أحكام هذه الجملة، وتَخْتَصّ بالنسخ بمدلولية؛ وهما التغيير الإعرابي وإضافة دلالة الزمن على جملتها، كما أن دلالتها الخاصة وهي التحوُّل متضمنة في كل الأمثلة السابقة.

* * *

نمط٤: ظل+اسم+خبر

ورد في قول أبي حيان: «ظلت تجزع وتفزع وتستغيث وتستصرخ» ص٣٧٠. و(ظل) تدل أيضًا على زمن ماض أكسبته الجملة الاسمية الداخلة عليها، ولكنها من جهة المعنى لا تدل على اقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص بها الذي أخذ من اشتقاقها (وهو فعل الشيء في النهار دون الليل) ، وإنما الغالب هنا أنها بمعنى التحول؛ أي بمعنى صار – وهو لدى النحاة المعنى الثاني الذي يُسْتَخدم فيه هذا الفعل[٢]. ويلاحَظ هنا تخفيف اللام، فقد وردت في استعمال أبي حيان محذوفة اللام تخلُّصا من عُسْر التشديد، يقول ابن يعيش: وظلت مخفف من ظللت بكسر اللام كأنّه

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥١. والمفصل ص٣٠١. ورصف المباني ص٢١٠.

(٢) المفصل ص٢٦٧. وشرح المفصل ٧/ ١٠٦.

حذف منه اللام المكسورة[١]، كما أن الخبر هنا جملة فعلية، فعلها في صيغة المضارع، فيصير المعنى تحول أو انتقال استمرار الفعل أو الحدث (من صيغة الفعل، لا من ظلّ) إلى الزمن الماضي.

* * *

نمط٥: مازال (ما فتئ/ ما انفك)+ جملة اسمية

اشترط في هذا الفعل وما أشبه أن يتقدمه النفي؛ لأن النافي يزيل النفي في أصلها فتكون دالة على الإثبات، فتُستَعْمَل استعمال كان، ولكنها تختص بالدلالة على استمرار الفعل بفاعله في زمانه، يقول ابن يعيش: قد ذكرنا أن هذه الأفعال لا تستعمل إلا ومعها حرف الجحد؛ نحو مازال ولم يزال، وذلك من قبل أن الغرض بها إثبات الخبر واستمراره، وذلك إنما يكون مع مقارنة حرف النفي لأن استعمالها مجردة من حرف النفي تنافي هذا الغرض؛ لأنها إذا عريت من حرف النفي لم تُفِد الإثبات، والغرض منها إثبات الخبر، ولا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفي[٢].

وقد وَرَد مع (لم) في قول أبي حيان: «ولم أزل أرقي وأنفث ... حتى نظمت هذا» ص١٢٥. ونقلت (لم) الفعل إلى زمن الماضي الذي استمر متصلا دون انقطاع، إذ تدعم صيغة المضارع التي تشكل بنية الخبر دلالة الاستمرار في الفعل الناقص، ثم يتصل بالحاضر بحتى الغائية، وهو قليل الاستعمال في نثر المقابسات بوجهٍ عام. أما الاستعمال الآخر له فقد ورد في قول أبي حيان: «فلا زلت مكنونًا بالمعرفة، مؤيدًا بالنصرة، جوادًا بالعطية ...» ص٣٧١. وقد دخلت على صيغة الماضي (زال) وهو استعمال يخالف الاستعمال الأشهر لدى النحاة وهو مع صيغة المضارع (يزال) [٣]؛ لأن (لا) مع الماضي تدل على الدعاء في الأغلب[٤]، وهو المعنى الذي نستشعره في

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٧/ ١٠٥، ١٠٦ .

(٢) السابق ٧/ ١٠٩.

(٣) التسهيل ص٥٤.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٦.

استخدام أبي حيان أيضًا، ويؤكّد ذلك المعنى الأخبار المتعددة التي تشير في مجموعها إلى هذا المعنى.

ولم يَرِد (برح) إلا تامًّا، كما في قوله: «والعنبة واحدة لم تبرح إلا أنها استحالت» ص٣٣٧. فمعنى برح هنا زال وجاوَز، وقد استُخْدِم على الأصل استخدام الفعل غير المجاوز ويدل على الماضي لتقدُّم (لم) عليه. وكذلك استخدم الفعل (انفك)، كما في قوله: «فلا تنفك عن غصه تهون عليك الموت ...» ص٢٥٥. ومعنى انفك هنا زال أيضًا من قولك فككت الشيء من الشيء إذا خلَّصته منه[1]، واستخدم على الأصل استخدام الفعل غير المتعدي، فلم يتجرَّد من معنى الحدث، ودخلت عليه (لا) الدالة على الاستقبال. أما (ما فتئ) فقد استُعْمِل في معنى النقصان، كما في قوله: «ولاستعجام الحال في الثاني ما فتئ قلبه في الفكر فيه» ص٢٧٦. ومعناه زال أيضًا، وهي النفي إلا أن دخول حرف النفي (ما) أعاد إليه الثبات وخلاف الزوال، فيدل على استمرار فيما مضى من الزمان والخبر هنا شبه جملة متعلّق بفعل أو مشتق يقع على دلالة الاستمرار، وقد تقدَّم على الجملة جار ومجرور مقيِّد للدلالة الكلية للجملة.

* * *

نمط٥: مادام+جملة اسمية

غلب استخدام هذا الفعل في نثر المقابسات، فهو دون كان وصار في الاستعمال، وقد ورد في قول أبي حيان: «لا فرق بينه وبين غيره البتة مادام الحال على وصفنا ...» ص٢٣٠. و«ولا عناد في هذه العناصر والجواهر مادامت سالكة نحو غاياتها ...» ص٢٥٦. و«فرق بين اليقظة والنوم مادام الحكم يصدر عن صاحبهما على اطلاع النفس ..» ص٣٥٠. و« لا بد لنا – مادمنا باحثين عن حقائق العقل ... من سبيل يسلكها» ص١٦٧. و«... مادام يخبر بها وعنها» ص٢٣٠. و«فالأشياء تابعة لعللها مادامت العلل لها ...» ص٣٥٢.

وقد سبقت (ما) المصدرية الظرفية الفعل في كل الاستعمالات السابقة، إذ تستخدم

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٧/ ١٠٨.

(مادام) في هذا المعنى وهو توقيت الفعل. فليست (ما) في أولها حرف نفي على حدها في مازال وما برح، إنما ما – كما يقول ابن يعيش – ههنا مع الفعل بتأويل المصدر والمراد به الزمان[1]؛ أي إن مادام في تأويل دوام، أو مدة دوام، ومما يدل على على أن (ما) مع ما بعدها زمان أنها لا تقع أولا. أي لا تقع في أول الكلام، وإنما لا بد أن يأتي بعد الكلام متقدِّم، أو لا بد أن يتقدمه ما يكون مظروفًا. وهذا هو معنى قول الزمخشري: ولذلك كان مفتقرًا إلى أن يشفع بكلام لأنه ظرف لا بد له مما يقع فيه[2]. وأخيرًا لا بد للفعل بعد (ما) أن يكون ماضيًا. وقد توفَّرت كل هذه الشروط التي وضعها النحاة لاستعمال (مادام) في معنى التعليق الزمني كما يقول د. تمام حسان[3]. وقد تنوع الخبر في الجمل السابقة؛ فهو مفرد وجملة، أما المبتدأ فهو مفرد، وهو اسم أو ضمير، ويلاحَظ أن الجمل التي تتعلق بها مثبتة ومنفية ومؤكدة كما أنها تقع في جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب كما في المثال الرابع.

نمط٦: عاد (استحال)+جملة اسمية

ألحق الزمخشري (عاد) بالأفعال الناقصة إذا كانت بمعنى صار[4]. أما (استحال) فقد ورد ضمن الأفعال التي ألحقها قوم، منهم ابن مالك بصار أيضًا[5].

وقد تكرر الفعل (عاد) في نثر المقابسات مما يشكل ظاهرة تركيبية واضحة اختص بها أبو حيان، حيث يقول: «عاد البعيد قريبًا والعسير منقادًا، والممتنع مستجيبًا ...» ص٣٦١. «... عاد كلا ...» ص١١٠. و«مركب عاد بسيطًا وجزء حال كلا ...» ص١٣٧. و«عاد سفلك علوًا» ص٢٥. وفي كل هذه الاستعمالات انتقل الفعل (عاد) من معناه الأصلي إلى معنى صار، فجاز دخوله على الجملة الاسمية ليكسبها الدلالة

---

(١) الزمخشري: المفصل ص٢٦٨. ابن يعيش: شرح المفصل ٧/ ١١١.

(٢) السابق: الصفحات ذاتها.

(٣) اللغة العربية: معناها ومبناها ص١٢٩.

(٤) المفصل ص٢٦٣.

(٥) التسهيل ص٥٣.

على الزمن الماضي. وقد يتعدَّد الخبر معها أيضًا مثل قوله: «ولم يَعُد ناكصًا على عقبيه، متمنيًا لأنْ يكونَ على هيئة شيء ...» ص٢١٩. و«وعاد ثلج الصدر باليقين، معمور النفس بالسكون، غنيًّا عن تأليف القياس والبرهان» ص١٧٨. والأسماء في أغلب الأمثلة تكون محذوفة لتقدُّم ذكرها، ويرد أيضًا في صيغة المضارع مثل قوله: «ثم يعود خلاً حامضًا مخدرًا ...» ص٣٣٧. وتدل الجملة من خلاله على زمان الحال، كما في قوله أيضًا: «وكالماء يستحيل بخارًا صاعدًا ... ثم يستحيل خمرًا مرًّا مسْكِرًا» ص٣٣٧. والمعنى التحول أو الانتقال من حال إلى حال، ويلاحَظ هنا أيضًا استعمال الفعل في زمن الحال.

* * *

نمط٧: كاد (وأخواتها)+جملة اسمية

لقد اشترط النحاة لقيام هذه الأفعال بوظيفتها عِدّة قيود، نحاول هنا أن نكتشف من خلال علاقتها بالفعل من جهة خصائصها المشتركة، وافتراقها عنه من جهة تفرُّدها بوظيفة خاصة حَتَّمت دخولها في بنية مركَّبة تشبه بنية جملة الحال. وأول هذه الخصائص – في رأي النحاة – هي إفادة معنى القُرب في الخبر، وهو المعنى الذي يجمع تجاوزًا[1]. الأفعال التي تدل على قرب وقوع الفعل (كاد وكرب وأوشك)، والأفعال التي تدل على الرجاء (عَسَى واخلولق وحرى)، والأفعال التي تدل على الشروع في الفعل والإنشاء وهي (طفق وجعل وأخذ ..). ولم يَرِد في نثر المقابسات من هذه الأفعال سوى (كاد) وهي الأكثر شيوعًا، ثم عسى ثم جعل وأخذ وأوشك.

وليس من شكٌ في أن إشارة النحاة إلى أنها تتضمن معنى القرب أو الشروع أو الرجاء ينفي تجرُّدها من دلالة الحدث، كما أنها تضيف إلى الجملة الاسمية دلالة زمن آخر يتركَّب مع زمن خبرها، حيثٌ اشترط في أخبارها أن تكون أفعالا، وهو وجه مفارقة لكان كما سنبين، يقول ابن يعيش: أي تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في

(١) المفصل ص٢٦٩ وما بعدها. التسهيل ص٥٩ وما بعدها. همع الهوامع ١/١٢٨ وما بعدها. شرح التصريح ١/٢٠٣ وما بعدها.

أخبارها ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر وإفادة المعنى في الخبر، ألا ترى أن (كان) وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى القرب في الخبر[1] . ويقدِّم هذا النص بعض خصائص هذه الأفعال وهي: أن معنى المقاربة لا يتحقق إلا من خلال علاقتها بأخبارها التي يلزم أن تكون أفعالاً؛ ولذا تدل على الجهة للحدث الرئيسي الموجود في الخبر الفعل، وهو في رأيي وجه لا تتفق فيه مع (كان) اتفاقًا تامًّا، بل تفارقها في خصوصية أن يكون الخبر صيغة الفعل المضارع التي تؤوَّل بمشتق، ولا يوجد مثل ذلك القيد مع (كان). ولم يجمع سيبويه بينهما إلا لأمرين – كما فهمت من نصه على سبيل الترجيح – **الأول**: أنهما لا يعملان في الأفعال لعدم اختصاصهما بها، وعلته كما يقول سيبويه: أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء، كما أن ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء[2]. فهذه الأفعال مختصَّة بالأسماء فقط؛ ولذلك تعمل الرفع والنصب بها، وهما وجها اتفاق بينهما؛ أي الدخول على المبتدأ والخبر وعمل الرفع والنصب. ولكن تقييد خبر كاد في ضرورة مجيئه فعلا يُعَدُّ بغير شك فارقًا جوهريًا بينهما. وهو المقصود بالاستثناء في نص سيبويه، حيثُ قال: ومن ذلك أيضًا، كِدْتُ أفعل ذلك وكدت تفرغ، فكدت فعِلت (بكسر العين) وفعُلت (بضم العين) لا ينصب الأفعال ولا يجزمها، وأفعل ههنا بمنزلتها في كنت، إلا أن الأسماء لا تُستَعمل في كدت وما أشبهها[3].

ولذا فإنَّ تشبيه سيبويه بنية (كان يفعل) أو (صار يفعل) ببنية (كان يفعل وعسى يفعل) يشير في وضوح إلى اتِّساع مفهوم المعنى لديه عن المفهوم الذي حصره ابن يعيش في النص السابق في الزمان؛ لأن هذه الأفعال لا تدل على معنى الزمان فحسب، بل تدل على معنى الجهة أيضًا، وهو الأمر الثاني الذي يجمع بينهما، وهو ما أفهمه من

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٧/ ١١٥.

(٢) الكتاب ٣/ ١٠.

(٣) السابق ٣/ ١١.

نص سيبويه، إذ رجّح مع (كان) بقاء معنى الكينونة الذي يقابل معنى المقاربة (في كاد). ويتّضح هنا أيضًا من المقارنة بين البنيتين الدلالة على الزمن المركب؛ فإذا كانت (كان) تفقده في بنية أخرى؛ لأنها يمكن أن تدل على زمن بسيط بوقوع خبرها اسمًا، فإنّ (كاد) لا تفقده أبدًا، وهو في رأيي – علة امتناع أن تكون أخبارها أسماء أو مصادر. فقد أجاز سيبويه أن يقع المشتق موقع الفعل، فقال: كأنك قلت: كدت فاعلا، ثم وضعت أفعل في موضع فاعل[1] . فالمشتق إذن يدل على زمان الحال وإن كان في صيغة الاسم؛ ولذا أرجّح تشابه بنيه (كاد) مع الفعل أو المشتق مع بنية جملة الحال الأساسية مع المشتق أو الفعل، حيثُ يحدد الفعل الأول الجهة التي يتحرك فيها الفعل الثاني،كما أن الفعلين يشتركان في الدلالة على الزمن المركب. ومع ذلك فَثمَّة فروق عدة بين البنيتين، أهمها أن الفعل في جملة الحال يعمل النصب في الأسماء والأفعال لوقوع علاقة (قيد) الملابسة لأنها فضلة. أما في بنية كاد فإن خبرها إذا كان اسمًا ينصب لوقوع معنى الحدث عليه كما هي الحال في (كان) حيث يتّفقان في أن المرفوع والمنصوب كالشيء الواحد خلافًا لفعل الفاعل ومفعوله. أما إذا كان فعلاً فلا ينصب في ظاهره أي في اللفظ وإنما يكون العمل في المحل؛ أي يقع الفعل مع كاد في موضع الاسم المنصوب، وهو أشبه بفعل الحال في ذلك، غير أن فعل الحال جائز الحذف؛ لأنه فضلة لم يأتِ إلا لبيان معنًى معين، بخلاف الفعل في كاد فلا يجوز حذفه؛ لأنه عمدة، حيث لا يتحقق للجملة الفائدة إلا به. وهكذا فإن أوجه الشبه ببنية كان تتجاوز أوجه الشبه ببنية الحال، وهي تمثل – في رأيي – عِلّة حمل النحاة (كاد) على (كان)[*].

وكما منع سيبويه أن تَقَع الأسماء خبرًا لهذه الأفعال، لما ذكرنا آنفًا، فقد مَنَع أن تقع المصادر أيضًا في موضِع الخبر، حيثُ يقول بعد ذكر أمثلة يتكون فيها الخبر من أن والفعل: ولا يستعملون المصدر هنا كما لم يستعملوا الاسم الذي الفعل في موضعه[2]. لأن هذه البنية لم تفتقد فيها الدلالة على الزمن، بخلاف المصدر الذي يدل على معنى

(١) سيبويه: الكتاب ٣/ ١١ أيضًا.

(*) لا يتسع المقام للتفصيل في أوجه التشابه أو التفارق بين هذه الأبنية في المعنى والتركيب.

(٢) الكتاب ٣/ ١٥٨.

الحدث ويتجرَّد من الدلالة على الزمن. فإذا جاز أن يقع المصدر خبرًا فسوف يفقد بذلك الدلالة على الجهة (معنى المقاربة) والدلالة على الزمن المركب من زمني الفعل (كاد) والفعل الخبر. وهذه خصوصية في الاستعمال تفارق فيها (كان) التي تتعدد استعمالاتها لتعدد إمكانات بنائها واختلافها وظيفيًا.

ويتيح نص سيبويه – في وضوح – استخلاص تفرُّد بنية (كاد) بعلامات فارقة، كما تقدَّم، وكما يفهم من حمل (أن) على هذه الأفعال، يقول: وتقول: عسى أن يفعل ... وعسى محمولة عليها أن، كما تقول: دنا أن يفعلوا[1] . وهذا يعني أنه مع إن لم تفقد هذه الأفعال الدلالتين المشار إليهما آنفًا، فقد أدَّت (أن والفعل) وظيفة الفعل؛ ولذا جازت أن تقع موقعه، وهو المقصود بقوله: الاستغناء بالشيء عن الشيء، يقول سيبويه: واعلم أنهم لم يستعملوا: عسى فعلك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا ولو أنه ذاهب، عن لو ذهابه. ومع أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الذي في موضعه في عسى وكاد، فترك هذا؛ لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء[2].

ويُفهَم من هذا أيضًا أن استعمال (أن) مع بعض الأفعال وعدم استعمالها مع بعضها الآخر لا يمثل أي خلاف من جهة الوظيفة، وإنما يعود ذلك إلى استعمالات العرب لهذه الأفعال، فهي التي تحدد الامتناع أو الجواز في قلة أو في كثرة. وبعد هذا التفصيل فأظن أن النحاة القدامى كانوا على وعي تام بفعلية هذه الأفعال وإن فارقت الأفعال الحقيقة في بعض خصائصها؛ لأن الخواص المشتركة بينها أكثر وأعمق. ويصعب بعد كل هذا أن نقبل الاتجاه الذي حصرها في أدوات الجهة، وهو ما اقترحه د. محمود شرف الدين استنادًا إلى وجهة النظر الأساسية التي فضَّلها د. تمام حسان في كتابه[3] – حيث قال: وإذا كانت هذه الكلمات تساعد المضارع على التعبير عن الجهة الزمنية المعنية، فإني أقترح إدراجها ضمن أدوات الجهة، وهو المصطلح الذي يشمل

(١) الموضع السابق.

(٢) الكتاب ٣/ ١٥٨ أيضًا.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها من ص١٢٨: ١٣٢.

كل الأدوات التي تساعد الفعل على إعطاء الدلالة الزمنية المعينة[1]

وهذا الاقتراح ليس بجديد، فقد سبق أن أثبت د. تمام قبله رأيًا مدعمًا بأدلة مفصلة – كما قلنا، اعتمادًا على وجهة نظر بعض النحاة المتأخرين في الذهاب إلى أنها تشبه الأدوات. ولا حاجة بنا لتكرار ما قلناه في تفسير مفهوم الشبه. ولكن نتساءل هنا أيضًا هل فقدت هذه الأفعال الدلالة على معناها الأصلي حتى نقبل أن تصير ضمن الأدوات؟ إن النحاة قد أكدوا باتفاق على أنها تدل على معنى المقاربة (وهي الجهة)، وعلى معنى الزمان. وهذا أدعى إلى أن تُدْرَج ضمن الأفعال لا ضمن الأدوات، كما أن النحاة قد حددوا وظيفة هذه الأفعال بدقة، فلم تحمل على (كان) إلا إذا كانت بنيتها (كان يفعل) فإذا قبلنا أن (كان) قد تجردت من معنى الحدث فصارت للدلالة على الزمان فقط، وإنْ لم يحدث ذلك مع أخواتها، فكيف نقبل ذلك مع هذه الأفعال؛ أعني أنها فقدت هذين المعنيين[*].

وقد علل د. شرف الدين تسميتها بأدوات الجهة مستندًا إلى منهج علم اللغة التركيبي (أظنه يقصد الوصفي أو البنائي أو البنيوي وليس علم اللغة الوظيفي بالمعنى المتميز في العقدين الأخيرين) في إعادة النظر إلى مقولات النحاة في ضوء مبادئه، يقول: والدافع لي وراء إدراج هذه الكلمات ضمن «أدوات الجهة» أن هذه الكلمات – رغم كونها أفعالا – تقوم بوظيفة الأدوات، وعلم اللغة التركيبي يعني بدراسة الكلمات من حيثُ ما تؤديه من وظائف، وقد يتناسى ما تدل عليه من معنى أو قد يتجاهل خصائصها الشكلية، وبعبارة أخرى هذه الكلمات تتسم بسمة الأفعال «حرفًا» ولكنها تسلك سلوك الأدوات «تركيبًا» فهي ليست أداة خالصة لأخذها

---

(١) النحو من القرآن الكريم، تقويم جديد لكان وأخواتها، بحث منشور بمجلة اللسان العربي م١٢ ص١١٩ (١٩٧٥م).

(*) كانت عبارات النحاة القدامى أكثر دقة. فقد قالوا كما أشرت أنها ليست أفعالا حقيقية (أو محضة) وإنما هي أفعال لفظية أو أفعال عبارة أو في وزن الأفعال وكل هذه الأوصاف تحافظ على صلتها بالأفعال لعمق الشبه بينها، ونؤكد في الوقت نفسه على تمييز هذه الأفعال بوظائف خاصة تلزم مفارقتها لعموم الأفعال.

الشكل الفعلي، ولتصرف بعضها، ولكنها «أداة فعلية»[1].

وهل يكون في وصفها بأنها «أداة فعلية» حسم لخلاف حولها، وما علاقة ذلك بعلم اللغة التركيبي، فهل أغفل القدماء تحديد وظيفتها بدقة حتى حددت في ضوء علم اللغة التركيبي تحديدًا لم ينتهوا إليه؟ وهل يختلف ذلك الوصف عن وصف النحاة لبعض الصيغ بأنها «أسماء أفعال»، ولا يخفى ما أثارته هذه التسمية أو هذا المصطلح وغيره من خلاف، وما وُجِّه إليهم من ألوان النقد الظاهرة والخفية.

(كاد) وقد ورد (كاد) على شروط النحاة في نثر المقابسات، إذ يقول أبو حيان: «ثم كاد يضلنا في الثاني» ص١١٢. و«ويكاد يكون عدد صور الطعوم مثل عدد الألوان» ص٣٣٤. و«كاد يأتي على عقلي... » ص٦٣. و« وحتى كاد لا يحصل منه ما يكون تلو المسألة والجواب» ص١٢٥. و«... يكاد يكون عن وحي وإلهام» ص٣٥١.

والخبر في كل الأمثلة فعل يدل على زمان الحال كما يشترط النحاة، حيث يكون المضارع دالاً على الحال والاستقبال، وهو رافع لضمير الاسم الذي يعود إلى متقدم. ومعنى (كاد) كما قال الزمخشري لمقاربة الأمر على سبيل الوجود والحصول، تقول: كادت الشمس تغرب، تريد أن قربها من الغروب قد حصل[2].فالمعنى إذن ليس عدم وقوع الغروب؛ أي إن الحدث لم يقع؛ لأن النفي غير مراد هنا، بل المعنى هو المقاربة بين الشيء والدخول فيه؛ أي إن الدخول في الغروب قد وقع، دون أدنى إشارة إلى اكتمال الحدث. ويوضح هذا التفسير الصلة الوثيقة بين معنى الفعل كاد (أعني الجهة) ومعنى الفعل الخبر (أعني دلالة الحدث)، ويفسر في الوقت ذاته حمل فعل زمن الحال (صيغة المضارع) على زمن (كاد أو يكاد) فيتشكَّل منهما ومنًا مركَّبًا يحدد بدايته زمن الفعل الناقص أو فعل المقاربة. ويقع النفي على هذا الفعل بتقدم حرف النفي عليه، وهو ما يرد عنها وصفها النفي على هذا الفعل بتقدم حرف النفي عليه، وهو ما يرد عنها وصفها بالأدوات، فهل يقع النفي على غير الفعل أو الجملة الاسمية؟ وهل

(١) المقال السابق، الصفحة ذاتها.

(٢) المفصل ص٢٧١.

تدخل أدوات على أدوات دخولاً مباشرة لتزيلها عن معانيها؟ وقد ورد ذلك في قول أبي حيان: «فإني لا أكاد أنساها..» ص٢٧٥. و«لا يكاد يفصل بينهما في إرادة وإيثار...» ص٣٦٠. و«لا يكاد يفصل بينه وبين نفسه إلا بالشحص فقط» ص١١٨٩. و«ما يكاد يقرب من الخبر» ص٣٧٦. و«ما يكاد يكون منه إلى سنة وسنين» ص١٣٠. ويلاحظ هنا أن النفي ب (لا) و(ما) مع صيغة المضارع من فعل المقارنة، فيكون المعنى نفي قرب وقوع الحدث، إلا أنه مع (لا) يدخل على النفي المطلق أوضح كما أشرنا من قبل. ويقع معنى التحقيق معها أيضًا بدخول (قد) عليها، كما في قوله: «وقد كادت تضع في جملة تعليق كثير ضاع» ص١٢٠. وفي دخول (قد) على (كاد) هنا زيادة في الدلالة على معنى المقاربة، فيكون المعنى دخول المقابسة إلى الضياع التام لتلحق بغيرها مما ضاع. ولكن تسجيلها قد حال دون ذلك.

(أوشك) ورد في قول أبي حيان: «وليس كذلك بل يوشك أن يكون مصطفى الغاية المتمناه» ص٢٧٦. و«... فتوشك أن تكون مصيبًا لك وجودًا إلى بالطبيعة» ص٢٥٤. ويلاحظ أنه قد ورد بلفظ المضارع، كما يُفهم من عبارات النحاة وأمثلتهم، يقول سيبويه: وتقول يوشك أن تجيء، وأن محمولة على يوشك. وتقول: توشك أن تجيء، فأن في موضع نصب، كأنك قلت: قاربت أن تفعل. وقد يجوز يوشك يجيء، بمنزلة عسى يجيء[1]. فالأصل إذن الاستعمال في صيغة المضارع[2]، والخبر يتكون من أن والفعل محمولة على الفعل المحول؛ لأن إفادة معنى المقاربة تقع في الخبر، ونستنتج من (قد) أن الاستعمال الغالب مجيء أن في الخبر، ولكن (أن والفعل) في محلّ نصب حملاً على الفعل، حيث يمتنع التأويل بالاسم أو المصدر في بنية هذه الأفعال، وأخيرًا يشبه هذا الفعل (كاد) في المعنى، وهذا هو تفسير قول الزمخشري: ومنها أوشك يستعمل استعمال عسى في مذهبيها واستعمال كاد[3].

---

(١) الكتاب ٣/ ١٦٠.

(٢) جاء في شرح ابن عقيل ١/ ٣٣٨: وزعم الأصمعي أنه لم يستعمل (يوشك) إلا بلفظ المضارع، وهو الاستعمال الموجود في نثر المقابسات.

(٣) المفصل ص٢٧١.

فالمقصود من استعمال كاد هو شبهها في المعنى؛ لأنها تفارقها في بنية الخبر، حيثُ لم يذكر سيبويه – فيما أعلم – إلا تجرد خبرها من (أن). فقد قال: وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها (أن)[1]. وهو خلاف ما ذهب إليه ابن مالك ذكر أنها عكس (عسى) فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانها بها[2]. وأما مذهبا عسى، وهما البنيتان اللتان يُستعمل فيهما، فإنه تستعمل (أن) في البنية الأولى حيث تقول: عسى أن يفعل، وعلها حمل (أوشك) في الكثرة، ولا تستعمل في البنية الثانية؛ أي يتجرد خبرها منها، حيث تقول: عسى يفعل، وعليها حمل (أوشك) في القلة. هذا ما أفهمه من نص الزمخشري في ضوء أمثلة كتاب سيبويه، ويُضاف إلى ذلك عبارة سيبويه الجامعة لهذه الأفعال في الاستعمال والوظيفة، حيث قال: وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض، ولها نحو ليس لغيرها من الأفعال[3].

وتفسيرها – في رأيي – أن هذه الأفعال (وهي أفعال وليست بأدوات بنص سيبويه السابق) تتشابه في الدلالة العامة لها وهي معنى المقاربة، ولكنها – في الوقت نفسه – تختلف فيما بينها في بنيتها اختلافًا طفيفًا (من جهة تجرد الخبر من أن أو عدم تجرده)، إلا أن ذلك لا يؤثر في اتفاقها جميعًا في وظيفة واحدة مما استلزم معه أن تُفصل عن بقية أفعال اللغة حيث تستقل بنية ودلالة خاصتين لا تشترك الأفعال الأخرى فيهما. وهكذا كان انفرادها بباب يضم قواعدها الخاصة بها، وغير ذلك من الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عن تفسير مفهوم (نحو) لدى سيبويه.

(عسى) ورد في قول أبي حيان: « عسى أن يكون عونًا لنا على دين أو دنيا» ص٦٣. و«لكن عسى أن يكون منه ما كان من ابن عباد» ص٦٧. و«عسى أفيد براعة في صناعة...» ص٦٣. وكلها من النصوص الملحقة بنثر المقابسات، ولكنها لغة أبي حيان في مؤلفاته الأخرى. ويلاحظ بوجهٍ عام الدلالة على معنى الرجاء في كل الأمثلة السابقة، لكن في المثالين: الأول والثاني ورد الخبر مصدرًا بأن، وهو

---

(١) المفصل ص٢٧١.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٩، ٣٣٠.

(٣) الكتاب ٣/ ١٦١.

الاستعمال الأغلب - كما أشرنا في تفسير كلام سيبويه. أما المثال الثالث فقد ورد مجردًا من (أن) وهو الاستعمال القليل الذي أُشير إليه أيضًا.

ويمكن أن تفسّر هنا من خلال سياقها على (عسى) التامة، أي إن ما بعدها في محل رفع فاعل لها؛ لأنه ليس فيها ضمير يعود على اسم سابق، وهي لغة الحجاز. وذلك لأن (عسى) ينفرد من بين سائر أفعال هذا الباب بجواز أن يضمر فيه إذا تقدَّم عليه اسم، وهي لغة تميم وإن تجرد عن الضمير، وهي لغة الحجاز كما أشرنا. فإذا برز الضمير فهي الناقصة. كما في قول أبي حيان: «وإن بقى عساه يتوسط هذا الحديث» ص٦٠. يقول ابن مالك وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسمًا عند سيبويه حملاً على (لعل)[1]. وهذا يعني أنها أشبه (لعل) في المعنى فحُملت عليها في التركيب.

(أخذ) ورد في قول أبي حيان: «وآخذ في هذا وشبهه يبوح مستعظمًا» ص١٩٤. و: «أخذت أملاً في ذلك بصدق القول فيه» ص١٣٠. و: «أخذ الصبي في فنه» ص١٦٣. و: «أخذ في غيره (الحديث) على كراهة ظهرت عليه» ص٩٦.

يلاحَظ أن استعمال (أخذ) لدى أبي حيان استعمال (كاد)، كما ورد لدى النحاة، حيث ادرجت سائر هذه الأفعال تحت أفعال المقاربة، كما أشرنا. ولكن تختص أخذ وجعل وأنشأ وعلق بمعنًى خاص وهو الشروع في الفعل، كما يقول ابن مالك[2]. أما ابن يعيش فيرى أن هذه الأفعال تُستعمل بمعنى المقاربة استعمال كاد. ولا يكون الخبر إلا فعلاً صريحًا، ولا يقع الاسم فيه كما لا يقع في خبر كاد، وهو ما ورد في نثر المقابسات، حيث تحققت في أمثلته كل هذه الشروط ومع (جعل) أيضًا مثل قوله: «فجعلت أصوب الفكر فيه» ص٦٥. ويهمنا هنا معنى (التحقيق في الدخول فيه) وهو ما فسر بالشروع، وإن كان يضم الأفعال الدالة على القرب والرجاء أيضًا كما بينا، يقول ابن يعيش: «وأخذ وجعل وطفق، كلها بمعنًى واحد وهو مقاربة الشيء والدخول فيه، ولا يكون الخبر فيها إلا فعلاً محضًا، ولا يحسُن دخول (إن) عليه؛

---

(١) التسهيل ص٦٠.

(٢) التسهيل ص٥٩. وشرح شذور الذهب ص١٨٨. وهمع الهوامع ١/ ١٨٢.

لأنهم أخرجوا الفعل فيه مخرج اسم الفاعل، ولم يذهبوا مذهب المصدر[1]. وقد سبق أن فسرنا قيد ضرورة وقوع خبرها فعلاً؛ لأن في استخدام الاسم باختصار انقضاء لمعناها الذي تختص به. بيد أن سيبويه يرى فيها معنى المفاضلة، حين يقول: وكان معنى (جعل يقول، وأخذ يقول)، قد آثر أن يقول ونحوه. فمن ثمَّ منع الأسماء؛ لأن معناها معنى ما يُستعمل بأن فتركوا الفعل حين خزلوا (أن)، ولم يستعملوا الاسم لئلا ينقضوا هذا المعنى[2].

* * *

(١) شرح المفصل ٧/ ١٢٧.

(٢) الكتاب ٣/ ١٢.

الباب الثاني

التعقُّد التركيبي والدلالي

ظواهر تركيبية خاصة بالأبنية المعقدة

ظواهر تركيبية خاصة بالأبنية المعقدة

لاشك في أن الامتداد الخطي للجملة من خلال إمكانات تتيحها وسائل الربط اللفظي والمضموني ينتج أبنية معقدة لكثرة تركُّب الجمل البسيطة وأجزائها، وتعدُّد أشكاله على المستوى التركيبي من جهة، وما يعقُب ذلك من تشابك دلالات هذه الجمل ومكوناتها وتداخُلها، بل وتوقف معنى بعضها على معنى البعض الآخر على المستوى الدلالي من جهة أخرى . ويؤدِّي ذلك التلاحم التركيبي والدلالي بين مكونات الجمل ودلالتها إلى صعوبة دراسة أبنية هذه الجمل المعقدة من خلال تقطيعها إلى أجزاء، وتحليل كل جزء معزولاً عن الأجزاء التي ترتبط به ارتباطًا وثيقًا، بل وتُكْسِبه داخل التركيب دلالة خاصة يفقدها حتمًا مع أية صورة من صور التجزئة أو العزل أو التقطيع.

ولا يعني ذلك بأية حال من الأحوال أننا نجيز الفصل بين نحو الجملة ونحو النص؛ لأن نحو النص يقوم أساسًا على تصورات نحو الجملة ومفاهيمه وقواعد وأشكال الوصف والتحليل فيه، بل يضم نحو الجملة أيضًا تحليلات غاية في الأهمية تتجاوز إطار الجملة وتكشف في عمق عن الأسس التركيبية والدلالية والتداولية في مواضع كثيرة. فقد قدَّم النحاة في مؤلفاتهم أجزاء وافية تتناول في إسهابٍ ودقَّة العلاقات بين أجزاء الجمل، وشروط الفصل والوصل، ومعاني الأساليب العامة والخاصة، وأشكال السياقات، والعلاقة بين الاستعمالات ومقتضيات السياق والحال والمقام، وغير ذلك من الإسهامات المتعددة التي تشكِّل حَجَر الزاوية في نحو النص الذي لم يستَطِع إلى الآن أن يخرج في إسار نحو الجملة إلا في مجموعة من أشكال الوصف والتحليل التي تقوم على أسس دلالية وتداولية في المقام الأول.

وهكذا يكون تميُّز نحو النص في اتساع مجال الرؤية؛ لأنه ينطلق من دلالاتٍ عامة تتجاوز الجمل إلى وحدات نصية كبرى؛ لأن هدفه تحديد الوسائل التي مكَّنت من ربط الجمل وشكلت منها وحدة دلالية متلاحمة الأجزاء. وهذا يعني بوضوح أن نحو النص يراعي في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم تدخل في الاعتبار من قبل أو على الأقل كانت متوارية في تحليلات النحاة ولم تَشْغَل حيزًا مناسبًا لقيمتها في دراساتهم، ولكن

نحو النص يعني بها ويبرزها ويضم بينها في محاولة لبناء مجموعة جديدة من القواعد أو القوانين (بالمعنى الواسع لها) التي تحكم تلك الأبنية الكبرى، وتفسِّر حركتها، وتحدد العمليات التي يمكن أن تقع فيها والتي لا يجوز أن تحدث مما يدخل في إطار ما يسمى بالحتميات أو الاحتمالات التركيبية والدلالية(*) .

ويحاول نحو النص أن يتجاوز من خلال تلك المفاهيم أُفُق الجملة أو الجمل، ولم يَكُن من اليسير تحقيق ذلك إلا باصطناع مجموعة من القواعد الدلالية والمنطقية التي تعتمد عليها في تفسيراته اعتمادًا كليًا، إلى جوار القواعد التركيبية التي استُقيت من نحو الجملة، في محاولة حثيثة إلى تقديم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية وقواعد ترابطها، فكانت الظواهر التركيبية النصية التي اختص بها – كما قال سوينسكي – هي : علاقات التماسك النحوي النصي، وأبنية التطابق والتقابل، والتراكيب المحورية، والتراكيب التابعة، والتراكيب المجزأة، وحالات الحذف، والجمل المفسرة، والتحويل إلى الضمير، والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص فردية وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المفردة والتي لا يمكن تفسيرها تفسيرًا كاملاً دقيقًا إلا من خلال وحدة النص الكلية(1) .

ولذا فإن هدفنا في هذا الباب تحديد الوسائل المختلفة التي تمكّن من ترابط الجمل من حيث دخولها في شكل عناصر متتابعة متراكبة ومتداخلة لبنية كلية واحدة تفقد معه استقلالها التركيبي والدلالي، ويمكن أن توصَف في حال عزلها بالاستقلال أو التمام، ولكنه استقلال أو تمام جزئي؛ لأنها في هذا الحال من الانفصال لا تؤدي إلا وظيفة مغايرة، إذ إن التعقُّد التركيبي يجعل من كل جملة مستقلة تفقد جزءًا من استقلالها الخارجي؛ لأنها صارت عنصرًا رابطًا بين ما تقدَّمها وما يليها، بمعنى أن وظيفتها قد تغيَّرت إلى حدٍّ بعيد لأدائها وظيفة جديدة في داخل هذه البنية المتلاحمة الأجزاء. وهنا توظَّف مقولات النحاة التي تتعلق بوصف تلك الأجزاء في حال

(*) يجب أن يفرق هنا بين معيارية القواعد على المستوى النحوي ولا معيارية القوانين على مستوى الدلالة.

(1) Sowinski, B. Textlinguistik, S. 123

استقلالها تركيبيًا ودلاليًا، ولكن في إطار أوسع لأننا نتعامل هنا مع بناءٍ متماسك وحَّد بين أبنيةٍ مختلفة في معنًى لا يتحدد إلا من خلال تآزُر عناصره.

ونخلص من ذلك إلى المفهوم الذي يحكم هذا التحليل الخاص بالأبنية الكلية، وهو إتاحة أو توسيع مجال الوصف والتحليل بتقديم المعايير الدلالية والتواصلية على المعايير التركيبية. ولا يعني ذلك إهمال أو إغفال قيمة تلك المعايير التركيبية ووظيفتها على المستوى التركيبي، ولكن تكون البداية من المعنى الكلي، وتدعم العناصر غير اللغوية التي توارت في الأنحاء السابقة العناصر اللغوية في عمليات التفسير؛ إذ أدَّى الاقتصار على العناصر اللغوية في التحليل والتفسير إلى ما أُطْلِق عليه عدم الكفاية. ويُقْصَد بها غياب جوانب كثيرة وبخاصة الدلالية والتواصلية في وصف تلك الأبنية. وقد نَتَج عن ذلك التقييد في الوصف أشكال عدة من القصور في الفهم؛ لأننا نتعامل مع ظواهر نصية متجاورة للجملة في تكوينات معقَّدة، تتطلب – في حقيقة الأمر – تصوُّرا أكثر شموليةً واتساعًا لا تتشكل أجزاؤه من عناصر نحوية فحسب، بل يلزم أن تُضَاف إليه عناصر دلالية ومنطقية وتداولية، وأن تمنح دور أكبر لإيجاد تفسيرات معقولة للنصوص أو الأبنية الكبرى.

وينبغي أن نشير هنا إلى هذه المعايير أو القيود التي تختص بوصف الأبنية الكلية وتفسيرها في واقع الأمر غير معيارية؛ أي إنها حرة لا تتقيد بضوابط محددة، وإنما تختلف باختلاف طبيعة الأبنية الخاضعة للتحليل، وهذه سمة جوهرية تفارق بها هذه القواعد الدلالية القواعد النحوية المعيارية التي تحقق بدون شك للأبنية الصغرى الثبات والاطراد والمعيارية الناشئة عن التقنين أو التقعيد الذي يضبط مئات بل آلاف الأمثلة اللغوية في نماذج جوهرية عميقة. وفي ضوء هذا لا نرى طائل من وراء فَصْل قواعد إنتاج الجملة عن قواعد إنتاج النص، بل تكون الثمرة الحقيقية في إيجاد طُرُق يمكن من خلالها أن تحدث أشكال من التكامل بينهما للوصول إلى الكفاية التحليلية والتفسيرية لتلك الأبنية المعقدة.

إننا نحاول هنا أن نُعيد صياغة التصورات التقليدية في بناء الجملة وتوالي الجمل، حيثُ يُنْظَر إلى التعقد التركيبي والدلالي من جهتين، الأولى. يكون التوالي بين جمل

متكافئة تركيبيًا ودلاليًا، فيلزم معه أن يكون الربط بينها في صورة عطف سواء أكان عطفًا بأداة أو عطفًا بلا أداة، ويُطْلَق على هذا الربط المتكافئ (Parataxe) حيث يحافظ على تساوي أو توازي الجمل من الناحتين الدلالية والتركيبية. أما الثاني فيكون الربط بينها في صورة تبعية سواء أكانت تبعيته بأداة أو تبعية بغير أداة؛ لأن التوالي هنا يقع بين جمل غير متكافئة تركيبيًا ودلاليًا، وتختلف أشكال التعلُّق بينها تبعًا لنوع العلاقة التي تحافظ على اتصال المعنى، إذ ينشأ عن فقد التعلق في جزء منها إلى انفصال هذا الجزء عن الكل، وربما نشأ عن ذلك الانقطاع في المعنى تحول أجزاء هذه البنية إلى أجزاء متناثرة لا رابط بينها. وهو ما يمكن أن يفسر بعد الصحة النحوية والخلل أو الاضطراب في المعنى، ويُطْلَق على هذا الربط غير المتكافئ (Hypotaxe) حيث يهمل فيه المعنى الكلي للتعلُّق الذي يضم البيان والتفسير والإيضاح والاعتراض والتوكيد والاستدراك والاستئناف وغير ذلك من الدلالات التي نعثر عليها مفصَّلة وعميقة في إسهامات النحاة والبلاغيين والمفسرين وغيرهم.

ولا أرى في النهج الذي نستخدمه أي وجه للمخالفة مع نهج القدماء إلا في أننا نولي تلك الإشارات المتفرّقة في أعمالهم المتصلة بتلك التصورات الكلية مزيدًا من التركيز والتكثيف؛ لأنه من البديهي أن تستقل الجمل بدلالتها الجزئية إذا كان التوجه إلى الحكم على هذه الجزيئات، ولكن إذا أُرِيد حكمٌ كلي لا يستند إلى أشتات فلا بد من الانتقال إلى توجُّه آخر. وهذا يتفق مع الرؤية الكلية التي نلتزم بها والتي لا ترى في الجملة داخل بنية نصية صغرى أو كبرى إلا دلالة جزئية لا يمكن أن تحدد إلا من خلال الدلالة الكلية للنص، حيثُ تراعي الدلالات السابقة أو اللاحقة لها؛ لأن النص دون اعتبار لامتداده الخطِّي ليس إلا وحدة كلية متلاحمة الأجزاء. ومن ثَمَّ فإنه لا يجيز وجودًا مستقلاً لعناصره؛ إذ لا تكون للدلالات الجزئية قيمة فعلية إلا بقدر ما تُسْهِم في تشكيل مجموع الدلالات أو ما يُسَمَّى الدلالة أو القيمة الكلية للنص. مهمتنا هنا رَصْد وسائل ذلك الترابط العميق بين الوحدات الجزئية، سواء كانت تلك الوسائل تركيبية أو دلالية للوقوف على قدرة المؤلف على إنتاج تلك الأبنية وتوظيفها في نَصِّه الأكبر، وكما أكَّد فندايك أن تصور البنية الكبرى لا يؤدي كذلك إلى تصور

التماسُك الكلي بين وحدات النص الكبرى فحسب، بل يؤدي كذلك إلى تصور التماسُك الجزئي من الجمل والمتواليات الجملية أيضًا. ومن ثم فإنَّ تحليل النصوص يعتمد على رصد أوجه الترابط والانسجام والتفاعل بين الأبنية الصغرى الجزئية والبنية الكلية الكبرى التي تجمعها في هيكل تجريدي(١) .

وفي إطار هذا التصور نحاول فيما يلي أن نبحث بعض الظواهر التركيبية على هذا المستوى المتجاوز للجملة، وبخاصة أبنية التفسير والاعتراض والشرط والتماسُك النصي من خلال الربط بأشكاله المختلفة، كالربط التعليلي، والاستنتاجي، والتعليقي، والغائي والتوكيدي، والاستدراكي، والإشاري، والإحالي، والمضموني، والسياقي، وغير ذلك.

* * *

(١) van Dijk, Textwissenschaft, S. 266

الفصل الأول
من أبنية التفسير

لا نقصد بهذا المصطلح ما ورد لدى النحاة تحت الجملة المفسرة أو التفسيرية التي تُعَدُّ من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، بل نتوسع في معنى التفسير ليضم كل الأبنية التي يحصل منها أي معنًى من معاني الإيضاح والبيان والتفسير دون اعتبار لأنْ تكون في محلٍّ إعرابي أو ليس لها محل إعرابي؛ لأننا لا نفرق بين جمل ينبغي أن تُدْرَج في موضوع واحد لأنها تؤدّي وظيفة واحدة ونستعيض عن مفهوم الفضلة الذي ورد في تعريف ابن هشام لها – حيث قال: « الجملة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه »- [1] بمفهوم التعلُّق الدلالي بين هذه الجملة والجملة التي تلتها على جهة التفسير والإيضاح. فيتجاوز بذلك الخلاف الذي وقع بين النحاة في إعراب هذه الجمل، وما قيل عن كونها في محلٍّ بحسب ما تفسره أولا محل لها أبدا. ونحاول أيضًا أن نستوعب هنا التأويلات المختلفة لهذه الجمل المفسرة دون أن نتقيد بنوع الجملة. فالتفسير يكون أساسًا لجزء من الجملة، أو لمعنًى بعينه أو للجملة بكاملها، أو للمضمون الكلي للجملة، ويكون في صور عِدَّة؛ فهو في صورة الجملة الخبرية المثبتة، والمنفية والمؤكدة، وجملة النهي، وجملة الاستفهام، وجملة الشرط ، وجملة الوصف، وغيرها من الجمل حين تتعلق بجمل تتقدم عليها لأداء هذه الوظيفة التي تختص بها، ويكون هذا التعلُّق التفسيري من خلال استخدام وسائل لفظية مثل أي وأعني وهو والذي هو وإنه، وهي الوسائل التي وردت في نثر المقابسات ونعني هنا بإبراز وظيفتها أو من خلال التعلُّق المضموني.

نمط١: بنية أعني أو أي

قد ورد هذا النمط لدى أبي حيان في صورتين، **الأولى** يعقب فيها بنية أعني التفسيرية المفرد، ويكون كلمة أو أكثر من كلمة، كما في قوله: « **فإنْ اجتمعت**

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ٢/ ٣٩٩.

القوتان؛ أعني قوة التتبع بالصناعة وقوة الالتباس بالكهانة، ظهر له كل أمر عجيب » ص٢٢٧ . فالتركيب الأساسي هنا تركيب شرطي توسطته جملة التفسير، التي جاءت لإيضاح الدلالة العامة في (القوتان) ، وتتكون من الفعل (أعني) الدال على القصد وفاعله يكون المتكلم نفسه الذي يريد إيضاح قصده من استخدام المفردات، والمفعول يكون ذلك الشيء المفسّر (المفرد) والجملة التفسيرية كلها لا محل لها من الإعراب لتوسطها جملة أساسية، والتفسير هنا لجزء من الجملة الأولى. ومثله قول أبي حيان: «**وهذا الاسم هو له بالحقيقة ما دام في الكليات؛ أعني الطبائع والعناصر والشمائل، وبه يكمل هذا النوع من الكمال** » ص٢٤٠.

وقد يكون التفسير لمضمون الجملة كاملة، كما في قول أبي حيان: « **ومن الواجب أن يكون عرض الصناعة المعنية بشأن الإنسان ما هو الإنسان، أعني النسك والزهد، هو تحصيل السعادة العُظْمَى والمنزلة عنه الله تعالى** » ص٣٠٥. غير أنه يلاحَظ أن الغالب في تفسير الجملة السابقة أن تُعاد صياغة الجملة مرة أخرى إيضاحًا لما يُظَن فيه الغموض؛ ولذا تكون الجملة التفسيرية نوعًا من الترادُف الجُمَليّ، ومثال ذلك قول أبي حيان: « **فالأشياء متشاهدة متعاضدة؛ أعني أن بعضها يَشْهد لبعض، وبعضها يعضد بعضًا** » ص٢٣٣. ويفهم من ذلك التفسير أن معنى التشاهد والتعاضد ربما يكون عسيرًا على فَهْم القارئ في هذا السياق، مما يلزم معه الإيضاح في صورة جملة مفسرة تزيل غموض الاستعمال في الجملة الأولى. ومثل ذلك قوله: « **ألا ترى أنك لو نسبت هذا الإمكان إلى الفلك لم يصح؛ أعني أنه يستحيل أن يُقَال ممكن عند الفلك وعند الله ...** » ص٢١٣. فلا شك أن نسبة الفعل أو التغيير في الكون إلى الفلك غير صحيح ويلزم أن تكون النسبة على جهة المجاز؛ لأن الفعل في حقيقته لله، ولو اكتفى بدلالة النسبة الأولى لفَهِمَ القارئ معنًى لم يقصده إلا على سبيل التجوز؛ ولذا لزم الإيضاح والتفسير لإزالة ما يمكن أن ينشأ عن ذلك الاستعمال المجازي من شكٍّ أو ظنٍّ في عقيدة المتكلِّم، ومثله قول أبي حيان: « **إلا أن هذين البادرين في هذين الشخصين لا يرفعان الحالين الظاهرين على الشخصين؛ أعني أن المجنون بقدر ما بدر منه لا يكون عاقلاً، والعاقل بقدر ما بدر منه لا يكون مجنونًا، ثم أيضًا جميع العقلاء**

والمجانين مختصين على هذا المنهاج » ص٢٣٧. ولا تخفى صعوبة تفسير المعنى في الجملة الأولى، فلم يتضح فيها الفرق بين الظاهر والباطن وعلاقتهما بالفعل، إلا من خلال التمثيل في جملة التفسير، فلا يتحدد وصف الشخص بالجنون أو التعقل إلا من خلال الأفعال الظاهرة المستمرة، فإنَّ بدر من أيهما فعل يخالفها، فإن هذا لا يعني الحكم بما يخالف الحال الظاهرة في كلِّ شخص منهما.

وهكذا فقد غلب التفسير لديه ببنية أعني، غير أنه ورد أيضًا مقرونًا بأي كما في قول أبي حيان: « **ولكن إذا حصل له الغنى بدرة واحدة خاصة إذا كانت ثمينة، فقد كفى وغنى، وهذا معناه على سبق إلى الفهم؛ أي لا يلهج بالاستكثار بالعلم وبالتوغُّل في فنونه** » ص٣٢٨.

وهو هنا يقابل بين معنًى ومعنى، إذ يتحدد المعنى الأول في مفهوم الغِنَى؛ فليس شرط الغنى الحصول على كل الأموال، بل يتحصل بجزء من المال الذي يحقق للمرء الكفاية، ويقابله مفهوم العلم، فليس شرطه الاستكثار فيه والاستيعاب لكل فروعه، بل يكتفي بتحصيل ما يكون له للمرء فيه كفاية أيضًا؛ لأنه يتعسَّر على المرء أن يحقق الغاية في كل فروعه.

نمط ٢:بنية التفسير (الذي هو/التي هي ...)

كثر استخدام بنية : (الذي هو/التي هي ...) في نُثُر المقابسات في معنى التفسير للمفرد. ويتفق النحاة على أن الذي وأخواته مما فيه (الـ) يُستَخدم لوصف المعارف بالجمل، فجملة الموصول إذن تأتي للبيان أو للإيضاح، فإذا كان الوصف لمعرفة والمعرفة ليست مجهولة فيكون في إيضاحها معنًى خاص يريد المتكلِّم أن يبرزه في المعرفة، ويوضح ابن يعيش علة دخوله قائلاً: وذلك أن الذي وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصُّلاً إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات. ألا ترى أنها تجري أوصافًا على النكرات، نحو قولك مررت برجل أبوه زيد ... وصفة النكرة نكرة. ولولا أن الجمل نكرات لم يكُن للمخاطب فيها فائدة؛ لأن ما تعرف يستفاد. فلما كانت تجري أوصافًا على النكرات لتنكرها أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك، فلم

يَسُغ أن تقول: مررت بزيد أبوه كريم، وأنت تريد النعت لزيد؛ لأنه قد ثُبت أن الجمل نكرات والنكرة لا تكون وصفًا للمعرفة، ولم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة؛ لأن هذه اللام من خواص الأسماء والجملة لا تختص بالأسماء، بل تكون جملة اسمية وفعلية، فجاءوا حينئذٍ بالذي متوصِّلين بها إلى وصف المعارف بالجمل، فجعلوا الجملة التي هي صفة للنكرة صفة للذي، وهو الصفة في اللفظ والغرض الجملة[1].

يرجع شيوع استخدامها في نثر المقابسات إلى توظيف أبو حيان لها لتُستَعمل الحدّ في المنطق، يقول أبو حيان: « **وأسرار هذا الإنسان الذي هو العالم الصغير في هذا العالم الكبير، كثيرة جمة واسعة منبثة** » ص١٦٤. فقد وقعت الجملة الواصفة بعد اسم معرفة (الإنسان) في صورة حدٍّ له: (هو العالم الصغير ...). ولولا (الذي) الموصول لما جاز وقوع هذا الحد الذي جاء في صورة جملة اسمية بعد المعرفة على جهة النعت – كما أوضح ابن يعيش. ويكون إعراب الموصول تابعًا لإعراب ذلك الاسم المفسر؛ لأنه نعت له. أما جملة صلة الموصول فلا محل لها من الإعراب على الأصح، وهي الجملة السادسة في الجمل التي لا محل لها من الإعراب لدى ابن هشام، ويقول: وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، ومحتجًّا بأنهما كلمة واحدة. والحق ما قدمت لك (أي تكون الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف لا محل لها[2]. ودليله على الإعراب ظهور حركة الإعراب على الموصول المعرب.

والدليل على استخدامه لهذه الجملة في هذا المعنى عدم خروج أمثلته عن معنى الحد، يقول: « .. **أعني الحكمة التي هي علم الحق والعمل بالحق**) ص١٦٦. و: (**اعلم أن اليقظة التي هي لنا بالحس هي النوم** » ص١٨٠. و: « **هل بين هذا وبين الحمار الذي هو حيوان نهاق فرق** » ص٢١٨. و: « **وأما الإنسان فلا شرف له أيضًا**

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٣/ ١٤١. وانظر في النعت بالاسم الموصول أيضًا في التسهيل ص١٧٠. والمقرب ١/ ٣٢٣. وهمع الهوامع ٢/ ١١٧.

(٢) مغنى اللبيب ٢/ ٤٠٩. لم يتَّسع المقام لإيراد وجهة نظر ابن يعيش لطول النص السابق ذكره في استخدام الذي للوصف، ولكنه كعادته يتفرد في تأويلاته. وقد فصل اختيار الإعراب للاسم الأول الموصول ومجرى الصلة من الموصول مجرى الصفة من الموصوف٣/ ١٣٩.

على إنسان آخر من جهة حده **الذي هو الحياة والنطق والموت** » ص١٤٤. وفي صياغة الجملة الأخيرة دليل واضح على هذا المعنى الذي وظّفت فيها بنية التفسير (الذي هو ..). أما (التي هي ...) فقد وردت في قوله: « **لم يجد بُدًّا من هذه الكلمات التي هي ألطف ما في ملكه** ... » ص١٣٧.

نمط ٣: بنية التفسير (وهو/ وهم ....)

وقد ورد في قول أبي حيان: « **فكيف الكلام في العقل وهو البحر العميق** » ص٣٤١. و: « **والثالث بحسب معنى الوسط وهو العقل المنقاد، وهو في نسبة الفعل** » ص٢٨٩. و: «...**إلا من وجهٍ واحد، وهو أن هذا الاسم بعينه هو صفة في مكان آخر** » ص١٨٨. و: « **فأما حدها الذي هو لها بالتحقيق وهو ما قال أرسطوطاليس؛ إنه مبدأ الحركة والسكون فـ** ... » ص١٧٧.و: « **رأيت فضلاء من الفلاسفة ، وهم الذين قد نُوِّهت بأسمائهم مِرارًا ، يكثرون الغوص في معنى الإمكان** » ص٢٠٩. وكما يتضح من الأمثلة السابقة تتكون هذه البنية من جملة اسمية تتقدمها الواو التي تربط بينها وبين الكلام السابق الذي يتضمن العنصر الظاهر الذي أُريدَ تفسيره، ويكون الركن الأول في هذه الجملة الإسنادية ضمير غيبة منفصل في الأغلب؛ لأن بنية التفسير مع المتكلم أو المخاطب تتكون على نحو آخر كما سنبين. وتسند إلى هذه الجملة وظيفة محددة هي وظيفة الإيضاح أو البيان ليس لأمرٍ مبهَم؛ لأن الضمير المشير إلى المتقدِّم ذاته غاية في الإبهام، ولكنه يصل بين الاسم الظاهر المتقدم (سواء أكان معرفة أو نكرة)، ولكنه يشترك في أمر واحد هو الدلالة على عموم، فتكون بنية التفسير قصدًا من المتكلم في إضفاء صفة الخصوص على هذا العنصر المفسر؛ لأنه يعدل به من الدلالة العامة له في اللغة وبين مستعمليها إلى دلالة خاصة بالمؤلف يريد أن يوصِّلها إلى المخاطَب ليحقِّق مزيدًا من عمق الاتصال والفهم لمضامين المفردات التي يستعملها في الكتابة.

وهكذا يحقق الضمير الصلة أو الربط بين الكلام السابق وجملة التفسير، ويختصُّ في هذا الاستعمال بالإحالة إلى متقدِّم عليه مباشرة؛ لأنه كما يقول النحاة جزء من الاسم الذي يعود إليه، وهو إن أشار إلى متقدِّم فلا سبيل إلى إيضاحه إلا بما يعقبه من كلام.

وبناء على ذلك فإني أرى أن الكناية أو الإشارة التي تقيد بها في هذا الاستعمال تفقده كثيرًا من خواصه ليصير أقرب إلى ضمير الشأن وضمير الموصول داخل هذه البنية، وبخاصة لضعفه في التعريف، ويُفهَم ذلك أيضًا من كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ ﴾ فقد قال: هذا ضمير لا يُعْلَم ما يعني به إلا بما يتلوه[1]. فإذا كان المضمَر يُستَخْدم لضربٍ من الإيجاز واحترازًا من الإلباس – كما يقول ابن يعيش، فإنه يحتاج إلى إزالة للإبهام فيه، ويكون ذلك بجزء من الجملة وهو الخبر؛ ولذا يتحدَّد موقع بنية التفسير هذه وفق موقع العنصر المفسر، فيمكن أن تقع في وسط الجملة أو في آخر الجملة أي بين كلام متَّصل فتشبه الاعتراض أو يختتم بها الكلام ولكنها في كل الأحوال تُعَدُ لدى النحاة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

وكما ورد في المثال الأول نَجِد أن الضمير (هو) كناية عن الاسم المتقدِّم عليه (العقل) وهو معرفة وكذا في الثاني والرابع. أما في المثال الثالث فإننا نجد الضمير يفسر نكرة، فكيف يعود الضمير الذي هو من أعرف المعارف على نكرة سواء أكانت محضة أو منسوبة أو موصوفة ؟ ربما نفهم علة لذلك في كلام بعض النحاة، يقول ابن يعيش : فأعرف المضمرات المتكلِّم؛ لأنه لا يوهمك غيره، ثم المخاطَب، والمخاطب تلو المتكلِّم ؛ في الحضور والمشاهدة، وأضعفها تعريفًا كناية الغائب؛ لأنه يكون كناية معرفة ونكرة حتى قال بعض النحويين كناية نكرة[2]. وربما يعني ذلك كما نفهم من كلام النحاة أن ضعف ضمائر الغيبة في التعريف قد سوغ لها أن تفسر النكرة مخالفة بذلك بقية أنواع الضمائر، ولكن العبارة الأخيرة تكشف عن ضرورة تقسيم هذه الضمائر بحسب ما تفسره، فإذا كانت تفسر معارف فهي معرفة، وإذا كانت تفسر نكرات فهي نكرات.

ومما يؤكد ذلك الإبهام أنها قد اكتسبت تفسيرها مما تعود عليه، وهو ما يقوله النحاة: « وإنما صارت المضمرات معارف لأنك لا تضمر الاسم إلا وقد عَلِم السامع

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ٢/ ٤٨٩.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٨٤، ٨٥.

على من يعود »[1]. فالاسم المتقدِّم إذن هو الذي أكسبها صفة التعريف، ولولاه لظلَّت مبهمة، ولما أمكن تفسيرها، وهي بذلك تكون مفتقرة إليه أبدًا. ويتَّضح ذلك في تشبيه النحاة لها بالحروف أيضًا، وذلك لبيان علة بنائها. يقول ابن يعيش: « والمضمرات كلها مبنية، وإنما بُنِيَت لوجهين، أحدهما شبهها بالحروف، ووجه الشبه أنها لا تستبد بنفسها ولا تفيد معنًى إلا في غيرها، فبنيت كبنائها. والوجه الثاني أن المضمر كالجزء من الاسم المظهر ... وجزء الاسم لا يستحق الإعراب[2] .

ويبين كل ما تقدَّم بجلاء أنها – أي المضمرات والمبهمات – أكثر العناصر اللغوية المهيئة من جهة بنيتها ودلالتها للقيام بوظائف تتجاوز مجرد إزالة الإلباس (الالتباس) الذي يقع بتكرار الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك أو الإيجاز للاستغناء بالحرف الواحد عن الاسم بكامله، إلى وظائف الربط المختلفة على مستوى النص من خلال صور مختلفة من الإحالة والإشارة والتفسير.

نمط ٤: بنية ضمير الشأن (إنه ...)

وقد ورد في قول أبي حيان: « **ثم إنه تبارك وتقدس مزج بعض ما فيها وركب بعضه على بعض** ... » ص١٣٦، و « **فإنه إن كان كاستنارة الهواء عن الشمس فهو ضروري**... » ص١٤٩. و« **إنه قد صح البرهان أن فعل الله تقدَّس وعلا ليس باضطرار** ... » ص١٥٠. و« **إنه كذلك، اجعله منك على بال، وتلطف في تحصيل ما عنده أجمع في هذه المثلة** » ص١٧٥. نشير ابتداءً إلى أن بنية ضمير الشأن هي بنية تفسيرية، ومن ثَمَّ فقد أدرجنا هنا ضمن أبنية التفسير؛ لأننا نعتدُّ هنا بالوظيفة التي تؤديها الجملة وليس بموقعها الإعرابي، وفي هذا الاعتبار مخالفة إلى حدٍّ ما مع القيد الذي وضعه ابن هشا للجملة التفسيرية وهو (فضلة)، يقول موضحًا ذلك: وقولي في الضابط « الفضلة » احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن؛ فإنها كاشفة لحقيقة

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٥/ ٨٦.

(٢) السابق ٣/ ٨٥.

المعنى المراد به ولها موضع بالإجماع؛ لأنها خبر في الحال أو في الأصل[1].

إنها – في الحقيقة – تؤدي وظيفة الجمل المفسِّرة السابقة، ولكن على نحوٍ مخالف؛ لأن التفسير والبيان فيما تقدَّم كان لشيء تقدم يحس المتكلم عيه بعموم الأخبار مما يحتاج إلى إضافة تكون بنية للمخاطب لكي يدرك أنَّ قصد المتكلم ليس العموم الذي يشيع في الاستخدام اللغوي العام، بل هو معنًى خاص يستقلُّ به المتكلم، ويسعى إلى إيصاله للمخاطب من خلال وسائل عِدَّة منها أبنية التفسير التي تختص بالإشارة إلى متقدِّم . ولكن بنية ضمير الشأن تختص بأن الإشارة فيها إلى متأخر، وفي ذلك مخالفة لاستخدام الضمير عادة؛ لأن الضمير كما أشرنا جزء من الاسم الذي يعود عليه؛ ولذا فهو يفسر ظاهر متقدم عليه، ويكون في هذا الظاهر المتقدم إزالة لما فيه من خفاء.

أما ضمير الشأن فله استخدام خاص به، حيثُ لا يكون جزءًا من اسم أو غيره، فتنقطع صلته بما تقدَّم لفظيًّا فلا تكون إذن إلا صلة معنوية حيثُ تكون الإشارة فيه على معنى؛ ولذا لا يكون تفسيره إلا بجملة، تكون خبرًا له عن جهة الإعراب، وهو معيار الفصل بين الجمل لدى ابن هشام، وتفسيرًا أو إيضاحًا أو بيانًا من جهة الوظيفة. ولذا أطلق على هذا الضمير « ضمير الجملة » وأضاف إليه الرضي خاصية أخرى تتعلق بالحال التي يستخدم فيها، إذ يقول: والقصد بالإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا لا بد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيمًا يُعْتَنَى به[2].

وهكذا يكون في الإبهام الذي يعقبه الإيضاح جذب لانتباه السامع إلى أمرٍ عظيم تحمله جملة التفسير، وهو المعنى الذي يتحقق في استعمالات أبي حيان السابقة، ففي الجملة الأولى إشارة إلى أفعال الله، تتقدَّمها جملة دعاء. وفي الثالثة إشارة إلى طبيعة الفعل الإلهي، وفي الرابعة تنبيه إلى عظم الأمر، أدلة ذلك جمل الأمر المبنية على الإيجاز الشديد في جملة التفسير (كذلك)، أما الجملة الثانية فتشير إلى أمرٍ آخر، وهو أن التنبيه قد لا

---

(1) مغنى اللبيب ٢/ ٤٠٢.

(2) شرح الكافية ٢/ ٢٧.

انظر الأوجه الخمسة لمخالفة هذا الضمير للقياس لدى ابن هشام في مغنى اللبيب ٢/ ٤٩٠، ٤٩١.

يكون إلى أمر عظيم ولكن إلى أن الجملة المفسرة جملة معقدة تحمل مجموعة من المضامين التي يحسن التركيز معها، فيكون في تقديم ضمير مبهَم لا صلة لها بما تقدم لفظيًا دفع للمخاطب وتنبيه له للالتفات إلى ما سوف يفسِّر هذا الضمير؛ لأنها هي الضمير في المعنى. وتُفْهَم هذه النتيجة من كلام ابن يعيش بعد تحليله أمثلة ضمير الكناية عن الجملة، حيثُ يقول: الهاء في هذا كله ضمير الحديث وما بعده من الجملة تفسير له في موضع الخبر، ولا يحتاج فيها إلى عائد في الجملة؛ لأنها هي الضمير في المعنى[1].

بيد أننا يجب أن نفرِّق هنا بين الوجوب والجواز في عودة الضمير؛ لأن جواز عدم عودة ضمير في جملة التفسير يرجع على كون هذه الجملة خبرًا، والخبر هو المبتدأ في المعنى، ومن ثَمَّ فلا حاجة فيه إلى ضمير، وهو ما يتحقَّق في بعض الاستعمالات. ولكنه في بعض الاستعمالات الأخرى يحتمل وجود ضمير في جملة التفسير المعقدة، يكون رابطًا بينها وبين ضمير الشأن ومحافظًا على الصلة المعنوية بين الأفعال والأسماء التي تتوالى على امتداد جملة التفسير المعقدة.

نمط ٥: بنية جملة الصفة

تعدُّ هذه البنية المقابلة للوصف باسم الموصول وصلته، الذي تقدم ذكره؛ لأن الوصف أو الإيضاح أو البيان هناك للمعرفة، فكانت الرابط بين الموصوف (المعرفة) والصفة (الذي) التطابق أولاً في التعريف والنوع والعدد، ثم يكون في جملة الصلة رابط لفظي واجب يعود على الاسم الموصول، ويتطابق معه أيضًا فيما سبق ليستمر الاتصال بين الجملة التي لا محل لها من الإعراب والكلام السابق عليها اعتمادًا على ذلك الموصول الذي يَصِل ما تقدَّم من الكلام بما سيلحقه. أما في بنية جملة الصفة فيفتقر إلى ذلك الموصول؛ ولذا تكون الصلة بين الكلام على نحو آخر، إذ يعتمد هنا على التبعية؛ أي تتبع الجملة اللاحقة الكلام السابق من خلال الموصوف النكرة فتكون الصلة بلا أداة، ويلزم معها أن تشتمل على رابط (ضمير) يربطها بالمنعوت،

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١١٤.

ويكون ملفوظًا أو مقدّرا ، وإلا انقطعت صلة ما تقدّم من الكلام بما سيلحقه.

وتتضح وظيفة هذه الجملة، وتتبين علة إدراجنا هذه البنية ضمن جمل التفسير، وإن كان لها محل إعرابي، من شرح ابن يعيش لشرط آخر من شروط جملة الصفة، وهو «أن تكون محتملة للصدق والكذب»[1]. حيث يقول: تحرزًا من الأمر والنهي والاستفهام (ويقصد بذلك لزوم وقوعها جملة خبرية، فإذا جاءت إنشائية كما مثل فلا بد من تأويلها) ... فإن هذه الجمل لا تقع صفات للنكرات، كما لا تقع أخبارًا ولا صلات؛ لأن الغرض من الصفة الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للموصوف يعرفها المخاطب له ليست لمشاركة في اسمه، والأمر والنهي والاستفهام ليست بأحوال ثابتة للمذكور يختص بها، إنما هو طلب واستعلام لا اختصاص له بشخص دون شخص[2].

ويتفق النحاة على وصف الجملة بالنكرة؛ ولذا جاز أن تصف النكرة، ويقول ابن السراج في تعليل كَوْن المنعوت بأن كل جملة هي نكرة، ولولا أنها نكرة ما كان للمخاطب فيها فائدة[3]. وفي وصف الجملة بالتنكير غرابة تثير تساؤلات حول علة ذلك الوصف؛ لأن الحال جملة، ولكنها معرفة، فما الفرق بين الجملتين، هل يعود إلى بنية كل الجملة أم إلى طبيعة الموصوف بأي منهما أم إلى الوظيفة التي تؤديها كل واحدة ... ؟ وقد أشار ابن هشام إلى حالات انفصالهما وحالات تداخلهما في تفسيره لمقولة المعربين على سبيل التقريب: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، حيثُ قال: الجملة الخبرية التي لم يستلزم ما قبلها: إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع.

ويعني ذلك بوضوح أن الاسم المتقدم هو الذي يحسم تحديد طبيعة الجملة؛ لاشتراك النعت والحال في معنى الصفة، كما ورد لدى سيبويه، حيثُ قال: واعلم أن الشيء يوصَف بالشيء الذي هو هو، وهو من اسمه، وذلك قولك: هذا زيد الطويل، ويكون

(١) الزمخشري: المفصل ص١١٥.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٥٣.

(٣) ابن هشام: مغني اللبيب ٢/ ٤٢٨.

هو هو، وليس من اسمه؛ كقولك هذا زيد ذاهبًا[1]. فالصفة تتفق في الحال في عبارة « يكون هو هو » أي إن الصفة والحال تتفقان في أن موصوفهما معرفة (في حال التعريف)، وأدى النظر إلى الوصف بالمعرفة إلى تشبيه النحاة لهما بالخبر، وإن كانا يختلفان في طبيعة هذا الخبر كما سنبين. ولكنهما يختلفان وهو الأمر الأهم في عبارة «هو من اسمه» للصفة، و « ليس من اسمه » للحال؛ أي يختلفان في شرط التطابق في التعريف والتنكير، بل ويختلفان في العلاقة والوظيفة؛ لأن الغرض من الحال (المفردة أو الجملة) كما أشرنا في تفسير كلام النحاة – هي التقييد؛ ولذا فإنَّ تعلقها ليس بالاسم فحسب، بل بالاسم مع فعله أو بمضمون الجملة؛ ولذا يمكن أن يقال إن تبعية الحال بنوعيها تبعية جملية، وهذا يختلف مع الغرض من النعت اختلافًا كليًّا؛ لأن الغرض من النعت قلنا أيضًا – الإيضاح أو البيان أو التخصيص؛ ولذا فإن تعلُّقه يكون بالاسم الذي يصفه ليوضحه أو يخصصه. ومن ثَمَّ يمكن أن يقال إن تبعية النعت (بنوعيه) تبعية إفرادية. فلما كان تأويل الجملة بالمفرد النكرة جائزًا فقد جاز الوصف بها لأنه يتحقق بوصفه للنكرة شرط التطابق بين النعت (الجملة) والمنعوت في التنكير. ويكون الوصف بالذي تحقيقًا لشرط التطابُق بين النعت (الجملة) والمنعوت في التعريف. وهكذا يتحقق شرط التطابق في التعريف والتنكير (وهو شرط جوهري) بين النعت والمنعوت للمشاركة في اسمه، أو كما يقول سيبويه (وهو من اسمه). وتلزم المخالفة بين الحال وصاحبها؛ لأنها في الأصل نكرة وصاحبها معرفة فإذا جاءت الحال جملة فلا تلتبس بجملة الصفة لأنه يفتقر هنا إلى شرط المطابقة، كما أن جملة الحال كما أشرنا لا تصف الاسم وحده، بل يكون تعلقها بمجمل الجملة سواء أكانت فعلية أو اسمية كما أشرنا؛ ولذا فلا حاجة هنا إلى مشاركة الحال في اسمه؛ أي إلى شرط المطابقة، أو كما يقول سيبويه (ليس من اسمه).

وقد يوضِّح ما تقدَّم تلك القيود التي وضعها النحاة لهذه الجملة، ولكن ينبغي أن نشير أيضًا إلى أن تشبيه النحاة للنعت والحال فيه تسمح؛ لأن لكل قسم من هذه الأقسام وظيفة

---

(١) سيبويه: الكتاب ٢/ ١٢١.

خاصة يفرق بها الأقسام الأخرى التي تقاسمه عموم الشبه، وأنَّ ذلك يفهم بتأويل كلامهم، حيثُ يقول ابن يعيش في إيضاح عبارة «لا ينعت بالجملة معرفة»: وإنما لم توصَف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة نكرة، فلا تقع صفة للمعرفة؛ لأنها حديث، ألا ترى أنها تقع خبرا؛ نحو: زيد أبوه قائم ومحمد قام أخوه، وإنما تحدث بما لا يعرف، فتقيد السامع ما لم يكن عنده، فإن أردت وصف لمعرفة بجملة أتيت بالذي وجعلت الجملة في صلته ...[1].

نستخلص مما تقدَّم أن علة عدم وقوع الجملة صفة لمعرفة هو مشابهتها للخبر في أنها تقع موقعه، وأنها تتضمن معناه. وهذا لا يعني الاتفاق التام بينهما لأن الخبر نكرة في الأصل، وإن جاز أن يكون معرفة، فلا يلزم هنا إذن شرط التطابُق في التعريف والتنكير، وإن كان المبتدأ هو الخبر في المعنى (هو هو) فإنَّ ذلك على سبيل التمثيل؛ لأن المبتدأ يشترط أن يكون معروفًا. أما الخبر وهو الوصف الحديث والحكم فالأصل فيه أن يكون مجهولاً فيعمد المتكلم إلى إظهاره وإفادته بالكلام. وهكذا يكون الوصف « وإنما تحدث بما لا يعرف، فتقيد السامع ما لم يكن عنده » مختصًا بالخبر على الأصل؛ لأن المتكلم يحقق بذكره فائدة الكلام واستقلاله. وليس الأمر كذلك مع النعت أو الصلة أو الحال؛ لأن المعاني الذي تؤديها هذه الأقسام لا يمكن أن تحدث إلا بعد تمام الكلام واستقلاله إذ إنها لا تستطيع أن تقوم بهذه الوظيفة التي يختص بها الخبر، فتكون فائدتها إضافية أو زيادة في إيضاح ما قد علمه المخاطب من قبل بذكر المنعوت أو الموصول أو صاحب الحال وعاملها. وقد ترتب على ذلك الفارق في الوظيفة – في رأيي – اتفاق جمهرة النحاة على اشتراط الخبرية في الجملة المنعوت بها، وعلى عدم اشتراط ذلك في جملة الخبر.

ونحاول فيما يلي أن نرصد بعض طرق الوصف في نثر المقابسات، وهي الوصف بالجملة الخبرية – كما يقول ابن يعيش – المحتملة للصدق والكذب، وهي التي تكون أخبارًا للمبتدأ وصلات للموصولات[2]. أما الضرب الأول أو الطريقة الأولى فهي الجملة المركبة

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٥٥. وانظر امتناع وصف المختلفين تعريفًا وتنكيرًا في الكتاب لسيبويه ٢/ ٥٩. ومطابقة الصفة للموصوف في التعريف والتنكير ١/ ٤٢٢.

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٣/ ٥٢.

من فعل وفاعل دون اعتبار للحروف التي لا تغير من طبيعة الجملة. يقول أبو حيان: « **لا بد لنا ... من سبيل نسلكها ومثل نستصحبها، وشواهد نستنبطها ونثق بها** » ص١٦٧ فالجمل الفعلية كلها أزالت عموم التنكير في الموصوفات بطريق التخصيص، جاءت بعد تمام الكلام وتتضمن ضميرًا رابطًا بينها وبين الموصوف، وهي في محل جر لأنها تابعة للاسم المجرور. وتحقق فيها جميعًا شرط التطابق بين النعت والمنعوت في التنكير.

ومثله قول أبي حيان: « **ومثل هذا كمثل رجل أصلح طعامًا كثيرًا واسعًا مختلفًا من كل لون وجنس ...** » ص١٤٢. و: « **فأقول قولا مورث الندامة، وأبرز بروزًا يجلب الملاقة** » ص٣٠٩. و: « **ألسنا نرى عاقلا يتحول من معقول إلى معقول ...** » ص٢٠٣. ويلاحَظ أنه يمكن أن تتضمن الجملة الصفة في ذاتها مجموعة من الصفات المفردة كما في المثال الأول، كما أن تعريف الموصوف ينشأ عنه تحول الوصف إلى جملة الذي الخاصة بوصف المعرفة كأن أقول: القول الذي يورث الندامة. أما إذا لم يتغير مع التعريف وضع الجملة بإضافة (الذي) فإن الجملة تكون في محل نصب حال للمخالفة بين الموصوف (المعرفة) وجملة الحال (النكرة) في المطابقة، كأن أقول: ألسنا نرى العاقل يتحول من ... وهو ما يؤكد ما تقدم من اتفاق هذه الجمل في الوظيفة الأساسية لها وهي التفسير أو الإيضاح والبيان وإن اختلفت في بنيتها وشروط استعمالها.

وينبغي أن نشير هنا إلى خصيصة واضحة للتوحيدي في استعمال هذه البنية، إذ إننا نجده يميل في بعض المواضع إلى تكرار الوصف بالجملة أو بالمفرد، مع العطف أو دونه، مثل قوله: « **وخص في عرض ما كانوا يعتادونه ويألفونه، بأسلوب حيَّر كل سامع، وبرد غلة كل مصيخ، وأرشد كل غاو، وقوم كل معاند ...** » ص٢٦٢. وقوله: « **تكررت في هذه المسألة كلمات جافية بشعة مانية مكروهة، لأراها تسلم أو تسلم ...** » ص٣٤١. ويحمل التعدد في النعوت على التعدد في الخبر أيضًا، ولكن الإتباع في رأيي أولى من الوجهين الآخرين فيها وهما القطع وإتباع بعضها وقطع

يشير سيبويه إلى اتفاق صفات النكرة وصفات المعرفة في الإعراب في قوله: واعلم أن صفات المعرفة تجري من المعرفة مجرى صفات النكرة من النكرة. الكتاب ٢/٨.

بعضها الآخر؛ وذلك لأنها كلها تفسير وإيضاح للنكرة المتقدمة بطريق التخصيص كما قلت؛ لأن النحاة يرون أن الصفة للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف[1]. وهو الوجه المختار لدى سيبويه، حيث قال فإن أطلت النعت ... فأجره على أوله[2]، وما دامت تابعة لها في المعنى، فالأولى أن تكون تابعة لها في الإعراب. هذا إذا كان التعدد بدون واسطة أو حرف عطف (مشاركة) ، فإذا كان باستخدام حرف المشاركة ، سواء اختلفت الصفات أو لم تختلف فالنحاة يرون جواز الإتباع (بالعطف) أيضًا[3].

ولا تختلف الحال حين تكون الجملة الفعلية الواصفة متصدرة بحرف من الحروف التي تدخل عليها لتغير معناها أو معناها وزمنها أو غير ذلك من أوجه التغير فقد ورد الوصف بالجملة المنفية في قوله: « **لا بد ... من بقايا لا يقدم الإنسان عليها وخفايا لا يهتدي أحد من البشر إليها** » ص٢٥٨. فالجملة المنفية الواقعة في محل جر صفة قد أزالت الإبهام أو الغموض في النكرة بطريق تخصيصها، ويلاحَظ هنا أيضًا أن الربط بين جملة الوصف والنكرة هو الضمير الذي تتضمنه الجملة ويعود على المفرد الموصوف. ونجد التكرير بالوصف هنا أيضًا؛ كما في قوله: «... **واحدًا لا ينقسم، وناظرًا لا يغمض، وموجودًا لا يعدم، وبيًا لا يخفى، وشهدًا لا يغيب** ...» ص٢٦٧. وقد يتنوع الوصف، كما في قوله: « **فلما وجدته على أحوال مختلفة وأشكال متفرقة وأخلاق لا تتلائم ولا تتلاحم** » ص٣٦٠.

وهكذا نلحظ أنه قد بالغ في استخدام الموصوف بكل صوره حيث سخره لخدمة موضوعه الأساسي في المقابسات وهو تقديم ثقافة معرفية واضحة لعامة الناس، ومن ثم يجب معها أن تتضح مدلولات الألفاظ والمصطلحات والحدود التي يشيع استخدامها في الفلسفة، فنجده يتوسع في استخدام كل صور الإيضاح والتفسير لكي يفهم قارئه (قرائه) تلك الثقافة العلمية والمعارف الفلسفية التي شاعت في عصره، ولكنه أدرك أن

---

(١) الزمخشري: المفصل ص١١٤. وابن يعيش: شرح المفصل ٣/ ٤٧.

(٢) الكتاب ١/ ٤٢٢.

(٣) التسهيل ١٦٩. المقرب ١/ ٢٢٤. وما بعدها همع الهوامع ٢/ ١١٨ وما بعدها.

أوساط الناس غير قادرة على استيعابها غي تلك الصورة المتداولة بين العلماء، واختار كل وسائل التيسير والتبسيط والإيضاح حتى يستطيع أن ينقلها إليهم ويروجها بينهم. وقد كان واعيًا بهذا الدور الذي يقوم به، حيث أشار مرارًا إلى أنه لم يهدف إلى استيعاب كل جزيئات الموضوعات التي كان يطرحها، بل ينتقي لقارئه مما حصل وفهم ويعرضه، كما يقول على طريقة قريبة وألفاظ معهودة، راجيًا منه أن يشركه في تقبل الفائدة إن كان طالب فائدة دون حاجة إلى استحسان أو استقباح أو تخطئة أو تصويب قبل التفهم والتصفح والتقليب والتنقير؛ لأن ما يعرضه في كتابه مسائل صعبة عسيرة، أو كما وصفها (خاصة إذا كان ذلك في شيء غامض، ومعنًى عويص، ولفظ مشترك، وغرض متوزع، ينبو عنه كل قول فان، ويتجافى عنه كل نازع وإن أغرق).

ويتضح تسخيره أبنية التفسير بوصفها وسيلة جوهرية من وائل التيسير، ونكتفي هنا ببعض الأمثلة، حيث لا يتسع المقام لسرد كل أبنية الوصف ونصوصها البالغة الطول، ومنها في وصف الحس قوله: « **وقديمًا قيل الحس حاكم مؤنس، وساع مفسد، ومتوسط عياب، وقاض خصم، ودليل سوء، وموضح لابس، وناقد مدلس ...** » ص٣٤٦. وفي وصف العقل: « **وذلك لأن العقل رفيق عفيف، وقاض عدل، وصديق مشفق، ووالد حدب، وجار محسن، وشريك ناصح، وهاد صدوق، وصاحب مؤنس ...** » ٣٤٦. وقد جاءت كل هذه النعوت لتخصيص النكرات بإزالة الإبهام فيها وتضييق عموم دلالاتها، بخلاف النعوت التي تأتي لإيضاح المعارف بفصل الصفات الممكنة عن الصفات غير الممكنة (المتضادة لها) كما في قوله: « **فإذا الحد يصح ملحوظًا بشرح العقل في عالمه النقي البهي المشوق المؤتلق الخالص النير البحت، لا إذا قصد به وجدانه في ساحة الحس الكدر المظلم السيال المتموج المضمحل المستحيل** » ص٣٦٢.

وليس ما ذكرنا من الوصف بالمفرد هنا إلا على سبيل المقابلة بينه وبين الوصف بالجملة، حيث لا اختلاف بينهما في الوظيفة التي اتضحت بجلاء من تلك الإشارة المقضبة. وينبغي أن نشير أيضًا إلى وقوع الفصل بين النعت والمنعوت بالجار والمجرور في نثر المقابسات، كما في قول أبي حيان: « **قد حوت .. هذه المقابسة ضروريًا من**

الكلام في النفس مختلفة ومؤتلفة » ص٣٤٠. وقوله: « **أريد أن تكون عينًا على نفسك زكية وصاحبًا لي نصوحًا** » ص١٣١. فالفاصل هنا بمتعلّق النكرة وليس بأجنبي، إذ نص النحاة على أن من أحكام التوابع أنه يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفاصل غير أجنبي محض. والجار والمجرور متعلق بالاسم النكرة المتقدم مبنيًّا بطريق النسبة حيث يجوز الاستغناء عنه لأنه إضافة دلالية، وذلك خلافًا للمنعوت المبهم الذي لا يجوز فصله من نعته الذي لا يستغنى عنه[١].

* * *

(١) سيبويه: الكتاب ٢/٨. وعباس حسن : النحو الوافي جـ٣، هامش ٤٣٥.

الفصل الثاني

من أشكال الربط

يرتكز تحقيق الوحدة النصية على عدة عناصر لغوية وغير لغوية تسهم مجتمعة في إيجاد نوع من التماسُك والانسجام والتوالي بين وحدات النص الجزئية التي تتمثل في المركبات المختلفة وأشباه الجمل والجمل والمتواليات الجملية؛ لأن البنية النصية في حقيقة الأمر بنية مُعَقَّدة ذات أبعاد أفقية وتداخل دلالي متلاحم، مما يجعل دراسة مكوناتها الجزئية منعزلة دراسة قاصرة؛ فليس القصد هنا الوفاء بمتطلبات المستوى البسيط من مستويات التحليل والوصف. ويلزم – بناءً على ذلك – أن تستكمل هذه الدراسة بدراسة العناصر الخارجية التي تتحقق في صورة مجموعة من الروابط اللفظية، إلى جوار العناصر الداخلية التي تتمثل في العلاقات الداخلية الباطنة التي تقيم شبكة متداخلة شديدة التعقُّد. وتتضافر هذه الروابط الملفوظة مع الروابط غير الملفوظة لتحقيق أكبر قدر من الانسجام والتماسُك النصيين.

ولما كانت هذه الروابط تؤدي وظائف جوهرية تعمل على تنظيم بنية الخطاب وعالمه، كما أن انتظام الجمل في النَّص دليل على انتظام العناصر المكونة لعالم ذلك النص، فكان علي أن أرصد في بنية نص المقابسات أو نصوصه العناصر التي تؤدِّي وظيفة التلاحم النصي (السبك) والتماسك النصي (الحبك)، والانسجام النصي (التوائم) والتشكيل النصي (الوحدة الكلية)؛ لأن الفصل بين العناصر الداخلية والعناصر الخارجية أو إغفال أي جزء منها يؤدي – كما يذهب اللغويون المحدثون – إلى العجز عن الوحدة الكلية أو التماسك والانسجام الدلاليين للنص[1].

ولا يعني تجاوز الانطلاق من الجملة الكبرى أو بعبارة أدق من نحو الجملة وهو النحو الذي يَعدُّ الجملة فيه أكبر وحدة في التحليل اللغوي إلى نحو النص الذي يعد النص كله

---

(١) انظر في ذلك: Dressler, W. Textlinguistik, S. 4

Sowinski, B. Textlinguistik, SS. 51-53.

وكتابي: علم لغة النص من ص٩٩: ١١٦.

وحدة التحليل، أننا نهمل المقولات الجوهرية التي تشكل أسسًا راسخة لتفسير مظاهر التعقد التركيبي والدلالي وتحليله تحليلاً دقيقًا، إذ إنه من البديهي في نحو النص أن يعتمد على تراث نحو الجملة اعتمادًا كبيرًا، غير أن نحو النص يراعى في وصفه وتحليلاته عناصر أخرى لم توضَع في الاعتبار من قبل، ويلجأ في تفسيراته إلى قواعد دلالية ومنطقية إلى جوار القواعد التركيبية. وليس من شك في أن تراث نحو الجملة يتضمن إشارات متناثرة تكشف في وضوح عن وعي تام بالمفاهيم الكلية واتساع التعليلات والتأويلات للوصول إلى تفسير دلالي دقيق للنصوص، غير أنها تحتاج إلى جهود مستمرة لتنظيمها، وإعادة صياغتها، واكتناه قدرتها على التآلف والتضام في تصورات كلية منتظمة.

وهكذا فإننا نضع في الاعتبار مفهوم التركُّب والتعقُّد في نحو الجملة أيضًا، إذ قسمت الجملة (الكبرى) من حيث البناء والتركيب إلى جمل تتصف بالتوازي (Parataxe)، وجمل تتصف بالتركيب (Hypotaxe) وفي الحقيقة يقوم هذا التقسيم على مراعاة معيارين معًا هما معيار دلالي أو التمام الدلالي ومعيار نحوي أو الاستقلال التركيبي. ويتضح ذلك في تفسير أنصار هذا الاتجاه اللغوي، إذ إن تجاور الجمل أو العطف المسمى (Parataxe = Beiordnung) هو تجاوز استقلال وتمام؛ لأن كل جملة قائمة بذاتها ويربطها بما يسبقها أو يعقبها عنصر ربط. أما تجاور الجمل أو التركيب أو التبعية المسمى (Unterordnung = Hypotaxe) فتكون الجملة الثانية فيه غير مستقلة أو تتعلق بالأولى تركيبًا ومعنًى[1].

ولذا يلاحَظ هنا في الحال الأولى التكافؤ بين الجمل على المستويين التركيبي والدلالي، وفي الحال الثانية يفتقر إلى هذا التكافؤ على المستويين، فتشكل علاقة التبعية أساس الترابط. ويتفرع عن المفهوم العام للعطف والتبعية تقسيمات جزئية تستند إلى وجود عنصر رابط أو عدم وجوده. فتنقسم الجملة المعطوفة إلى قسمين: جملة معطوفة ذات أداة وجملة معطوفة بلا أداة، وتقابلها الجملة التابعة المنقسمة إلى قسمين أيضًا؛

---

(١) انظر تفصيل ذلك في:

Bünting, K.Einführung in die Linguistik, S. 134.

ود. محمود فهمي حجازي: علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص٧٣.

جملة تابعة ذات أداة وجملة تابعة بلا أداة.

أما عناصر الربط ذاتها فتكون بسيطة كالحروف والأدوات، وتكون مركّبة كالعناصر الإشارية والإحالية والمركبات الحرفية والظرفية التي تختلف فيما بينها أيضًا في وظيفتها التداولية – الدلالية، حيثُ يمكن أن توظَّف للربط اللفظي بالإحالة إلى جملة أو جمل أو نص أو للربط المضموني بالإحالة إلى دلالة جزئية أو كلية وَفْق مقتضيات السياق أو المقام. وتسهم الروابط اللفظية وغير اللفظية في تأكيد تلاحم العلاقات الخارجية والداخلية التي تخلق الوحدة الكلية للنص.

ومن الجدير بالذكر التفرقة بين طبيعة القواعد المستخدَمة على مستوى نحو الجملة والمستخدمة على مستوى نحو النص، حتى تتضح الصلة الوثيقة بينهما إلى الحدِّ الذي يمكن معه أن نرجح استحالة الفصل بينهما، أو الاقتصار على جانب دون آخر. فالقواعد في تحليل الجملة هي قواعد تركيبية – دلالية تتَّسم بالثبوت والاطراد خلافًا للقواعد (أو القوانين أو المعايير لأن المصطلح على هذا المستوى فيه تجاوز كبير) في تحليل النص هي قواعد دلالية – تداولية في المقام الأول تعضدها القواعد التركيبية التي تمثل الثوابت الأولية. ولذا فهي لا تتَّسم في الغالب بالثوابت أو الاطراد، بل تختلف باختلاف النصوص وما تزال هناك جهود متوالية من الباحثين لوضع مجموعة من القواعد العامة التي يَصِحّ تطبيقها على أكبر قدر من النصوص المختلفة.

وهكذا ينبغي أن يلاحَظ أن نحو النص يسعى إلى تحقيق هدف يتجاوز قواعد إنتاج الجملة إلى قواعد إنتاج النص، ولن نوفَّق في الوصول إلى هذا الهدف إلا بمزجٍ دقيقٍ ومنظَّم بين هذين الصنفين من القواعد، وليس بالفصل بينهما أو الاكتفاء بأحدهما. وبديهي أن أصحاب هذا الاتجاه يدركون هذا الهدف والصعوبات التي تحول دون تحقيقه، ولكني أريد دون خوض في تفصيلات هذه الصعوبات أن أؤكد أن في كل الأنحاء السابقة على نحو النص كان هناك وصفٌ تحليلي دقيق للأبنية اللغوية، غير أن ضيق المساحة التي كانت تحتلها الجوانب الدلالية التداولية في ذلك الوصف دفع علماء لغة النص إلى البحث عن وصفٍ أكثر اتساعًا وشمولية، يمكن أن يستوعب تلك

الجوانب المختلفة مجتمعة[1].

لم يَعُد في إطار هذه النظرة إمكان الاقتصار على الأبعاد التركيبية للعناصر اللغوية في انفرادها وتركيبها، بل لزم أن تتداخل معها الأبعاد الدلالية – التداولية، حتى يمكن أن تفرز نظامًا متدرجًا من القيم والوظائف التي تشكل جوهَر اللغة، وليس من المجدي الاكتفاء بالوصف الظاهري لمفردات وأبنية تتضمن في أعماقها دلالات متراكمة نشأت عن استخدامها وتوظيفها في سياقاتٍ ومقاماتٍ مختلفة. فالحاجة ماسة إلى تبنِّي نماذج تحليلية مرنة قادرة على استنطاق النصوص وتجاوز ظاهرها، واستخراج أكبر قدر من احتمالات التفسير، وهو الأمر الذي يتَّضح بجلاء في النماذج النصية التي تتغير وتتعدَّل وتتكيف مع أشكال النصوص غير المحدودة التي تنتج في كلِّ لغة، فلا توجد معايير صارمة تحتم دخول أي نص تحت نموذج وصفي تحليلي بعينه بشكلٍ متعسِّف، بل يتَّسم التحليل النصي بسمة جوهرية تميزه عن أشكال التحليل الأخرى التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ أعني سِمة المرونة التي تكون في بعض الأحيان أكثر صلاحية وتناسبًا لبعض النصوص المدروسة.

تلك السمة الدينامية الحرة تتيح الانتقال في سلاسة بين عدة أشكال تحليلية لاستخلاص معايير وقيود تستخلص من النصوص ذاتها، ولا يفرضها الباحث عليها من خلال تصورات مُسْبَقَة. ولا يخفى أن هذا الفارق بين نحو الجملة ونحو النص لا يبعث على الانفصال، بل وهذا ما يجب أن نؤكده باستمرار يبعث على التكامُل، حيثُ يقدِّم الأول القواعد النحوية المعيارية التي تشكل أسس التحليل في المستوى الأول، فتعقبها دون حواجز القواعد الدلالية غير المعيارية التي تتبلور على المستوى الثاني. وهكذا نجد أن علماء النص في تحليلاتهم يعتمدون على عدد غير محدود من القواعد؛ إلا أنه لا يخالجنا أدنى شك في أنهم استوعبوا التراث النحوي الضخم في معالجتهم على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية، غير أنهم وجَّهوا ذلك كله إلى المستوى الهدف الذي اختلفوا في تأطيراته الجزئية، وإن اتفقوا في الإطار العام الكلي

(١) انظر تفصيل هذا الخلاف حول العلاقة بين نحو الجملة ونحو النص لدى:
Van Dijk. Die Aspekte einer Textgrammar. S. 268.

الذي يركز على تصورات دلالية منطقية تداولية في المقام الأول.

لا اختلاف إذن في أننا على مستوى الجملة نتقيّد بضوابط جزئية مَحْدُودة، غير أن الجملة في النص ذات دلالة جزئية، ولا يمكن أن نتوصّل إلى هذه الدلالة في إطار هذا التصور الذي يلتزم مفهوم كلية النص إلا بمراعاة الدلالات السابقة واللاحقة فيما يسمّى بالتتابع أو التوالي الجملي للنص. فإذا كان التوجه إلى الحكم عل الدلالة الجزئية في جمل مفردة معزولة عن سياقاتها ممكنًا ومقبولاً، فإنه غير صحيح ومحدود القيمة وقاصر إذا ما أريد تحديد دلالات مجموع الجمل التي تشكل أبنية النصوص، إذ إن النص لا يجيز وجودًا مستقلاً تركيبًا أو دلالةً لعناصره، حيث لا تكون القيم الجزئية ذات اعتبار كبير إلا باشتراكها في القيمة الكبرى التي تشكّل جوهر البنية الكلية للنص.

ويحتلّ الربط موقعًا متميزًا في هرم الظواهر الدعائم في تشكيل وحدة النص، فقد اتّفق علماء النص على أنه عنصر جوهري في تشكيل النص وتفسيره، ويتحقق على مستويات مختلفة، إذ يمكن أن ترتكز العلاقات التي تقوم بين الجمل والعبارات في متتالية نصية على الدلالات، أي على علاقات داخلية (تغلب ملاحظتها من خلال المضامين وإن افتقرت إلى مبانٍ إشارية) أو على الروابط بين العناصر المشار إليها في داخل النص أو المشار إليها في خارجه وهي علاقات الامتداد الخارجية (وفي ذلك تتضافر المباني والمعاني للأداء الترابط أو التماسك الذي يمثّل أحد عناصر تحقيق نصية نص ما)[1].

ففي تحليلنا لأوجه تحقيق الترابط بين أبنية النص نعني بترسيخ قيمة مراعاة مظاهر التداخُل أو التشابُك الشديد بين الربط النحوي الذي يتمثّل في مستوى البنية النحوية، والتماسك النصي الذي لا يتجلى إلا في مستوى البنية الدلالية. وقد طرح درسلر / دبوجراند محاولة لبيان الائتلاف أو الموائمة بين أوجه الترابط النحوي في النص التي توجد على سطح النص وأوجه التماسك النصي التي تستقر في عُمْق النص إلى جانب البنى المعرفية للمفاهيم والتصورات والعلاقات الأساسية في عالم النص. ونحاول في تحليلنا أن

---

(١) انظر في ذلك معايير نصية النص لدى كل من درسلر ودي بو جراند.

Beaugrand- Dressler, Textlinguistik, S. 14.

(مقابسات)

نوازن بين مقولات النحاة وتصوراتهم في معالجة ظاهرة الربط، وأدواته ووسائله ووظائفه ومقولات هذا الاتجاه النصي وما قدَّمه من نماذج ووسائل منهجية للتحليل والتفسير.

والحق أنني في هذه المحاولة التطبيقية أسعى إلى ضَمِّ أشتات متفرِّقة في مؤلفات النحاة والبلاغيين والمفسرين لتؤلِّف في نظام إمكانات وَصْف وتحليل للنصوص تتجاوز الأُطُر الشكلية في البحث التركيبي دون إهماله؛ لأنه الأساس الذي ترتكز عليه أشكال التحليل الدلالي الذي لا يُكْتَفى فيه بالمعنى النحوي، وإنما يأتلف مع المعنى السياقي ليطرح احتمالات تفسيرية تمكِّن من فَهْمالأبنية اللغوية المختلفة كمًّا وكيفًا فهمًا دقيقًا عميقًا.

وكما سيتضح من التحليل التالي نحاول إعادة ترتيب التصورات المتفرقة التي عالجت أدوات الربط وأنماطه وصوره. ومن اللافت للنظر هنا أننا لم نستخدم مصطلح العطف؛ لأن العطف في الاصطلاح النحوي مفهوم جامع لما تؤدِّيه مجموعة من الأدوات من وظائف على مستوى الإفراد والتركيب، أُطْلِق عليها حروف العطف أو النسق. بيد أن الربط مفهوم أشمل يضم العطف ووسائله وأنماطًا وصورًا أخرى لا تَقَع على مستوى الإفراد في الأغلب، بل تكون على مستوى الأبنية الكبرى المعقدة، كما أنها لم تُدْرَج تحت العطف؛ لأنها لا تستخدم أدواته من جهة ولا تتقيد بحدود ما يقيمه العطف من علاقات من جهة أخرى.

ولما كان مفهوم الربط في البحث النصي مفهومًا معقَّدًا ومتشابكًا فقد لزم – ما دمنا نعالج أشكال الربط في نص المقابسات – أن نمهِّد لتلك المعالجة بإيضاح بعض الفروق بين مناحي نحاة الجملة ونحاة النص، وإن كان ذلك بشكل موجز إذ لا يتسع المقام في بحث تطبيقي لتفصيلات نظرية، وأن نشير إلى أنَّ بعض أنماط الجمل التي سبق تحليلها يمكن أن تندرج هنا أيضًا تحت الإطار الواسع للربط، مثل أنماط الربط التوكيدي والاستدراكي والتعليقي. ولذا يلاحَظ أني أقتصر هنا على بعض أشكال الربط التي تمثل ظواهر بارزة في نثر المقابسات وهي الربط العلي (أو التعليلي) والربط الإشاري (أو الإحالي) والربط الحكمي (أو الاستنتاجي)، ويندرج تحت كل قسم أشكال وصور مختلفة تبعًا لاختلاف بنية الربط والوظيفة التي تختص بها.

* * *

(١)

الربط العليّ (أو التعليليّ)

من أبرز ظواهر الربط في نثر المقابسات ما نُطْلق عليه الربط العلّي (أو التعليلي)، حيثُ تتضح دلالة التعليل من خلال مجموع مكونات السياق، فتتحقق هذه الوظيفة من خلال تعديل موقع أحد عناصر الجملة، سواء أكان أساسيًا أو غير أساسي (التقديم والتأخير)، وهذه وسيلة بسيطة تقابل الوسيلة المركّبة التي تتشكل من أداة متقدمة تتصدر الجملة المعللة تتعاضد مع أداة متأخرة تتقدم جملة التعليل، ويقوم التمييز بين أشكال هذا النمط على دلالة الأداة المتصدرة. أما أشكال نمط الربط العلي فهي:

شكل١: جار ومجرور (ركن أساسي/ غير أساسي) + جزء من جملة/ جملة

ويتكون هذا الشكل من شبه جملة (جار ومجرور أو ظرف) متقدِّم من جهة الموقع بوجهٍ عام، وأن اختلف في طبيعته، إذ ربما يكون ركنًا أساسيًا في الجملة (المسند) أو ركنًا غير أساسي (المتعلق). وفي الحال الأولى يكون مقيَّدا من جهة التركيب، حيثُ التقديم واجبًا أو لازمًا أو غير اختياري؛ لأنه يقوم على مبدأ الصحة النحوية للجملة، ويكون في العدول عن الوجه الواجب اصطدام مع هذا المبدأ وخروج عليه. وفي الحال الثانية يكون حرًّا من جهة التركيب، حيث يكون التقديم جائزا أو غير لازم أو اختياريًّا؛ لأنه لا يصدم مبدأ السلامة النحوية، ولكنه ذو قيمة جوهرية من جهة المعنى؛ لأن يشكل أحد إمكانات التشكيل الأسلوبي المدعمة لاستخلاص قصد المتكلم. ولذا لا يمكن ربط هذه الوسيلة بدلالة معينة، وإنما تتوقف الدلالة على السياقات المختلفة التي تتوفر لهذه الوسيلة. وتكون لها المرجع الأساسي في تحديد القصد منها، حيث تعين دلالة أو أكثر من الدلالات التي ورد بعضها لدى النحاة والبلاغيين مثل الاهتمام والتخصيص والتنبيه والتقوية والتوكيد والتعليل ... إلخ[1].

وقد ورد هذا الشكل العام في نثر المقابسات في عِدَّة صور، تتكون **الصورة الأولى**

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ٣٤. والجرجاني: دلائل الإعجاز في مواضع متفرّقة وبخاصة في أحوال التقديم والتأخير.

فيها من (جار ومجرور (مسند) + مسند إليه)، مثل قول أبي حيان: « **فبالموافقة يكون أحد الصديقين الآخر، وبالمخالفة يكون الشخص الآخر** » ص٣٦١. وقوله: « **ثم على حسب ما عليه الصورة .. يكون شرف جوره** » ص٢٦٨. ويعد الجار والمجرور هنا مكونًا أساسيًّا؛ لأنه المسند أو الخبر، غير أن إعادته إلى موقعه النمطي المفترض لا يخرق قاعدة الصحة النحوية، إذ لا يندرج في صورته هنا ضمن المواضع التي يجب تقديم الخبر فيها وجوبًا، كما تحددها كتب النحو[1].

فيكون في ذلك العدول الموقعي إذن دلالة جديدة يقصد إليها المتكلم، ونحددها هنا بالقيد أو الاشتراط أو التعليل المعنوي، ويكون الجار والمجرور رابطًا جوهريًا بين الكلام السابق والكلام اللاحق، حيثُ ينعقد بتقديمه صلة بينهما، ويكون في تأخيره إضعاف للصلة وتراخٍ في استقبال المعنى، وقصور في تحقيق توازن بين المبنى والمعنى.

أما الصورة الثانية: فتتكون من (جار ومجرور (مسند) + مصدر مؤول (مسند إليه). مثل قول أبي حيان: «**ومن الحكمة في هذا الإغفال أن الله، تقدَّس اسمه، متميز بذلك القدر المغفل والقليل الذي لا يؤبه له والكثير الذي لا يحاول البحث عنه**» ص١٢٧. وقوله: «**ومما يشهد أن زمان ألطف أنك تقول: زمان حاضر وزمان ماض وزمان مستقبل**» ص١٧٣. وفي الحقيقة تُعَدُّ هذه الصورة الشائعة في لغة أبي حيان؛ لأنها – كما سنبين – تناسب المضامين الفلسفية التي صيغت في نثر المقابسات. ويلاحَظ – ابتداء – من جهة التركيب أن الخبر المقدَّم (شبه جملة) واجب التقديم؛ لأن المبتدأ يتكون من مصدر مؤول، من أن ومعمولها، وهو واجب التأخير – عند النحاة – لأنه مصدَّر بأن مفتوحة الهمزة مشددة النون[2].

ويعني ذلك أن العدول عن هذه البنية، بإرجاع شبه الجملة إلى الموقع النمطي المفترض (تأخير الخبر) ينتج جملة غير صحيحة نحويًا؛ لأنه يخرق مبدأ وجوب التقديم لشبه الجملة في هذا الموضع. وقد نشأ عن التقديم نوع من الترابط المعنوي، حيث

---

(١) انظر مثلاً ابن هشام : أوضح المسالك ١/ ٢١٢ وما بعدها.

(٢) التسهيل ص٤٧. والمقرب ١/ ٨٥. وهمع الهوامع ١/ ١٠٢، ١٠٣.

يحتمل شبه الجملة الإشارة إلى تعليل جزئي للكلام المتأخِّر، بمعنى أن الكلام المتأخر يدل على معنًى كلي عام، يتضمن المعنى المستفاد من الكلام المتقدِّم الذي تتعاضد فيه الدلالة على التبعيض والتعليل معًا. ومن الممكن أن تتعقد الدلالات المتأخِّرة بتجزئتها، ويظل المتقدِّم معنًى واحدًا كليًا، كما في قول أبي حيان: « **ومن الجهل أن تسمه بنقصك وتصفه بحد نفسك وتخبر عنه كما تخبر عما تركب عنك** » ص٢٥٢.

أما الصورة الثالثة: فتتكون من (مسند إليه + جار ومجرور+ مسند)، ويعني ذلك أن الجار والمجرور ليس مكونًا أساسيًا، ولكنه متعلِّق ويتحدد في كل جملة العنصر الذي يتعلق به. الأمر الآخر أنه مكوِّن حر[1] لا يلتزم موقعًا بعينه، ولكن تحدد الوظيفة التي تسند إليه الموقع الذي يحسن أن يشغله بحيثُ يكون في العدول عن الموقع النمطي الباعث على البحث عن المعنى المرتبط به. ومن أمثلة ذلك قول أبي حيان: « ... **وهو به أليق وعليه أقدر وفيه أعذر** » ص٢٤٥. وقوله: « **وهذا منه في ذوي الإحساس ظاهر معروف** » ص١٩٥.

والجار والمجرور هنا يتعلَّق بالخبر، الذي تَمَّ به معنى الكلام، ويعين السياق هنا على الذهاب إلى أن التقديم غرض إفادة الاختصاص دون الاهتمام[*]، حيث ينقل الجار المعنى في الخبر إلى جانب معنى المتعلق دفعة واحدة وإن كان هذا التركيب يجعل بؤرة تركيز المعنى تندفع من الخارج إلى الداخل؛ أي من المعنى في المسند إلى المعنى في المتعلق (به ← أليق).

أما الصورة الرابعة: فتتكون من (شبه جملة جار ومجرور+ جملة)، ويعني ذلك أيضًا أن شبه الجملة ليس مكونًا أساسيًّا، ولكنه متعلِّق ذو دلالة خاصة، ولا يلتزم موقعًا ثابتًا (محفوظ الرتبة)، وتختلف دلالته باختلاف نوعه وعلاقته بأجزاء الجملة التامة وسياقه الذي ورد فيه. يقول أبو حيان: « **فلوقوعه على كل ما عدم ووجد ... ما**

---

(١) ويفهَم من كلام د. تمام حسان في اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٠٧ اختلاف دراسة العلاقة بين الجار والمجرور والكلام التام، فالأولى تدخل في نطاق دراسة التركيب أو النحو، والثانية تدخل في نطاق أسلوب التركيب أو البلاغة.

(*) انظر صور التقديم ودلالتها في دلالات التراكيب ص١٧٢ وما بعدها.

وجب أن لا يطلق على من كان يعلو على كل شيء وهو منبعث بكل شيء » ص١٨٧. و: « **لأجل ما سلف من القول في المسائل ما أحببت أن أحكي لك حدودًا حصلناها على مر الزمان** » ص٣٠٨. و: « **ومن أجلها يتكلّف هذا التكليف أو يكيف هذا التكيف** » ص٢٣٥. و« **فعلى نفسك نُحْ أن كنت لا بد تنوح** » ص٣٧٠. و« **مذ ضرب الزمان بالأسداد دون هذه الرياض والأنوار كَبًا كل زند، وخاب كل أمل، وخبت كل جمرة** » ص٢٤٠.

ونلحظ في الجملة الأولى أنها علة أو سبب للحدث المنفي (المعلول) المتأخِّر، وتشكل بنية العلة المحور الدلالي الذي تُرد إليه كل الأحداث والدلالات التي تضمها بنية المعلول، بحيث يمكن أن نرجح أن المتكلم يقصد من هذه البنية أن يوجه نظر المستمع وانتباهه واهتمامه إلى ضرورة إدراك الجزء الأولى وتفهمه؛ لأن الأجزاء الأخرى تنبني عليه، فإذا فاته أو غفل عنه فإنَّ الكلام يفقد دلالته الكلية أو القصد أو المغزى، فيتهاوى بذلك شرط جوهري من شروط التواصل اللغوي.

ويتحقق التعبير عن التعليل من خلال صور عِدَّة، وهي اللام الدالة على التعليل مع الجار، والتي فسرها ابن هشام بمعنى لأجل[1]، وهي الصيغة التي وردت صريحة في المثال الثاني، خلافًا لصيغة المثال الثالث (من أجلها)، غير أن (من) هنا دالة على السببية أو التسبيب[2]. أما تقديم الجار والمجرور في المثال الرابع (على نفسك) على الفعل (نُحْ) فيدل على الاختصاص، ويؤدِّي تأخير شبه الجملة إلى إمكان وقوع المشاركة في الفعل. أما تقديم الظرف على الجملة المركبة الأخيرة، فيدل على أنها قيد زماني يحكم زمان وقوع الأحداث التالية (كبا وخاب وخبت)، وهو مكون حُرٌّ؛ إذ يمكن أن يتأخر وقوعه، غير أن تأخيره لا ينتج دلالة مساوية للدلالة السابقة، بل ينتقل الاهتمام من قيمة الظرف المقيد إلى دلالة الأحداث.

---

(١) مغنى اللبيب ١٠/ ٢٠٩.

(٢) السابق ١/ ٣٢٠.

شكل ٢: إنما .... لأن ...

تؤدي بنية (إنما ... لأن ...) وظيفة خاصة، لا تتحقق إلا بملاحظة العلاقة بين الجزئين الأساسيين فيها، إذ تدل الجملة المتصدرة، وهي الجزء الأول، على عدة معانٍ، منها الحصر (الاختصاص) والتنبيه أو التذكير، وإرادة إثبات أمرٍ يدفعه المخاطب ويدّعي خلافه أو إزالة ظن أو وهَمْ لدى المخاطب إلى غير ذلك من المعاني التي يكون للسياق – كما ذهب عبد القاهر الجرجاني من قبل – دور جوهري في تحديد الدلالة الخاصة التي استُخدِم فيها هذا التركيب، وَرَدّ الدلالات الأخرى التي لا يحتملها[1]. أما الجملة المتأخِّرة، وهي الجزء الثاني، فتفيد التعليل، غير أنه يلاحظ التوازي الدلالي بين الجزئين، وهو الذي يستند إلى مبنى الأداتين، حيثُ تتكون الأداة الأولى(إنما) من (إنَّ) الدالة على التوكيد و(ما) الدالة على النفي، ولا يكفي هنا التفسير النحوي أنه ليس في انضمام (ما) إلى (إن) فائدة أكثر من أنها تبطل عملها، بل قيمتها أنها – كما ذهب الجرجاني – تضمن الكلام معنى النفي من بعد الإثبات[2]. وهذا يعني أن الدلالة مركَّبة بحيث لا يجوز توهم وقوع النفي منفصلاً عن وقوع الإثبات.

ويتحقق التعادل أو التوازن الدلالي بين طرفي هذه البنية من خلال مبنى الأداة الثانية التي تتكون من اللام الدالة على التعليل، وهو معنى فرعي للاختصاص الذي هو المعنى الأصلي للام، وهو معنى لا يفارقها، وقد يصحبه معانٍ أخر – كما يقول المرادي، وعلته: أنه إذا تؤملت سائر المعاني المذكورة وُجِدت راجعة إلى الاختصاص ... ألا ترى أن من معانيها المشهورة التعليل، قال بعضهم: وهو راجع إلى معنى الاختصاص؛ لأنك إذا قلت: جئتك للإكرام، دلت اللام على أن مجيئك مختص بالإكرام، إذ كان سببه، دون غيره[3].

أما الحرف الآخر المركَّب مع اللام وهو (أن) المشددة، فنرجح له هنا إفادة التوكيد،

---

(١) انظر تفصيل ذلك في دلائل الإعجاز من ص٣٢٨: ٣٥٧.

(٢) دلائل الإعجاز ص٣٥٦.

(٣) الجنى الداني ص١٠٩.

وإن كانت فرعًا لـ(إن) المكسورة، كما ذهب سيبويه، ومن نحا نحوه[1]. ويدلل المرادي على صحة مذهب سيبويه بستة أوجه، أهمها في هذا السياق قوله: إن المكسورة تفيد معنًى واحدا، وهو التوكيد، والمفتوحة تفيده، وتُعلِّق ما بعدها بما قبلها، فكانت فرعًا[2]. وقد دفع استشكال بعض النحاة في الدلالة على التوكيد بحجة أن التصريح بالمصدر المنسبك منها يذهب التوكيد. ونضيف هنا أن تقدُّم الحصر في هذه البنية التي نعالجها يناسبه كلام مؤكد؛ لأن استعمال اللام للتعليل وأن المفتوحة يستلزم لدى النحاة باتفاق تقدُّم جملة عليهما؛ لأن اللام تتصدر عِلَّة لكلام سابق، و(أن) تعلق ما بعدها بما قبلها.

وتتمثل هذه البنية في قول أبي حيان: « **وإنما هجس هذا في ضميره و ... ؛ لأنه كان جاهلاً بالجوهر** ...» ص٢١٨. وقوله: « **وإنما أجيز في الرواية قليلاً؛ لأن كلام القوم اختلط اختلاطًا** ... » ص١٣٥. وقوله: « **وإنما وجب هذا التقبل والتشبيه؛ لأن وجود هذا العالم وجود متهافت مستحيل** » ص١٢٦. **فهو** يريد من هذه الأحداث المتقدمة أن يدفع ظن أو توهُّم المخاطب لمعنًى لا يقصد إليه من خلال (إنما)، غير أنه لا يجد ذلك كافيًا فيعلل له لماذا أراد إثبات هذا الأمر دون غيره. وهكذا ينزع الحصر بإنما إلى التوكيد على المتأخِّر الذي يقابله اتجاه التعليل بحمل المتأخر إلى المتقدم؛ لأنه مَطْلَب الحصر ومقصده.

وقد يلجأ إلى التخفيف في صورة أخرى أقل شيوعا، حيثُ يقول: « **وإنما دخل العجب على المنطقيين لظنهم أن المعاني لا تُعرَف ولا تستوضح إلا بطريقهم ونظرهم وتكلفهم** » ص١٨٠. وقوله: « **وإنما عزوت ذلك كله إلى هؤلاء الأعلام .. ليحسن ظنك ويقل تعبك** ...» ص٢٠٤.

وهنا يكون المقابل للتوكيد صورة مخففة من التعليل، حيثُ يتركب من اللام والمصدر الصريح. وهنا أيضًا في هذه البنية المخففة دلالة على ضعف أو فرعية التوكيد مع أن المفتوحة المشددة، واستشكال النحاة حول هذه الدلالة يرجحه اختلاف المعنى الناتج

(١) سيبويه: الكتاب ٢/ ١٣١. الجني الداني ص٤٠٣.

(٢) الجني الداني ص٤٠٤.

عن استعمال الصيغة البسيطة كما هي الحال في الأمثلة السابقة اختلافًا دقيقا عن استعمال الصيغة المركبة، وتعلق اختيار الاستعمال بقصد المتكلم في المقام الأول.

شكل ٣: ذلك أن / ذلك لأن + جملة معللة

تتكون بنية هذا الشكل من كلامٍ سابق، تتضمنه الإشارة في ذلك ثم تتركب هذه البنية الإشارة المركبة مع أن أو لأن لتدل مجتمعة على التعليل، ثم تعقبها جملة معللة متممة لمعنى الإشارة المؤكدة كما سنبين فيما يلي. ويلاحَظ هنا شيوع استخدام هذا النوع مما أُطلق عليه (الربط الإشاري التعليلي)؛ لأنه يناسب امتداد الجمل التي تتشابك دلالتها ويؤدي تقطيعها إلى تجزئة المعنى الكلِّي الذي يتلاشى بتفكيكه دون إعادة تركيبه مرة أخرى. ومن جهةٍ أخرى ينسجم هذا الربط مع الأفكار التي تعالجها نصوص المقابسات حيث تحتاج إلى أشكال مختلفة من التعليل والتدليل وتقديم الحجج على منطقية وجهات النظر التي طرحت تفسيرًا لمشكلات خلافية عِدَّة في فروع علمية وثقافية مختلفة.

ومن أمثلة التعليل (بذلك لأن) قول أبي حيان: « ... **فعلى ما ظهر لنا وخُيِّل إلينا لم نجد لغة كالعربية؛ وذلك لأنها أوسع مناهج وألطف مخارج** ... » ص٢٩٤. وقوله: « **فأما العقل فإنه يقضي** بانتظامه؛ **وذلك لأن العقل رفيق عفيف، وقاضٍ عدل، وصديق مشفق** ...» ص٣٤٦. وقوله: « **وذلك لأن الوحدة العقلية في الكثرة الحِسِّية** ...» ص٢٤٢.

أما أمثلة التعليل (بذلك أن) وهي الأكثر شيوعًا فمنها قول أبي حيان: « **لأن ضرورة العقل ليست كضرورة الحس، وذلك أن ضرورة الحس فيها جذب واختيار وحمل وإكراه، أما ضرورة العقل فهي لطيفة جدًّا** ...» ص٢٠٥. وقوله: « **والمثال على هذا الشاهد في أخلاق الإنسان** موجود من اعتبار البدن، **وذلك أن الإنسان إذا قصد نظافة بدنه قدر على ذلك ووجد السبيل إليه سهلاً** » ص١٣٩. وقوله: « **وتجري العافية بعد هذين مجراهما وذلك أن العليل متى طالت علته واشتدت وعظمت تلكأ عنه آنس الناس به، وهرب منه أحدب الناس عليه** » ص٢٣٤. وقوله: « **وذلك أني**

ممنوع بتخيُّله عن كل استمتاع ولذة أتخيل تخيلا غالبا موحشا » ص٢٧٥. وكما توضح الأمثلة السابقة ينبني التعليل (بذلك لأن ، أو ذلك أن) على كلامٍ سابق قد يكون قصيرًا أو طويلاً، ولكنه لا يختلف في أنه يحمل معنًى يمثل وجهة نظر معينة؛ لأن تفصيل العربية – كما في المثال الأول على سائر اللغة يلزم تقديم علة هذا التفضيل، وكذا قدرة العقل واختلاف العقل عن الحس، وغيرها من المعاني التي تتضمنها الأمثلة الموجزة السابقة.

وتتكون بنية التعليل (ذلك أن / لأن) من (ذا) ضمير إشارة أساسًا لأنه يحيل إلى الكلام السابق. أما دلالة اللام والكاف فتحتاج إلى التوقُّف عندها وتراجع مقولات النحاة فيها وتوازن بينها وبين هذا الواقع اللغوي. يقول ابن يعيش: **فذا إشارة إلى القريب بتجرُّدها من قرينة تدل على البعد، فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه؛ لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٍّ متباعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعُد المشار إليه، فقالوا: ذاك، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، فقالوا: ذلك، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأنَّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى**[(١)].

ويعني ذلك أن اجتماع اللام والكاف يؤكِّد زيادة بعد المشار إليه. وهذا أمر لا يستقيم مع الواقع اللغوي في نصوص التعليل التي تحتاج إلى عكس ذلك. وربما تكون في المقابلة التي عقدها الزجاجي إشارة قيِّمة إلى وظيفة اللام والكاف هنا، حيثُ يقول: **قال سيبويه: اللام في ذلك لتأكيد الإشارة، ولا يجمع بينها وبين الهاء التي للإشارة ... وقال الفراء وجميع الكوفيين: هذه اللام للتكثير**[(٢)].

ويعني ذلك أنها ليست للبعد، كما أن نصوص المقابسات لا ترجح معنى التكثير الذي تفرد به الكوفيون وآثره الزجاجي حيث جعله قسمًا مستقلاً، إذ قال: **باب لام**

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٣٥.

يرى النحاة أن حركة اللام هي الكسرة ويرجع كسرها على سببين: **الأول** التقاء الساكنين. **والثاني** أمن اللبس. إذ إن فتحها يجعلها تلتبس بلام الملك.

(٢) اللامات ص١٣١، ١٣٢.

التكثير، لام التكثير هي الزائدة في ذلك. أما المعنى الذي يتناسب مع النصوص السابقة فهو معنى تأكيد الإشارة الذي أكده ابن هشام، حين ذكر في النوع السادس من أنواع اللام المفردة غير العاملة: اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده، على خلاف في ذلك[1].

أما الكاف فلا خلاف أنها للخطاب، غير أنها ذات طبيعة إشارية أيضًا، فكما أن ذا إشارة إلى ما تقدم، ويكون دورها تحقيق إحالة نصية إلى متقدِّم فإن الكاف إشارة إلى ما يتأخر، ويكون دورها إحالة نصية إلى متأخِّر، وباجتماعها في وسط الكلام تنعقد صلة وثيقة بين ما تقدم وما تأخر من أجزاء النص، فهذا المعبر يشكل عنصرًا مهمًّا من عناصر تحقيق ترابط النص وتماسُكه. وهكذا يمكن أن نحدد كيفية الإحالة في هذه البنية الإشارية المركبة على النحو التالي:

إحالة إلى متقدِّم ← ذا (عنصر إشاري) + لـ ؟ + ك (عنصر إشاري) ← إحالة إلى متأخِّر

والدليل على صحة ما نذهب إليه هو علة استخدام ذاك أو ذلك لدى النحاة، حيث يقول الزجاجي بعد تفصيل في شرح مذهب سيبويه في عدم إعراب الكاف (لا موضع لها من الإعراب) : لأنَّ الغرض في قولك: (ذاك) ذلك إنما هو إشارة إلى المخاطَب، ليخبر عنه بعد ذلك، وعلى هذا التقدير يكون مخبرًا عنه، فالكلام يتم بالخبر، وذاك كلام غير تام، ألا ترى أنك لوقلت: ذاك، وسكت لم يكن كلامًا تامًّا[2].

والحق أننا نستند في ذلك أيضًا إلى العلاقة بين الإبهام والتفسير؛ لأن الضمائر مبهمة، وإنما صارت معرفة - كما قال سيبويه - لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته[3]. أي إننا نفتقر إلى المرجع الذي يزيل إبهامها، وهو ما يكون مفردًا أو مركبًا. وقد ربط سيبويه أيضًا بين تحقق التعريف في الضمير وعنصر غير لغوي وهو عِلْم المخاطب بقصد المتكلم، حيث قال: وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تضمر اسمًا بعد ما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعن وما تعني، وأنك تريد شيئًا

---

(١) مغنى اللبيب ١/ ٢٣٧.

(٢) اللامات ص١٣١. والكتاب لسيبويه ٢/ ٥، ١٢، ٧، ٧٨، ٤/ ٢٧٧، ٢٢٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٥.

يعلمه[1].

ولا شك أن ابن يعيش قد انطلق في تفسيره لدلالة الكاف التي توزعت في كتاب سيبويه، ولا تفصل في جوهرها المعنى عن المبنى، إذ يقول عن الضرب الثاني من كاف الخطاب: الثاني نحو « الكاف اللاحقة بأسماء الإشارة نحو ذاك وذانك و...، الكاف في جميع ذلك للخطاب مجردًا من معنى الاسمية، والذي يدل على تجردها من معنى الاسمية أنها لو كانت باقية على اسميتها لكان لها موضع من الإعراب؛ إما رفع وإما نصب وإما خفض، وذلك ممتنع ههنا[2]. ويعني ذلك أن الكاف هنا تفيد الخطاب دون الاسمية. ويرجِّح اتفاق أغلب النحاة على أن اللاحقة بأسماء الإشارة للخطاب دون الاسمية، الوظيفة الإشارية لهذه الكاف، وهي تشبه إلى حدٍّ كبير وظيفة ضمير الشأن؛ لأن التفسير فيهما يتحقق في الكلام الذي يلحقها.

ويمكن أن تستنتج من ذلك أن هذا العنصر المركب (ذلك) يحمل قدرة تكثيفية عالية؛ لأن الجزء الأول (ذا) يحيل إلى عددٍ كبيرٍ من الأحداث السابقة له، فهو إذن بؤرة تتركز فيها امتدادات وتشعبات المعلومات المختلفة التي تفسر الإبهام فيها، فلا تفهم إلا بما تحيل إليه، وكذلك الكاف يعادلها في القدرة التكثيفة غير أنهما يختلفان في اتجاه الإحالة كما بينا، إذ تحيل (ذا) إلى متقدِّم في مقابل (الكاف) التي تحيل إلى متأخر. أما إيرادنا هذا الشكل في إطار الربط التعليلي فيرجع إلى وظيفة العنصر المركَّب، إذ إن اجتماع هذا العنصر (ذلك) مع (أن/ لأن) يفيد دلالة التعليل المشددة.

فإذا عُدنا إلى أمثلة أبي حيان فإننا نجد القضية السابقة (تفوق العربية) وتحيل إليها الإشارة في (ذا)، وتعقبها اللام لتقوية هذه الإشارة، وهو الرأي الذي نرجِّحه هنا، ثم نجد الكاف عنصرًا إشاريًا أخر يحيل إلى متأخِّر وهو الذي تتضمنه جملة التعليل التي يُكْتَفى فيها بتركيب (أن) مع المكون الإشاري السابق في بعض المواضع، وتَرد اللام في بعض المواضع. ويكمن الفرق بينهما – في رأيي – في إمكان قيام (لأن) بوظيفة

---

(1) السابق ٢/ ٦.

(2) شرح المفصل ٣/ ١٣٤.

التعليل إذا ما حذف (ذلك) خلافًا (لأن) دون اللام التي اكتسبت التعليل من خلال التركب مع (ذلك)، فإذا حُذِف الأخير لم يَصِح استخدامها للتعليل. ونلحظ كذلك أن هناك صلة واضحة بين العنصر المحال إليه المتقدم والمحال إليه المتأخِّر يعكسها تكرير بعض الألفاظ أو الإشارة المضمونية. فالمعنى الذي يتعلق به التعليل (عدم اتفاق ضرورة العقل مع ضرورة الحس) هو معنًى عام يدفع إلى ضرورة إبراز جوانب عدم الاتفاق التي تفصلها جملة التعليل.

وهكذا نرى أننا لا يمكننا أن نقيد عنصر الإشارة بمدًى إشاري بعينه؛ أي أن يكون العنصر كذا للقريب وكذا للمتوسِّط وكذا للبعيد؛ فهذه المراتب الإشارية الثلاثة (القريب والمتوسط والبعيد) لا تعتمد على العنصر الإشاري ذاته، بل تعتمد على السياقات التي يستخدم فيها؛ لأن الاستعمال اللغوي كثيرًا ما يعدل من وظيفة العناصر اللغوية، وتظل العلاقة بين العناصر اللغوية المفردة والعناصر ذاتها في استعمالات وسياقات متباينة علاقة متوترة حية تضمن لها القدرة على تقبل كل أشكال التحوير أو التعديل الممكنة لأداء وظائف متجدِّدة تفي بحاجة مستعملها. ومن الأدلة الواضحة على ذلك في إطار هذا السياق أن الكاف قد تحول من عنصر مصرف؛ أي يتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث والعدد، إلى عنصر ثابت صالح للدلالة على معنى الإشارة بوجهٍ عام دون حاجة للتغيير الحركي أو إبدال علامة النوع. وهذا الأمر الذي اختلف النحاة حوله – يرجع في رأيي – إلى سبب محدد وهو انتقال العناية والاهتمام من المخاطب (أو المخاطبين) إلى الخِطاب ذاته؛ لأنه في هذه الاستعمالات قد قفز إلى الصدارة من جهة قصد المتكلم.

شكل ٤: لأن (من أجل أن / لأجل أن) + جملة معللة

يُعدُّ هذا الشكل بنية تعليلية بسيطة؛ لأنها تستخدم وسيلة مباشرة للتعليل، ويعني ذلك أنها لا تتصدر الكلام، بل يلزم أن يتقدمها كلام سابق يحتاج المتكلم إلى التدليل على رجاحته حتى يقتنع به المخاطب (أو المخاطبون). وهكذا تكون دلالة بنية التعليل هذه إقناعية، ويترتب وقوعها في الجملة على قدر الحاجة إلى الإقناع أو بعبارة أخرى يحدد

موقعها وقوف المستعمل على الوسيلة التي تتناسب مع موقف المستمع من القضية المطروحة. ومن أمثلتها قول أبي حيان: « **وليس لها قضايا منها ولا نتائج بها؛ لأنها خادمة للقوة القاضية بالحق** » ص٢٠٣ . وقوله: « **وليس كذلك الأمر في المعاد إذا فرض من جهة العقل؛ لأن العقل لا يعتريه الملل ولا يصيبه الكلفة ...**» ص٢١٩. وقوله: «وليس الخطأ محالا منه؛ لأن قوته لا تبلغ الغاية في الخلاص أبدا» ص٢٢٧. وقوله: « **وأيضًا الخطأ الشر هو ما يهرب منه لأجل أنه يؤدي إلى الاستعارة ...**» ص٣١١. وقوله: « **ومن أجل أن المستخدم قد يضطره الحال إلى استصلاحها ...**» ص٣٠٦. وقوله: « **ولأنه ليس لنا في هذه الصنائة مدخل ولا منفذ لم نقصد الرد عليه ...**» ص٢٣٢. وقوله: « **ولأجل ما سلف من القول في المسائل ما أحببت أن أحكي لك حدودًا حصلناها على مر الزمان ...**» ص٣٠٨.

ونلحظ في هذه الأمثلة أن التعليل يختص إما بطرف من أطراف الإسناد (المسند أو المسند إليه) أو بمضمون الإسناد، ويتحدد ذلك بالعنصر الذي يقع عليه توكيد التعليل الذي يقع في الصدارة ويكون محور الحديث أو الإخبار.

* * *

(٢)
الربط الإحالي (أو الإشاري)

يُعَدُّ الربط الإحالي وسيلة لغوية مهمة من وسائل تحقيق التسلسل أو التتابع الخطي للجمل على المستوى التركيبي، وتأكد الترابط المضموني بين دلالات القضايا في البنية الكبرى على المستوى الدلالي؛ إذ يمكن من خلال هذه العناصر الإحالية أن تتشكل شبكة من العلاقات الإحالية بين العناصر المتباعدة في فضاء النص، وتتضام الأجزاء المتباعدة وتتآزر مع بعضها البعض، وينتج عن هذا الانسجام أو الائتلاف بين الأجزاء المتقاربة التي تترابط من خلال روابط جزئية في الأغلب والأجزاء المتباعدة التي لا يمكن أن تقام الجسور بينها إلا من خلال عناصر قوية قادرة على هذا الربط الدلالي الإضافي بين المفاهيم والتصورات بنية متداخلة معقَّدة تشكل الأحداث الاتصالية التي

تحدد كَمّ ورود صيغ الإحالة بوجهٍ عام في النصوص.

وكما أشرنا من قبل فإنَّ الإحالة تقوم بدورٍ بارز في إنشاء التماسُك الدلالي للنص، وهو ما يمكن رصده بتحديد شيوع ورودها ودرسه درسًا دقيقًا على مستويات مختلفة، ويكون بحثها من خلال ما تقدّمه قواعد نحو الجملة من معلومات تركيبية ودلالية أولية، يُعاد توظيفها في إطار نحو النص؛ لأنها – في حقيقتها – ليست مشكلة نحوية محضة، كما أن قيمتها لا تتضح على المستوى النحوي وضوحًا تامًّا، بل يجب أن يُنْظَر إليها من منظورٍ يوسع قدر التداخُل بين الأبنية، ويعقد صلة واضحة ومستمرة بين السياقات أو المحيطات التي تحكم دلالاتها العامة والخاصة فينكشف بجلاء جدوى البحث عن القوانين أو الضوابط التي تحقق الترابط أو التماسُك النصي بوجه خاص.

* * *

القيمة الإحالية لضمير الفصل

ينبغي أن نفرّق – ابتداء – بين الأبنية التي يُستخدم فيها ضمير الفصل استخدامًا حتميًا، بمعنى وجوب وقوع ضمير الفصل بين المسند والمسند إليه؛ لأن غيابه ينتج جُملاً غير نحوية، خلافًا للأبنية التي يكون استخدام ضمير الفصل فيها اختياريًّا، بحيث يجوز وقوعه أو عدم وقوعه، ولا ينشأ عن غيابه جُملاً غير صحيحة نحويًّا، غير أن وجوده له قيمة معنوية لا تتحدد إلا من خلال إضافة تأويلات دلالية تداولية إلى المفاهيم النحوية والمعجمية التي فَصَّلها النحاة كما سنبين فيما يلي:

شكل ١: اسم+ ضمير (عنصر اختياري)+ اسم

يضم هذا الشكل الأمثلة التي وردت في المقابسات واستُخدِم فيها الضمير استخدامًا اختياريًّا، وذلك كقول أبي حيان: « **ولطف الإنسان في طلبها هو تأتيه عند الفهم وصبره عند الطلب** » ص١٨٠. و: « **إنَّ الأشياء التي من شأنها أن تكون معلولة هي تابعة – لا محالة – لعلتها** ..» ص٣٥٢. و« **وليس هو رابطها ولا هو على الحقيقة مالكها، بل هو ساكن في هذا الهيكل** ...» ص٢٢٠.

إنَّ السمة الجوهرية التي تتضح في هذه الأبنية هي إمكان حذف هذا الضمير الواقع بين طرفي الإسناد؛ لأنَّ المسنَد لا يلتبس بالصفة إذا ما حُذِف، وعليه فإنَّ علة وجوده نحويًا منتفية. فما تفسير هذا الاستعمال لدى النحاة؟ يقول سيبويه: وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ؛ وما بعده مبني عليه[1]. ويعني ذلك أن الجملة تحوَّلت من جملة بسيطة إلى جملة مركَّبة؛ لأن الخبر صار جملة مكوَّنة من مبتدأ وخبر بُني على المبتدأ الأول. ويستكمل سيبويه إيضاح دلالته وإعرابه، فيقول: واعلم أنها تكون في أن وأخواتها فصلاً، وفي ابتداء، ولكن ما بعدها مرفوع؛ لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل[2] . فالفصل إذن هو الوظيفة الجوهرية التي أُسنِدَت إلى هذا العنصر في عبارات البصريين، كأنه – كما يقول ابن يعيش – فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه، وإنْ لم يبقَ منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير. والعماد من عبارات الكوفيين، كأنَّه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده. والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة إيذان بتمام الاسم وكماله، وأن الذي بعده خبر، وليس نعت، و قيل: أتي به ليؤذن بأنَّ الخبر معرفة أو قاربها من النكرات[3] .

ونتوقف عند دلالة (إيذان بتمام الاسم وكماله)، حيثُ نفهم منها أن الاسم لم يَعُد مكونًا بسيطًا من كلمة، كما تُبيِّن الأمثلة السابقة، بل يمكن أن يمتد الوصف بمفرد أو جملة أو الإضافة أو التعلُّق بأشباه الجُمَل عليه. وحينئذٍ يكون هذا الضمير علامة لانتهاء هذا الامتداد، وأن ما بعده يُعَدّ مكملاً للإسناد. غير أن تفسير الكوفيين له يضيف بُعدًا وظيفيًا ممكنًا له أيضًا، فقد فَسَّر السيوطي عبارة الكوفيين بقوله: وبعض الكوفيين يسميه دعامة؛ لأنَّه يدعم به الكلام؛ أي يقوى به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه[4].

ولكن يجب أن نتساءل هل قَصَد الكوفيون تدعيم الكلام بأكمله أم تدعيم طَرَف

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٢. والمبرد: المقتضب ٤/ ١٠٥.

(٢) الكتاب: الموضع السابق.

(٣) شرح المفصل ٣/ ١١٠.

(٤) همع الهوامع ١/ ٦٨.

بعينه من طَرَفي الإسناد، بناءً على اختلاف الكوفيين أنفسهم في إثبات صلة هذا الضمير، إذ نَجِد الفراء يذهب إلى محله كمحل ما قبله خلافًا للكسائي الذي يرى أن محله ما بعده. وعلى الرغم من إيثار بعض النحاة صلة هذا الضمير بما تقدَّمه، بل هو ما قبله بعينه، تكرر ذكره لما تكرر العرب له اللفظ وهو التوكيد[1] .فإنَّ ذلك لا يعني أنه توكيد لفظي؛ لأن الضمير لا يؤكد به الظاهر، بل هو توكيد معنوي – كما يرى الرضي – ولا دلالة فيه على الاختصاص، وذلك حين عرض لغرض استعماله في غير الوجوب، يقول: ثم إنه اتُّسع في الفصل فأدخل حيثُ لا لبس بدونه أيضًا[2].

نرجح وظيفة هذا العنصر في تدعيم الكلام بأكمله لأنه يحقق صلة معنوية بينهما طرفي الإسناد حيث يكون عنصرًا محيلاً إلى الاسم السابق الذي يزيل الإبهام فيه من جهة. ثم يعتمد عليه الكلام التالي له؛ لأنه يبنى عليه، فيكون جِسرًا تركيبيًّا دلاليًّا بين أجزاء الكلام، بل عاملا قويًّا على إزالة أي نوع من الإلباس لدى المخاطب حين يتكرر. ويؤكد ذلك شيوع استخدام أبي حيان له في غير اللزوم، مثل قوله: «**وتمنَّى أن يكون حيوانًا هو أحسن من الإنسان**» ص٢١٨. وقوله: «**ويجب أن تتعرف من درك الغاية أهو من جملة النعم أم ليس هو من جملة النعم**» ص٣٠٧. وقوله: «**فلست إلا لأمر هو أعجب منك**» ص٢٥٤.

شكل ٢: اسم+ ضمير (عنصر إجباري)+ اسم

يختلف هذا الشكل عن الشكل السابق في وظيفة الضمير اختلافًا جوهريًّا، حيث يلاحِظ فيه بشكلٍ واضح في بعض المواضع الوجوب النحوي لاستخدامه الذي يدعمه المعنى في بعض السياقات، فيلزم عن ذلك ضرورة أن يبرز التحليل الكيفية التي تعاضدت من خلالها الوظيفتان الإجبارية والاختيارية لهذا العنصر الإشاري. وقد اتَّخذ هذا الشكل عدة صور، تختلف باختلاف الأبنية، ومنها جملة القصد؛ كقول أبي حيان: « **الإنسان إنما هو إنسان بالنفس** » ص١٦٢.

---

(١) السابق: الموضع نفسه.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٧.

وقوله: « **وكل ما عداه فإنما هو واجب به وممتنع به وممكن به** » ص٢١٣. و « **...الغالب الغامر إنما هو في إيضاح الفرق بين متماثلين لِشدّة تماثلهما ...**» ص٢٨١. وكما تبيّن الأمثلة السابقة فإنه لا يجوز حَذْف (هو) في أبنية (إنما) لأنه صار عنصرًا إسناديا مؤكدًا، ولا يفسره إلا المحال إليه المتقدِّم الذي يشكل بؤرة جملة الحصر عنها إلى مواقع الصدارة.

ومنها جملة الوصف؛ كقول أبي حيان: « **هذا مع اختياره الذي هو إليه، واستطاعته التي هي حاصلة لديه، ومع عقله الذي هو كاللجام والزمام** » ص١٩٠. وقوله: « **فأما الباري الحق الذي هو واهب كل كامل كماله ... فهو على عن الأغراض والعلل ...**» ص١٨٣. و« **... من جهة حَدّه الذي هو الحياة والنق والموت** » ص١٤٤. و« **وأما الزمان هو رَسْم الفلك بحركته الخاصة فليس فيه جزء أشرف من جزء** » ص١٤٣.

وكما تبين أبنية الوصف السابقة فقد صار عنصرًا إسناديًا إجباريًا، لا يجوز الاستغناء عنه؛ لأنّه مع استخدام الذي لوصف المعرفة المتقدمة لزم أن تعقبها جملة لا محل لها من الإعراب عند النحاة إلا أن حذف المسند إليه فيه يؤدي إلى عدم نحوية الجملة حين يكون الخبر اسما صريحًا. أما حين يكون شبه جملة فيمكن أن يقدَّر حين يحذَف أو يثبت حين يراد التوكيد، فلا تَصِح الجملة الأولى إذا صارت (الذي إليه)، ولكن تصح (الذي كاللجام)، ومثله قول أبي حيان: « **لأن الذي هو بالطبيعة قد أحاطت به الضرورة، والذي بالعقل قد أطاف به الاختيار** » ص٢٤٣. فقد اكتفى بإشارية ضمير الغائب في الجملة الأولى. ولا خلاف في أن تطابُق الضمير مع الاسم الموصول في العدد والنوع واجب نحويًا، غير أنه لا يفسر الضمير ضميرًا، فيلزم إذن أن يكون مفسرهما واحدًا؛ بمعنى أن العنصر المحال إليه في هذه الحال يتحتم أن يتقدَّم عليهما. وهكذا فإنهما يُعدّان من عناصر الإحالة إلى متقدِّم.

يرجِّح ما نذهب إليه من تأرجُح ضمير الفصل بين الوجوب والجواز في بعض السياقات استخدامه في بنية (أما)، حيث يقول أبو حيان: « **فأما أن يقال إنه موجود ومكشوف فهو سعة الكلام واقتدار القائل ...**» ص٢٣٥. وقوله: « **وأما بحسب النظر**

الطبيعي العام ... فهو المعنى الذي حَدّه أرسطوطاليس » ص٢٥٨. و: « **فأما من أراد معرفة هذه الخفايا والأسرار فهو حَرِي جدير أن يُعْرى من جميع ما وجده صاحب كل علم ...**» ص١٣٧.

فالإحالة في المثالين الأول والثاني إحالة إلى مضمون، فلم يَعُد الضمير يفسره اسم أو شيء سابق يعود عليه، بل هو مضمون الكلام الذي يتحقق ممتدًا في الجملة الأولى أو يقع قبل أمافي الجملة الثانية، غير أنهما يختلفان في إمكان الاستغناء عنه في الأولى من جهة التركيب وإنْ ضعفت فيه الإشارة وعدم إمكان الاستغناء عنه في الثانية تركيبًا ومعنًى؛ لأنه صار عنصرًا إسناديًا في جملة داخل سور (أما) بديلاً عن المحال إليه الواقع خارج هذه البنية من جهة، كما أنه يفيد الإحالة المؤكدة التي تجد إيضاحًا في الخبر الذي يُعِد هو المبتدأ في المعنى عند النحاة. أما الجملة الثالثة فالإحالة فيه إلى ضمير الموصول المفسر واضحة فجمع بذلك بين الفصل والتوكيد والإحالة وإنْ كان الاستغناء عنه ممكنًا تركيبيًا.

ويمكن هنا على سبيل الإشارة إلى توظيف الضمير في لغة المقابسات لإزالة اللبس إلى حدٍّ بعيد بإثبات الصلة بين الكلام وإيثار ذكر الضمير أن نذكر قوله: « **ولم يَعُد ناكصا على عقبيه، متمنيا لأن يكون على هيئة شيء هو الآن نفسه أشرف نفسًا** » ص٢١٩. و« **فترجموا لغة هم فيها ضعفاء ناقصون بترجمة أخرى هم فيها ضعفاء ناقصون** » ص٨٠.

فالضمير في المثالين يشكل عنصرًا إسناديًا في جملة وصف تقدمتها نكرة، وفي المثال الأول لا يَصح – وهو ما قال به بعض النحاة كما أشرنا – أن يكون الضمير مؤكدًا للاسم المتقدِّم لاختلافهما تنكيرًا وتعريفًا، كما أنه ليس فصلا، فتكون الوظيفة الدلالية المقبولة إلى جانب الوظيفة النحوية (مسند إليه في جملة الوصف) هي وظيفة الإحالة التي تحافظ على ترابُط أجزاء الكلام، وهو الأمر الذي يؤكّده المثال الثاني حيث يمكن تعديل نُوع جملة الوصف، وحينئذٍ يمكن الاستغناء عنه إلا أن بقاءه يدعم قوة الصلة بين الضمير المنفصل (هم) والضمير المتصل (واو الجماعة) الذي يرجع إليه. ويفسرهما معًا اسم متقدِّم، فيتحقق بذلك تناسُب ظاهر بين قوة التركيب

(السبك) وقوة المعنى (الحبك).

* * *

القيمة الإحالية لضمير الإشارة

إذا كان لضمير الشخص قيمة إحالية معينة يمكن تتبعها على مستوى الجملة أو الجملتين، فإنها مع ذلك محدودة إذا ما قورنت بالقيمة الإحالية العالية والبارزة التي توفرها ضمائر الإشارة حيثُ تتجاوز قدرتها على تحقيق الترابط بين أجزاء الجمل إلى حتمية اعتماد التسلسل أو الامتداد عليها على مستوى النص بأكمله في بعض السياقات التي لا تشكل فيها معاني الجملة إلا مكونات فرعية في معنًى كليّ يحكم الأبنية المجتزأة على مستوى السطح. وبديهي أن نعتمد على مقولات النحاة في تحديد السمات التركيبية لهذه الضمائر (أو العناصر الإحالية القوية) إلى جانب الوظائف، وقيود الاستعمال، وأوجه التشبيه والتناظر بين السياقات التي تتيح إمكانات التبادل.

وقبل أن نحدد طبيعة الإحالة لضمير الإشارة نتوقف عند سمة مشتركة بين الضمائر، وهي الإبهام، بمعنى أنها - كما أشرنا فيما سبق - تتفق في الافتقار إلى الإبانة والإيضاح. وترتبط إزالة الإبهام بتحديد اتجاه الإحالة هل هي إحالة إلى متقدِّم أم هي إحالة إلى متأخِّر، وتحديد نوع المحال إليه، هل هو اسم مفرد أو جزء من جملة أم جملة أم نص ... إلخ. ونفيد في تحليلنا لهذه البنية الإحالية في المقام الأول من إشارات النحاة المتناثرة التي تُعَدُّ تفسيرات مهمة نتجت عن تحليل دقيق لعدد كبير من سياقات ضمائر الإشارة، وأدى ذلك إلى وضع مجموعة من القيود التي لا نحاول هنا أن نخضع نصوص المقابسات لها، بل نقابل بين هذه القواعد والأحكام التي رصدت في مؤلفات النحاة والواقع اللغوي في لغة أبي حيان.

* * *

نقصر دراستنا هنا على صورتين بارزتين في نثر المقابسات تختلفان باختلاف الوظيفتين النحوية والدلالية الإحالية لهذا العنصر الإشاري. وقد سبق أن أشرنا إلى دلالة الإشارة لدى النحاة، ووقفنا على بعض خصائص الضمير الإشاري (ذا) ودوره في الاستعمالات الشائعة التي تسير وَفْق القياس. إلا أننا نركز هنا على دلالة التكثيف فيه حين يخرج عن هذه الاستعمالات إلى وظيفة الرابط الذي لا يعقد صلة لفظية بين اسم متقدّم عليه أو تالٍ له يفسره ويبينه على مستوى الجملة، بل صلة معنوية جوهرية بينه وبين مجموع الكلام السابق أو المضمون الكلي للمتقدّم والكلام اللاحق على مستوى النص، بحيث يشكل جسرًا مهمًّا بينهما، لا يجوز الاستغناء عنه؛ لأنه عند سقوطه ينقطع الاتصال الشكلي والمضمون بين أجزاء الكلام.

أما الصورة الأولى فيكون لضمير الإشارة فيها وظيفتان، **الأولى:** نحوية حيث يقع موقع المسند إليه فيكون عنصرًا إسناديًّا، **والثانية:** دلالية حيث يَصِل بين المعاني فيحيل في بعض السياقات إلى قريب وفي أخرى إلى بعيد، مما يجعلنا نضعه في مكانٍ متقدّم بين العناصر التي تسهم بدور فعال في تحقيق الترابط النصّي. ومن أمثلة ذلك قول أبي حيان: «**هذا لا يبين لنا إلا بأن نتكلم بجميع اللغات على مهارة وحذق**» ص٢٩٣. و« **هذا ما لا يطمع فيه إلا ذو عاهة ...**» ص٢٩٤. « وهذا ما لا دفاع له ولا امتناع... » ص١٥٠. و« **هذا كان يصح لو أن المنطقي يسكت ...**» ص٧٨. و« **وهذا لا يكون ولا يجب أن يكون إلا في الشخص المخصوص** » ص٢٦٢. و« **هذا اقتضاه قول عرض في جميع كلامه** » ص ١٦٧(*).

يعد الضمير الإشاري (هذا) في الأمثلة السابقة عنصرًا إسناديًّا (المسند إليه) تبنى عليه الأخبار التالية، وهو يتكوَّن من (ها) الذي يضيف إلى حقيقة الإشارة في (ذا) معنًى آخر، كما ورد لدى النحاة، إذ يقول ابن يعيش: اعلم أن (ها)كلمة تنبيه، وهي

(*) توخيًا للإيجاز فإني اقتصر على ذكر بنية هذا فقط. دون الكلام السابق الذي يُشار إلى مضمونه في التحليل.

على حرفين كـ(لا وما)، فإذا أرادوا تعظيم الأمر والمبالغة في إيضاح المقصود جمعوا بين التنبيه والإشارة، وقالوا: هذا وهذه ... فها للتنبيه وذا للإشارة، والمراد: تنبه أيها المخاطب لمن أشير إليه، وتسقط ألفه في الخط لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظًا[1] .

ونضيف إلى هاتين الدلالتين في النص، وهما التنبيه والإشارة، دلالة الإحالة التي يغلب أن يقع المحال إليه في سياقات نثر المقابسات إلى متأخِّر، إذ لانجد المفسر الذي يزيل الإبهام في ضمير الإشارة تاليًا له، وهو ما يرجِّح تداخُل وظيفة هذا الضمير مع ضمير الشأن، حيثُ نلحظ إمكان تقدير (الأمر أو الموضوع أو الشيء) في الأمثلة السابقة مكثفًا للمحال إليه إلا أنهما مختلفان اختلافًا جوهريًا في اتجاه الإحالة؛ إذ يكون التفسير مع ضمير الشأن في الكلام اللاحق. أما التفسير مع ضمير الإشارة (إذا كان يحمل المعنى أو الحكاية) ففي الكلام السابق. وعلى ذلك يمكن أن نحدد كيفية الإحالة في بنية ضمير الإشارة (هذا) في الأمثلة السابقة على النحو التالي:

مشار إليه (معنى كلي/ نص/ حكاية)← عنصر إحالة←متمم الفائدة

ويمكن أن نلحظ ضَعْف أو تراجُع وظيفة هذا العنصر كمكون إسنادي ليبرز المعنى الإحالي، ولا يشترط أن يكون التنبيه هنا لأمرٍ عظيم، بل قد يكون لأمرٍ عادي؛ لأن القَصْد في هذا الاستعمال هو الربط ومن أمثلة ذلك قول أبي حيان: « **هذا إذا كانت الأحكام صحيحة ومُدْرَكة ومحققة ...**» ص١٢٣.و« **وهذا إذا كان المتكلّم عليه من باب الجلي ومن فن الواضح** » ص٣٤٠. و« **هذا إذا كان الحديث مواتيًا للحق آخذا بقسط منه ...**» ص١٦٢. و« **هذا لو ضرب المثل بمن له ولد** » ص٨٩. و« **هذا إذا كان المبطل قاصدًا الباطل باختياره وحوله** » ص٣٧٦. و« **هذا لكي يكون الله تعالى ملاذًا للخلق، ومعادًا للعالم ...**» ص٢٥٨. و« **هذا لأن صورة العلم في كل نفس واحدة** » ص١٤٨. و« **هذا لأن الناظر في الحق ... ممزوج مركب** » ص٣٧٦. و«... **هذا في جميع ما يزاوله، ويحاوله، ويهم به، ويتوجه نحوه** » ص٢٠٦.

نلحظ في هذه الأمثلة أن الإخبار تراكيب شرطية أو تعليلية باستثناء المثال الأخير،

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٣٧.

ودون الخوض في الخلاف بين النحاة حول جواز إمكان وقوع هذه الجمل موفع الخبر وقيامها بوظيفته في تحقيق الفائدة، وهو ما تقدمت مناقشته، فإن هذه الأبنية تجيز إمكان انتقال هذا العنصر الإحالي إلى داخلها. غير أن الإبقاء عليه خارج سورها، يؤكد خاصية استخدامه عنصرًا جامعًا وناقلاً في الوقت نفسه؛ إذ يتكثف فيه مضمون الكلام السابق ثم يبنى عليه الكلام اللاحق.

أما الصورة الثانية فيقتصر ضمير الإشارة فيها على أداء وظيفة واحدة، ألا وهي وظيفة الربط، فتقوم بدور همزة الوصل بين موضوعين مختلفين، ويؤكّد ذلك أن العطف غير ممكن على المستوى اللفظي، فلم يَعُد الربط ممكنًا إلا من خلال المعنى، كما أنَّ ضمير الإشارة في هذه البنية الإحالية منقطع من الناحية اللفظية عما يليه لوجود واو في صدر الكلام اللاحق. وهكذا لا نرى في هذا الضمير سوى وظيفة الربط بين كلام سابق فواصل بين أجزاء النصوص. وربما تكون هذه الوظيفة الخاصة هي علة فواصل بين أجزاء النصوص. وربما تكون هذه الوظيفة الخاصة هي علة شيوعه في لغة أبي حيان، حيثُ يقول: « **هذا وكنت أسرح تفكيري كثيرًا في الظفر بها والوقوع عليها** » ص١٨٠. و« **هذا ولا خطأ في الحساب ولا تقصير في الحق ...**» ص١٣٢. و« **هذا مع تقطيع الوقت في الحاجات الضرورية والشهوية** » ص٦٠. و«**هذا بكم اقتبست وبحجركم فدحت ...**» ص١٦٤. و« **وهذا وإن كان الإطلاق والاستعمال على حد ما حَقَّق القول ...**» ص١٥١. و« **هذا – حفظك الله – وإن لم يَكُن من سراة الفلسفة ...**» ص٣٠١. و« **وهذا وإن تمادت في الأحداث الأعمار** » ص٣٣٤. فلا توجد علاقة لفظية ظاهرة بين ضمير الإشارة في هذه الأمثلة وبين الكلام اللاحق لأن الكاتب قد انتقل إلى موضوع جديد، غير أنه يريد أن يؤكّد صلته بالموضوع الذي يتجزأ إلى جملٍ متوالية تؤدِّي في مجموعها إلى نتيجةٍ واحدة يريد إقناع المستمع بها، فيجد لزامًا عليه أن يلجأ إلى الوسائل اللغوية التي تمكنه من قصده، وتكون الإحالة وسيلة معنوية مناسبة لهذا الغرض، وهنا تفقد هذه الضمائر دلالتها النحوية المألوفة لتكتسب دلالة الرابط المضموني في المقام الأول.

ويمكن إذن أن نحدد كيفية الإحالة التي تصورها هذه البنية الإحالية هنا على النحو التالي:

حدث/ أحدث (مضمون/ مضامين)← عنصر إحالة←و/ كلام متَّصل معنويًّا

كما يمكن أن يتبادل استعمال (ذلك) مع (هذا) في سياقات متماثلة، كما بينا، وكقول أبي حيان: « **وذلك على حسب ما عليه هيولاه فيه صنعة جوهره وسيلان عنصره** » ص٢٦٨. ونضيف هنا أيضًا (كذلك) مع ملاحظة إفادة الكاف معنى المماثلة أو التشبيه في سياقاتها؛ إذ يتركَّب هذا المكون الحرفي من «الكاف» وهو حرف جر دال على التشبيه، و(ذا) ضمير إشارة، «واللام» للتوكيد، و«كاف الخطاب» وهو عنصر إشاري آخر كما بينا من قبل، إلا أن هذه العناصر جميعًا قد صارت وحدة دلالية واحدة، وهو ما نستخلصه من عبارة سيبويه، إذ يقول: وإنما تجيء الكاف للتشبيه، فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد(١).

ويقل شيوع الاكتفاء بعنصري التشبيه والإشارة كذا، كما في قول أبي حيان: « **كذا أيضًا لا تهدأ النفس القوية على معرفة الغرض القريب دون أن تعرف الغرض الأخير على الإطلاق** ...» ص٣٠٦. ويشيع استخدام هذا العنصر الإحالي في بنيته الكاملة (كذلك)، وترد في صورتين تختلفان من الناحية النحوية حيث **يُعَدُّ هذا المكوِّن** الحرفي في الصورة الأولى مسندًا يتقدَّم المسند إليه على جهة الجواز لأن المسند إليه معرفة إلا أن تأخيره يفقد الكلام الدلالة على الإشارة المؤكدة التي تتصدر الجملة لتبرز دلالة الربط بين الكلام السابق والكلام اللاحق المحمول عليه على جهة المماثلة.

ومن أمثلة ذلك قول أبي حيان: « **وكذلك النحو الذي قصد به الماهر فتق المعاني وصحة الألفاظ وتوخّي الإعراب واعتياد الصواب ومجانبة اللحن** ...» ص١٢١. و: «**الفلك** أقرب من الأمور العالية فكذلك مرسومه الذي هو الزمان» ص١٧٣. و: «وكذلك الطبيعة تستمد من النفس وتقوى بها» ص٣٣١. و: « **وكذلك النفس إنما تستمد من العقل الصور وهي على حالها** ...» ص٣٣١. و: « **وكذلك الفقهاء الذين اختلفوا في الأحكام .. لم نجدهم تظاهروا بالفلسفة** ...» ص٤٩.

ونلحظ هنا أمرين، **الأول**:أن العنصر المشبه يلي العنصر الإحالي مباشرة ثم يعقبه

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧.

موضوع التشبيه، **والآخر**:أنه قد يكتفي بضمير الإشارة للربط فلا يذكر مع رابط آخر، أو ترد الواو معه زيادة في توكيد الربط. ويمكن أن نحدد الكيفية الإحالية في هذه الأمثلة على النحو التالي:

(وجه الشبه) موضوع + مشبه به ← عنصر إحالة ← مشبه+ موضوع (وجه الشبه)

أما الصورة الثانية فلا يوجد فيها المسند إليه وإنما يقدر بالأمر أو الموضوع؛ لأنَّ التشبيه هنا يقع بين موضوع وموضوع آخر، ولا مناص هنا من تصدُّر هذا العنصر الإحالي الجملة الثانية؛ لأنه العنصر الوحيد الذي أسندت إليه وظيفة حمل معنى الكلام اللاحق على الكلام السابق. ومن أمثلة ذلك قول أبي حيان: « **وكذلك أيضًا إذا بلغ في الدنيا كل حال عليه فإن آخر ما يقترحه أن يقف على ما يتحول إليه ...**» ص٣٥٨. و: « **وكذلك أن أشرف على غاية كل علم ... فإن آخر مطالبه أن يعلم معاده، ويعرف منقلبه ...**» ص٣٥٨. و: « **فكذلك إن كان الآن على ما هو عليه، ثم تحول إلى ما ليس الآن عليه ليس ينبغي أن يكون منكرًا مردودًا ...**» ص١٩٠. و: «**وكذلك خبر الله نقصهم في علمهم بفوائد نالوها ...**» ص١٣٧. و: « **وكذلك لعمارة الأرض أنهض الناس بها ...**» ص١٢٨.

يشير العنصر الإحالي في هذه الأمثلة إلى مجموعة أحداث سابقة تنتهي إلى معنى بعينه يصح حمل معنًى آخر عليه على سبيل المماثلة، وهنا يلزم وجود تضافُر لتأكيد معنى المماثلة، ويتحقق هذا التضافر من إضافة الواو أو الفاء كرابط حَرفِيّ مسانِد للمكوِّن الحرفي الرئيسي في الدلالة الجوهرية في هذه البنية الإحالية. ويمكن أن نحدد كيفية الإحالة هنا على النحو التالي:

أحداث ← معنى جامع ← عنصر إحالة ← معنى جامع ← أحداث

وتدخُل (كذلك) في بنية أخرى، لا تحتل موقع الصدارة، بل تبني جملة على جملة (كما) لأحداث تساوٍ أو تعادل في المعنى، كما في قول أبي حيان: « **وكما أن التقصير في تخيُّر اللفظ ضار ونقص وانحطاط فكذلك التقصير في تحرير المعنى ضار ونقص وانحطاط** » ص١٧٠. و: « **وكما أن إظهار التشحح مع إخفاء الجود قبيح فكذلك التفاخر مع كتمان القدرة قبيح، الخير أبدًا بين الطرفين** » ص٣٤٩.

ويلاحَظ هنا أنه يبدأ بحرف العطف أو الاستثناء مما يرجع استقلال جملتي هذه البنية عن الكلام السابق، كما أن التساوي الدلالي يرتبط بالتساوي اللفظي حيثُ نجد أن التركيب فيهما واحد، فما ولي (كذلك) جملة اسمية تبعت الجملة الاسمية التي تَلَت (كما). ولما كان النحاة قد حدَّدوا نوع الجملة التي تلي (كما) بأنها فعلية، فقد استخدمت (أن) لتحول الجملة الفعلية إلى اسمية. يفضل سيبويه ثأر دخول (ما) على كاف التشبيه، فيقول: وسألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك وارقبني كما ألحقك، فزعم أن (ما)، والكاف جعلتا بمنزلة حرفٍ واحد، وصيرت للفعل، كما صيرت للفعل (ربما)، والمعنى لعلي آتيك، فمن ثم لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا بربما[1].

فقد سَوَّغ دخول (ما) على الكاف إذن الدخول على الجمل، غير أنها غير عاملة لوقوع ما بينها وبين ما يليها فحالت بينها وبين العمل، ويبقى ما بعده على حاله من جهة الإعراب، فتشبه (ربما)، من جهتي الدخول على الفعل وعدم العمل، وتفارقها من جهة المعنى، في رأيي؛ لأن المعنى في (ربما) قد يكون التقليل أو الاحتمال أو الرجاء. ولذا شبهها بـ(لعل). أما (كما) فتفيد التشبيه أم المماثلة. ففي كلام أبي حيان يحمل المعنى في جملة (كذلك) وهو التقصير في المعنى في جملة (كما) وهو التقصير في اللفظ، ووجه الشبه فيهما (ضار ونقص وانحطاط)، ويدعم إفادة التساوي الدلالي والتركيبي بينهما الفاء الرابط الدال على التعقيب. بيد أننا لا نجد ذلك لازمًا، حيثُ ترد أمثلة دون الفاء وإن كانت أقل شيوعًا؛ مثل قول أبي حيان: « **وكما حصل الإنسان دون الجواهر الناطقة كذلك حصل سائر الحيوان الذي هو دونه** » ص٢٦٩.

ويرجح وجهة نظرنا فيما يتعلَّق بتضافُر التساوي الدلالي والتركيبي في هذه البنية قول أبي حيان: « **وكما قد صَحَّ أن الحس كثير الإحالة الاستحالة، فكذلك قد وضح أن العقل ثابت على حاله في كل حالة** » ص٢٠٣. فالمقابلة هنا بين الحس والعقل وكلاهما محال إليه، بمعنى أن الإحالة مع كما وكذلك متماثلتان في للإشارة إلى متأخِّر، ووجه المفارقة بينهما في الأخبار؛ إذ الحس متغير خلافًا للعقل الثابت.

---

(١) الكتاب ٣/ ١١٦.

يلاحَظ كذلك أن التركيب معهما واحد وهو (قد + فعل ماض + أن ...) الدال على التحقيق. ومثله قول أبي حيان: « **وكما لم يشبه وجودك الثاني على هذا الشرح وجودك الأول، فكذا لا يشبه وجودك الثالث هذا الذي أنت عليه** » ص٢٥٤. غير أن الجمل هنا منفية بـ(لم ولا) فيكمن التماثل التركيبي في الأفعال المنفية، ويكتفي في الإحالة هنا بـ(كذا) دون اللام والكاف.

فإذا سقطت الواو الدالة على الاستقلال كما أشرنا فإن هذه البنية تقع تابعة للكلام السابق، فتكون مسندًا كما في قول أبي حيان: «... **لأن الله تقدس كما أراد بالعافية والبرء والسلامة أنعامًا ... فكذلك أراد بالعلة والمرض واليأس اختيارًا وامتحانًا** » ص٢٠٧. وقد يسقط المكون الحرفي المتصدر الجملة الثانية كله، وتصح تبعية الجملة الثانية، برغم ذلك الحذف للجملة الأولى؛ لأن تبعية المعنى فيها ما تزال قائمة، مثل قول أبي حيان: « **وكما استوفى الوجب الصورة بالكمال استيفاء وجود انتفى الممتنع من الصورة في كل حال انتفاء عدم** » ص٢١١. إلا أن التبعية هنا خلافًا لما بعد كذلك، حيث يقع التساوي الدلالي، تبعية مخالفة في المعنى وإنْ ظلّ التساوي التركيبي واقعًا في كلتا الحالين.

ويمكن أن نحدد كيفية الإحالة فيهما على النحو التالي:

عنصر إحالة (كما) + موضوع / معنى معين ← عنصر إحالة (كذلك) ← موضوع / معنى معين

عنصر إحالة (كما) + موضوع/ معنى معين ← ← موضوع / معنى معين.

أما البنية الأخيرة فتبرز فيها دلالة التشبيه في الكاف، الذي قصره دخول (ما) المصدرية عليه على تشبيه جملة بجملة، وهو المعنى الذي شدد عليه المالقي حيث قال: الكاف الجارة غير الزائدة لا تكون أبدًا إلا للتشبيه[1]. وقد سبق أن أشرنا إلى أنّ سيبويه قد جعلهما بمنزل حرفٍ واحد. وتظل الإحالة بهذا الضمير إلى المتأخر؛ لأنه ينقل المعنى في الكلام السابق إلى اللاحق لأنهما متشابهان. ومن أمثلة ذلك قول أبي حيان: «وينبغي أن تعلم أنه لا فاعل إلا ويعتريه نوع من أنواع الانفعال في فعله، كما

---

(١) رصف المباني ص١٩٥. والجنى الداني للمرادي ص٤٨٠، ٤٨١.

أنه لا منفعل إلا وهو يعتريه نوع من أنواع الفعل في انفعاله» ص١٥١(*).

فالمشابهة هنا بين الفاعل والمنفعل والمقابلة بعد ذلك في مخالفة الأول للثاني في الكيفية؛ لأن الثاني فعل ما في انفعاله والأول انفعال ما في فعله.

نختم تحليل أبنية الربط الإحالي ببنية (هكذا) التي تدل أساسًا على مماثلة المفرد الذي يليها بمفرد آخر تقدم عليها أو على مقابلة بين جملة متقدمة محال إليها وجملة لاحقة محمولة عليها في المعنى، وإن كنا لا نستطيع أن نغفل فيها إفادة الربط الحكمي أيضًا، بمعنى أنها ترد في خاتمة الكلام للدلالة على نتيجة مستفادة من المقدمات التي يتضمنها الكلام السابق.

وتعد (هكذا) مركبًا مكونًا من الهاء الدالة على التنبيه والكاف الدالة على التشبيه (ذا) العنصر الإحالي، وهو بمنزلة المركب الحرفي (على هذا النحو). وتأتي بنية (هكذا) على صورتين، **الأولى:** يكون العنصر التالي لها مفردًا، وذلك كقول أبي حيان: «وهكذا الحال في النفس والعقل» ص٣٦٧. و: « **وهكذا حكم ما يوضع بالعقل وحد به** » ص٣٦١. و: « **وهكذا كل شيء يطلب أصله وفصله بالنظر الفلسفي** ...» ص٢٠٦. و: « **وهكذا كل ما فرض بالحس أو لحظ بالحس** » ص١٩٤. ويمكن أن نحدد كيفية الإحالة في هذه الأمثلة على النحو التالي:

أحداث ← نتيجة ← عنصر إحالة (هكذا) ← نتيجة (مفرد)

أما الصورة الثانية فيكون العنصر التالي لـ(هكذا) جملة، وهي أقل شيوعًا؛ وذلك كقول أبي حيان: «**وهكذا أغره كل شيء شريف في نفسه** ...» ص٣١٩. و: «**وهكذا أجد جميع من سميت** ...» ص١٤٨. و: «**ما هكذا يرى من اعتقد معتقدًا بشهادة الحس**» ص٢٠٣. و: «... **لأنك هكذا وجدتها، فعلى ما وجدتها بنيتها** ...» ص٣٥٢. ولا تختلف هذه الصورة عن سابقتها إلا في أن الحكم منحصر في جملة لا مفرد، وهو مؤكد في المثال الأخير، وكذلك تكون كيفية الإحالة فيها متطابقة مع

(*) توخيًا للاختصار، إذ أن جعل هذه البنية زائدة الطول، فإني أحيل إلى الأمثلة المشابهة في صفحات (١٦٩، ٢٨٧، ٣٠٦).

سابقتها إلا في النتيجة التي كثفت في جملة تامة.

* * *

(٣)

الربط الحكمي

تندرج مجموعة من الأبنية الكبرى في إطار هذا النوع من الربط، الذي تستخدم فيه مكونات اسمية أو ظرفية أو حرفية لعقد صلة بين كلام سابق، يتشكل من جملة أو أكثر تتركز جميعها في معنى كلّي وكلام لاحق، يكون موجزًا في الأغلب؛ لأنه يشكل الحكم أو النتيجة التي سوغ لها ذلك المكون أداء هذه الوظيفة. ولما كانت هذه المكونات، بسيطة كانت أو مركبة، قد حددت بدقة من جهة بنيتها الصرفية وموقعها النحوي ووظيفتها في إطار الجملة، فإننا نستعين بتلك المقولات النحوية التي وردت في كتب النحو بوجه عام والحروف فيما بعد بوجه خاص لإيضاح الجوانب الصرفية والنحوية المتعلّقة بها، وذلك لنتمكن بعد ذلك من تفسير وظيفة كل مكون على حده على مستوى النص، حيث تبرز سياقات الأبنية المستخدمة فيها فروقًا دقيقة بين هذه المكونات التي جمعت تحت مفهوم عام أُطلق عليه «الربط الحكمي».

ومن أهم هذه المكونات التي أسهمت في صياغة أبنية الربط الحكمي التي نرصدها فيما يلي بوصفها من أبرز الظواهر التركيبية من نثر المقابسات (إذًا) بالتنوين أو (إذن) (*)، و(على هذا) و(على ذلك) وعلى كل حال، وفي الجملة، وبالجملة، وبهذا، ولهذا، وبذلك، ولذلك، ومع هذا ومع ذلك. ويلاحظ أن أغلب هذه المكونات ذات دلالة إحالية أيضًا، غير أن الوظيفة الأساسية لها في هذه السياق هي بيان الحكم. ولذا تتأخر دلالة الإحالة فيها لإبراز هذه الوظيفة الأساسية. وإن كان ذلك لا يعني في الوقت ذاته إغفال هذه الدلالة الثانية لها. ونختم هذا التحليل ببنية الاستدراك القيدي على المعنى

(*) أثرت أن أذكر في الأمثلة المحللة المكون (إذًا) في صورته الأخرى (إذن) بالنون مخالفًا النص الأصلي أحيانًا، لافتقار الطباعة إلى إظهار التنوين. انظر ملخص الخلاف حول رسمها في الجنى الداني للمرادي ص٣٦٦.

المتقدِّم من خلال مكونها (على أن ...) والمكون الزمني الدال على الحكم أيضًا، وهو ما يتحقق في بنية (حينئذٍ).

* * *

قيمة الربط الحكمي من خلال (إذن)

تُعَدُّ (إذن) من أبرز الأدوات المستخدَمة في نثر المقابسات لأداء وظيفة الربط الحكمي، وهو المعنى الذي نستنتجه من عبارات النحاة حين تناولوا بنيتها ووظيفتها. بيد أننا يجب أن نشير – ابتداء – إلى أن استعمالاتها لدى أبي حيان – كما سنبين بعد قليل – تبرز بوضوح اختلافها عن استعمالات القدماء، فلم تَعُد تؤثر إعرابيا؛ لأنها لا تَرِد قبل مضارع، وهو ما ركز عليه وصف القدماء لبيان إعمالها، بل الأغلب أن تقع بين المتلازمين كالمبتدأ والخبر أو في صدر الجملة الاسمية أو بين أجزاء الكلام. وهي في كل ذلك ملغاة من ناحية العمل الإعرابي، أي أنها فقدت خاصتها الإعرابية في هذه المرحلة، دون أن تفقد خاصيتها الدلالية.

ومن أمثلتها التي نفرق بينها بناء على اختلاف المواقع التي تحتلها (إذن) قول أبي حيان: « **فإذن انسلخ كلما عدى العلة الأولى من الوجوب ...** » ص٢١٣. و« **ثبات النفس على حالٍ واحدة لا تنام والنوم شبيه بالموت، فإذن لا تموت؛ لأن الموت شبيه بالنوم** » ص٣٥٧.

يلخص المرادي خلاف النحاة حولها، فيذكر مذهب الجمهور أنها حرف، استنادًا إلى الإعمال، إذ تُعَدُّ حرفًا ينصب المضارع بشروط[1]. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم، وأصلها (إذا) . ثم اختلف القائلون بحرفيتها، فقال الأكثرون إنها بسيطة، وذهب الخليل، في أحد أقواله، على أنها مركبة من(إذ) و(أن)[2].

---

(١) انظر في ذلك الكتاب لسيبويه ٣/ ١٢، ١٦، ٢٤.

(٢) السابق ٣/ ١٦. لا فائدة هنا في الوقوف عند الخلاف حول النصب، هل هي ناصبة بنفسها أم بأن المقدَّرة بعدها؛ لأنها كما قلنا فقدت هذه الخاصية هنا. انظر حول تلك الخصائص أيضًا: رصف المباني للمالقي ص٦٢. والجنى الداني ص٣٦٣ و٣٦٤. ومغنى اللبيب ١/ ٢٠.

أما من جهة تحديد وظيفتها فقد تشدّد أتباع المذهب البصري في الالتزام بضرورة أن يكون معناها الجواب والجزاء، كما قال سيبويه، في كل موضع. غير أن الفارسي قد فرّق بينهما حيثُ ذهب إلى أنها قد تَرِد لهما، وهو الأكثر، وقد يكون للجواب وحده. ونستخلص من ذلك أن دلالة الارتباط دلالة جوهرية راسخة فيها، بحيث إنه حين زالت عنها الخاصية الإعرابية لم تَزَل عنها هذه الخاصية الدلالية، إذ انحصرت وظيفتها في إنشاء علاقة سببية بين كلامٍ سابق وكلامٍ لاحق، فما بعدها نتيجة متسببة عما قبلها. والفعل في المثالين ليس واحدًا، **فالأول:** ماض، ومن ثَمَّ فهو مبني، **أما الثاني:** فهو مضارع منفي، ولكن تقدَّمت الفاء على إذن، وهنا يجوز إعمالها وإلغاؤها كما ورد لدى سيبويه، حيثُ قال: واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار، إن شئت أعملتها كإعمالك «أرى وحسبت» إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ... وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت، إذا قلت: زيد حسبت أخوك[1].

وتقع (إذن) بين المبتدأ والخبر في قول أبي حيان: « **فالنقطة إذن هي وحدة مالها وضع ...**» ص٢٧٩. و« **والرأي هو الظن مع ثبات القضية عند التأدي، فهو إذن سكون الظن ...**» ص٣١٢. و« **الإنسان حي، والجوهرة حي، فالإنسان إذن جوهر** » ص٣٣١. ويلاحَظ هنا أنه بوقوع (إذن) بين المبتدأ والخبر قد أُلغِي عملها الإعرابي؛ إذ قال سيبويه: واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه، فإنها ملغاة لا تنصب البتة، كما لا تنصب أرى إذا كانت بين الفعل والاسم ...[2]. فوظيفتها إذن تنحصر في الدلالة على الربط، حيث يتقدمها كلام يتضمن عِدَّة معانٍ تُعَدُّ مقدمات تؤدِّي إلى النتيجة أو الحكم الذي يتكون من قضية حملية مكونة من عنصر مسند إليه أو محمول عليه وعنصر مسند أو محمول تشكلا من الركن الإسنادي الأول في الجمل السابقة من خلال الربط الحكمي بإذن.

وتقع (إذن) في صدر الجملة الإسنادية، كما في قول أبي حيان: « **فإذن الصواب**

---

(١) الكتاب ٣/ ١٣.

(٢) السابق ٣/ ١٤.

والخطأ محمولان على القوى المنبثة والأنوار الشائعة ..» ص١٣٤. و: « **فإذن الإنسان لن يشرف بأن يصير مالكًا** ...» ص٣٦٢. و: « **فإذن الإمكان قد خلا من طبيعةٍ يستقلُّ بها** » ص٢١١. نلحظ هنا في كل الأمثلة وقوع فاء الجواب قبل (إذن)، كما أن المحمول قد يكون خبرًا وصفًا، ويكون حدثًا (جملة فعلية) وهو الأغلب، إلا أن الاسم يشكل العنصر المحوري في الكلام في كل حال.

وتقع (إذن) في صدر الجملة المؤكدة أو المنفية، كما في قول أبي حيان: « **فإذن لا بد من سنن إلهية لتصير إنسانًا** » ص٢٥١. « **فإذن لا بأس أن يكون ذلك العطف على ما سبق** ...» ص٣٥٠. كما تشغل مواقع مختلفة داخل الجملة الاسمية أو الفعلية، المثبتة أو المؤكدة أو المنفية، كوقوعها بين الفعل وما يتعلّق به في قوله: « **خذوا إذن من ذلك ما يسمح به الوقت** » ص٢٤٨. وبين النافي والفعل؛ كقوله: « **فليس إذن يعرف شيئًا من الخبر** » ص٢٧١. وبين الاسم المنفي المؤكد والمتعلق به؛ كقوله: « **ولا حقيقة إذن لشيء إلا له** ...» ص٢١٣. و: « **فلا بد له إذن من النمو والظهور** » ص١٤٦. وأخيرًا خارج سور الجملة المنفية المؤكدة قبل المتعلّق الذي تصدر الجملة؛ لأنه الأهم والأولى في المعنى كقوله: « **فبورود التلاشي عليه إذن ليس بواجب** » ص٣٠٥. وهكذا يمكن أن نحدد كيفية الربط الحكمي من خلال (إذن) على النحو التالي:

حدث أو أحداث (مقدمات) ← إذن ← قضية حملية (نتيجة).

***

قيمة الربط الحكمي من خلال مكونات حرفية

أما الربط من خلال الضمير الإشاري فهو الأكثر شيوعًا، إلا أننا كما قلنا نقدّم في تحليلنا لهذا المكون دلالة الربط الحكمي بوصفها دلالة مركزية، وتعقُبها دلالة الربط الإحالي بوصفها دلالة تابعة. ونلحظ – ابتداء – أن الحروف الثلاثة التي تشترك مع الضمير أو الاسم لتشكل المعنيين أو معنًى بعينه هي: على والباء واللام، ويُضاف إليها (في) مع الاسم خاصة. ومن ثَمَّ فإنّنا نقسم مكونات الربط هذه تبعًا لإمكانات التبادل بينها، فتكون الأقسام على النحو التالي: (على هذا وعلى ذلك/ على كل

حال، وفي الجملة، وبالجملة / بهذا، ولهذا/ بذلك، ولذلك/ مع هـذا، ومـع ذلـك/ على أن، حينئذ).

وفي القسم الأول (على هذا وعلى ذلك)، نلحظ شيوع ورود المكـون الأول[*]، ومن أمثلته قـول أبـي حيـان: « **فعلـى هـذا عللـك الـتي شـرحتها، وحكمـك الـتي استخرجتها تابعة لا موجبة** » ص٣٥٢. و: « **فعلى هذا فإن الله – تعالى وتقـدس – معروف عند العقل بالاضطرار، لا ريب عنده في وجوده** » ص٢٠٦. و: « **فعلى هذا لا ينبغي أن يطمع في إصلاحها كل الطمع** ...» ص٢٤٠. و: « **على هذا ديدينه وإليه حنينه ونزوعه** ...» ص٣٦١. و: « **على هذا الحس يفيـد العلـم الـذي تـسكن معـه النفس** » ص٢٠٣. و: « **وعلى هذا الترتيب يصير الواحـد الـذي هـو أول موجـود يستحق أن يوصف بما هو القوة الأولى** » ص٢٨٨. و: « **فعلى هذا التأسيس الأشياء تابعة للعلل؛ لأنها معلولاتها** ...» ص٣٥٣.

ويمكن أن نستخلص من هذه الأمثلة ما يلي:

أولاً: غلبة وقوع رابط حرفي بين الجملة الحكـم أو النتيجـة وبـين الكـلام الـسابق (المقدمات) وهو الفاء ثم الواو.

ثانيًا: غلبة وقوع المكون الحرفي الرابط مكونًا غير إسنادي، وقد يقع مكونًا إسناديًا (خبرًا مقدَّما)[**].

ثالثًا: قد يرد ما يحيل إليه في لفظ جامع كما هي في المثال الأول (العلـل والحكـم) والمثال قبل الأخير (الترتيب) والمثال الأخير (التأسيس).

رابعًا: غلبة وقوع المكون الحرفي الرابط في صدارة الجملة الحكم. وقـد يقـع قلـيلا داخل جملة أو خارجها؛ كما في قول أبي حيان: «فالأحوال – على هذا – كلها جارية على إذلالها ...) ص١٢٩. و: «فكأن الأشياء تابعة على هذا» ص٣٥٢.

خامسًا:يتكون هذا المكون الرابط من الفاء أو الواو وهما حرفـا عطـف يـدل كـل

(*) لا يتسع المقام لذكر كـل الأمثلـة فأحيـل هـذا المكـون الأخـرى ص١٥٢، ١٦٢، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٧٣، ٢٨٧، ٣١٩، ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٦٠، ٣٧٦.

(**) أو بعبارة أكثر دقة: متعلقًا بخبر محذوف يقدَّر بوصفٍ أو فعل.

منهما على معنًى خاص (الأول للتعقيب، والثاني للإشراك في الإعراب والحكم)، غير أن الفاء أكثر مناسبة لدلالة الاستخدام هنا حيثُ يُراد إفادة الاتصال، وهو ما تحققه الفاء[1]. ومن ثَمَّ يمكن أن نرجح أن الواو يتضمن معناه (التعقيب مع إفادة الاتصال) في هذه السياقات. ثم يعقبه العاطف حرف الجر (على)، وهو يدل على الاستعلاء – كما ورد لدى النحاة – بوصفه المعنى الأصلي، غير أنه قد يدل على معنى التعليل أيضًا؛ وهو المعنى الذي نرجِّحه له في هذه الاستعمالات[2].

أما الجزء الثالث فيه فهو ضمير الإشارة (هذا) وهو يتكون من هاء التنبيه و(ذا) ضمير إشاري يحيل هنا إلى مجموعة الأحداث/ المضامين التي وردت في الكلام السابق عليه، وعلى ذلك تكون الإحالة هنا إلى متأخِّر في الأغلب، فإذا ورد اسم جامع بعده كما أشرنا في بعض الأمثلة السابقة، فإنَّ الإحالة تكون قد تكلَّفت في ذلك الاسم الجامع للمعاني السابقة، وتعقب ذلك المكون الحرفي الدال على الربط الحكمي الجملة الخاتمة أو القضية الحملية التي تتضمن النتيجة أو الحكم. ويمكن أن يتبادل معه الضمير الإشاري (ذلك)، كما في قول أبي حيان: « **وعلى ذلك فإنِّي أقول في هذه الحال ما تعين من الحق الذي إياه نقصده ...**» ص٣٤٩. و« **وهو – على ذلك لا يعشر واحدًا منهم إذا برز في فن عشرة من غيرهم ...**» ص٣٠٧. ويعني إمكان التبادُل بينهما – برغم اختلاف بنيتهما – اتفاقهما في الوظيفة، ويمكن أن نحدد كيفية الربط الحكمي من خلال هذا المكون الحرفي على النحو التالي:

حدث (أحداث) / مضمون (مضامين) ← فـ(ف) على هذا ← اسم جامع / قضية حملية (نتيجة)

وقد يحل تركيب إضافي معين (القسم الثاني) محل الضمير الإشاري لأداء وظيفة الربط الحكمي، كما في قول أبي حيان: «وعلى كل حال فالرجوع من القبر خير من

---

(١) الجنى الداني للمرادي ص٦١، ١٥٨، وانظر الخلاف حول إفادة الواو للترتيب ص١٥٨، ١٥٩، ١٦٠.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/ ٢٣٠. المالقي ورصف المباني ص٣٧٢. والمرادي: الجنى الداني ص٤٧٧ وابن هشام: مغنى اللبيب ١/ ١٤٣.

الرجوع إلى القبر) ص٩٤. و: « **على كل حال فالقصد مؤثّر، والاجتهاد مثمر ...**» ص٢٤٧. و: « **وعلى كل حال ففيه تحديد لهذا الباب وبعث على ما تنزع النفس إليه من هذه الحقائق** » ص ٣١١. ويفترق – في الحقيقة – هذا المكون الحرفي الرابط عن سابقه في أمرين؛ **الأول**:أن دلالة الإشارة هنا غائبة، إذ قد حلّت محلها دلالة العموم في (كل)؛ ولذا يمكن أن تكون النتيجة بعد هذا المكون متضمنة للمعاني الواردة في الكلام السابق وما يجري مجراه مما لم يَرِد أيضًا، **والثاني**:أن الرابط الحرفي هنا هو الواو الذي يتصدر ذلك المكون لإفادة الصلة الوثيقة بين جزئي هذه البنية، ويقابله رابط آخر وهو الفاء الذي يتصدر جملة الحكم ليؤكد من خلال إفادته التعقيب صلة النتيجة بالمقدمات.

وكذلك لا يختلف عنه في أداء هذه الوظيفة المكون الحرفي (في الجملة/ بالجملة)، كما يتّضح في استعمالات أبي حيان له؛ كقوله: «**وفي الجملة، كل مبتدئ شيئا فقُوَّةُ البدء فيه تفضي إلى غاية ذلك الشيء**» ص١٥٤. و« **وفي الجملة هذه المسألة عذراء ضيقة، وعجماء مشكلة** » ص١٦٧. و« **وفي الجملة القول في حصول النفس بعد خلع الحدّ الذي خُصّ به الإنسان، صعب** » ص١٩٥. ونلحَظ هنا أن الجار (في) الدال على الظرفية يتبادل مع الباء الدال على التعليل (أو السببية)[1].حيث يقول أبو حيان: « **وبالجملة، الألفاظ وسائط بين الناطق والسامع** » ص١٤٥.و: « **وبالجملة، النحو يرتب اللفظ ترتيبًا يؤدّي إلى الحق ...**» ص١٧١.

وهكذا فالنتيجة هنا مع (في الجملة أو بالجملة) تسري على ما تضمنه الكلام السابق وما يجري مجراه لدلالة لفظ(الجملة) على الإطلاق، ويتّضح ذلك في مثال كامل حيثُ يقول أبو حيان: « **كُن عاقلاً حتى لا تُعْثَر ، وخيرًا حتى لا تغر، وفي الجملة كاملا حتى لا تنقص** » ص٢٥٥. فالنتيجة التي تشكلت من خلال ذلك الرابط الحكمي تسري على ما وَرَد في الكلام السابق لها من مقدّمات وما يَرِد من مقدمات تؤدي إلى النتيجة ذاتها.

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ٤١٩: ٤٢١و ٤/ ٢١٧. والمالقي: رصف المباني ص١٤٤، ٣٨٨. والمرادي: الداني ص٣٩ و ٢٥٠. وابن هشام مغني اللبيب ١/ ١٠٣و ١٦٨.

أما القسم الثالث فيضم (فلهذا ، ولهذا، وبهذا/ فلذلك، ولذلك)، وهذه من مكونات الربط الشائعة في نثر المقابسات أيضًا. ويلاحظ هنا أننا نقدِّم في تحليلنا لها **دلالة الربط الحكمي** بوصفها مركزية بارزة في هذه الاستعمالات، **تعقبها دلالات** أخرى تابعة مثل دلالة الإحالة ودلالة التعليل أو السببية. ومن أمثلة هذه البنية قول أبي حيان: « **فلهذا كان للعقل تحريم وتحليل وحظر وإباحة ...**» ص١٩٩. « **فلهذا وأمثاله كان ما سألت عنه وطالبت به** » ص٢٣٣. و« **فلهذا لا يطلق على الفاعل إلا الاسم الأشمل له** ...» ص١٥١. و« فلهذا ما أتفادى من زيادة لعلها **تحط قدر** المغزى ...» ص٢١٣. ونلحظ هنا أنَّ هذا المكون الحرفي الرابط يتكون من الفاء الدال على التعقيب فتفيد اتصال ما بعدها بما قبلها، واللام الدال على التعليل أو السببية – كما ورد لدى النحاة، والهاء الدال على التنبيه وهو يناسب هذا المعنى النهائي؛ **لأن** فيه إشارة إلى أهميته، وأخيرًا ضمير الإشارة (ذا) الذي يحيل إلى **مجموع المقدمات** السابقة المعللة (من خلال اللام) إلى النتيجة اللاحقة.

ويتبادل معه (ولهذا وبهذا)، وهو ما يعني تداخُل معنى الواو مع الفاء في إفادة الاتصال ومناسبة الحكم(*)، وكذلك تداخُل معنى الباء مع اللام في **إفادة التعليل أو** السببية، كما يتضح في قول أبي حيان: « **ولهذا ما يُضرب عن بيان إلى بيان** » ص١٩٦. و« **لهذا لا تتوفر القوتان معًا بالإنسان الواحد** » ص٢٣٨. « **وبهذا تبين لك أن البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو، والبحث عن النحو يرمي بك إلى جانب المنطق** » ص١٧٧. أما البديل الاختياري لهذا المكون فهو قسمه (فلذلك ولذلك) الذي نرجح فيه عدم اختلافه عن سابقه في الدلالة الكلية وهي **دلالة الربط** الحكمي حيث لا اختلاف بينهما في مكونات الفاء أو الواو المفيد للاتصال كما أشرنا واللام الدال على العلة وضمير الإشارة الدال على الإحالة، وأما اللام **فنرجح فيها** دلالة التأكيد، وهو المعنى الذي ورد لدى النحاة(**)، ويبرز في هذه السياقات،

(*) أنظر فيما سبق ما نقلناه عن النحاة من إمكان ذلك.

(**) انظر فيما سبق ما اقتبس من كلام النحاة حول هذا المعنى.

والكاف للخطاب، يقول أبو حيان: « **فلذلك لاحظ للفظ عنده وإن كان متشوقًا معشوقًا** » ص٢٤٥. و« **فلذلك ما تركت مهملاً في شيء وتوليت ملقنا في آخر ...** » ص٢٤١. و« **فلذلك ما كان حلوًا في السمع مقبولاً، كريها عند العمل مهجورًا** » ص٣٦١. وهو ما يتبادل مع (ولذلك) إلا أن دلالة الفاء على هذا المعنى أقوى لأنه أصل فيه، كما أن دلالة (فلذلك) على الإحالة المؤكدة أظهر وأوضح لأن (فلهذا ولهذا وبهذا) لاشتمالهما على عنصرين معضدين لقيمة الاستعمال الإحالي وهما اللام والكاف. ومن أمثلة (ولذلك) قول أبي حيان « **ولذلك كان معنى الانفعال فيه بالواجب أظهر من معنى الفعل منه بالإمكان** » ص٢٥٧. و« **ولذلك إذا نظر إلى الميت استوحش منه وتبرم به** » ص٢٣٤. و« **ولذلك يفتقر له عندما يعرض استكراه في العقل** » ص٢٤٥.

* * *

الربط الحكمي من خلال التقييد

يتحقق ذلك الربط من خلال مكونين هما: (مع هذا ذلك) الدال على أكثر من التقييد الاستدراكي، و(على أن ...) الدال على التقييد الشرطي. فقد أشرنا فيما سبق إلى معنى الاستدراك الذي يتحقق من خلال بنية (و/ لكن)؛ ولذلك يمكن أن تتداخل مع بنية (و/ مع هذا) في ذلك المعنى، غير أن البنية الأخيرة تشير إلى دلالات أخرى تختص بها، مثل: التناقض والمخالفة والإحالة. وقد أوضح ابن يعيش دلالة الاستدراك التي تختص بها (و/ لكن)، مخالفة (بل) في اختصاصها بدلالة الإعراض، وهو ما جعلنا نرجِّح تداخل (مع هذا) مع (لكن) دون (بل)؛ لأن معنى ما يأتي بعد لكن يخالف معنى ما يأتي قبلها من غير إضراب، يقول: وليس المراد أنهما في المعنى واحد، إذ الفرق بينهما ظاهر، وذلك أن (لكن) لا بد فيها من نفي وإثبات؛ إنْ كان قبلها نفي، كان ما بعدها مثبتًا، إن كان قبلها إيجاب كان ما بعدها منفيًّا، وهذا الحكم لا يراعى في (بل)(١).

---

(١) شرح المفصل ٨/ ١٠٧.

بيد أن دلالة المخالفة في المعنى تعادل لدى المالقي دلالة الاستدراك، إذ يقول: فإن عطفت بـ(لكن) جملة على جملة، فيصحّ أن يقع قبل (لكن) المذكورة النفي الإثبات، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى[1]. وقد وردت بنية (مع هذا/ ذلك) في صورتين، الأولى في صدر الجملة، والثانية داخل الجملة، وليس بينهما خلاف في المعنى، وإن وقع بينهما خلاف طفيف في البنية كما سنبين فيما يلي. ومن أمثلة الصورة الأولى قول أبي حيان: «**ومع هذا فمعنى الفعل به أقرب من معنى الفعل منه**» ص١٧٥. و: «**ومع هذا ففي النثر ظل النظم ...**» ص٢٤٥. و: «**ومع هذا فليس له أن ييأس من إصلاح ما هو مُستطاع ليأسه من إصلاح ما هو غير مُستطاع**» ص١٤٠. و«**ومع ذلك فهي غير خالية من بعض الفائدة**» ص٢٢١. و«**ومع ذلك إذا حاولنا أسماءها عجزنا ...**» ص١٥٠. و«ومع هذا كله من طبع على الجبن ليس يجيء منه **شجاع**...» ص١٤٠. ونلاحظ أن بنية (ومع هذا/ ذلك) تتكون من الرابط الدال على الاستئناف لا العطف؛ لأن العطف – عند أغلب النحاة – يلزم الشراكة اللفظية أو في الإعراب (الإشراك أو المشاركة لدى سيبويه)[2]. أما اختلاف المعاني فذلك أمر خارج عن معنى العطف[3]. أما الاستئناف فلا يلزم الجمع وهو ما يناسب التناقض بين الكلام السابق والكلام اللاحق. وأرجح أنها تماثل الواو المقترنة بلكن، غير أنها مع (لكن) جائزة؛ أي يجوز أن يستعمل أو لا تستعمل، أما مع (مع هذا) فإن الاستعمالات السابقة ترجح ضرورة ورودها. إذا وقعت في الصدارة، وعدم ورودها داخل أجزاء الكلام[*]. ومن أمثلتها قول أبي حيان: «... **لكن العقل – مع هذا – يتخير لفظًا بعد لفظ**» ص٢٤٥. و«**وقد نجد – مع ذلك أيضًا – في أنفسنا مثل هذا**

---

(١) رصف المباني ص٢٧٦.

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٧. انظر أيضًا الاختلاف بين مطلق الجمع وهو المعنى الذي اختاره ابن هشام له والجمع المطلق الذي رفضه، مغني اللبيب ٢/ ٣٥٤.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ٩٠.

(*) لم أرَ فائدةً في تتبع الخلاف بين النحاة حول العلاقة بين الواو ولكن. انظر ما ذكره المالقي في رصف المباني ص٢٧٥. والمرادي في الجني الداني ص٢٣٧. وابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٢٩٢.

الطرب والأريحية ...» ص٢٦١. أما (مع) فهو حرف جر يفيد المصاحبة، التي تكثفت في الضمير الإشاري (هذا) الذي يحيل إلى مضمون الكلام السابق. وتشترك هذه البنية الحرفية (مع هذا) كلها في تهيئة السياق أو التمهيد لمجيء نتيجة مخالفة للمقدمات، ويغلب مجيء الفاء لتأكيد الصلة بينهما، هكذا يمكن أن نحدد كيفية الربط في هذه البنية على النحو التالي:

حدث/ أحداث (مضمون / مضامين) مقدمات ← ومع هذا (تقييد دال على الاستدراك والمخالفة والتناقض) ← نتيجة

أما بنية (على أن ...) فتدلّ على تقييد العمومية في معنى الكلام السابق عليها؛ فالقضية السابقة صحيحة بشكلٍ عام، غير أنه يمكن أن يُضاف إليها ما يلزم ذكره مستقلاً، فيتحقق من خلالها عِدّة معانٍ، كالاستدراك والمخالفة والتخصيص. ويتضح ذلك في قول أبي حيان: «**العلم ما تمت فصيلته بالعمل به، على أن العالم وإنْ لم يعمل، حرى أن تتوق نفسه إلى حال من الأحوال**» ص٢٦٣. و«**على أنك إذا اشتققت هذا الكتاب كله وقلبته.. علمت أنك ظالم إذا عتبت ...**» ص١٥٩. و« **على أن الترجمة من لغة يونان إلى العبرانية، ومن العبرانية إلى السريانية، ومن السريانية إلى العربية قد أخلت بخواص المعاني في أبدان الحقائق إخلالاً لا يخفى على أحد** » ص٢٥٨. و« **على أن الحسناء لا تعدم ذاما، كما أن المحسنة لا تعدم ملاما ...**» ص٣٠٩. ونلاحظ أنه قد تحقَّق الربط من خلال هذه البنية بين كلام سابق وكلام لاحق، كما أفادت هذه البنية مجتمعة المعاني التي أشرنا إليها، إذ لا تفيدها حال اجتزائها؛ أي حين يفصل حرف الاستعلاء (على)(*) عن المصدر المؤوَّل المنسبك من أن ومعمولها. يمكن أن نحدد كيفية الربط من خلال هذه البنية على النحو التالي:

كلام سابق (قضية/ قضايا) ← على أن (تقييد دال على الاستدراك المخالفة والتخصيص) ← كلام لاحق (معنى إضافي مختص)

(*) ذكر المرادي في الجني الداني ص٤٧٦: ولم يثبت لها أكثر البصريين غير هذا المعنى. وتأولوا ما أوهم خلافه. انظر أيضًا رصف المباني ص٣٧٢. ومغنى اللبيب ١/ ١٤٣.

أما بنية (حينئذٍ) فإنها تندرج تحت هذا الربط أيضًا، إذ إنها تتكون من (حين) وهو اسم منقول إلى الظرفية، فانتقل من الإعراب إلى البناء. وهو من الأسماء المضافة إلى جملة، غير أنه قد لحقت به هنا(إذ) ،هو من الظروف اللازم إضافتها إلى جملة، يجوز حذفها، فيؤتى بالتنوين عوضًا عنها (أي تتغير حركة السكون على الذال إلى كسرتين). وقد أشرنا فيم سبق إلى علاقة البناء – لدى النحاة – بالإبهام فهو مبني لدلالته على الزمان المبهم[1]. ويحسم الخلاف حول ضرورة البناء تركب (إذ) معها من جهة، كما يقول سيبويه في علة بنائه: «وكذلك حينئذٍ في بعض اللغات. لأنه مضاف إلى غير متمكّن[2]. فيبنى لاحتياجه إلى جملة بعد كاحتياج (إذ) من جهة أخرى.

ويمكن أن نخلص من ذلك إلى أنه رابط دال على زمان مبهم يصل الكلام اللاحق بكلام سابق يشير إليه التنوين العوض عن حذفه لدلالة السياق عليه، إذ يلزم أن يبنى الكلام الأخير على كلام متقدّم عليه وجوبًا، سواء وقعت هذه البنية في صدارة الجملة الثانية أو داخلها. ويتضح ذلك في استعمال أبي حيان، حيث يقول: «**فحينئذٍ إن قال قال الصواب وفعل الواجب** ...» ص١٧٨. و«**وحينئذ إذا بلغ هذا المبلغ علم أنه ناصح من ناحية الطبيعة** ...» ص٢٦٩. و: «**وتنال حينئذٍ ما لاعين رأت، ولا أذن سمعت، ولا سنح على بال أحد من الإنس**» ص٣٧٨. و: «**فلا يبقى حينئذٍ باب إلا انفتح، ولا مشكل إلا وضح**» ص١٨٠.

وهكذا فقد حاولت أن أبرز – من خلال تحليل بعض أوجه الربط التي شكلت في نثر المقابسات ظواهر واضحة ومتميزة – أهم الوسائل التي استخدمها التوحيدي في كتابه لتحقيق الترابط بين أجزاء الكلام والانسجام والتماسُك. فقد تجاوزت تلك المكونات الحرفية التي وظفت هنا لأداء وظيفة الربط، الروابط الحرفية البسيطة؛ وذلك لأنه قد نشأ عن تعقُّدها التركيبي تعقد دلالي؛ أي أن تركبها قد أدى إلى تمكنها من إضافة دلالات جديدة لا تفيدها حال اجتزائها كالإحالة، والاستدراك والمخالفة،

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٤/ ١٠٦. وانظر أيضًا خلاف النحاة حول إعرابه وبنائه في شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٥٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٩٩. ومغنى اللبيب ١/ ٨٢.

والتناقض، والتخصيص، والتقييد الزمني، والحكم إلى حوار التعليل أو السببية، والاستعلاء، والظرفية، والتوكيد، والإلصاق. ولا يعني ذلك أن بعض هذه المعاني يمكن أن يتحقق من خلال تحليل العلاقات بين مكونات الجملة، غير أن بعضها الآخر يوجب تغيير منظور التحليل، لتجاوز إمكان تحقيق الربط مستوى الجملة، وحتى يمكن تمييز أوجه التشابه أو التخالف بين وظائف هذه الروابط تمييزًا دقيقًا.

❊ ❊ ❊

قائمة المصادر والمراجع

(أ) المراجع العامة:

• مؤلفات أبي حيان التوحيدي:

- المقابسات، تحقيق ونشر حسن السندوبي، (مع مقدمة)، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ط أولى، ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م.

- الإمتاع والمؤانسة، تحقيق ونشر أحمد أمين والسيد أحمد صقر، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، جـ١ : ٣، ١٩٣٩، ١٩٤٢، ١٩٤٤م.

- الهوامل والشوامل، تحقيق ونشر أحمد أمين والسيد أحمد صقر، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م.

- البصائر والذخائر، تحقيق ونشر أحمد أمين والسيد أحمد صقر، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٥٣م.

- مثالب الوزيرين، تحقيق ونشر إبراهيم الكيلاني، دمشق ١٩٦١م.

- الهوامل والشوامل لأبي حيان ومسكويه، تحقيق الأستاذ أحمد أمين والسيد أحمد صقر، القاهرة د.ت.

• د. أحمد محمد الحوفي

- أبو حيان التوحيدي، ط. ثانية، مكتبة نهضة مصر، ١٩٦٤م.

• آدم متز

- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة الأستاذ محمد عبد الهادي أبو ريدة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٩هـ/ ١٩٤٠م.

• ابن حجر العسقلاني

- لسان الميزان، ط. حيدر أباد، الهند، ١٣٣١هـ.

● **الذهبي**

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٥هـ.

● **د. زكريا إبراهيم**

- أبو حيان التوحيدي، أديب الفلاسفة وفيلسوف الأدباء، الأعلام٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط. ثانية، ١٩٧٤م.

● **د. زكي مبارك**

- النثر الفني في القرن الرابع، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٣٤.

● **السبكي**

- طبقات الشافعية الكبرى، المطبعة الحسينية بمصر، ١٣٢٤هـ.

● **ماكس مايرهوف**

- من الإسكندرية إلى بغداد، ضمن كتاب التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٤٠م.

● **مرجليوث**

- مادة (التوحيد)، دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الأول.

● **ياقوت الحموي**

- معجم الأدباء، ط.د. فريد رفاعي، القاهرة، ١٩٣٨م.

(ب) اللغوية والعربية

* المصادر والمراجع النحوية والبلاغية

● **الأزهري**: (خالد بن عبد الله بن أبي بكر، ت ٩٠٥هـ)

- شرح التصريح، المطبعة الأزهرية، ط٣، ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م.

● **الإستراباذي**: (رضي الدين محمد بن الحسن، ت٦٨٨هـ)

- شرح كافية ابن الحاجب، ط أولى، القاهرة، ١٣١٠هـ.

● **الأشموني**: (نور الدين أبو الحسن على الأشموني، ت٩٢٩هـ)

- شرح الأشموني على الألفية. ط. القاهرة، ١٩٥٥م.

● **(ابن) الأنباري**: (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت٥٧٧هـ)

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٦١م.

- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧.

● **البابرتي**: (أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي، ت٧٨٦هـ)

- شرح التلخيص، دراسة وتحقيق د. محمد مصطفى رمضان صوفية، ط١، ١٣٩٢هـ/ ١٩٨٣.

● **الجرجاني**: (أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني. ت٤٧١ هـ)

- دلائل الإعجاز، بتحقيق د.محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، وتحقيق الشيخ محمد محمود شاكر، الخانجي ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان جـ١، ٢، بغداد ١٩٨٢م.

● **(أبو) حيان الأندلسي**: (أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، ت٧٤٥هـ)

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى النماس جـ١/ ٣ مطبعة المدني، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

● **الرماني**: (أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، ت٣٨٤هـ)

- معاني الحروف، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٩٧٣م.

● **الزبيدي**: (أبو بكر محمد بن الحسن الأشبيلي، ت٣٧٩هـ)

- الواضح في علم العربية، تحقيق د. أمين على السيد، دار المعارف ١٩٧٥م.
● **الزجاجي**: (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت٣٣٧هـ)
- كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
● **الزمخشري**: (جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، ت٥٣٨هـ)
- المفصل في علم العربية، ط٢، دار الجيل، بيروت د.ت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.
● **(ابن) السراج**: (أبو بكر بن السراج النحوي، ت٣١٦هـ)
- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بغداد ١٩٧٣م.
● **السهيلي**: (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، ت٥٨١هـ)
- نتائج الفكر في النحو، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
● **سيبويه**: (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ١٨٠هـ (؟))
- الكتاب جـ١/ ٥، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٦٦- ١٩٧٥م.
● **السيوطي**: (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي، ت٩١١هـ)
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جـ١، ٢، دار المعرفة بيروت د.ت.
● **الصبان**: (محمد بن علي الصبان، ت١٢٠٦هـ)
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط أولى، القاهرة د.ت.
● **(ابن) عصفور**: (علي بن مؤمن، ت٦٦٩هـ)
- المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، جـ١، ٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م، ١٩٧٣م.
● **(ابن) عقيل**: (بهاء الدين عبد الله بن عقيل، ت٦٧٢هـ)

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،جـ١، ٢، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ثانية د.ت.

● **العكبري**: (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت٦١٦هـ)

- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي جـ١، ٢، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

● **الفارسي**: (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي، ت٣٧٧هـ)

- الإيضاح العضدي، جـ١، تحقيق حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، ١٣٩٨هـ/ ١٩٦٩م.

● **الفيروز آبادي**: (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت٨١٧هـ)

- القاموس المحيط، ط. مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

● **القزويني**: (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الغليب القزويني، ٧٣٩هـ)

- التلخيص في علوم البلاغة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٣٢م.

● **المالقي**: (أحمد بن عبد النور، ت٧٠٢هـ)

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٧٥م.

● **ابن مالك**: (أبو عبد جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، ت٦٤٥هـ)

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٧م.

● **المبرد**: (أبو العباس محمد بن يزيد، ت٢٨٥هـ)

- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٤م.

● **المرادي**: (الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، ت٧٤٩هـ)

- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاصل، ط١، حلب، ١٩٧٣م.

● **ابن منظور**: (أبو الفضل. جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن أحمد .. ابن منظور، ت٧١١هـ)

- لسان العرب، ط. دار المعارف بمصر د.ت.

● **ابن هشام**: (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري، ت٧٦١هـ)

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، القاهرة، د.ت.

- شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط١١، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد جـ١/ ٤، ط٥، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

● **ابن يعيش**: (موفق الدين بن يعيش، ت٦٤٣هـ)

- شرح المفصل جـ١/ ١٠، مكتبة المتنبي، القاهرة د. ت.

* المؤلفات اللغوية والنحوية والبلاغية الحديثة

د. إبراهيم إبراهيم بركات

- بناء الجملة الخبرية في نثر الجاحظ، رسالة دكتوراه، مخطوط، جامعة القاهرة ١٩٧٩م.

د. إبراهيم أنيس

- من أسرار اللغة، الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥م.

د. إبراهيم الشمسان

- الجملة الشرطية عند النحاة، مصر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

د. أحمد كشك

- من وظائف الصوت اللغوي، القاهرة، ١٩٨٣م.

د. أحمد المتوكل

- الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

د. تمام حسان

- اللغة العربية معناها مبناها، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

د. خليل أحمد عمايرة

- أسلوب التوكيد اللغوي، في منهج وصفي في التحليل اللغوي، دار الفكر، عمان د.ت.

- أسلوبا النفي والاستفهام في العربية، في منهج وصفي في التحليل اللغوي، جامع اليرموك، د.ت

د. سعيد حسن بحيري

- علم لغة النص، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٣٣م.

عباس حسن

- النحو الوافي، جـ١/ ٤ دار المعارف بمصر، ط٦، ١٩٨٣م.

د. عبد الرحمن أيوب

- دراسات نقدية في النحو العربي، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م.

د. عبد الستار حسين زموط

- من سمات التراكيب، مطبعة الحسين، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

عبد المتعال الصعيدي

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح، جـ١/ ٤، مكتبة الآداب بمصر، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

د. عبده الراجحي

- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النشر الثقافة بمصر، ١٩٧٧م.

مصطفى غلاييني

- جامع الدروس العربية، جـ١/ ٣، المكتبة العصرية، بيروت، ط٢٥، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

د. محمد حماسة عبد اللطيف

- في بناء الجملة العربية، دار القلم، الكويت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

محمد عبد الخالق عضيمة

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة د.ت

د. محمد عيد

- النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٧٥م.

د. محمود شرف الدين

- جملة الفاعل بين الكم والكيف، ط. التقدم، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

د. محمود فهمي حجازي

- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، القاهرة، ١٩٧٠م.

د. مهدي المخزومي

- في النحو العربي، نقد وتوجيه، بيروت، ١٩٦٤م.

(جـ) المراجع اللغوية الأجنبية

Beaugrande, (**R-A**. de) /Dressler W.U.
Einführung in die Textlinguistik, Tübingen 1981 (Konzepte 28).

Bünting, R.D.
Einführung in die Linguistik, Frankfurt 1971

فهرس المحتويات